الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليم العـــالـــي والبحـــث العلمـــي
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقـــي
معهـــد التسييـــر والتقنيـــات الحضريـــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد تسيير التقنيات الحضرية
جامعة أم البواقي

ظاهرة النمو الحضري و علاقته باختلال التوازن الوظيفي للمدن

حالـــة مدينة تقـــرت

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المكتبة المركزية
جامعة أم البواقي

43 <- 36 <- 10

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية و العمران

تخصص: عمران – تسيير المدن والتنمية المستدامة.

إعـــــداد:
شاهد علي حيدر

إشـــــراف:
د/بوشمال صالح

لجنـــة المناقشـــة مكونـــة من:

أ.د. بن ميســـي حســـن	رئيســـا	أستاذ التعليم العـــالي	جامعة قسنطينـــة
د. عـــداد محمـــد شريف	ممتحنـــا	أستاذ محاضر(صنف أ)	جامعة أم البواقي
د. عييـــش مسعـــود	ممتحنـــا	أستاذ محاضر(صنف أ)	جامعة قسنطينـــة
د. بوشمـــال صـــالح	مقـــررا	أستاذ محاضر(صنف أ)	جامعة أم البواقي

التشكرات

الحمد لله حمدا كثيرا يليق بجلال وجهه و عظيم سلطانه
الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع و في هاته اللحظة ما كان لي إلا أن
أتقدم بالشكر إلى: أولا الشكر لله تعالى على منه و كرمه و توفيقه و من حيث أن
: لا يشكر الله من لم يشكر الناس، فالشكر موصول إلى:
المشرف الدكتور بوشمال صالح على توجيهاته و نصائحه و حرصه على رفع معنوياتنا
و الأخذ بأيدينا لإكمال هذا العمل.
كما أتقدم بالشكر إلى معهد التسيير و التقنيات الحضرية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي و كل
المشرفين عليه الذين لم يدخروا جهدا في سبيل الدراسة و التحصيل في أحسن الظروف
كما أتقدم بالشكر إلى كل من رؤساء و عمال بلديتي المقارين و تماسين على دعمهم و تشجيعهم
لي خلال و أثنا إنجازي لهذا العمل المتواضع.
إلى كل من قدم لي يد المساعدة أذكر منهم. موظفي و إطارات المصالح التقنية لبلديات
(تقرت، الترلة، تبسبست، الزاوية العابدية)
و إلى من أشرف على الإحصاء العام للسكن و السكان 2008،
إلى كل من ساعدني في كل من : الديوان الوطني للإحصاء (ورقلة)، مديرية التخطيط لولاية ورقلة
و كذا مصلحة الأرشيف بالولاية.
إلى كل الأصدقاء و الأصحاب و من ساعدني من قريب أو بعيد.

الإهـــــداء

الحمد لله وحده و الصلاة و السلام على من لا نبي بعده أما بعد:

لن يكون إهدائي إلا عرفانا بالجميل لمن كان لهم الفضل بعد الله تعالى فيما وصلت إليه.

إلى **الوالدين الكريمين** على ما بذلوه من جهد و دعم و عطاء و من صبر و تضحية و سخاء، لأن أكمل مشواري الدراسي و أن أخطوا أول خطوة إن شاء الله في طريق البحث.

إلى روح عمي مسعود الذي كان لي نعم العم، نسأل الله أن يسكنه فسيح جناته،

إلى الزوجة الكريمة، و رفيقة الدرب إلى رضاه تعالى،

إلى من تهفوا نفسي إلى ساعة بزوغ نوره.

إلى إخوتي كلا باسمه: بشير و عائلته، حليمة و عائلتها، عادل، هناء، هشام، عبد الحكيم.

إلى العائلة الكبير و من يحمل لقب شاهد، مدبوب، حجاج، عماري ....الخ.

إلى كل من اتخذ العلم طريقا و دربا في الحياة و بذل جهدا فيه.

اللهم علمنا ما ينفعنا و انفعنا بما علمتنا و زدنا علما.

شاهد علي حيدر

الفهـــــــرس:

المدخـــــــــل العـــــام	
مقدمة عامة:	أ
الإشكالية	ت
الفرضيات:	ح
الأهداف:	ح
المنهجية:	خ
أسباب اختيار الموضوع:	د
اختيار نموذج الدراسة: لماذا مدينة تقرت؟:	ذ
الجـــــــــــزء الأول	
الفصل الأول: ظاهرة النمو الحضري	
مقدمـــــة:	01
I - مفهوم التحضر و النمو الحضري:	02
I-1- ظاهرة التحضر :	02
I-2- مفهوم التحضر "URBANISATION":	02
I-3- مفهوم النمو الحضري (La croissance urbain):	02
I-4- تعريف المجال الحضري:	03
I-5- تحديد المجال الحضري :	03
II- نظرة على الظاهرة الحضرية و النمو الحضري في العالم:	04
II-1-تطور سكان العالم :	04
II-1 -1-المرحلة البدائية: (انطلاقا من بدايات الإنسان إلى عصر النهضة)	04
أ) مرحلة الصيد	04
ب) مرحلة اكتشاف الزراعة :(5000-1500 ق.م)	04
II -1 -2-مرحلة ما بعد النهضة إلى غاية 1950:	05
II -1 -3-مرحلة ما بعد 1950 إلى غاية اليوم:	06
II-2-نمو ظاهرة التحضر بالعالم:	07
II-2-1-نمو ظاهرة التحضر في الدول المتقدمة	08
II-2-2-النمو الحضري في البلدان الصناعية:	08
II-2-3- نمو ظاهرة التحضر في دول العالم الثالث :	09
II-2-4-واقـــــع و مستقبـــل التحضر:	10
III- ظاهرة التحضر و النمو الحضري في الجزائر	10
III- 1-مراحل التحضر في الجزائر	10
III- 1-1- جذور الظاهرة الحضرية	10
أ) العهد الروماني البيزنطي :	10
ب) الفترة الإسلامية العربية:	11

ج) الفترة التركية:	11
III- 1-2- ظاهرة التحضر خلال الاحتلال الفرنسي	12
المرحلة الأولى(1830- 1910) الغزو عن طريق البحر	12
المرحلة الثانية(1910- 1954):	12
III- 1- 3-حالة الشبكة الحضرية في مرحلة الاستقلال (1954- 1966):	13
III- 1-4- تطور ظاهرة التحضر و التغييرات التي طرأت على الشبكة الحضرية من مرحلة الاستقلال إلى يومنا هذا	15
III- 1-4-1- المرحلة مابين 1966- 1987	15
III- 1-4-1-1- تطور معدل التحضر، النمو الحضري	15
III- 1-4-1-2- التغييرات التي طرأت على التقسيم الإداري:	15
III- 1-4-1-3- النمو الحضري	16
III- 1-4-2- معالم الظاهرة الحضرية الحالية في الجزائر:	17
III- 1-4-2-1-نظرة حول نمط التوزيع السكاني على الرقعة الجغرافية للبلاد:	17
III- 1-4-2-2-السكان المتجمعون - السكان المبعثرين:	18
III- 1-4-2-3-النمو الحضري في الجزائر:	2
أ) على مستوى ولايات الشريط الساحلي:	20
ب) على مستوى المناطق الداخلية:	21
ج) على مستوى الجنوب:	21
خلاصـــــة الفصـــــل:	23
الفصل الثاني المدينة وعاء تفاعل لمختلف الوظائف الحضرية	
مقدمـــــة	27
I -مفاهيم المدينة:	28
II -ميلاد المدينة:	29
III-نظرة على تاريخ المدينة من حيث(تنظيم المجال و الجانب الوظيفي لها)	30
III-1- مدن مابين النهرين:	30
III-1-1- 1-التنظيم المجالي:	31
III-2- مدن وادي النيل:	31
III-3- المدينة الإغريقية (اليونانية):	32
III-3-1-التنظيم المجالي :	32
III-3-2-مبادئ تنظيم المدينة اليونانية:	33
III -4- المدن الرومانية:	34
III-4-1-النشأة و التطور:	34
III-4-2-أهم ملامح التركيبة العمرانية:	34
III-5- مدن القرون الوسطى:	35
III-5-1-المدن الأوروبية:	35
III -5-1-1-خصائص المدن الأوروبية القروسطية:	36
III-5-2-المدن العربية:	37

III-5-2-1-خصائص المدن العربية القروسطية	38
III-6- المدن الصناعية : مرحلة الثورة الصناعية	39
III-6-1-المدن الصناعية	39
III-6-2-واقع المدن الصناعية (الليبرالية):	40
III-7-ما بعد مرحلة الثورة الصناعية و محاولة تصحيح الأخطاء:	41
III-7-1-خصائص المدينة ما بعد الليبرالية:	42
III-8-المدينة الحديثة:	43
III-8-1-التنظيم المجالي:	43
III-8-2-المجال المركزي:	43
III-9- المدينة المعاصرة: الوضعية الحالية و الآفاق المستقبلية:	44
الخلاصـــــة	46
الفصـــل الثالـــث: الجانب الهيكلي و التنظيمي للمدن و مختلف التوجهات	
مقدمـــــة:	50
I- التركيبة الحضرية :	51
I-1-ميلاد و تطور التركيبية الحضرية :	51
I-2- تعاريف و مفاهيم التركيبة الحضرية:	52
I-3-عناصر التركيبة الحضرية	53
I-3- 1-البنية الحضرية:	53
I-3-2 -الهيكل الحضري	53
I-3-3-الديناميكية الحضرية:	54
I-3-4-الموقع الطبيعي و الحضري:	54
I-3-5-عناصر الهوية	54
II-الهياكل العمرانية للمدن(أنماط التوسع الحضرية):	54
III-تمثيل النمو الحضري:	55
IV-التركيب الداخلي للمدن:	57
IV -1 - تركيب المدينة قبل الثورة الصناعية :	57
IV -1-1-الخطة الشطرنجية	58
IV -1-2-الخطة الإشعاعية:	58
IV -1-3-الخطة الشريطية أو الخطية :	58
IV -2 - تركيب المدينة بعد الثورة الصناعية	59
IV -2-1- النماذج التقليدية	59
IV -2-1-1- نموذج الحلقات المركزية	59
IV -2-1-2- نموذج القطاعات	60
IV -2-1-3- نموذج الأنوية المتعددة	60
IV -2-2- النماذج الحديثة	61
IV -2-2- 1- المدينة المعاصرة : بحث و إنجاز	61
IV -2-2- 1-1- بداية البحث المعماري الحديث :	61

IV -2-2- 1-2- مراحل البحث المعماري الحديث	61
IV -2-2- 1-3- تحليل الوظائف الحضرية:	62
IV -2-2- 1-4- تعريف هيكلة المدينة الحديثة:	62
IV -2-2- 1-5- تأثير أفكار لوكوربيزييه:	62
IV -2-2-2-الدراسة التي قام بها Barry Garner	63
IV -2-2-3-مفهوم النظام(النسق) System Approche :	64
V-العناصر التحليلية للمجال الحضري : Elémen: nalytiques de l'espace urbain	64
V- أولا/السكن:	65
V- ثانيا/العمل:	66
V- ثالثا/ الراحة و الترفيه:	66
V- رابعا/ التنقل:	67
VI-تحليل الأنظمة: (المدينة كنظام)	68
VI-1- مفهوم النظام	68
VI-2-العوامل المساعدة على عمل نظام المراقبة	69
VI-3-المدينة كنظام	71
الخلاصـــــة:	73
الجـــــــــــزء الثانـــي	
الفصل الأول النمو الحضري لمدينة تقرت (سكانيا،-عم .يا-فيزيانيا)	
مقدمـــــة	77
I- خصائص المجال الولائي لولاية ورقلة	79
I-1-الموقع و التنظيم الإداري:	79
I-2-أهم موارد الولاية:	80
I- 3 - الوسط الطبيعـــي:	80
II- الدراسة الطبيعية:	81
II-1-نظرة طبيعية و التعرف جغرافيا على مجال الدراسة:	81
II-2- الموقع الجغرافـــي:	81
II-3- المنـــاخ :	83
III- الدراسة العمرانية:	84
III- 1-التعريف بمدينـــة تقـــرت :	84
III- 1-النمو الحضري لمدينة تقرت بعده (الفيزيائي و الديمغرافي و الاقـ ـي)	87
III- 1-1-أهم مميزات المجال البلدي للمدينة:	87
III- 1-2-خصائص و مراحل تطور التوسع العمراني:	88
III-1-2-1-مرحلة ما قبل الاستقلال (1400-1962) تحليل حالة الدراسة:	88
III-1-2-1-1-فترة ما قبل الاحتلال (1400-1853):	88
III-1-2-1-1-1-المرحلة الأولى:1400-1582م:	88
III-1-2-1-1-2-المرحلة الثانية:1583-1853م:	88
III-1-2-1-2-فترة الاحتلال (1853-1962م):	88

III-1-2-2-مرحلة بعد الاستقلال (1963-2007):	89
III-1-2-2-1-الفترة الأولى (1963-1979):	89
III-1-2-2-2-الفترة الثانية (1980-2007):	89
III-2-السياسة العامة للتهيئة و التعمير في تقرت	91
III-2-1- المجال العمراني و تطوره	92
III-3- النمو الحضري للمدينة في بعده الديمغرافي:	96
III-3-1- المميزات الديمغرافية:	96
III-3-1-1- نمو و تزايد عدد سكان المدينة:	96
III-3-1-2- التقديرات السكانية:	97
III-3-2-خصائص سكانية لمدينة تقرت	97
III-3-2-1-العوامل المتحكمة في النمو السكاني:	97
III-3-2-1-1-العوامل الطبيعية:	97
III-3-2-1-2-العوامل الغير طبيعية:	99
III-3-2- 1-3-الأصل الجغرافي للوافدين إلى المنطقة:	100
III-3-2-1-4-الوافدين من خارج الولاية:	100
III-3-2-2-التركيب العمري:	101
الخلاصـــــة:	103
الفصل الثانـي: مدينة تقرت نظرة تحليلية للمجال العمراني ببعديه الهيكلي،الوظيفي	
مقدمة	105
I- خصائص البيئة المحيطة بالمدينة من حيث المجال العمراني و نطاقات التوسع	106
I-1-تقرت نمو على شكل بقعة زيت:	106
I-1- خطة المدينـــة	106
I-2- النسيج التقليدي (القصور: تراث تاريخي في تدهور مستمر):	107
I-3-نواة لمركز مسيطر	107
I-4- العقار و استهلاك المجال:	108
I-4-1-الثروة العقارية : إقليم واسع و نسيج مشوه:	108
I-4-1-1-الاحتياطات العقارية:	109
I-4-1-2-المضاربة في ميدان العقار:	109
I-4-2-توسع مجالي أفقي بدون عراقيل طبيعية:	110
I-4-2-1-الطبيعة القانونية لعقار مدينة تقرت:	110
I-4-2-1-1 أراضي ملك للخـــواص :	110
I-4-2-1-2 أراضي ملك للبلديـــــة :	111
I-4-2-1-3 أراضـي ملك للدولـــة :	111
II- التوزيع الوظيفي و استهلاك المجال الحضري لمدينة تقرت (استعمالات الأرض بالمدينـــة) :	112
II-1-الوظيفة السكنية:	112
II-1-1-مميزات الوعاء السكني داخل الحدود العمرانية للمدينة	112
II-1-1-1- تطور الحظيرة السكنية لمدينة تقرت:	112

II-1-1- 2- تطور معدل شغل المسكن لبلديات مدينة تقرت:	114
II-1-1-2-1- الحالة الإنشائية للمساكن	115
II-1-1-2-2- أنـواع المساكن بالمدينـة:	115
II-1-1-3- توزيع السكنات المشغولة حسب نوع السكن في دائرة تقرت	116
II-1-1-4- تقسيم مدينة تقرت إلى قطاعات:	117
II-1-1-5- تجهيزات والمرافق	119
II-1-1-6-التركيبة السكنية: فوضى عمرانية دائمة:	120
II-2-الوظيفة الانتاجية(العمل) :	120
II-2-1-التركيبـة الإقتصاديـــة للمدينـة:	120
II-2-1-1-تحليل البنية الوظيفية للسكان:	120
II-2-1-2-البطالة و قيمة الأجور :	121
II-2-1-3-انتشار الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية:	122
II-2-2-تصنيف أنواع العمل على مستوى المدينة	122
II-2-2-1-الفلاحة	123
II-2-2-2-الصناعة:	123
II-2-2-3-التجارة و الخدمات:	124
II-2-2-4-البناء و الأشغال العمومية:	124
II-2-3-دراسة تحليلية للوظيفة الإنتاجية (العمل):	124
II-2-3- التوزيع التجاري و الخدماتي على مستوى مدينة تقرت:	125
II-2-3-1- التوزيع التجاري الخدماتي على المقاطعـات في بلدية تـقـرت	126
II-2-3-2- تحليل التوزيع التجاري و الخدماتي على مستوى بلدية تقرت:	128
II-2-3-3- التوزيع التجاري الخدماتي على المقاطعـــــات في بلديـة النزلة:	129
II-2-3-4- تحليل التوزيع التجاري و الخدماتي على مستوى بلدية النزلة:	131
II-2-3-5- التوزيع التجاري الخدماتي على المقاطعـات في بلديـة تبســت:	132
II-2-3-6- تحليل التوزيع التجاري و الخدماتي على مستوى بلدية تبسبست	134
II-2-3-7- التوزيع التجاري الخدماتي على المقاطعات في بلدية الزاوية عابدية:	135
II-2-3-8- تحليل التوزيع التجاري و الخدماتي على مستوى بلدية الزاوية عابدية:	137
II-3-وظيفة الراحة و الترفيه:	138
II-3-1-غياب وظيفة الترفيه في المدينة	138
II-4-وظيفة التنقل:	139
II-4-1- تحديد و تمييز شبكة الطرق:	139
II-4-2- تحليل شبكة الطرق:	141
II-4-2-1-عدد الطرق	142
II-4-2-2-اتجاه الحركة	142
II-4-2-3-عرض الطرق	142
II-4-2-4-عرض الأرصفة	143
II-4-2-5-نظام التوقف	143

II-4-2-6-حالة تكسية الطرق	144
II-4-2-7-حالة تكسية الأرصفة	144
II-4-2-8-هيراركية الطرق	145
II-4-2-9-البنية التحتية	145
أولا:المقاطع الحالية	146
ثانيا:التقاطعات:	149
II-4-3-المستعملين (Les Usagers):	151
II-4-3-1/ السيارات:	151
II-4-3-2/ استعمال العجلتين (دراجات هوائية و نارية):	152
II-4-3-3/ العربات المجرورة بالحيوانات (CHARETTES):	152
II-4-3-4/ الراجلين (Les usagers piétons):	153
II-4-4-على المستوى التصوري الهندسي، رفعنا العناصر التالية:	154
II-4-4-1-النقل الجماعي الحضري:	155
II-4-4-2-النزلة كمثال	156
II-5- البنية التحتية و الشبكات المختلفة:	157
II-5-1-على مستوى التجزءات الترابية:	157
خلاصـــــــــة	161
الخلاصـــــة العامـــــة:	164

المدخل العام

مقدمة عامة:

الإشكالية

الفرضيات:

الأهداف:

المنهجية:

أسباب اختيار الموضوع:

اختيار نموذج الدراسة: لماذا مدينة تقرت؟:

مقدمة عامة:

ذكر إبن خلدون في مقدمته أن المدن، شأنها شأن الإنسان، تولد و تشب ثم تهرم و تبلى في دورة حياة متكاملة ، فسر تيكلي (Tekeli 1991) هذه الدورة في إطار آخر مبينا أن هناك عوامل خارجية أمنية أو اقتصادية أو غيرها لا بد أن تحدث أثناء دورة حياة المدينة مما يستدعي إعادة هيكلة المدينة لتكتسب لها الحياة من جديد، وحدها المدينة التي تستجيب لنداء إعادة الهيكلة هي المدينة التي تستطيع الصمود و الازدهار، أما المدن التي تفشل في إعادة هيكلة وظائفها تزول، أي بلغة ابن خلدون تهرم و تبلى، و قد واجهت المدينة تاريخيا، ضرورة إعادة الهيكلة عندما تطورت أساليب الحرب و الهجوم، و حينما أصبحت الأسوار العالية و الأبواب الضخمة لا تفي بالاحتياجات الدفاعية و لا تستطيع الصمود أمام تقدم علوم المقذوفات، وحدها المدن التي استطاعت أن تركب موجة العصر و تعيد هيكلة وظائفها الحضرية و تنمي مقدراتها الدفاعية و الهجومية هي التي صمدت و ازدهرت، ثم كانت الثورة الصناعية و تطور إنتاج الطاقة و ما عقب ذلك من نزوح كبير للسكان من الريف إلى المدينة حيث تبادلت كل معطيات اقتصاديات الحضر و العلاقة التبادلية بين الريف و المدينة و أسس تقسيم العمل "division of labor" ، وحدها المدن التي استطاعت إعادة هيكلة وظائفها الحضرية هي المدن التي استطاعت الصمود و الازدهار[1].

من خلال هذا الطرح و الذي يتبلور في فكرة أن المدينة في صيرورة مستمرة من التغيرات و استجابات مثالية للتحولات الداخلية للعلاقات التي تربط بين مختلف مكوناتها و كذا لتأثيرات خارجية تُفرض عليها و يجب التناغم معها لاستمرارها في الحياة في ظل ما يعرف بالظاهرة الحضرية.

و باعتماد المقاربة الوظيفية التي ترى بأن المدينة هي منظومة من الوظائف المتنوعة تقوم بتأديتها مجموعة من المؤسسات، و عدد هذه الوظائف و مقياس كل منها يختلف من مدينة لأخرى، و نموذج استعمال الأراضي لمدينة ما هو إلا النموذج الناتج عن توضع الوظائف ضمن مجالات مغلقة و أخرى مفتوحة، إن علاقة مجالات المغلقة و المفتوحة، إضافة إلى توزيعها و العلاقة المجالية بين الوظائف على خريطة المدينة ما هي إلا محددات رئيسية للملامح العامة لتصميمها و هذه المقاربة و التي كانت أساس المؤتمر العالمي للعمارة الحديثة (C.I.A.M) سنة 1933، و التي كرس محتواه ضمن ما يسمى "ميثاق آثينا" و احتوى على عدت مبادئ تنظيمية لهيكلة المدن بعد التغيرات التي طرأت عليها كما ذكرنا سالفا خلال القرن 20 و بعد الثورة الصناعية و ظاهرة التحضر التي شهدها العالم.

و لقد ركز ميثاق آثينا على أربعة وظائف يجب على كل مدينة أن تؤمنهم لساكنيها و لكي تبقى محتفظة على ديناميكية و فعالية هذه الوظائف ضمن تقسيم و فصل فيما بينها فيما يعرف بمفهوم التنطيق (ZONAGE)، هذه الوظائف تتمثل في (السكن، العمل، الترفيه و التنمية الروحية و الثقافية، التنقل) و

[1] Tekeli (I), Planning Theory in Re-focus. METU university, ankara, Turkey 1991

بمرور السنين ظهرت البنى التحتية و أضيفت كأحد أهم الوظائف التي ترتكز عليها المدينة لاستمرارها كوسط و بيئة مناسبة، و مواكبتا للتطورات العالمية والعلاقات بين الأوساط الحضرية و كذا بين المدينة و محيطها.

اليوم المدينة أمام انشغالات متعددة: آلة النمو و التحول التي تشهدها جل المجالات في حين أنها تعيش وضع من الإختلالات الوظيفية المتعددة، تمنعها من الاستجابة لمتطلبات منظومة اقتصادية متكاملة و مترابطة، تتلاءم و تتوافق مع شروط المنافسة التي تفرض تأمين نوعية المجال و الحياة الحضرية، تهدف أيضا تعزيزيا و بنفس القوة إلى التنمية الاجتماعية و الاقتصادية لأي جزء منها و هذا برفع قيمته و دمجه عمرانيا و هذا لحركة و ديناميكية الوحدة المتكاملة للمدينة.

و حسب "هابرماس""Habermas" «توجد أزمة عندما لا يستطيع نظام ما توفير إلا حلولا قليلة للمشاكل التي يواجهها»[2].

و بالنظر للمدينة من خلال هذا التصريح كمنظومة متكاملة تحوي أنظمة جزئية تتفاعل فيما بينها، و بنظرة توافقية بين التأثيرات الخارجية و التغييرات الداخلية و التي أجملناها في بحثنا بما أتفق على تسميته الظاهرة الحضرية و بين واجباتها و ما يجب الحفاظ عليه كحد أدنى من تأمين وظائفها و الذي يمكن من خلاله تكوين صورة جاذبة على المستوى المحلي و الوطني و العالمي ضمن مفهوم التنمية المستدامة، يبقى هاجس الكثير من الباحثين و المسيرين كخطوة أساسية لإيجاد الحلول مناسبة و فقه الحال سهوض بمنظومتنا العمرانية و الحضرية كأولوية إستراتيجية في كسب رهان التنمية.

[2] HABERMARAS, in Galila El Kadi, la recherche urbaine en Egypte, collection pratique urbaine n° 13, Urbama. Université de tours, déc, 1995. p.91

و لقد أصبحت أسئلة تأهيل المجال و تطور العمران، تطرح بحدة شديدة لارتباطها الوثيق برهانـــات التنمية، و مرد ذلك وجود علاقة جدلية بين شروط التنمية المستدامة و المؤهلات المجالية للمجال الترابي المعني غير أنه لا يمكن عزل أو اعتبار مجال ترابي معين ، وحدة مستقلة و معزولة عن محيطهـــا الخـــارجي و عـــن التدخلات التي تربطه بمختلف الوحدات المجالية الأخرى.

إن التحول الديمغرافي الحاصل اليوم نحو التمدن، يظهر من خلال النمو السريع لسكان المدن و تكاثر المراكز و تعميمها على مجموع التراب الوطني، و كذا ظهور أنماط أخرى لتنظيم المجال كتنائيات الأقطاب، و تكاثر التجمعات السكنية مع نمو حواضر جهوية .

لقد أضحت المدينة إحدى مرتكزات التنمية المحلية، و مكون مركزي لتحديث الاقتصاد و المجتمـــع و بعث الحركية الاجتماعية،فتأهيل المدينة من شأنه أن يعزز قدراتها التنافسية، وبالتالي تأهيل وظائفها الأساسية.
إن تنظيم المجال الجهوي لولاية ورقلة و موقع مدينة تقرت في الخارطة الجيو-إستراتيجية و ضمن البعد التاريخي و الإستشرافي باعتبارها أحد أقدم الأنوية و المراكز في المنطقة، و دورها الإستراتيجي خلال الاحتلال الفرنسي باعتبارها أحد مراكز القيادة العسكرية، و وقوعها على محاور رئيسية للنقل ضمن منطقة اقتصادية بالدرجـــة الأولى .

نتج عن هذا الوضع ضغط سكاني كبير على المدينة، يتمظهر من خلال تكاثر أشكال الاخـــتلالات العمرانية وارتفاع عدد الأحياء الهامشية التي تعيش بها شريحة عريضة من السكان بالإضافة إلى ما تمثله المدينـــة كمركز مهيكل لكل منطقة وادي ريغ بما تضمه هذه المنطقة من عدة تجمعات عمرانية، فمـــن أهـــم هـــذه الاختلالات نجد :

تدهور البنية التحتية ؛ ضعف الخدمات الأساسية ؛ الإشكالات المرتبطة بالسير وصعوبة التنقل ؛ ضـــعف التماسك بين المكونات المجالية ؛ غياب مرافق الاندماج الحضرية ؛

- توسع النسيج العمراني يتعارض مع متطلبات الوسط الطبيعي .
- التخلي عن الموروث المعماري المحلي و التوجه لأنماط جديدة.
- التجهيزات و الهياكل القاعدية، تسجل بطريقة البرمجة في مقابل انتشار و تركـــز البنـــاءات العشوائية .
- انتشار عشوائي للإطار المبني (حالة التغييرات للتجزءات) التعبير الظاهر لانعدام التوازن للتوزيـــع المجالي للمنشآت الإنسانية إضافة إلى هذا كله فإن المدينة تعاني من عدة عقبات أمام عملية التنمية المتكاملة و المتناسقة ذلك بغياب نظرة مستقبلية للعلاج على المستوى التصوري و التـــوجيهي، الزيادة السكانية و ظهور مستعملي و وظائف جديدة لتلبية الاحتياجات المتزايدة .

- غياب توازن بين الخصائص الطبيعية للوسط الفيزيائي و المنشآت الإنسانية، أين يوجد نظام محلي (sous-système) ايكولوجي هش، إلى نقطة تمثل حاجز أمام التنمية الطبيعية للتجمع
- طغيان الوظيفة السكنية على باقي الوظائف الحضرية للمدينة.

ويترتب عن كل هذه الظواهر و الإختلالات التي سبق ذكرها ضعف في الصورة العمرانية للمدينة وتذبذب وظائفها الحيوية.

إن أزمة المدينة بشكل عام أصبحت تأخذ أبعادا كبرى و دائمة، مما يفتح أفقين:

- حدة نتائج هذه الأزمة على التوازنات العامة لإعداد التراب ككل ؛
- معالجة أزمة المدينة كأولوية إستراتيجية في كسب رهان التنمية.

في مقابل هذا نجد أن هناك من يقول (**أنه قلما تستطيع التجمعات الصغيرة توفير البنية التحتية الكاملـــة و المرافق العامة و الخدمات المختلفة التي قد نجدها في التجمعات الحضرية الأكثر حجما، في حين و بالمقابـــل كلما زاد عدد سكان المدن ازدادت إمكانية بنية تحتية و مرافق عامة أكثر تعقيـــدا، و تقـــديم خـــدمات اقتصادية و صحية و ثقافية و ترفيهية أكثر شمولا و تنوعا..... كما أن الاقتصاد الحضري في التجمعـــات الحضرية الأكبر حجما يفسح المجال أمام مختلف أنواع الوظائف**).

بالنظر إلى ما ذكرناه أخيرا و إلى ما استعرضناه من مظاهر تعاني منها مدينة تقرت

فيحق لنا أن نتساءل ما حقيقة العلاقة بين النمو الحضري و اختلال التوازن الوظيفي على مستوى المظهر العام لمدينة تقرت ؟

الفرضيات:

كفرضية لهذه الإشكالية فإنه يبدو أن **النمو الحضري** بمعنى تزايد عدد السكان و نمو المدينة **أثر سلبا** على **النمو المتوازن للوظائف الحضرية** و التي يجب أن تتوفر في أي وسط حضري بشكل يسمح بإستمرار هذا الوسط كمكان مفضل و جاذب للسكان و محرك أساسي للتنمية المستقبلية .

الأمر الذي يهدد بتزايد حدت هذا الاختلال في نمو هذه الوظائف مما يرهن استدامة هذا الوسط الحضري كمكان للعيش في أمن و طمأنينة، في ظل الإعتماد و التوجه لتلبية الحاجات الإستعجالية للسكن و التجهيزات إلى التوسع المفرط دون قراءة خاصة لأسباب توازن التجمع و غياب التصور الواحد للتوسع من طرف الفاعلين في تسيير المدينة .

الأهداف:

لقد وضعنا أهدافا نسعى من خلال هذه الدراسة الوصول إليها من بينها:

- محاولة الوصول إلى كنه و ماهية العلاقة بين النمو الحضري و نمو مختلف الوظائف الحضرية بشكل متوازن في ظل الواقع العمراني الذي تعيشه مدننا
- إبراز مظاهر انعكاسات النمو الحضري على واقع مدينة تقرت و مدى تأثيره على استمرارية، و ديمومة المدينة و بقائها مكانا مفضلا للعيش.

المنهجية:

بالنظر للفائدة المرجوة من النمو الحضري و كذا توازن النمو الوظيفي في ظل المفهوم الحديث للتنمية المستدامة.

العمق المنهجي المعتمد للإجابة على الإشكالية المطروحة ، يضع في الحسبان ، أولا : **مقاربة نظرية** مؤسسة على التطلع لمجموعة مراجع واسعة و دقيقة ، و بعد ما نكون قد وضعنا أسس نظرية متكاملة ، نبدأ في تعريف المفاهيم، الأدوات و الوسائل اللازمة في العمل البحثي بغية التحقيق و التقييم، واضعين في الحسبان الأسئلة و الفرضيات التي تحيط و التي ترتكز عليها الإشكالية " العلاقة بين النمو الحضري و اختلال التوازن الوظيفي للمدن "

لهذا السبب سنحاول من خلال **دراسة تاريخية** لظاهرة النمو الحضري عبر مختلف الحقب التاريخية وصولا إلى الوقت الحالي على المستوى العالمي و المحلي و كذا للتطور العمراني الذي شهده النصف الثاني للقرن الـ 19م . إلى غاية ما بعد الحرب العالمية الثانية ، الذي شهد التكريس المذهبي للبحث المعماري الحديث (المدينة الوظيفية أو المدينة الحديثة) و الامتداد العالمي للعمران الحديث ، توضيح الظروف و الدوافع و الأهداف التي أثارت و حركت التيار الحديث ، و أخيرا محاولة استخراج الإطار النظري الأساسي الذي ميز نتائج مجمل هذا البحث .

هذه الخطوة بالتحديد تسمح لنا بضبط مفهوم التركيبة العمرانية و الأحوال الناتجة عن العمليات الإرادية، على المجال (الحضري) ، تقييم من خلال أشكال النمو و التطور العمراني الأهمية المرتبطة بالبعد الوظيفي و أهمية التوازن الوظيفي للمدينة أين تتمحور أسس المذاهب الحالية للنمو العمراني ، الملازم لمفهوم التنمية الحضرية المستديمة ، كل هذا مع تأثيراته على(النمو الحضري و علاقته باختلال التوازن الوظيفي للمدينة) و بالأخص الأحياء المحيطة و التوسعات الجديدة التي تعد كنتيجة لإيديولوجية التمدد، أين أعدت الوسائل العمرانية و التخطيطية حسب نظرة تحليلية اعتمدت على نظرية التنطيق (zonage) و تخصص الوظائف الحضرية ، تمهد **لدراسة تحليلية** لواقع التعمير و النمو الحضري في ظل سياسات التعمير المنتهجة و الوسائل المعتمدة

هذه الدراسة التحليلية ، التي تهتم و تميل إلى الجانب الوظيفي و ربطه بالنمو و التنظيم المجال لمدينة تقرت (حالة الدراسة) بغية الوصول إلى إيجاد جوهر العلاقة بين النمو الحضري و اختلال التوازن الوظيفي للمدينة في واقع التعمير في الجزائر

و سنعتمد على **الملاحظة الميدانية** باعتبار الجانب الوظيفي للمدينة ظاهر للعيان و لتعميق الفهم و تدقيق الطرح سنعتمد على المؤشرات الخاصة بالنمو و كذا بكل وظيفة من الوظائف الحضرية التي تعد انطلاقا من معطيات و إحصائيات كمية أكثر منها نوعية و التي سنعتمد عليها كثيرا خلال بحثنا بالإضافة إلى تفسير هذه المعطيات و ترجمتها على مستوى المخططات لتوضيح النتائج التي سننتهي إليها

إضافة إلى مصادر جمع المعلومات الميدانية، كما اعتمدنا أيضا على جمـــع المعلومـــات النظريـــة وتتمثـــل فيما يلـــي:

- الكتب (مراجع) قديمـــة وجديـــدة ذات الصلـــة بموضـــوع بحثنـــا.
- رسائل وبحوث جامعيـــة.
- مجلات متخصصـــة.
- مطبوعـــات.
- المخططـــات والوثائق والسجلات الإداريـــة.
- الإحصائيات والتقاريـــر الرسميـــة.
- الشبكـــة الدوليـــة للانترنت.

أسباب اختيار الموضوع:

ذاتيـــــــة:-

تتعلق برغبة الباحث في معالجة المواضيع المرتبطة بواقع التعمير في الجزائر خاصة بعد تزايد المخاوف و الهواجس من ظاهرة التمدن و التضخم في الأوساط الحضرية و ما يصاحبه من مشاكل ، و بالتالي فالتطرق إلى أبعاد هذه الظاهرة يعتبر نصف الطريق لإيجاد الحلول الجذرية لمعالجة أزمة المدينة و التي تعد أولية إســـتراتيجية لكسب رهان التنمية

موضوعية:-

أسباب موضوعية تكمن في أن إيجاد إستراتيجية واضحة تطبق وفق آليات فعالة ضمن إطار قانوني و تشريعي ملائم يأخذ في الاعتبار جميع أبعاد الأزمة لا يكون إلا بفهم موضوع و واقع الأزمة الراهنة و أسبابها و تداعياتها ، أي الانطلاق من الذات و فقه الواقع المعاش دون الركض وراء حلول و نظريات خارجية .

اختيار نموذج الدراسة: لماذا مدينة تقرت؟:

تمثل مدينة تقرت –عاصمة إقليم واد ر يغ – نموذج مثالي لتكون محل دراسة من هذا النوع و ذلك من خلال النقاط التالية و ارتباطها بالموضوع:

- من حيث الامتداد التاريخي فمدينة تقرت ليست مدينة محدثة بقرار سياسي و لكنها اجتمعت ظروف المكان المناسب و توفر الأرض و الماء و تلاقي خطوط القوافل و الوديان لتتحول إلى نواة لتجمع سكاني، ثم توالت و فود العديد من القبائل و الأجناس و شكلت فيما يعرف بالقصور الصحراوية التي ما زالت شاهدة إلى حد الآن على العمق التاريخي للمدينة و بعد ذلك جاء الاحتلال الفرنسي ليدخل النمط الغربي المتمثل في التخطيط الشطرنجي بهدف السيطرة على المجال المحلي، و اتخاذه من المدينة كأحد مراكز السيطرة في الصحراء و بعد الاستقلال أخذت في النمو بشكل ملفت للانتباه، و أصبحت مشروعا عمرانيا واسعا و مفتوحا في طور التشكل و الإنجاز.
- كان الاعتماد قبل و خلال فترة الاحتلال على المجال الفلاحي المتمثل في غابات النخيل فقط كمحرك اقتصادي للمدينة و بعد الاستقلال شهدت تحولات كبيرة و توجه نحو الصناعة، و النجارة، الخدمات.
- موقعها الاستراتيجي كمنطقة وصل و عبور من خلال خطوط نقل هامة و قربها من مناطق صناعية ذات أهمية وطنية و دولية مثل منطقة حاسي مسعود.
- الترتيب الهيراركي في المنظومة العمرانية للولاية باعتبارها تقع في المرتبة الثانية بعد مركز الولاية ورقلة من حيث الأهمية العمرانية.
- تعتبر من المدن الصغيرة و المتوسطة باعتبار معدل النمو و هذا النوع من المدن يمثل أساس الشبكة الحضرية للجزائر، و الأمر الذي يجب الحفاظ عليه و دعمه مستقبلا ضمن نظرة توازن إقليمية وبالتالي فأهمية مدينة تقرت تكمن في حجمها الذي يمثل نموذج جيد لهذا النوع من الدراسات .
- التقسيم الإداري الفريد من نوعه على المستوى الوطني لمدينة بهذا الحجم، فمدينة تقرت تجمع حضري يسيره أربعة بلديات، هذا ما يضيف بعد جديد لأي موضوع يدرس المجال العمراني كوحدة متكاملة.
- و بطبيعة الحال، فحالة المدينة و ما تشهده من تغيرات و تحولات عميقة في ظل الإشكالية المطروحة في بحثنا، إضافة إلى التوجه الحالي للسياسة العمرانية للبلاد التي ترمي إلى إعادة تنظيم و إحداث نوع من التوازن بين مختلف الأقاليم، الساحل و الهضاب و الصحراء و هو ما يعني التوجه إلى إنماء المناطق الصحراوية لتصبح أقطاب جذب للسكان و من ثم ففهم طبيعة تحول المدن في الجنوب و انعكاساته على المجال الفيزيائي و الوظيفي يعتبر من الأولويات.

الجزء الأول

المدينة بين "الظاهرة الحضرية و سرعة النمو" و "نمو الوظائف الحضرية و توازنها"

الفصل الأول

ظاهرة النمو الحضري

مقدمـــــة:

I- مفهوم التحضر و النمو الحضري:

II- نظرة على الظاهرة الحضرية و النمو الحضري في العالم:

III- ظاهرة التحضر و النمو الحضري في الجزائر

خلاصـــــة الفصـــــل.ظاهرة التحضر و التضخم الحضري:

مقدمـــــــة:

منذ وجود الإنسان على الأرض و هو يسعى لتحسين ظروف مكان إقامته و معيشته ، بكل الطرق و الوسائل الممكنة و استغلال ما تمنحه الطبيعة من موارد نظرا لاحتياجاته المتعددة التي لا يمكن له تحصيلها لوحده أي لا بد له من التعاون و التفاعل و التبادل مع غيره من البشر لذلك وجب عليه إيجاد الإطار الذي يحقق فيه ذاته من خلال وجود الآخر، و تطلب ذلك قرونا عديدة كي يتنقل الإنسان من مأواه الطبيعي إلى محيط ملائم لطبيعته البشرية.

فبنا مأواه المناسب لمقياسه بفضل خبراته المتراكمة، فأقام مستوطناته البشرية وفقا لأنظمة اجتماعية معينة تحوي جسما اجتماعيا متنوعا يسمح لها بالنمو و التطور في ظل الصراع الدائم مع مجموعات بشرية أخرى من جهة أو مع الطبيعة من جهة أخرى هذه المستوطنات كانت تعبر عن عبقريته في شتى المجالات، خاصة العمرانية و الدفاعية و التنظيمية، أطلق عليهم اسم المدن، و التي تعتبر أفضل ما توصل إليه الإنسان كحالة تحضر، كانت ذات أحجام مختلفة و معتبرة أحيانا توافق الإمكانيات التي وصل إليها الإنسان في كل عصر و بظهور الثورة الصناعية التي منحت الوسائل و الإمكانيات لتمويل المدن و كذا منحت للبشر إمكانية التكاثر من خلال التقدم الطبي، فارتفع معدل الزيادة الطبيعية و قلت الوفيات من هنا بدأ الحديث عن ظاهرة التحضر بالدول المتقدمة ثم بعد الحرب العالمية الثانية سادت هذه الظاهرة فعليا أرجاء العالم.

هذه الظاهرة التي تنبأ بازدياد أعداد السكان في المدن و ازدياد أعداد المدن و إفراغ الريف، أي بالموازاة مع زيادة و تضخم السكان في العالم سنجد أنهم يتمركزون في مناطق محددة من العالم، فيما يعرف بالمدن و المراكز الحضرية و التجمعات البشرية.

و حالة الجزائر لا تنأ عن بقيت دول العالم، فهي تسير في فلك الدول السائرة في طريق النمو و تشهد نفس التغيرات و التحولات و لو بشكل يختلف من مكان إلى آخر حسب درجة التأثر و العوامل الفاعلة، و لهذا ففي هذا الفصل سنحاول استعراض و بيان عدت مفاهيم مرتبطة بالظاهرة بالإضافة إلى إلقاء نظرة حول صيرورة هذه الظاهرة و انتشارها و تداعياتها على مستوى العالم و مختلف أرجائه، مستعرضين تاريخ تطورها و الاختلافات التي سادت بين مناطق العالم من حيث درجة تأثرها و الأسباب الدافعة لنموها، وصولا إلى بيان حال الجزائر أمام هذه الظاهرة من خلال تاريخ التحضر في الجزائر إلى وقتنا الحالي.

I- مفهوم التحضر و النمو الحضري

I-1- ظاهرة التحضر :

حسب قاموس(Le Robert) يعرف الظاهرة على اعتبارها « التركز المتزايد للسكان في التجمعات الحضرية " و هي تعني حدوث عمليتان الأولى تتمثل في نمو و تزايد أعداد المدن و البيئات الحضرية، أما الثانية فتعكس قوى دفع السكان من المناطق الريفية، و قوى جذبهم إلى المدن و المراكز الحضرية»[1]

إذا المفهوم الأول يعني انتقال التجمعات العمرانية عبر مختلف المستويات في مراحل متتابعة إلى مصاف المراكز الحضرية و إلى المدن أما المفهوم الثاني فيركز على الثنائية الحتمية لبروز الظاهرة المتمثل في قوى الجذب و قوى الطرد.

I-2- مفهوم التحضر "URBANISATION":

حسب قاموس التعمير و التهيئة، فإن هذه الكلمة لها معنيان:

أ) و هي كلمة نادرة بالفرنسية و المألوفة أكثر بالإسبانية: فعل التحضر (urbaniser) و هو إيجاد مدن أو تمديد (امتداد) المجال الحضري.

ب) الثاني و هو المألوف: و يعني التمركز النامي للسكان في المدن أو التجمعات الحضرية " agglomérations urbaine"، للتفصيل أكثر عندما نتحدث عن التحضر بالمعنى الاجتماعي فإنه يشير إلى نمو و زيادة عدد الذين يستفيدون من الفرص و الوسائل و الإمكانيات التي تتيحها المدن أو أي تجمع حضري من وسائل الاتصال الحديثة و وسائل النقل السريعة .....الخ.[2]

ت) كما يمكن أن نعني بلفظ التحضر تنظيم و تجهيز موقع بغرض تطوير أو خلق تجمع أو استغلاله من طرف جماعة ذات صبغة حضرية.

I-3- مفهوم النمو الحضري (la croissance urbaine):

المقصود بالنمو الحضري زيادة عدد السكان في المدن بأحجام مختلفة و ينعكس هذا النمو على مستوى المدينة أو مركز حضري بصورة توسعها سكانيا و عمرانيا، و نعبر عن ذلك بمصطلح النمو الحضري و إذا كانت هذه الصورة على مستوى منطقة أو دولة فنعبر عنها بمصطلح ظاهرة التحضر و هي باتجاهين زيادة عدد المراكز الحضرية أو المدن و يتم تحديد ذلك باعتماد عدة معايير تختلف من دولة لأخرى حسب نمط الحياة فيها بالإضافة إلى خصائص اجتماعية، اقتصادية، ديمغرافية، أو زيادة أحجام هذه المراكز بالاعتماد على معدل التحضر الذي يستند إلى السكان

---

[1]- أبو عياش عبد الإله قطب، إسحاق يعقوب، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية

[2] CHOY(F), MERLIN(P), Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, PUF, 2eme édition, 1996, p815.

I-4- تعريف المجال الحضري :

المجال الحضري متوسع و محصور بوجود المجال الريفي الذي يحيط به، و يعرف بالضبط بالأخذ بعين الاعتبار الخصائص الجغرافية و المورفولوجية ، الأنشطة و دورها الاقتصادي و الاجتماعي،«**المجال الحضري هو أولا مجال هندسي الذي يعرف بأبعاد و مساحات و كثافات و هو كذلك مجال فيزيائي الذي يتميز بتضاريس و ارتفاعات و انحدارات و التركيبة الجيولوجية لما تحت الأرض، و هو كذلك مجال اقتصادي مع المتغيرات المعتبرة، و هو كذلك مجال اجتماعي مع ما فيه من تقاطعات ما بين السكن و الأنشطة والوظائف و العمل، و هو مجال يتغير الإحساس و الشعور به باختلاف الأفراد حسب المستوى المعيشي، السن، مكان الإقامة، و العمل.....الخ** »[3]

I-5- تحديد المجال الحضري :

إن تمييز الحدود الحضرية، أصبح أكثر فأكثر صعوبة بما نلاحظه من توسع غير متحكم فيه للمدن و مجالها المحيطي، و أصبح بديهيا استبعاد تقييم عدد السكان الحقيقي للمدن الكبرى في العالم الثالث و حتى الإحصاءات الرسمية فهي محل مناقشة، فمدينة مكسيكو مثلا تربعت على رأس المدن الأكثر سكانا لمدة من الزمن سببه الخطأ في الإحصائيات و هي في الوقت ذاته لا تعتبر الأولى حتى على مستوى أمريكا اللاتينية (20.2 إلى 21 مليون حسب ONU في 1990 و لكن 15.2 إلى 15.9 مليون في الواقع)

التعريف الإحصائي للمدن موجود و لكن يختلف حسب الدول، نحن نتكلم عن المدن انطلاقا من عدد معين من السكان المجتمعين (أين السكنات لا تتباعد أكثر من 200م كحد أعلى): 200 ساكن في السويد، 2000 في فرنسا و 50000 في اليابان، المدن لها طابع التوسع على المجال بصورة واسعة، و تشغل كثافة أقل حتى نصل إلى أن يكون الحديث بصدد مجال حضري أكثر منه عن مدينة.

المجال الحضري يجمع كل أشكال شغل الأرض المرتبط بالمدينة أو محيطها بما فيها المجالات الخضراء المهيأة ، التجهيزات الكبرى ، المطارات، الملاعب، ملاعب القولف، و تشمل المناطق المحيطية و التي تمثل الخطوط المورفولوجية للريف، و لكنها مسكونة بحضر الذين يشتغلون و يعيشون اعتمادا على المدينة .

إذا المجال الحضري يضم :-

- مدينة مركزية، و التي هي مدينة ضمن حدودها البلدية
- ضاحية، و التي تتشكل بواسطة البلديات المجاورة أو ضاحية قديمة ارتبطت بالمدينة بواسطة توسع هذه الأخيرة ظاهرة التحضر، و المدينة المركزية و الضاحية يشكلون التجمع.
- المجالات شبه حضرية، تتشكل من بلديات منفصلة عن الضاحية و أكثر بعد من المدينة المركزية، لكن يقطنها أساسا أفراد مرتبطين بالمدينة المركزية عن طريق العمل و الترفيه و نمط العيش

[3] BASTIE (J), DEZERT (B), L'espace urbaine, Masson, paris, 1980, p36

II- نظرة على الظاهرة الحضرية و النمو الحضري في العالم:

II-1-تطور سكان العالم :

إن لنمو سكان العالم أثر كبير في بروز و انتشار ظاهرة التحضر و لذلك وجب علينا تتبع مراحل هذا النمو التي مر بها مستعرضين نمطه و إيقاعه عبر مختلف الحقب التاريخية للبشرية، و يمكننا تقسيم طبيعة النمو السكاني إلى ثلاث مراحل أساسية متمايزة و هي:

II-1 -1-المرحلة البدائية: (انطلاقا من بدايات الإنسان إلى عصر النهضة)

و يمكننا تقسيمها إلى محطتين أساسيتين و هما

أ) مرحلة الصيد

: خلال عدة آلاف من السنين، بقي الإنسان كنوع نادر على سطح الكرة الأرضية، و لذلك فإن تاريخ الإنسان الأقرب إلينا بدأ منذ حوالي خمسمائة ألف سنة، و حسب التقديرات فإن تعدادهم كان حوالي مليون نسمة منتشرين في المناطق الاستوائية للعالم القديم، و حسب نظرية حديثة فتاريخ الإنسان بدأ نحو 40000 ق.م و كان تعداده آنذاك حوالي 2 مليون نسمة.

و إلى ذلك الوقت كان يعيش بنفس النمط و بنمو ديمغرافي غير محسوس و من الممكن أنه ارتحل إلى عدت أراضي جديدة، و لكن بدون شك أن التقدم في طرق الصيد و الطبخ و الوقاية من البرد و تطور المناخ (تنحي الجليد)في تلك الفترة سمح بمتابعة نفس النمو البطيء، مع تحسن شروط الحياة.

انتقل في فترات لاحقة يمكننا تحديدها (20000-9000ق.م) إلى ما يمكن أن نطلق عليه الصيد الجماعي، بلغ سكان الأرض حوالي 5 ملايين نسمة نحو 10000 ق.م، و لكن ارتفاع درجة حرارة الأرض، أدى إلى تعويض البراري بالغابات و اختفاء أنواع من الحيوانات، و نتج عنه استقرار أو تناقص عدد سكان العالم و احتمال أن يكون 4 ملايين نسمة نحو 7000 ق.م.[4]

ب) مرحلة اكتشاف الزراعة :(5000-1500 ق.م)

إن لاكتشاف الزراعة في هذه الفترة لأثر كبير حيث أنه غير تغييرا جذريا ظروف و شروط التكاثر لدى الإنسان، و حثه على تغيير كلي لوسائل المعيشة، و بذلك عرف سكان العالم تحولا بدأ نحو 5000 سنة ق.م حيث عرف فترة انتعاش و توالد كبيرة، فقفز عدد سكان العالم من 15 مليون تقريبا إلى 150 مليون نسمة حتى نهاية 4000 ق.م.

و هذه تعتبر قفزة مفاجأة، حيث في الألف سنة فقط مع المحاولات الأولى للزراعة كانت حركية السكان هائلة، و ذات أهمية شبه عالمية، فالزراعة منحت للبشر إمكانية خارقة للنمو و التكاثر استمر ذلك النمو ليقدر عدد السكان في العالم بـــ 252 مليون نسمة في بداية التاريخ.

[4] VALLIN (J). La population mondiale. Découverte. paris. 1995.

بعد بداية التاريخ و إلى غاية عصر النهضة بدا واضحا أن نمو سكان العالم طبيعيا و بدائي و حتى تلقائي، لأنه لا يملك أية وسيلة لمقاومة الوفيات الكثيرة أو التحكم في معدل الخصوبة، حيث سارت البشرية على نفس الإيقاع بارتفاع معدل الخصوبة و ارتفاع الوفيات أيضا، لذا كانت الزيادة الطبيعية ضعيفة، هذا نتيجة لأزمات الوفيات الكثيرة و التي مردها إلى عدت أسباب أهمها، المجاعة و الأوبئة كالطاعون الأسود عام 1340م، حيث انخفض السكان من 442 مليون عام 1340 إلى 375 مليون عام 1400م ، و الحروب خاصة بين المجموعات البشرية المتنافسة، و لأن الزيادة كانت بطيئة فقد استغرق الوقت 15 قرنا ليرتفع عدد سكان المعمورة في بداية التاريخ من 252 مليون نسمة إلى 461 مليون نسمة نحو عام 1500 للميلاد.

II-1 -2-مرحلة ما بعد النهضة إلى غاية 1950:

منذ آلاف السنين كما قلنا كان الوضع طبيعي، بدائي و حتى تلقائي (وفيات مرتفعة و الخصوبة مرتفعة)، و لكن التحرر و الانبعاث الثقافي و الاكتشافات و الاختراعات العلمية لعصر النهضة و انتظام دول مركزية و تأثيرها، و الاكتشافات الكبرى (الطباعة، البوصلة) انطلاق الزراعة، للقرن 18، كانت في مجملها مقدمات للثورة الصناعة، فالتحولات الاقتصادية و الاجتماعية لأوروبا الغربية هي أصل ما يسمى بالتحول الديمغرافي.

فالتقدم الطبي و تحسن المستوى المعيشي، و زيادة الوعي، سمح من جهة بمقاومة فعالة ضد الأمراض و الأوبئة، و الحد من الوفيات، ومن جهة أخرى التحكم في معدل الخصوبة، و في نفس الوقت ساهم هذا في ازدياد ديمغرافي مدهش، فبعد الأزمات التي مرت على أوروبا في النصف الأولى من القرن 17 شهدت نمو سكاني سريع بواسطة التقدم التقني و الزراعي و التوسع الاستعماري و الزيادة في التبادلات بين القارات و رفع إمكانية الزراعة.

فالتقدم الطبي لم يساهم فقط في اختفاء الأزمات الحادة للوفيات، و إنما ساهم كذلك في تحسين شروط الحياة، هذا ما جعل معدل الأعمار ينتقل في النصف الثاني للقرن 18 إلى غاية النصف الأول من القرن 19م من 25 سنة إلى 35 سنة في معظم الدول الأوروبية و النمو كان يتراوح ما بين 1-1.5٪، و بتأثير التحولات الاقتصادية و الاجتماعية عرفت الخصوبة انخفاضا مع نهاية القرن 19 و بداية القرن 20 للميلاد، حيث بلغت طفلين للمرأة الواحدة، بينما يرتفع معدل الأعمار إلى 75 سنة.

إذن فالثورة الصناعية و التحول الديمغرافي و تسارع إيقاع النمو لأوروبا غير جذريا التوازن الجيوسياسي للعالم فقد أعطى لقارة أوروبا مرة الوسائل التكنولوجية، و الديناميكية الديمغرافية، التي تسمح لها بالسيطرة على العالم، فخلال قرنين من الزمن (1750-1950) انتقل سكان أوروبا بما فيها الإتحاد السوفيتي سابقا من 145 مليون نسمة إلى 573 مليون.

أما العالم الثالث و خاصة في إفريقيا كان الاستعمار ذا أثر سلبي على منحنى النمو السكاني فقد تناقص عدد السكان بسبب الاستعمار و التهجير حتى القرن 19، حيث شهدت المرحلة (1600-1800) تناقص سكان إفريقيا بنسبة تقارب 10٪ أي من 113 مليون إلى 102 مليون نسمة، و الزيادة فيما بعد كانت بطيئة، فأثر الاستعمار بدأ في التراجع و هو في مراحله الأخيرة، و بذلك عرفت زيادة بطيئة حتى القرن العشرين لتصل قارة

إفريقيا سنة 1950 إلى 222 مليون نسمة فقط أما آسيا فقد عرفت فترة نوم سريعة، فنسبتها من سكان العالم ما بين القرن 16م و القرن 17م انتقلت من 53٪ إلى 64٪ و فيما بعد استمرت في السيطرة حيث انتقل عدد سكانها من 500 مليون سنة 1750 إلى 1377 مليون نسمة عام 1950.

في نفس المرحلة شهدت أمريكا الشمالية و أمريكا اللاتينية و زيلاندا الجديدة نموا كبيرا، كان عامل الهجرة من قارة أوروبا العامل الأساسي فيها فانتقل عدد السكان بهذه المناطق من 21 مليون إلى 344 مليون نسمة و بهذا مرت نسبة سكان أمريكا من إجمالي سكان العالم من 10٪ إلى 13٪، و تميز التوسع الأمريكي بطريقتين مختلفتين في الشمال و الجنوب، فكندا و الولايات المتحدة، مشتا على خطى أوروبا و شهدت هي الأخرى ثورة صناعية فكان النمو الطبيعي يتراوح بين 1-1.5٪، تضاعف خاصة بالهجرة القوية، أما أمريكا اللاتينية فقد أخذت من أوروبا التصنيع و حققت انخفاضا في عدد الوفيات، و بقيت كدول العالم الثالث من حيث ارتفاع الخصوبة.

نتيجة لهذا من 1900 إلى 1950 انتقلت حصة أمريكا الشمالية من مجموع سكان العالم من 5.5٪ إلى 6.6٪، و حصة أمريكا اللاتينية من 6.4٪ إلى 6.6٪، و في نفس الفترة التحق اليابان بالتحول الديمغرافي للدول الغربية، حيث أخذ عنها المثل الصناعي.

و من خلال كل هذه التغيرات التي طرأت على الخارطة السكانية لجميع المناطق و الدول، جعلت عدد سكان العالم يصل في عام 1900 نحو 1610 مليون نسمة ، و يتضاعف في نصف قرن فقط ليبلغ 2515 مليون نسمة عام 1950.

II -1 -3-مرحلة ما بعد 1950 إلى غاية اليوم:

كان لدول العالم الثالث حصة الأسد في التغيرات التي حدثت في هذه المرحلة مما أثر على تمثيله سكانيا على مستوى العالم، فقد شهدت هذه المرحلة تصفية للاستعمار و نيل شعوب دول العالم الثالث استقلالها، الأمر الذي أدى إلى انفجار سكاني غير مسبوق، ففي فترة الستينات معدل الأطفال لدى المرأة الواحدة يفوق الستة و أحيانا الثمانية إضافة إلى هذا تحسن المستوى المعيشي و الرعاية الصحية أدى إلى الانخفاض السريع للوفيات عند الأطفال خاصة و المحافظة على الخصوبة العالية، نتج عن هذا تدعيم حداثة أعمار هذه الشعوب، و ارتفاع مذهل لمعدل الزيادة الطبيعية ما بين 1965-1970، فمعدل الولادات في دول العالم الثالث يتجاوز 4٪ في بعضها، و لكن دول أخرى من آسيا الشرقية مثل الصين من جهة و أمريكا الجنوبية من جهة أخرى، يقل فيها معدل الولادات عن ذلك.

هذا ما أدى إلى ارتفاع معدل الزيادات في أمريكا الوسطى أصبح يدور حول 2.5٪ و يصل إلى 3.1٪، و هو يتعدى 3٪ في دول مثل (المكسيك، فنزويلا، نيجيريا، ساحل العاج، زيمبابوي، الجزائر، إيران..) ، أما أوروبا فلم يتجاوز 1.5٪ كمعدل للنمو .[5]

[5] VALLIN (J). La population mondiale. découverte, paris, 1995.

هذا النمو السريع لسكان العالم الثالث، جعل عدد سكان العالم الذي كان قد تجاوز 2.5 مليار نسمة في 1950 بسبب التوسع الأوروبي إلى أمريكا، يصل في عام 1970 إلى 3.7 مليار نسمة و يقفز إلى 5.628 مليار نسمة سنة 1994 و 6.158 مليار سنة 2000 و حسب توقعات هيئة الأمم المتحدة (ONU 2000) سيصل إلى 8.5 مليار بحلول عام 2025م.

II-2-نمو ظاهرة التحضر بالعالم:

انطلاقا من تاريخ الحياة البشرية على سطح الأرض و الذي يعود إلى آلاف السنين يظهر بأن أول طلائع القرية الكبيرة تعود حوالي الألف الثامن قبل الميلاد، أما ما يمكن أن يسمى بالمدينة، فلم يظهر إلا في الفترة بين 4000-3000 سنة قبل الميلاد و هذه الفترة تعتبر قصيرة مقارنة بعمر الإنسان، و تجدر الإشارة هنا إلى نشوء المدن لم يكن عفوي بل هناك أسباب و مبررات سبقت هذه الظاهرة و الرأي السائد بين الباحثين الاجتماعيين يدعوا إلى أنها نشأت بعد التطور الحضري أي أن تكوين المدن كان أحد الظواهر الحضرية و قد تضافرت مجموعة من الأحوال الطبيعية و الحضرية في بعض مناطق العالم القديم أدت إلى أشكال تجمعات السكان الحضرية التي تبلورت أخيرا في المدن القديمة في كل من بلاد الرافدين و مصر الفرعونية، و خلال الألف الثالثة قبل الميلاد و في الشرق الأوسط و الهند ، و الانتشار كان من هنا نحو شرق البحر المتوسط خلال الألفية الثانية و نحو غربه خلال الألفية الأولى أما أوروبا الشمالية، فلم تعرف هذه الظاهرة إلا بين الخمسمائة و الألف بعد الميلاد، مراكز أخرى للانتشار ظهرت بالصين خلال 2000 ق.م، و في إفريقيا السوداء نحو 1000 ق.م، أم في أمريكا اللاتينية فكان نحو الألف الأولى للميلاد.

ظاهرة التحضر الأولى كانت في أمكنة محدودة، لضعف الإنتاج الزراعي، أي أن عدد السكان الذين يعتمدون في غذائهم على الزراعة دون المشاركة فيها بين 1٪ و 2٪ ففي الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية كانت حوالي 5٪ حتى القرن التاسع عشر، أما الحضارات القديمة مثل البحر المتوسط و الصين، فبقيت النسبة ما بين 10٪ و لم تتعدى 20٪ و هذا لاعتمادها على الريف القريب لصعوبة التنقل تبادل البضائع مما حد من نموها.

و لآلاف السنين حتى سنة 1830، أين سكان العالم تجاوزوا مليار ساكن و هذا بسبب المجاعة و الأوبئة و الحروب خاصة بين المجموعات البشرية المتنافسة، و لكنهم بعد قرن من الزمن، تجاوزوا ملياري ساكن، و لثلاثين سنة وصلوا إلى ثلاثة مليار ساكن، و لـــ 15 سنة ليتخطوا الأربعة مليار سنة 1975، المدن كانت المستفيد الأكبر من هذا النمو، و للمرة الأولى في تاريخ البشرية، حركة التحضر لم تكن بهذه القوة و بهذه الشمولية (العالمية) إلا خلال 1950-1980، لحد الآن، هذا التسارع و هذا التعميم على مستوى جميع مدن العالم كانت لها نتائج مشتركة و تأثيرات مختلفة، حسب أنماط و إيقاعات التأثير و التغير تكون بطريقة متناسبة و متقاربة أو متباعدة.

معدل التحضر لسكان العالم تجاوز 3.4٪ سنة 1800 إلى 13.6٪ سنة 1900، سكان العالم تجاوز 2.5 مليار ساكن سنة 1950 و 5.3 مليار سنة 1990 و بالموازاة عدد الحضر تجاوزوا 800 مليون (32٪) إلى 2.3

مليار (45٪) هذه الزيادة العددية صاحبت توسع و تمدد المجال الحضري، المعدل المتوسط السنوي لنمو السكان الحضر في الفترة 1950-1980 كان 4٪ في حين لم يتجاوز نمو سكان العالم 2٪ في نفس المرحلة .النمو و الزيادة في أعداد الحضر شاهدته جميع الدول و خاصة الأقل تقدما، حيث أن إيقاع نموها السنوي وصل إلى 4.3٪ بالمقابل ارتفع في البلدان الصناعية ليصل إلى حدود 2.1٪ و هذا مهم أيضا، إن دراسة حركة التحضر في بعض التجمعات الجغرافية سواء كانت: قارات دول أو مناطق، يؤكد هذا التسارع الغير متوازن بالمقارنة مع العقود الماضية و القرون السابقة.

هذا النمو يبرز مقارنة بعض التجمعات الكبرى، الأكبر على الإطلاق لندن لديها 4.2 مليون ساكن في 1875، بعد مرور قرن من الزمن، تراجعت إلى المركز السابع رغم أنها تحوي 10 ملايين من السكان، و تركت مكانها لنيويورك التي تجمع 17.6 مليون ساكن، و بالنظر إلى المركز الخامس و الثلاثين في قائمة المدن الأكثر سكانا، نلاحظ أن في 1875 فرسوفيا شغلت هذا المركز بـ 310000 ساكن، و في 1900 أصبحت بروكسل بـ560000 ساكن و في 1925 كانت ميلان بـ910000 و في 1950 هونغ كهونغ حيث قدر عدد سكانها بـ 1.7 مليون و في 1975 نابلي حيث تجاوزت 3.9 مليون ساكن، و بالنظر لـ 35 تجمع أو مدينة في العالم نلاحظ أن أي مدينة تحتل المركز الخامس و الثلاثين يكون عدد سكانها ضعف التي كانت قبلها، و هذا كل 25 سنة، و في 1984 تراتبية المدن تغيرت بشكل كبير، بمعنى آخر ظهرت تجمعات غائبة عن القائمة احتلت المراكز الأولى، و حسب (منظمة الأمم المتحدة) عدد المدن التي تحوي 4 مليون ساكن حوالي 35 سنة 1980، انتقل هذا العدد إلى 67 مدينة سنة 2000، و المدن الأكثر من 10 ملايين انتقل من 3 إلى 24 من بينها 17 في العالم الثالث و في بداية الألفية الثالثة 55٪ من سكان العالم يقطنون الحضر.

II-2-1-نمو ظاهرة التحضر في الدول المتقدمة

II-2-2-النمو الحضري في البلدان الصناعية:

في البلدان المتقدمة، و التي هي حسب ما أعلنته هيئة الأمم المتحدة تضم كل الدول الأوروبية،URSS، أمريكا الأنجلو-سكسون، أستراليا، زيلا ندا الجديدة و اليابان.

إجمالي السكان الحضر مهم، النسبة هي 63٪ في أوروبا و 74٪ في أمريكا الشمالية، يمثلون على التوالي 25٪ و 14٪ من الحضر في العالم، فيما يمثلون 12٪ و 9٪ من سكان العالم، هذه الأهمية أدت إلى النمو المبكر للمدن، و بروز أقطاب جديدة غطت المجال التقليدي و بالنسبة للزيادة الطبيعة للسكان، نسبة الوفيات استقرت فيما الاختلافات و التغيرات في نسب الولادات دائمة الإمكان و هي تتأثر بشكل كبير تركيبة السكان و الذي يجب أن نضع في الحسبان الارتفاع العام لعدد المسنين بالنسبة للهجرة الداخلية للحضر فهي تخضع أيضا للتغيرات أو التذبذبات و التي تشير إلى انخفاض عدد النازحين الريف تدريجيا و هذا ما أدى إلى تناقص السكان في المراكز الحضرية، و الانخفاض كان كبيرا، بينما المدينة مكتظة بالسكان، في حين أعداد السكان في تزايد في كل الضواحي، هذه الحركة و الاتجاه من تفريغ المركز، و اللامركزية يؤدي إلى التعمير المحيطي (Sub-urbanisation)

و هو يتعلق بظاهرة جديدة " النزوح الحضري" التي تعد كنتيجة لتغيرات في قيم و عادات الأفراد، و ما ساعد على ذلك ازدهار وسائل الاتصال و نموها.

المدن الكبيرة فقدت وحدتها بسبب التوسع و التمدد الجغرافي و المجالي، و نمو بنيتها الداخلية، الفصل بين أماكن السكن و أماكن العمل، أصبح شبه عام.

التفكك و الانفصال غلب منطق الفردية على الجماعية، و كذا تشتت و تبعثر الوظائف ضمن مجمل المجال الحضري، هذا التقسيم فرض و خلق حركة و تنقل السكان، و أنتج ضرورة الاعتماد على وسائل النقل عامة أو خاصة، للتنقل لمسافات لا تزيد إلا بعدا و شساعة و على المستوى الاجتماعي المدن الكبرى ليست بمنأى من وجود تناقضات و نزاعات أخطار و تفكك و حتى انفجار.

السياسات العمرانية، وضعت في اعتبارات الدول و الجماعات المحلية، محاولة التحكم في النمو و تهيئة المجال.

II-2-3- نمو ظاهرة التحضر في دول العالم الثالث :

"**العـــالم الثالـــث**" العبارة التي تطلق على مجموع الدول التي لا تنتمي إلى العالم الصناعي، و ليس لهذا ارتباط سياسي، و تضم الدول التي ليس لها نفس مستوى التطور، و هي الدول في طريق النمو (في طريق التصنيع) منها في أمريكا اللاتينية (برازيل، أرجنتين، كولومبيا) و في آسيا (كوريا الجنوبية، تايلاند، تايوان)، و أخرى ذات دخل ضعيف و خاصة الإفريقية منها، رغم اختلافاتها، العالم الثالث يمثل نقطة تلاقي خاصة في مجال التحضر.

مميزات خاصة: معدل التحضر في آسيا لا يقدر سوى بـــ 25٪ و لكن هذا يمثل ثلث سكان الحضر في العالم و 690 مليون شخص، فهو أكثر مما عليه في الأجزاء الأخرى من العالم، مع 26٪ فقط من الحضر، المدن الصينية تجمع ما يقارب 290 مليون، بالإضافة للهند التي تجمع 160 مليون فرد بينما معدل التحضر لا يقدر سوى بـــ 27٪.

إفريقيا ما زالت الأقل تحضرا بداية من القرن 20 إلى غاية الحرب العالمية الثانية، واقع النمو غير معتبر: سنة 1948، 2 إلى 3٪ من إجمالي سكان إفريقيا صنفوا باعتبارهم حضر و ما عدى ستة مدن التي يتجاوز سكانها 100000 ساكن، بداية من 1960، تسارعت ظاهرة التحضر لتصل من 6 إلى (7٪ /عام)، و في سنة 1972 لامست 14 إلى 15٪ من السكان و أكثر من 70 مدينة تجاوزت 100000 ساكن، في نفس الوقت، إفريقيا لا تمثل سوى 5٪ من سكان الحضر في العالم، و المذهل هو السرعة الحالية و التي تأخرت و هي حركة متسارعة و غير متوقفة أيضا،بقيت أمريكا اللاتينية التي تحتل موقع وسطي بين العالم المتقدم بمعدل التحضر 72٪ من السكان و العالم الثالث مع 22٪ من ساكنيه، بمدن تحوي أكثر من 4 ملايين فرد و 10٪ من سكان الحضر في العالم .

نسبة سكان الحضر في مجموعها ما زال 37٪ و لكن على كل، فالنمو أخذ إيقاع غير مسبوق و هو يقدر بـــ 2 إلى 3 مرات أسرع منه ما هو حاصل في الدول الصناعية.

II-2-4-واقع و مستقبل التحضر :

- التحضر لا يمكن تبنيه بنفس النمط في كل دول العالم الثالث، يوجد فارق كبير يفصل أمريكا الجنوبية، أين درجة التحضر كبيرة عن آسيا و إفريقيا، الكثافة الكبيرة للهند و المقاطعات الصينية مقابل الكثافة الضعيفة لإفريقيا الاستوائية، مع عدم قدرتنا على إغفال الاختلافات الكبيرة من حيث الوضعية الاجتماعية الأنظمة السياسية و الأنظمة الاقتصادية
- في مسيرة الحياة لمجتمعات العالم، أهمية التحضر في تزايد لا يتوقف منذ ما يزيد عن 5 عقود هذا النمو الكبير للمدن منذ 1945 إلى يومنا هذا، هل سيستمر؟ ، فنسبة 80 إلى 85٪ تعتبر عتبة من الصعب مواجهتها، فالنمو الديمغرافي نجده يحافظ على قيم مطلقة، بمعدل ولادات مرتفع.

المشاكل الحضرية تمس مجموع مدن العالم و تعقيداتها تزداد شيئا فشيء، لتصبح صعبة المراقبة، التحكم و الرعاية ضرورية لتأمين الشروط و الظروف المعيشية الحسنة للسكان التي تفرض اعتماد خيارات التي توجب معرفة جيدة للوسط أي التركيبة و الهيكلة الحضرية، كأولوية و ضرورة.

III- ظاهرة التحضر و النمو الحضري في الجزائر

III- 1-مراحل التحضر في الجزائر

III- 1-1- جذور الظاهرة الحضرية

النظام الحضري في الجزائر عبارة عن حوصلة عدة حضارات تعاقبت عبر الزمن انطلاقا من الحضارة الرومانية إلى الوقت الحاضر و لكل منها ميزاتها و خصائصها، و على العموم قد امتاز في مجملها بعدم الانتظام و التتابع حيث يقوم كل معمر بمحو معالم سابقيه و يتخذ لنفسه نظاما يخدم مصالحه و أطماعه.

أ) العهد الروماني البيزنطي :

تمتاز هذه المرحلة الزمنية بكون المعمر أتى من الشمال بحرا و عليه أول ما قام به هو إنشاء و تكوين مدن ساحلية في الفترة البيزنطية فشيدت قلع و مراكز حصينة للجنود الرومان يتحصنون فيها من جراء المقاومة الشديدة التي واجهوها من طرف الأهالي ، ثم إنشاء العديد من المدن الداخلية الموجودة على الهضاب و السهول الخصبة و خاصة في الجهة الشرقية للجزائر لكونها قريبة من المدينة الأم روما فجلبوا لتخطيطها أمهر المهندسين المعماريين، و لا تزال آثار هذه المدن تحمل الخصائص العمرانية و الحضرية التي امتازت بها الإمبراطورية الرومانية من هندسة عمرانية و تخطيط مدني، و إقامة الهياكل و المرافق و الخدمات الأساسية العمرانية مثل تيمقاد، جميلة، سيرتا و غيرها . مع ظهور بعض المدن الأخرى في الشمال الجزائري و بعض المناطق الداخلية منه كمراكز إدارية، سياسية، تجارية، و تقوم بوظائف معينة و تعتمد على المنتجات الفلاحية و قد أقيمت عدت مستوطنات و مدن رومانية عبر الشريط الساحلي أهمها هيبو ريجيوس (عنابة)، إيجيلجيلي (جيجل)، صالدي (بجاية)، إيكوسيوم (مدينة الجزائر) تيبازا.....الخ، و يعود أصل بعض هذه المستوطنات خاصة الساحلية منها إلى الاجتياح الفينيقي لسواحل شمال إفريقيا لأغراض تجارية مثل هيبو(عنابة)، و تيبازا إلا أن أهميتها كانت أقل، مما أصبحت عليه خلال الاحتلال

الروماني مابين 42 ق.م إلى غاية 429 م ، ثم الغزو الوندالي ما بين 429م إلى حدود 534م، فالاحتلال البيزنطي الذي دام حتى منتصف القرن السابع الميلادي مع وصول الفتوحات الإسلامية إلى شمال إفريقيا .

و قد انتعشت المدن الرومانية في الجزائر، فكانت بالإضافة إلى كونها مراكز لبسط النفوذ الروماني في شمال إفريقيا مراكز عمرانية مهمة يقطنها سكان حضريون أغلبهم من أصل روماني ، قدرت أحجام هذه المدن السكانية بين 5000 و 20000 نسمة في المدينة الواحدة .

ب) الفترة الإسلامية العربية:

كان دخول العرب عن طريق البر من الجهة الشرقية و سميت هذه الفترة بالتعمير البري، فأول ما بدأ به العرب هو إنشاء مدن خاصة بهم و لم يقطنوا المدن الموجودة سابقا و كونوا بذلك شبكة حضرية مغايرة للتي أوجدها الرومان، إذ اعتمدوا على الهضاب العليا و المناطق الصحراوية فاستمدت هذه المدن أسسها و مضامينها من الشريعة الإسلامية مستجيبة للمقاييس الأساسية للفكر العمراني الإسلامي من حيث التركيب المورفولوجي، و الوظائف المتنوعة و المنسجمة في شتى المجالات التي يتطلبها المجتمع الإسلامي و قد تزايد عدد المدن ذات النشأة العربية الإسلامية مع تعاقب الدويلات التي حكمت الجزائر من الرستميين و الأغالبة و الصنهاجيين، و الحماديين إلى المرنيين و الزيانيين و من بين المدن المنشأة تيارت، المسيلة، تلمسان.....[6]

ج) الفترة التركية:

بعد دخول الأتراك للجزائر لم يقتصروا على الشريط الساحلي كما فعل الرومان و البيزنطيين، كما لم يقتصروا على المناطق الداخلية و الصحراوية بل عملوا على تحقيق هدفين أساسيين و هما احتلال الشريط الساحلي و تكوين مدن حماية و مراكز قيادة و احتلال المدن الداخلية القديمة و جعلها مراكز إدارية و حربية تعمل على جمع الضرائب و عائدات البيع العقاري و تضمن السيطرة و المتابعة و المراقبة و الاستغلال الشامل لكل الثروات و بهذا يكونوا قد احتلوا كل التراب الوطني.

و ما ميز هذه الفترة أي القرن الخامس عشر الميلادي، هو بروز الحياة الحضرية في الجزائر بشكل واضح و جلي بسبب الاستقرار في الإدارة ، حيث أصبحت المدينة تلعب دورها الإقليمي بالمفهوم الحضري الحقيقي و تؤثر في ظهيرها و يؤثر فيها في شتى المجالات أي أن مجال تأثيرها الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي تعدى حدودها، نظرا لتنوع و غنى الحياة الحضرية بها، لاستفادتها من خبرات العلماء و الأطباء و المهندسين و المعماريين و الأدباء و الشعراء و الفنانين و حرفيوا المهن المختلفة من العرب و المسلمون المهاجرين من الأندلس بعد سقوطها، حيث أصبحت بعض المدن الجزائرية لا تقل أهمية عن باقي مدن دول العالم، مثل تلمسان في الغرب و قسنطينة في الشرق اللتان كان عدد السكان في كل منهما لا يقل عن 50000 نسمة في هذه الفترة[7]

---

[6] الميلي مبارك محمد، تاريخ الجزائر في القديم و الحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.
[7] التجاني بشير، التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، 2000.

بالإضافة إلى الوظائف الحضرية التي تؤديها هذه المدن، كان لها دور إداري و عسكري، فمدينة الجزائر العاصمة كانت دوما العاصمة الإدارية للبلاد و مقرا للداي، مدينة المدية عاصمة لإقليم التيطري في الوسط، مدينة قسنطينة مقر باي الشرق، مدينة معسكر ثم وهران بعد جلاء الأسبان عنها عاصمة لبايلك الغرب، و غيرها من المدن الهامة مثل الجزائر آنذاك، البليدة، بجاية و إلى اليوم[8].

III- 1-2- ظاهرة التحضر خلال الاحتلال الفرنسي

شهدت هذه الفترة عدت أحداث تاريخية و سياسية أثرت في حركة السكان و استقرارهم و يمكننا أن نميز بين ثلاث مراحل أساسية و هي :

المرحلة الأولى(1830- 1910) الغزو عن طريق البحر

إن أول ما قام به الاحتلال الفرنسي السيطرة على كل المراكز الموجودة، اغتصاب الأراضي من ملاكها و طردهم إلى أقدام الجبال (الأراضي الغير منتجة) و إنشاء مراكز استعمارية، و كان في سنة 1830 يقطن الشمال الجزائري 3 ملايين نسمة من بينهم 5-6٪ يقطنون المراكز الحضرية أي ما يعادل 150000 نسمة (معمرين، جزائريين، أتراك) موزعين على بعض المراكز مثل قسنطينة، الجزائر، تلمسان إلا أن عدد المعمرين ما لبث أن تزايد بوتيرة سريعة و فاق عدد السكان الأصليين إذ بلغ260000 ن في الفترة بين 1870- 1900 مع العلم أن أغلبية المعمرين قطنوا المراكز الحضرية و هذا ما تترجمه نسبة التحضر التي ارتفعت من 6٪ سنة 1830 إلى 14٪ سنة 1885، و رغم استغلال المستعمر الفرنسي للشبكة الحضرية الموجودة أصلا في الجزائر لخدمة أغراضه التوسعية و الاقتصادية خاصة، الهيمنة و الاستغلال و ذلك بربط أهم المدن الجزائرية و أقاليمها بشبكة السكك الحديدية، و إنشاء الموانيء بالمدن الساحلي، إلا أنه ساهم في تنمية الهيكلة الحضرية بالجزائر طبعا لتحقيق أهدافه الاستيطانية و العسكرية، فبالإضافة إلى وضع مخططات عمرانية لمختلف المدن الجزائرية من أجل توسيع أنسجتها لإقامة الأوروبيين و تجهيزها بالمرافق الإدارية و الهياكل الأساسية، أقامت مدن جديدة التي يمكن تسميتها مدن استيطانية منها: سطيف، باتنة، سيدي بلعباس.... و التي تعد اليوم من أهم المراكز الحضرية في الجزائر.

المرحلة الثانية(1910- 1954):

إن عملية استقطاب الأوروبيين نحو الجزائر في عملية استيطان واسعة لمحاولة فرض واقع استعماري على السكان الأصليين من جهة و الهجرة الكبيرة لسكان الأرياف نحو المراكز العمرانية بالجزائر و باتجاه فرنسا، بسبب الأزمات الاقتصادية العالمية من جراء الحربين العالميتين اللتان أثرتا سلبا على سكان الريف الجزائريين خاصة في النقص الغذائي من جهة أخرى، أدى إلى زيادة و ارتفاع مستمر لنسبة السكان الحضر و الذي بلغ 20٪ من إجمالي السكان سنة 1925 و بلغت نسبتهم 23.6٪ سنة 1948 و قد ساير هذا التطور العددي للسكان تطورا عدديا و نوعيا للمراكز الحضرية حيث أصبحت تلعب دور إشعاع اقتصادي و إداري ، بالإضافة إلى ظهور أول

[8] FONTAINE (J), L'Algérie Volontarisme. Etatique et aménagement du territoire, OPU, Alger, 1990.

بوادر الأحياء القصديرية بحواف المدن الكبرى و المتوسطة، مما اضطر بالسلطات الفرنسية لإسكان الجزائريين في مناطق هامشية ضمن مخططاتها العمرانية بعزل الجزائريين و إبعادهم عن الأحياء الأوروبية[9]، من خلال إنشاء حوالي 700 نواة حضرية جديدة خلال 30 سنة التي دعم بها الشبكة الحضرية و من خلالها التحكم و السيطرة على التراب الوطني . و وصلت نسبة الحضر إبان الثورة التحريرية إلى 25٪.

III- 1- 3-حالة الشبكة الحضرية في مرحلة الاستقلال (1954- 1966):

ميزت هذه المرحلة بهجرة الآلاف من الريفيين نحو المدن أو المراكز الحضرية أو نحو البلدان المجاورة كنتيجة لردود أفعال المستعمر الوحشية من تقتيل و تعذيب و اعتقالات و تهجير بالقوة لسكان الريف باعتبارهم محتضنوا الثورة التحريرية الجزائرية، كما أن المحتشدات التي أقامها الاستعمار الفرنسي لغرض خنق الثورة التي كان يجمع فيها سكان الأرياف بعد نسف بيوتهم و قراهم، نمت و توسعت بعد الاستقلال، و لأن سكانها يميلون إلى الحياة الحضرية نزحوا إلى المدن المجاورة لهم[10].

مع بداية الاستقلال عام 1962، عاد حوالي مليون لاجيء من تونس و المغرب فاستوطن ما يقرب 90٪ منهم المدن الكبرى و المتوسطة، بينما عاد 10٪ فقط إلى قراهم و مداشرهم، من هنا نستخلص أن كل هذه الظروف العصيبة التي مرت بها الجزائر جعلت معدل النمو الحضري يحقق أعلى نسبة له في تاريخ الجزائر، حيث وصل نحو 10.2٪ و الباقي ما زال يقطن الريف و يزاول نشاطاته الفلاحية[11].

على العموم الشبكة الحضرية التي أنشأها الاستعمار الفرنسي كانت تمتاز بالخصائص التالية:

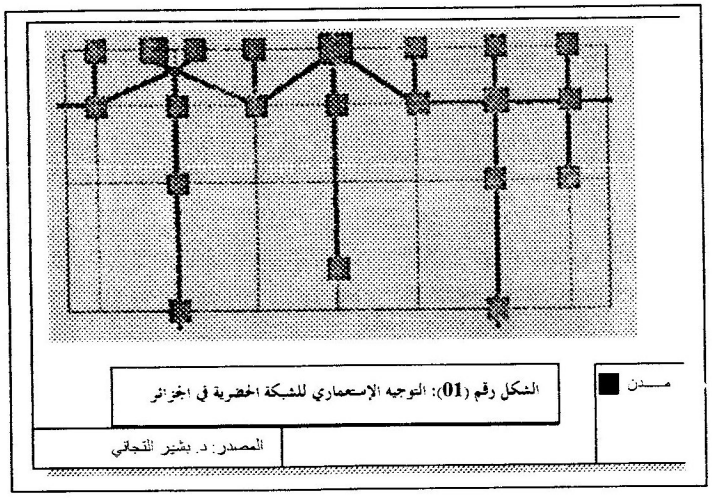

- إدخال النمط الأوروبي على شكل المدن
- ظهور الأحياء القصديرية على حواف المدن نتيجة التضاد بين الأوروبيين و المسلمين
- تركز الشبكة الحضرية في الشمال و بالخصوص على الساحل
- شبكة تتكون من 5 مستويات من المدن و هي:

1-مدن ميتروبولية: ظهرت الجزائر بالدرجة الأولى ثم قسنطينة و وهران و كان الهدف منها مراكز إدارية و قيادية جهوية.

---

[9] التجاني بشير، التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، 2000. ص 20

[10] LAWLESS (R), Population regrouping in Algéria, Transactions, The british Geographers, London,1978. p 331.

[11] التجاني بشير، مرجع سابق، ص 21.

2-مدن متوسطة: وقد ظهر في هذا التصنيف نوعان من المدن حسب الساكنين بها

النوع الأول: عبارة عن مدن قديمة أنشأها العرب و اندمجت مع الوظيفة الفرنسية بها غالبية السكان جزائريين مثل مليانة ، معسكر ، تلمسان.

النوع الثاني: مدن توجد على محيط غني بالثروات و تعتمد على الإنتاج الفلاحي الصناعي مثل مدينة البليدة ، بلعباس ...

3-مدن صغيرة فلاحية ، ساحلية : ظهرت هذه المدن برغبة من المعمرين لتدعيم الوظيفة الإدارية، تقوم بوظيفة التبادل ، مقر سكن للمعمرين و تحتوي هذه المدن على بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بعض التجارة.

4-مدن التموين و الإدارة: عبارة عن فروع إدارية و نقاط عسكرية حديثة النشأة الهدف منها تغطية المناطق الداخلية للبلاد ، و تتواجد هذه المدن على الهضاب، تمتاز بتخطيط هندسي (عرض الشوارع، و الساحة الكبرى التي تتوسط المدينة و تربط مجموعة من المخازن)

5-مدن الواحات التي تمتاز بالطراز المعماري التقليدي، و تقوم هذه المدن بالوظيفة الإدارية فقط و ضمان التوزيع التجاري لمناطق شاسعة بحكم موقعها الصحراوي.

و من خلال هذه المستويات الخمس المتدرجة مكانيا من الشمال نحو الجنوب و وظيفيا من المدينة المركزية الجزائر إلى أصغر المراكز الإدارية نلاحظ أن المعمر حاول هيكلة المدن لخدمة أغراضه و أهدافه و حماية مصالحه فعزز المدن الساحلية لقربها من المدينة الأم و المحول لخيرات الجزائر نحو فرنسا (تبادل جنوب شمال) و تواجدها بالقرب من الموانئ و مدعمة بشبكة نقل تربطها بمختلف مراكز الإنتاج و الجمع و التوزيع، إلا أن هذا التوازن اختل مع قيام الثورة التحريرية التي غيرت من جركية السكان و سياسة المستعمر و نجم عنه النظام الحضري المعروف حاليا.

و إلى غاية 1966، كانت نسبة الحضر إلى مجموع السكان بالجزائر المستقلة 31.4٪ [12] ، و قد ساهم في النزوح الريفي الكثيف نحو المدن و المراكز العمرانية فشل تطبيق سياسة التسيير الذاتي للقطاع الفلاحي الحكومي، الذي تتواجد مزارعه قرب المراكز العمرانية الكبرى أو المراكز الحضرية كمتيجة (الجزائر العاصمة)، سهول وهران و الشلف و سيدي بلعباس، و عين تموشنت ، و سهول عنابة و قسنطينة و السهول الخصبة قرب تلمسان و فرندة و تيهرت و سطيف [13]

و قد تسبب هذا الفشل أيضا في توجه هؤلاء السكان ذوي الأصل الريفي إلى قطاع الخدمات الحضرية، الذي يتيح امتيازات و شروط جيدة للعمل و الأجور و استقرارهم خاصة بالمدن الكبرى.

---

[12] ONS. Les collections de statistiques. armature urbaine1987, ONS Alger, 1988, p 21.

[13] التجاني بشير. التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر العاصمة. 2000. ص 21

III- 1-4- تطور ظاهرة التحضر و التغييرات التي طرأت على الشبكة الحضرية من مرحلة الاستقلال إلى يومنا هذا

III- 1-4-1- المرحلة مابين 1966- 1987

III- 1-4-1-1- تطور معدل التحضر، النمو الحضري

عرفت الجزائر في العشرينات الأولى بعد الاستقلال نموا حضريا عنيفا و بقي سريعا إلى وقتنا الحالي إلا أن هذا النمو كان غير منتظم (اقتصر على الشمال دون الجنوب) و مميز حسب الأقاليم الجهوية، و انطلاقا من إحصائيات 1966 التي تم خلالها إحصاء ما بين 95 تجمع حضري بها 4 ملايين نسمة (سكان الحضر) من مجموع 12 مليون نسمة يشكلون النظام الحضري في الجزائر (تم تحديد هذه التجمعات اعتمادا على نسبة اليد العاملة في النشاط الغير زراعي (75٪) و عدد السكان يفوق 10000 نسمة).

و تمتاز هذه الفترة بكونها تحمل تأثيرات المرحلة الاستعمارية حيث ورثت منها التنظيم المجالي و الهياكل القاعدية التجارية و الخدماتية، و نالت من مرحلة الاستقلال و ما بعده التغيرات الديمغرافية و زيادة أعداد السكان الحضر الشيء الذي ساعد الدولة على اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تحسين المستوى الاجتماعي، فأنشأت صناعة وطنية التي كان يرجى من خلالها الاعتماد الكلي لتخطي التبعية و تحقيق الاكتفاء، و الوصول إلى تحسين المستوى الاجتماعي، لكن ما ظهر كان عكس ذلك حيث تم تركيز هذه المنشآت في المدن الكبرى و بعض المناطق الأخرى الشيء الذي أدى إلى خلق فوارق اجتماعية بين المناطق الصناعية و المحيط الريفي، الأمر الذي كان له الأثر البالغ في هز السكان هزة قوية و جعل الكثيرين منهم يتراحون إلى المدن الكبيرة و المراكز الحضرية حيث فرص العمل متاحة في الوحدات الصناعية و التجارية و قطاع البناء ، تاركين أراضيهم الزراعية مهجورة

III- 1-4-1-2- التغييرات التي طرأت على التقسيم الإداري :

تطور الوحدات الإدارية كانت سريعة فقد دعمت للمرة الثانية في 1974 و الثالثة 1984، ففي الإحصاء العام سنة 1966، قسمت الجزائر 15 ولاية و 676 بلدية و في 1974 عدد الولايات تجاوز 31 و عدد البلديات 704 و القانون 84-09 لـــ 4 فيفري 84 أقر عدد الولايات بـــ 48 (+17) و عدد بلديات يقدر 1541 (+837) هذا التغيير الجذري و الكبير في التركيبة الإدارية و الإقليمية، للتحكم أكثر و السيطرة بواسطة البلديات على الواقع المجالي استعدادا لتحضير لبرامج التنمية للمجال المحلي.

تتميز البلديات الساحلية بمساحات على العموم صغيرة و هذا على مستوى 14 ولاية، لتصبح أكبر حجما على مستوى الهضاب و السهوب، أما في الجنوب فالبلديات ذات أبعاد مساوية لبعض الدوائر و حتى الولايات الساحلية.

III- 1-4-1-3- النمو الحضري

نمو السكان الريف في تراجع و بطئ (10.2 مليون ساكن في 1977 و 11.6 مليون في 1987) نمو السكان الحضر يعرف تواصلا مهما (40 إلى 49٪) و بارتفاع كقيمة مطلقة بـــ 3 مليون ساكن بين 1966 و 1977 و 4.7 مليون بين 1977 و 1987 ، الجزائر عرفت خلال هذه الفترة مرحلة تحضر سريعة و لكن هذه الحركة تمت بطريقة مختلفة كليا ، الدراسة التي تعنى بالفترة 1977 – 1987 لهذا النمو تسمح باستخلاص نتيجتين رئيسيتين التي تعكس تراجع الاتجاهات المتبنى خلال العشرية السابقة

إن سيطرة المدن الكبرى الساحلية أتى بعد إعادة توازن لصالح المدن الداخلية و خاصة المدن الصغيرة

- تراجع نمو الأقطاب الكبرى الساحلية و هذا من خلال النسبة السنوية للزيادة و التي هي أقل من متوسط نسبة النمو الحضري السنوي (5.46٪) و أقل كذلك من النمو الطبيعي (3.08٪) بالنسبة للميتروبول (الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة)
- الشكل و الطابع الرئيسي للنمو، مرتبط أساسا بنمو الشبكة الحضرية من 211 تجمع سنة 1977، لتتجاوز 448 سنة 1987 أي أكثر من الضعف هذا الشكل من نمو التحضر كرس عن طريق تحول عدد هام من المناطق الريفية إلى أوساط حضرية، و يرجع أيضا إلى تغير المؤهلات و المرتبة الإدارية لبعض المناطق بعد إعادة التقسيم 1984 (قانون (84-09))

الجدول رقم (01):تطور السكان الحضر و الريف في الجزائر من 1886 إلى 1998

السنة	سكان الريف	سكان الحضر	إجمالي السكان	٪ سكان الحضر
1886	3228606	523431	3752037	13.9
1906	3937880	783090	4720374	16.6
1926	4344210	1100143	5444361	20.2
1931	4654288	1247731	5902019	21.1
1936	5078125	1431513	6509638	22
1948	5948939	1838152	7787091	23.6
1954	6436766	2157938	8614700	25.6
1966	8062213	3714632	11776845	31.5
1977	10107642	6840858	16948000	40.4
1987	11594693	11444249	23038942	49.7
1998	12133916	16966937	29100863	58.3

المصدر: د.و.إ. 2000

الشكل رقم (02): تطور السكان الحضر و الريف في الجزائر م1886 إلى 1998

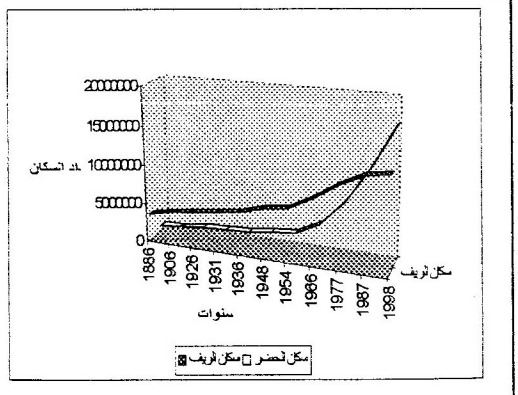

المصدر: معالجة الباحث

III- 1-4-2- معالم الظاهرة الحضرية الحالية في الجزائر:

III- 1-4-2-1-نظرة حول نمط التوزيع السكاني على الرقعة الجغرافية للبلاد:

و سنعتمد في هذا البحث على الإحصاء العام للسكان لسنة 1998 و هذا لعدم توفر الإحصاءات الأخيرة أثناء القيام بهذا العمل

أما عن السكان فهم موزعين بشكل عكسي لما هو عليه في الشأن الإداري، و هذا كنتيجة لتركيبة الهيكل المجالي للبلاد، و الذي في مجمله متركز و محصور في الشمال و خاصة على الساحل: سكان، مدن نشاطات، بنى تحتية، على شريط بعرض حوالي 30 إلى 60 كلم.

عدد السكان بلغ حوالي 29100863ساكن بكثافة متوسطة تقدر بـــ 12.2 ساكن/كلم^2 و هذه الكثافة لا تعكس مجمل الواقع، و هذا لأن التوزيع غير عادل حسب الفئات كما يترجمه الجدول التالي:-

الجدول رقم (02): يبين عدم التكافؤ في توزيع السكان على المساحة

	المساحة التقريبية كلم^2	عدد السكان و نسبته بالآلاف			كثافة السكان / كلم^2		
		1977	1987	1998	1977	1987	1998
الشريط الساحلي	40000 ٪1.70	6748 ٪39.80	8900 ٪38.60	11000 ٪37.8	168.7	222.5	245
الهضاب و السهوب	245000 ٪10.30	9000 ٪53.20	12139 ٪52.70	15300 ٪52.6	36.7	49.6	60
الشريط الساحلي إلى غاية الأطلس الصحراوي	285000 ٪12	15748 ٪93	21039 ٪91.30	26300 ٪90.3	55.2	73.8	88
الجنوب	2000000 ٪88	1200 ٪7	2000 ٪8.70	2800 ٪9.7	0.6	0.9	1.35
الجزائر	**2381741** **٪100**	**16948** **٪100**	**23039** **٪100.00**	**29101** **٪100**	**7.1**	**9.6**	**12.22**

المصدر: د.و.إ. (ONS) 2000.

- الشريط الساحلي (1.7٪ من المساحة الإجمالية للبلاد) تحوي 40٪ من إجمالي السكان.
- و بإضافة الهضاب و السهوب تمثل 12٪ من المجال الوطني و مجموع سكان يقدر بـــ 90.3٪ من إجمالي سكان الوطن.
- جنوب البلاد بـــ 2 مليون كلم^2 و نطاق جغرافي يمثل 88٪ من المجال الوطني، و يحوي 7٪ من السكان.

و بالنظر للجدول و كذلك للمنحنيات البيانية نجد أن الكثافة السكانية تنتقل من 245 ساكن/كلم2 و هذا على الشريط الساحلي

الشكل رقم (03): التوزيع الجغرافي للمجال الفيزيائي للجزائر

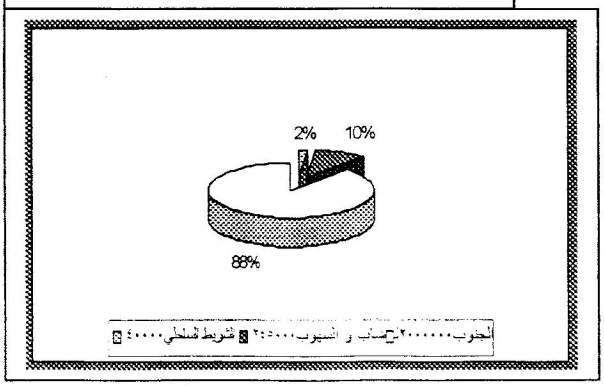

المصدر: معالجة الباحث حسب د.و.إ

إلى 60 ساكن/كلم2 في الهضاب و بفارق كبير نجد جنوب البلاد بأقل من 1.35ساكن/كلم2). الاختلافات الموجودة بين المجموعات الكبرى للمجال الفيزيائي الجزائري تعكس طبيعة كل منطقة .

الجزائر بكثافة تقدر بـــ (6400 ساكن/كلم^2) و هذا من خلال التجمع الجزائري (العاصمة) أما باقي مناطق الساحل فهي تتراوح بين (430 ساكن/كلم2) بالنسبة لولاية وهران أو البليدة (قرب الساحل) إلى (88 ساكن/كلم2) في الطارف.

- و في الهضاب و السهوب: الفارق في الكثافة كبير فهو يصل إلى 300 ساكن/كلم2 بالنسبة لولاية قسنطينة بينما لا يتجاوز (4 ساكن/كلم2) في النعامة.
- أما الجنوب فالاختلافات في كثافة السكان واضحة، بين ولاية الأغواط (8 ساكن/كلم2) و تندوف بـــ (0.01 ساكن/كلم2)

الشكل رقم (04): تطور عدد السكان و نسبهم عبر المناطق الجغرافية

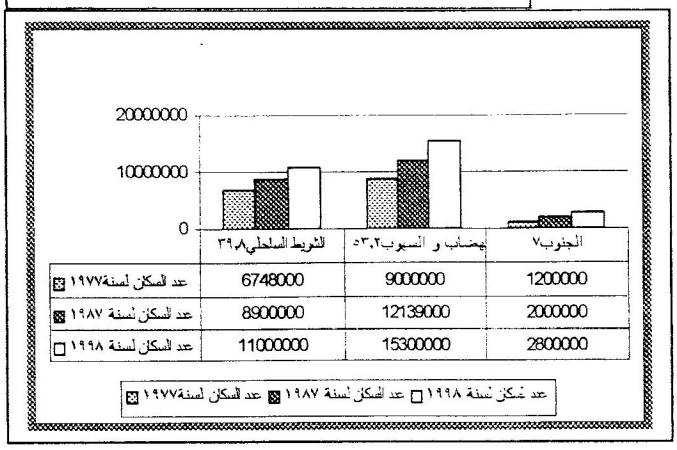

المصدر: معالجة الباحث حسب دوا

الشكل رقم (05): الكثافة السكانية لمختلف المناطق الجغرافية

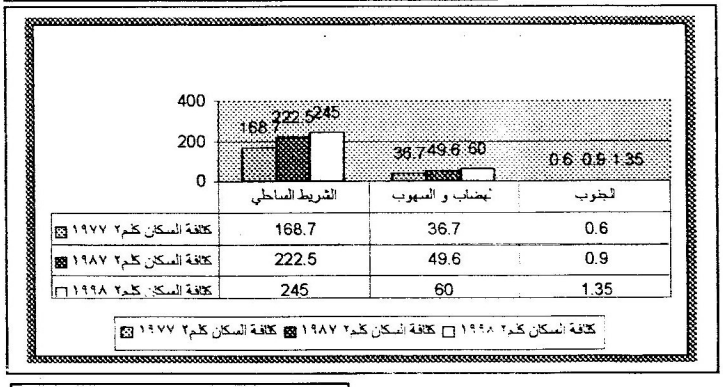

المصدر: معالجة الباحث حسب دوا

III- 1-4-2-2-السكان المتجمعون – السكان المبعثرين:

انتشار و تبعثر السكان عرف تغيرات بارزة منذ الإحصاء الأول للسكان و السكن في الجزائر المستقلة، فمن جانب السكان المجتمعين انتقل من 56.10٪ سنة 1966 إلى 61.20٪ في 1977، ليصل إلى 70.82٪ سنة 1987 لتصل سنة 1998 إلى 81.3٪، بزيادة تقدر بـــ 9.62٪ كل 10 سنوات و بقيمة مطلقة السكان المجتمعون انتقل عددهم من6744332 إلى 16317704 ساكن بفائدة تقارب 10 ملايين ساكن في 20 سنة، و إلى 23681338 نسمة بزيادة تقدر بـــ 7363634 نسمة في الفترة (1987-1998)، و عكس هذا من جانب السكان المبعثرين، تناقص نسبتهم بين 1966 و 1987 من 43.9 إلى 29.18 إلى 18.60 و هذا رغم الزيادة بقيمة تقارب 1.5 مليون ساكن بين (66 – 87)، أما الفترة (87-98) فقد شهدت تناقص حاد لعدد السكان

المبعثرين من 6721238 سنة 1987 إلى 5419525 سنة 1998 أي بفارق 1301713 نسمة و هذا راجع حسب اعتقادي للأوضاع التي مرت بالبلاد خلال العشرية الأخيرة بداية من التسعينات، سواء كان الأوضاع الأمنية و اضطرار السكان إلى النزوح و التجمع و كذا الأوضاع الاقتصادية من خلال انخفاض مستوى المعيشة خاصة في المناطق الريفية المعزولة و كذا انتهاج سياسة اقتصاد السوق و هيمنة القطاع الخاص و محدودية استثمارات القطاع العام، التي جعلت فكرة التجمع و الإقامة بالمدن أو المراكز الحضرية ظاهرة حتمية و مطلب و غاية أغلب الجزائريين.

الجدول رقم(03):التغيرات التي طرأت على السكان المبعثرين
(1966 – 1977 – 1987 – 1998)

السنة	1966	1977	1987	1998
إجمالي السكان	12022000	16948000	23038942	29100863
السكان المتجمعون	6744332	10384833	16317704	23681338
السكان المبعثرين	5277668	6563167	6721238	5419525
نسبة السكان المتجمعون	**56.10**	**61.20**	**70.82**	**81.40**

المصدر: د.و.إ. 2000

تزايد عدد التجمعات أصبح ملاحظ و بارز خلال 20 سنة الأخيرة، فمن 1787 سنة 1966 تجاوز هذا العدد 4057 (سنة 1998)، التجمعات الأكثر من 100000 نسمة تتضاعف كل عشر سنوات (4 (سنة 1966)، 8 (سنة 1977)، 18 (سنة 1987)، 30 (سنة1998))، و بالنسبة للتي تحوي 50-100 ألف ساكن عرفت تقريبا نفس الإيقاع (10 سنة 1966 ، 16 في 1977 ، 37 في 1987، 51 سنة 1998).

الجدول رقم (04): تطور عدد المراكز حسب الفئات الرئيسية
خلال المراحل (66-77- 87 - 98)

عدد السكان بالمركز	1966	1977	1987	1998
أقل من 4	1570	1896	2856	3045
5-4	46	89	105	173
10-5	84	113	260	409
20-10	46	73	100	216
50-20	27	38	91	133
100-50	10	16	37	51
أكثر من 100	4	8	18	30
المجموع	**1787**	**2233**	**3467**	**4057**

المصدر: د.و.إ. 2000

التجمعات الأقل من 5000 ساكن (1616 في سنة 1966 و 1985 سنة 1977 و2961 سنة 1987، 3218 سنة 1998)

- و بالنسبة للفئة التي تتراوح من 10-20 ألف ساكن (46 في 1966 و 216 سنة 1998) أي ما يقارب خمسة أضعاف خلال الفترة (66-98).

- إن دراسة إجمالي السكان في الجزائر على مدى 30 سنة تظهر بأنه قد تضاعف حجم السكان منذ 1966 حيث كان 12 مليون ساكن، ليبلغ 23 مليون في 1987 ليتجاوز 29 مليون سنة 1998 بينما نسبة النمو المتوسط السنوي يعرف تراجع، فمن 3.21٪ في (66-77) انخفض إلى 3.08٪ في فترة(77-87) لينخفض في الفترة الأخيرة (87-98) إلى 2.16٪.

III- 1-4-2-3-النمو الحضري في الجزائر:

إن عدد السكان الحضر في الجزائر ازداد من 11 444 249 نسمة عام 1987 (49.7٪) ، إلى 16 666 937 نسمة (58.3٪) إلى مجموع السكان، أي أنه سجل نموا قدره 32.25٪ (5 522 688 نسمة) في ظرف 11 سنة . في حين سجل سكان الريف نموا بطيئا فمن 11.6 مليون نسمة سنة 1987 إلى 12.13 مليون نسمة في 1998 بزيادة قدرها 539 223 فقط . من جهة أخرى نمت الشبكة الحضرية بالجزائر من 447 تجمعا في 1987 لتصل إلى 579 تجمعا حضريا، بما فيها تلك المدن الصغيرة و المتوسطة الحجم (10000 – 20000 نسمة) التي كانت على مشارف التحضر سنة 1987، حيث زاد عددها بصفة كبيرة من 93 عام 1987 إلى 201 تجمعا حضريا عام 1998. (2000 ,د.و.إ)

هذا يدل على ترجمة حقيقية و عملية لظاهرة التحضر المنتشرة في الأوساط الريفية، و هذا النمو السريع يبدو لي أنه ليس متجانس و غير متكافئ على مستوى المناطق الثلاثة للمجال الفيزيائي الجزائري أي على مستوى الشريط الساحلي، المناطق الداخلية و الجنوب، فهو يختلف من منطقة إلى أخرى من حيث شكله و إيقاعه و حتى في انعكاسات.

أ) على مستوى ولايات الشريط الساحلي:

تبقى المدن الكبرى تستحوذ على 35.15٪من السكان الحضر بالرغم من نمو المدن الصغيرة و المتوسطة الحجم على الشريط الساحلي الجزائري لكن هذا النمو للمدن الكبرى يعد أقل من المتوسط الوطني للنمو الحضري 3.57٪، فالمعدلات الأضعف تمس المدن الأربعة الكبرى في الجزائر (عنابة 1.28٪، قسنطينة 0.46٪، الجزائر العاصمة 0.3٪ ، وهران 1.03٪) و لكن رغم هذه المعدلات ، فهي تعاني من الإختناق و التضخم و مشاكل لا حصر لها، لذلك تشهد ظاهرة نمو المناطق المحيطة بها و هذا له عواقبه الخطيرة.

الجدول رقم 05: نسبة السكان الحضر و الكثافة السكانية عبر أهم الولايات الساحلية 1998

أهم الولايات الساحلية	السكان الحضر	نسبة التحضر ٪	الكثافة السكانية ن/كلم^2
عنابة	451.101	80.87	**387.64**
سكيكدة	409.894	52.14	**195.27**
الجزائر العاصمة	2.323.348	90.67	**3.14**
البليدة	570.958	72.80	**497.3**
عين تموشنت	206.215	63.00	**137.6**
وهران	**1.064.441**	**87.69**	**572.3**

المصدر : د.و.إ، 2000

من خلال الجدول الذي في الأعلى نجد أن نسبة التحضر المتوسطة للولايات الساحلية تقارب 75٪ و مع الكثافة السكانية العالية بها فإن هذا له انعكاسات خطيرة جدا، لأن النمو الحضري في التجمعات الحضرية و المدن

الساحلية يتم على حساب أخصب الأراضي الزراعية في الجزائر (سهول متيجة و عنابة و وهران و عين تموشنت...) التي غزتها الخرسانة المسلحة.مما ينذر بالخطر على مستوى الأمن الغذائي للجزائر و كذا في جوانب التلوث الصناعي و الحضري للبيئة و المحيط و الأوساط الطبيعية الأخرى.

ب) على مستوى المناطق الداخلية:

إن معظم المدن بالمناطق الداخلية تنمو نموا سريعا يفوق متوسط النمو الحضري الوطني على مستوى مجال كل ولاية و الملاحظ أن معظم مقرات الولايات الداخلية يتمركز بها 20-30٪ و أحيانا 57٪ من مجموع السكان بسبب الهجرة الريفية و ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية بها، و ينتج عن هذا هجران و إهمال للقطاع الفلاحي و الزراعي بالريف، و ضغط كبير على الإمكانيات و التجهيزات و الخدمات التي تتوفر عليها المدن.

الجدول رقم 06: نسبة السكان الحضر و الكثافة السكانية عبر أهم الولايات الداخلية 1998

الولاية	سكان مقر الولاية 1998	معدل النمو ٪	٪ إلى مجموع سكان الولاية
تبسة	154.335	3.27	28.11
تيارت	148.850	4.00	20.5
الجلفة	158.679	5.81	19.89
سطيف	214.842	2.1	16.38
باتنة	246.800	3.77	25
سيدي بلعباس	183.931	1.67	34.99
قسنطينة	465.021	0.48	57.34
خنشلة	86.615	1.91	26.41
المسيلة	102.151	3.99	12.68
معسكر	81.370	2.06	12.03
البيض	60.220	3.46	35.67
برج بوعريريج	129.004	3.87	23.23

المصدر : د.و.إ، 2000

ج) على مستوى الجنوب:

ولايات الجنوب الجزائري تشهد نمو الحضري يأخذ منحى آخر، فهو مدهش في شكله و إيقاعه و يفوق كل التوقعات، فنسبة التحضر المتوسطة بها تبلغ 72٪ دليل على انتشار ظاهرة التحضر بالجنوب الجزائري و نمو مدنه بمعدلات أعلى بكثير من المعدل المتوسط للنمو الحضري الوطني (3.57٪)، و هذا ليس بالهجرة و إنما بارتفاع معدل الزيادة الطبيعية الذي يفوق أيضا المعدل الوطني الحالي (2.16٪) لسنة 1998، حيث يقدر بورقلة (4.04٪)، إليزي (5.41٪) و تندوف (4.54٪) على سبيل المثال.

الجدول رقم 07 : نسبة السكان الحضر و الكثافة السكانية لأهم سكان الجنوب 1998.

الولاية	معدل النمو ٪	نسبة التحضر على مستوى الولاية
بسكرة	2.91	٪57.87
الوادي	3.68	٪62.58
ورقلة	4.87	٪75.09
إليزي	9.55	٪36.94
تمنراست	15.71	٪67.29
بشار	2.03	٪76.45
تندوف	5.92	٪92.27
النعامة	10.10	٪72.85
الأغواط	3.56	٪54.21

المصدر : د.و.إ، 2000

إن النمو الحضري الكبير الذي شهدته معظم مدن الجنوب انعكس سلبا على المجال الحضري و كذا النظام البيئي حيث إن تشجيع الهجرة نحو الجنوب، مع الزيادة الطبيعية المرتفعة جدا للسكان بهذه المناطق، أدى نموها إلى الإخلال بالتوازن الوظيفي و الإيكولوجي لمدن الواحات، نظرا لتجاوز طاقة الاستيعاب و عدم توفرها و استعدادها لمثل هذه الأحجام من التجمعات مما أفرز العديد من المشاكل التي تعاني منها أغلب هذه المدن و ما ظاهرة صعود المياه التي يمكن أن تقضي على ثروة النخيل لدليل على ذلك و تعد من المشاكل التي يمكن أن تحد من استدامة مدن الجنوب.

خلاصـــــة الفصـــــل:

لقد عرف العالم الثالث التحضر السريع مع بدايات الخمسينات من هذا القرن (20) و هو ما أدى إلى وجود ظاهرة " التضخم الحضري " الذي يقصد به أو يشار إلى الحالة التي تعيش فيه مجموعة سكانية في أماكن حضرية في أي بلد كان تفوق إمكانية النمو الاقتصادي لتلك الأماكن

و نجد ظاهرة التضخم الحضري التي عرفها العالم الثالث منذ بدايات الخمسينات و التي أصبحت علامة بارزة و مشتركة في مجتمعات العالم الثالث و بالرغم من خطورتها فإنه لم يرافقها تقدم سريع و بنفس الحجم في المجالات الأخرى بحيث يكون في إمكانها مواجهة تلك المشاكل، و يرجع ذلك إلى السياسات التنموية المتبعة و الغير شاملة لقطاعات الإنتاج الأخرى، في الوقت الذي نجد فيه كل الدراسات تؤكد على أن التحضر في معظم المجتمعات الغربية في بداية نهضتها، كانت تقريبا منسقة مع نسبة النمو و التنمية في كل المجالات، إذ ساد التوازن و من ثم تمكنت من أن تغطي على جل الصعوبات، و نمو صناعي استطاع المشاركة بفعالية في خلق التوازن و نمت المدن بشكل معقول، و لم تعرف تطورات خطيرة أو انحرافات كبرى تؤثر على مستوى المعيشة أو المشكلات التي تعاني منها مدن العالم الثالث اليوم.

و بالرغم ما يلاحظ من توفرها على وسائل النقل و المواصلات و الاتصال الحديثة و الخدمات العصرية الأخرى، إلا أن ذلك كله أمام التضخم الحضري المتهافت و السريع التهم كل شيء و أضحت رهينة ما يزحف إليها يوميا أو سنويا من القرى و المدن الصغيرة، و من ثم فقدت سيطرتها على المعايير و القيم المدنية.

و سرعة التضخم الحضري لمدن العالم الثالث، بالمقارنة مع المدن أو التحضر الذي عرفته المدن الغربية خلال القرن التاسع عشر (19) هو النمو الديمغرافي و الوعي الصحي الذي يؤثر في الزيادة السكانية في المدن على وجه الخصوص، ففي القرن التاسع عشر (19) لم تكن الوسائل الصحية قد تطورت و انتشرت بالصورة التي نراها في بداية النصف الثاني من القرن العشرين (20) في مجتمعات العالم الثالث.

كل ذلك جعل بعض الدارسين ينحون باللائمة على السياسات التنموية لهذه المجتمعات و التي أولت عناية أكثر للمدن و إهمال الريف إلى حد كبير، الأمر الذي ساهم كثيرا في تفاقم و تعقيد هذه الظاهرة و بات من الصعب التصدي لها بالإمكانيات المتواضعة التي لهذه المجتمعات، و خلق وضع مرفولوجي في منتهى الخطورة عند معالجته لأنه يتطلب وقتا و إمكانيات هائلة لا يمكن لهذه المجتمعات توفيرها إلا في القليل النادر من هذه المجتمعات.

و بقراءة ما تنشره الأمم المتحدة من إحصائيات حول سكان العالم و خاصة منها تلك النسبة السكانية التي تقطن الحواضر، حيث تشير إلى أن نسبة السكان الحضر قد بلغت 39٪ سنة 1975 و قد قفزت هذه النسبة إلى 41٪ عام 1980، و نشرت الدراسات الأمم المتحدة و غيرها من الدراسات المتعلقة بالديمغرافيا أن هذه النسبة وصلت إلى 51٪ في نهاية القرن العشرين (20) ، و هو ما جعل الكثيرين يتوقعون أن يعيش الناس في المدن، بعدد أكبر و أكثر مما يعيش في الريف.

فالعالم بهذه الصورة مقبل على أن يشهد ظاهرة المدن العملاقة سكانيا و عليه هل هو مستعد لاستقبال الأعداد الهائلة من خلال الظروف و الشروط اللازمة لهذه الحياة بمختلف أنواعها و متطلباتها في كل المجالات.

و هذا ما يجعل الباحث النظر إلى هذه القضية بنوع من التشاؤم اعتمادا على ما هو واقع في مدن هذه المجتمعات التي تعاني من عدة مشاكل علاوة على أن معدل نمو سكان الحضر بها قد بلغ أو يصل 4.1٪ سنويا و هو رقم يفوق بكثير النسبة التي عليها المجتمعات الغربية و أمريكا الشمالية و التي لا تتجاوز 1.8٪ و يمكن أن تكون الصورة أدق، إذا علمنا أن هذه النسبة تبلغ في إفريقيا 4.2٪ و في شرق آسيا 3.1٪ و 3.9٪ في مجتمعات أمريكا اللاتينية (1)، و هذا يعني أن ظاهرة التحضر سائرة في النمو و الزيادة في مجتمعات العالم الثالث حيث بلغ عدد السكان الذين تحضروا 27.3٪ سنة 1975 و قد تجاوز 41٪ في نهاية القرن

و كما لاحظنا سابقا أن نسبة التحضر ليست واحدة بل تختلف من قارة لأخرى من مجتمعات العالم الثالث و حتى في القارة الواحدة أيضا كما هو الحال في افريقيا جنوب الصحراء و البلدان الواقعة في الشمال.

و الجزائر كأحد بلدان العالم و كذا إحدى دول القارة الإفريقية و دول شمال الصحراء بموقعها و تضاريسها الجغرافية تتميز بتوزيع سكاني غير متوازن على مجالها الفيزيائي، فالشريط الساحلي متكدس بالسكان و الهضاب العليا شبه فارغة، و نسبتهم بالجنوب ضعيفة رغم الزيادة الطبيعية العالية جدا هذا التوزع غير المتوازن ترافقه ظاهرة تحضر بنفس الشكل و بإيقاع أسرع من الزيادة الطبيعية، حيث يتركز معظم السكان بالمدن الساحلية و بكثافات عالية، و هذه الظاهرة لم تكن وليدة اليوم بل لها جذور تاريخية، فالشبكة الحضرية الحالية في الجزائر يمكن أن نقول أنها تأسست من قبل الرومان أثناء استيطانهم المنطقة، حيث أسسوا معظم المدن المتموقعة في أماكنها الحالية، و مع الفتح الإسلامي أثريت هذه الشبكة بتأسيس مدن جديدة خاصة بالمناطق الداخلية، بينما الحياة الحضرية الحقيقية كانت مع الحكم العثماني للجزائر، حيث لعبت المدينة دورها و تأثيرها الإقليمي، الإداري و الاقتصادي في جو من الاستقرار و التنظيم.

لكن مع بداية الاستعمار الفرنسي للجزائر و إلى غاية 1910، تقلصت أعداد سكان المدن بسبب سياسة القمع و الطرد التي مارسها المستعمر ضد الأهالي الجزائريين و الاستيلاء على أراضيهم الخصبة. لكن بعد ذلك و إلى غاية الاستقلال انقلب الوضع، ليزداد عدد سكان المدن و ترتفع نسبة التحضر، بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي أفقرت سكان الريف و اضطرتهم إلى الهجرة، أما خلال الثورة التحريرية فبسبب فعل تدمير القرى من طرف المستعمر و التهجير بالقوة و إقامة المحتشدات، لعزل الثورة عن الشعب رغم ذلك فقد دعم المستعمر الفرنسي في مخططاته العمرانية، الشبكة الحضرية في الجزائر بعدد من المدن الجديدة و إنشاء أحياء جديدة في مدن أخرى.

بعد الاستقلال ارتفعت و تضاعفت نسبة التحضر و الإقامة بالمدن مع الزيادة الطبيعية العالية و النزوح الريفي الكبير، و هذا من جراء السياسات المتبعة في مختلف القطاعات و خاصة التوجه الصناعي من جهة، و فشل تسيير القطاع الفلاحي و عدم التحكم في النمو الديمغرافي من جهة أخرى، جعل نسب التحضر تصل عام 1998

إلى 60٪ ، و هي مستمرة في الزيادة الأمر الذي أوصل معظم المدن الجزائرية إلى حالة من التشبع و التضخم و تكدس السكان بها و مشاكل لا حصر لها انجرت عن ذلك

إن التوجه الاقتصادي الظاهر حاليا و الظروف المعيشية الخاصة بالجزائريين، و فشل كل السياسات التنموية الخاصة بالريف لأجل استقرار سكانه ، و غيرها من الأسباب العديدة، فإن التوجه نحو التحضر أمر حتمي و هو السمة الغالبة على مشهد نمو و حركة السكان، و يدل على ذلك تدعم الشبكة الحضرية كل عام بالعديد من الوحدات الحضرية ذات الحجم الكبير (أكثر من 100 ألف نسمة)، التي تستحوذ على معظم السكان الحضر في الجزائر، و كذلك زيادة عدد التجمعات الحضرية حولها، بالإضافة إلى وجود قاعدة كبيرة من التجمعات السكانية من فئة أقل من 5000 نسمة ، و التي تعتبر أساس الاتجاه نحو التجمع و هذا ما يشير إليه تقلص عدد السكان المبعثرين مقارنة بالسكان المتجمعين.

المدن و التجمعات الحضرية تنمو أكثر من معدلات الزيادة الطبيعية، هذا ما يعني أن الهجرة و النزوح الريفي يشكلان جزءا هاما من هذا النمو الحضري، و يختلف هذا من منطقة إلى أخرى للمجال الفيزيائي الجزائري، فعلى مستوى الشريط الساحلي تصل نسبة التحضر إلى أعلى قيمها (أكثر من 75٪)، رغم أن مدنه حاليا تنمو أقل من المعدل الوطني ، لكنها تتميز بضخامة حجمها و بكثافة سكانية عالية، يصاحبها نموا و امتداد فيزيائيا لأنسجتها العمرانية على أخصب الأراضي الزراعية الجزائرية، التي لا بديل عنها لتحقيق الأمن الغذائي لأجيال الحضر و المستقبل، أما المناطق الداخلية فإن السمة الغالبة بها هو نمو معظم مدنها بمعدلات أعلى من المعدل الوطني على حساب المناطق الريفية و التجمعات الحضرية المنتشرة على مجالها الولائي، بسبب الهجرة و الاتجاه نحو قطاع الخدمات بهذه المدن.

فيما يخص ولايات الجنوب الجزائري فإن تشجيع الهجرة نحو الجنوب، مع الزيادة الطبيعية المرتفعة جدا للسكان بهذه المناطق، أدى نموها إلى الإخلال بالتوازن الوظيفي و الإيكولوجي لمدن الواحات، نظرا لتجاوز طاقة الاستيعاب و عدم توفرها و استعدادها لمثل هذه الأحجام من التجمعات مما أفرز العديد من المشاكل التي تعاني منها أغلب هذه المدن و التي يمكن أن تحد من استدامة مدن الجنوب.

الفصل الثاني

المدينة وعاء تفاعل لمختلف الوظائف الحضرية

مقدمـــــة

I -مفاهيم المدينة:

II -ميلاد المدينة:

III-نظرة على تاريخ المدينة من حيث(تنظيم المجال و الجانب الوظيفي لها)

الخلاصـــــة

مقدمـــــة

للمدينة ذاكرة مجسمة تغوص في المستقبل مثلما تغوص في الماضي رغم أنها دائما تعبر عن الواقع الحاضر،"أركيولوجية المدينة "تتمثل في هذه الطبقات الزمنية التي تتحول إلى واقع مادي يجعل من المدينة عبارة عن حلقات متداخلة ومتراكمة يصعب تفكيكها لكنها تبث داخلنا "الحس الزمني"بكثافة، حتى أننا لا نجد سجلا بصريا بالغ الدقة يضاهيها فهو سجل متحرك يقبل الجديد دائما ، فكل حلقة جديدة تزيد من التداخل الزمني في المدينة وتثري فيها التفاصيل الدقيقة إلى درجة أنها تمثل "السجل الاجتماعي"الذي يقدم العلاقات البينية الغير مرئية وبصورة بصرية ساكنة ظاهرا ومتحركة ومتغيرة في الداخل.

إن المدينة تعيش "هويات متعددة"نابعة من هوية كلية هي الذاكرة الثلاثية الأبعاد "زمنيا"، إلا أننا نشعر بذلك الخط الذي ينقلنا داخل جدار الزمن ، ليذكرنا كيف تشكلت المدينة نتيجة تراكم الأحداث ويقول لنا أن المدينة "حالة إنسانية طبيعية" طالما أن الإنسان دائم الحركة والتغيير وفي حالة بحث دائم عن "عمارة جديدة للأرض" الأمر الذي يفرض عليه البحث عن تقنيات جديدة باستمرار

و دراسة صيرورة نمو و تطور المدينة أمر معقد و إدراكها ككتلة تشكيلية بالإضافة إلى معالمها الوظيفية كانت و ما تزال رهن تأثير الاتجاهات و التيارات المعمارية و العمرانية و الأحداث التي واكبت نشأتها و تطورها.

تلك الوقائع و ما يصدر عنها من تحولات اقتصادية و اجتماعية بتأثيرها على البنية القاعدية للمجتمع و بالتالي الواقع و الظروف المعيشية للسكان، كتلك التي أصدرتها الثورة الصناعية و ما تبعها من النمو الحضري الضخم كانت سببا في ظهور تحولات ظاهرة مست شكل و نوعية و خاصة وظيفة المدن

ولقد نشأت المدن نتيجة الرغبة في التعايش كمجموعات بالنسبة للأفراد ،ولتحقيق الاستقرار الذي كان يحاول الإنسان القديم جاهدا الحصول عليه، فمن الريف والصحراء والغابات ، بدأ ينتقل تدريجيا للوصول إلى مفهوم جديد للتعايش، يضمن استقراره، ويحقق له في نفس الوقت الحماية من كل المؤثرات الخارجية ، فكان تخطيط المدن القديمة ينطلق من نوعين: التخطيط الدائري والتخطيط ذو المحاور المتعامدة.ولقد وجهت الدراسة دائما الباحثين للسؤال:متى وأين وتحت أي ظروف ظهرت هذه المدينة وماذا أسهمت به في تاريخ المنطقة أو العصر؟وهل هناك نمو تطوري أو دوري في التاريخ الإنساني مرتبط بظهور المدن أو نموها ؟ إن قيام المدن ونموها مسألة يصعب أن نتتبعها بدرجة ملحوظة لأسباب عديدة، ومما لاشك فيه أن المدن انبثقت تعبيرا عن ظروف روحية ومادية واجتماعية وسياسية ، وانعكست هذه الصور على تغير المدن ونمو العمارة ، وأكد بارنز:"أن العمارة هي سجل لعقائد المجتمع"، ويقصد بنشأة المدن:"هي مرحلة المدينة في فجر قيامها"، وتتميز بانضمام بعض القرى لبعضها البعض، واستقرار الحياة الاجتماعية إلى حد ما ،وقد قامت المدينة في هذه المرحلة بعد اكتشاف الزراعة وقيام الصناعات اليدوية.

I -مفاهيم المدينة:

لقد اختلف الباحثون في الأسس التي يستخدمونها في تعريفهم للمدينة و هنا تجدر الإشارة إلى عدم وجود تعريف جامع و مانع للمدينة حيث نجد أن كل واحد ركز على أحد الجوانب التي تخدم اختصاصه، و نذكر على سبيل المثال لا الحصر.

أ)**التعريف الكمي للمدينة:** هنا ركز الباحثون على عدد السكان و الكثافة السكانية ، و يكفي هنا أن نذكر الاختلافات الموجودة بين الأقاليم و الأقطار في تحديد الحد الأدنى من السكان حتى نجعله أساسا لتعريف المدينة عن غيرها من الإستيطانات البشرية الأخرى، و على سبيل المثال بفرنسا يصنف كل تجمع بشري يصل عدد سكانه 2000 نسمة ضمن المدن، الدنمرك تذهب إلى 2500 ن، كندا و اسكتلندا 1000 ن، و في الولايات المتحدة 2500 ن، كما إن في بعض البلدان يضاف إلى الحد الأدنى بعض المقاييس كالتجهيز بالمياه الصالحة للشرب، ففي (قواتي مالا) يعتبر المكان مدينة إذا بلغ عدد سكانه 2000 نسمة و يقل عن ذلك إذا كان مجهز بمياه الشرب فيصبح الحد الأدنى 1500 نسمة، و في الشيلي يعتبر المكان مركز حضريا إذا كان مجهزا ببعض الخدمات كالبلدية و المرافق العامة، بينما ذهب باحثون آخرون إلى اتخاذ كثافة السكان أساسا لتعريف المدينة.

ب)**الصفة الإدارية:** عن طريق إصدار مراسيم لأغراض إدارية، سياسية، تنظيمية، عسكرية.....

أو يعتبر التجمع إذا توفرت به الصفة الإدارية و تتمثل في وجود مجلس إداري أو قضائي و لها حدود إدارية أو سياسية معينة، يحكمها إدارية برتبة معينة.

ج) **المظهر الخارجي:** حيث تميز المدينة عن الريف ببناياتها و منشآتها التي أسست لأغراض مختلفة كالمصانع، المحلات التجارية، البنوك، الفنادق، عمارات مرتفعة و التي ترتكز بصفة عامة في قلب المدينة التجاري حيث تعطي هذه المنشآت للمدينة طابع خاص يميزها عن المناطق الريفية و الزراعية، إضافة إلى هذا تكون المدينة نقطة التقاء لوسائط النقل كالسكك الحديدية، الطرق العامة و تربط مختلف أجزاء المدينة الداخلية و توصلها بالأطراف الخارجية.

د) **وجهة نظر علماء الاجتماع:** يتم تمييز المجتمع الحضري عن الريف من حيث القيم الاجتماعية الشخصية و درجة الثقافة، التركيب العائلي و العادات و التقاليد و نوع المسكن.

أما آخرون ذهبوا إلى تعريف المدينة على أساس تاريخها بمعنى المدن العريقة ذات تاريخ تنطبق عليها اسم المدينة أما دون ذلك فهي مراكز قروية. و حسب هذا المفهوم، المدن الحديثة و الجديدة فهي لا تنتمي إلى تصنيف المدن.

هـ) **النظرة الاقتصادية:** يذهب أنصار هذا التعريف إلى التمييز بين المدينة و القرية على أساس الوظيفة التي يمارسها السكان حيث يحددون المدن بواسطة عدد العمال الغير زراعيين (النشاط السائد و الممارس من طرف السكان هو نشاط غير زراعي).

من التعاريف السابقة الذكر نلاحظ الاختلافات مع عدم وجود أسس عامة و مقبولة موحدة للتفريق بين المدينة و الريف، فكل محاولة أو وجهة نظر تخدم فئة معينة و غرض معين في زمن معين، و عدم الاتفاق يصعب من تحديد و قياس درجة التحضر بين الأقطار كما يسبب كثير من العراقيل في البحوث و الدراسات (عدم تقارب الدراسات بينها) بينما في الوقت الحالي أصبحت الدراسات أكثر صعوبة خاصة في المجتمعات المتقدمة و ذلك لوجود درجات متنوعة من الحياة تتوسط المجتمع الحضري و الريفي (بين المدينة و القرية) و تدعى هذه الظاهرة بالاتصال الحضري الريفي و في كثير من الأحيان الأقطار المتحضرة توسعت و انتشرت إلى درجة تلاقي الأطراف ببعضها البعض الأمر الذي أدى إلى صعوبة التمييز بين كل واحدة

II -ميلاد المدينة:

إن تراكم التجارب و المعارف خلال فترة طويلة ، سمح بالمرور إلى مرحلة متقدمة من الحضارة الإنسانية، هذا المرور كان من المستوى الطبيعي فيما يخص العلاقات مع المحيط إلى مستوى معقد، يتمثل في مضاعفة الموارد الطبيعية و تحويلها، هذا ما أدى إلى ميلاد القرية كشكل أولي (بدائي) لمقر نشأة و سكن الإنسان، و يؤكد ابن خلدون بقوله " ... فقد تبين أن وجود البدو متقدم على وجود المدن و الأمصار واصل لها، كما أن وجود المدن و الأمصار من عوايد الترف و الدعه الذي هو متأخر عن عوايد الضرورة المعايشة..."[1]

المدينة ظاهرة قديمة ترجع نشأتها إلى عهود بعيدة، ارتبطت باستيطان الإنسان في مناطق السهول في الشرق الأوسط فحسب الحفريات و التنقيب عن الآثار، فإن الأركيولوجيون أظهروا أن المدن ظهرت للمرة الأولى في الألف الثامنة أو السابعة قبل الميلاد، بمنطقة آسيا الصغرى و الشرق الأوسط ، كجرش و كتال هيوك بتركيا و المستويات الأكثر قدما كانت تلك المعاصرة لبداية الزراعة، حيث كان الصيد هو المهيمن في ذلك الوقت، و شيئا فشيئا مع مرور الزمن زاد استأنس الحيوانات، و أصبح تجمع البشر ممكنا عبر ارتباط و توفر العوامل الملائمة للعيش، بجانب نقطة ماء، من أجل الاستقرار و التكاثر، و أصبح الإنسان يتعلم شيئا فشيئا التحكم في تقنيات أخرى، فبدأت التجمعات السكانية في الظهور، لكن تجمع السكان لا يكفي للحديث عن المدينة، و إنما التنظيم الاجتماعي هو الذي يسمح بالتنسيق بين المجموعات المختلفة، و تحول المدينة يفرض بالتأكيد تغيرات في النظام التقني و الايكولوجي، لأنها تتطلب الاستعداد لجلب من الوسط الطبيعي ما يغذي المجموعات البشرية العديدة، و إنها ليست ممكنة بدون أن تتخطى الفائض الموفر من طرف المنتجين في صالح الذين يختصون في الوظائف الدينية، العسكرية، الإدارية و في كثيرا من المجتمعات توفر الفائض الذي يصبح قادرا على تغذية القاصرين المختصين و لا تجلبهم للاستغلال، لكن التحضر يستلزم و يحتاج إضافة إلى توفير الفائض، للتخصص و تنوع الجسم الاجتماعي، لأنه مرتبط بشدة التقسيم الاجتماعي أكثر من الاقتصادي المبدأ الذي يدفع المجتمعات إلى الانفتاح مع اختلاف العالم، هو البحث عن إمكانيات أكثر للاتصال و التبادل،

[1] ابن خلدون عبد الرحمان، المقدمة (ج2)، موفم للنشر، الرغاية – الجزائر العاصمة، 1991.

و شيئا فشيئا تقدم التنظيم الاجتماعي و تأكد، فتجلت المدينة أكثر كآلة لتسهيل العلاقات في البداية، و تنوعت مختلف الأشكال الحضرية، لذلك نجد هناك شجاعة لكسر العراقيل أمام حياة التبادل، فالمدينة أساسا موجهة لتضخيم أو لجعل التفاعلات متنوعة أكثر[2]

III-نظرة على تاريخ المدينة من حيث(تنظيم المجال و الجانب الوظيفي لها)

III-1- مدن مابين النهرين:

نشوء مدن بهذه المناطق (بلاد الرافدين) شيء منطقي و طبيعي، حيث الماء (دجلة و الفرات) و التربة الخصبة (السهل الطميي)، عوامل قيام الزراعة و توفير الفائض الإنتاجي، الذي يجعل من الإنسان يستقر بهذه المناطق و يقيم مدنه، هذه المدن كانت تتميز بتنظيم في التسيير و الإدارة و المجالات العمرانية و المعمارية أي تنظيم الحياة الجماعية. يظهر ذلك ميدانيا في قنوات توزيع المياه على الأراضي، التي تسمح بحمل الماء من أي مكان و لو حتى من بعيد، المنتجات و المواد الأولية، سور القلعة (المدينة) الذي رسم حدودها و الدفاع عنها ضد الأعداء، المخازن، مع لوحاتها المكتوبة بالخط المسماري التي يمكن أن تقرأها اليوم – تقارير مؤرخة في 3000 ق.م – معابد الآلهة التي ترتفع عالية فوق المستوى غير المتجانس للسهل، مع شرفاتها و أهرامها المدرجة (Ziggourat). كانت المدن السومرية في بداية الألفية الثالثة قبل الميلاد كبيرة جدا، و ما مدينة أور (UR) إلا مثالا على ذلك، و التي تتربع على مساحة تقدر بـــ 100 هكتار و تجمع عشرات الآلاف من السكان، هذه المدن كانت محاطة بسور و خندق للدفاع الذي يفصل و لأول مرة، المحيط الطبيعي المفتوح عن المحيط المغلق للمدينة، و الريف المحاط بها حول إلى حقول للرعي و البساتين المجتازة بقنوات الري، المعابد تختلف عن المنازل البسيطة من حيث حجمها، فهي أكثر ارتفاعا لأنها تحوي في الواقع القداس (المعبد) و برج المراقبة (Ziggourat)، المخازن، الورشات، الحوانيت و الدكاكين حيث تعيش و تعمل مختلف الفئات المتخصصة، و كأنه مركز أعمال المدينة، كانت المدينة مقسمة إلى ملكيات بين المواطنين، بينما الريف المحول فهو مسير جماعيا لحساب المدينة.

فأول مؤسس لإمبراطورية مستقرة نحو 2500 ق.م هو سارجون دجاد (Sargon d'agade) و دامت حوالي قرن، و فيما بعد استأنف مسعاه الملوك السومريين لأور و حمو رابي لبابل و الملوك الآشوريين ...، التي كانت نتائج تدخلهم على المجال الفيزيائي كالتالي:

- تأسيس مدن جديدة حيث لم تكن الهيكلة المسيطرة هي المعبد و إنما قصر الملك.
- توسيع بعض المدن التي أصبحت عواصم لإمبراطورية، و تتركز فيها إضافة للسلطة السياسية التجهيزات و تدفق واسع للبشر كنينيف و بابل.

[2] CALAVAL (P.), La logique des villes, Litec. Paris, 1981.

III-1- 1-التنظيم المجالي:

هذه المدن هي أولى المدن الراقية، أو المدن الميتروبولية في زمانها، التي بقيت و ظلت لمدة طويلة رموز و نماذج لكل التجمعات السكانية الكبرى، رغم نوعيتها أو نقصانها، فمدينة بابل كانت عاصمة حمو رابي التي صمم مخططها نحو 2000 ق.م، و هو عبارة عن مستطيل كبير من 2500م على 1500م ، مقسم إلى قسمين غير متساويين بنهر الفرات، و المساحة المحصورة بين الأسوار حوالي 400 هكتار، و أكثر سور للخارج يحوي مساحة مضاعفة.

المدينة ككل بمعابدها و قصورها تظهر مخططة بهندسة منتظمة (انتظام هندسي)، فالطرق مستقيمة و بعرض ثابت، الجدران تتقاطع بزوايا قائمة، و هناك فرق بين المعالم (monument) و المناطق المسكونة من طرف العامة، فالمدينة مكونة من عدت أسوار، و السور الأكثر للخارج مفتوح للكل و الأكثر للداخل مخصص للملك و الكهنة (رجال الدين)، هذه الشخصيات التي تصاحب الآلهة لها سلطة مطلقة على الأشياء في هذا العالم حسب اعتقادهم.

أما فيما يخص العمارة فالمنازل العامة تحاكي و بحجم مصغر شكل المعابد و القصور مع حوشها (الباحة الداخلية) و جدرانها المقوننة [3]، و كان عدد سكان بابل ميتروبول زمانها حوالي 80000 نسمة في الفترة مابين 65 و 562 ق.م [4].

III-2- مدن وادي النيل:

مدن وادي النيل كانت أكبر مساحة من مدن بلاد الرافدين التي ظهرت تقريبا في نفس الفترة، فالحضارة العمرانية لوادي النيل حسب الوثائق الآركيولوجية بدأت مع توحيد الدولة في نهاية الألف الرابعة ق.م. و لا يمكن دراستها كبلاد الرافدين، لأن الأماكن الأكثر قدما جرفتها مياه فيضانات النيل، حتى المدن الأكثر حداثة كممفيس Memphis و تيب Thébes، يشار إليهما بمعالم الحجر و المقابر و المعابد و ليس بالمنازل أو القصور التي مسحت بالتجمعات الحديثة.

هذه الحضارة تجمع بين حقيقتين متضادتين غير مرتبطتين، حيث المعالم الضخمة (الأضرحة ، النصب) لا تشكل مركز المدينة، و لكنها منتظمة في حد ذاتها كمدينة مستقلة، هي مدينة الأموات الغارقة في أزليتها الأخروية، التي بنيت بالحجر رمز الاستمرار لتبقى مع الزمن، هذه المعالم كانت ذات أشكال هندسية بسيطة (كالهرم- المسلة) لكنها ضخمة الحجم، و هي بهذه الأبعاد تتجاوز المقياس الإنساني كالتماثيل الضخمة مثل (sphinx) و بارزة عن الوسط الطبيعي الذي تتواجد فيه، يسكنها أموات يحيطهم كل ما هو ضروري للحياة الأزلية، بنيت هذه المدينة لترى من بعيد بهيمنتها على المجال، و بذلك فهي تطمس مدينة الأحياء و تدل على استمرار حياة أولائك الموتى.

---

[3] BENEVELO (L.), L'histoire de la ville, Parenthèse, Marseille, 1994.
[4] CHALINE (C.), Les villes du monde Arabe, Msson, paris, 1989.

بالمقابل نجد مدينة الأحياء التي بنيت بالطوب اللبن و تحوي قصور الفراعنة الملوك و سقطت بسرعة كآثار أو بقيت لبعض الوقت، نظرا لاعتقاد الفراعنة أن الحياة بعد الموت أزلية فظهر هذا الاهتمام لمدينة الموتى، فعاصمة المملكة الوسطى تيب (Thèbes) مثلا مقسمة إلى قطاعين، المنطقة السكنية على الجهة اليمنى للنيل، و Nécropole النيكروبول في الضفة اليسرى، و لكن اليوم تبدوا المباني المسيطرة كالمعابد الكبرى في مدينة الأحياء (معبد الكرنك بتيبس) و القبور المخبأة في الصخور، و بين هذه المعالم يتخيل السكان و الضواحي التي تأوي مجتمع أكثر تنوعا حيث كان الغنى هو الأكثر انتشارا، و الفرعون يحتل قمة التدرج الاجتماعي، لأنه يحسب نفسه الإله الذي يضمن النسل على الأرض و سلطته تقدر بما يختاره لقصوره و قبره، فالمواد الأكثر غلاءا و نقاءا، الألبسة و الجواهر و الأثاث التي وجدت في المقابر الملكية، ثمار لعمل عالي الكفاءة لدليل على ذلك، فالأهرام الضخمة كالمقابر الملكية دليل آخر على سطوة الملوك و جبروتهم و سيطرتهم.

رغم ذلك هناك تخطيط يقوم به أناس مختصون بأمر من الملك، من معماريين و نحاتين و عمال مهرة لإنجاز ما هو مطلوب بدقة متناهية.[5] فهذه المدن حسب باحثين بنيت لتستوعب احتياجات الحكم و ليس احتياجات السكان، فمدينة تل العمارنة لم تبن إلا لتكون مقرا لأخناتون، الذي قام بثورة دينية ليستقر بالضفة الشرقية من النيل، في مكان له مميزاته الطبيعية و الدفاعية، و اختط لنفسه مدينة ارتبطت حياتها بحياته التي لم تدم طويلا.[6]

III-3- المدينة الإغريقية (اليونانية):

كانت عبارة عن مماليك صغيرة مستقلة، في كل واحدة منها عائلة حربية مسيطرة، و كانت هذه الدويلات غنية نسبيا لأنها كانت تشارك في التجارة البحرية للألفية الثانية ق.م ، و بعد نجاح الاقتصاد الجديد القائم على الحديد، الكتابة و النقود المسكوكة، أي الاقتصاد النقدي الذي توسع إلى كل الحوض الشرقي للبحر المتوسط فيما بعد . فباستغلال الموقع و التبادل التجاري البحري، أصبحت المدينة الملكية تسمى بوليس (Polis) المدينة الأرستقراطية الديمقراطية.

III-3-1-التنظيم المجالي :

في البداية كانت هناك تلة حيث يلجأ السكان للاحتماء بأنفسهم من الأعداء، و فيما بعد امتد التجمع السكاني على السهل المجاور و هو محاط بسور حصين ، ليبدو الفرق واضح بين المدينة العليا Acropolis أو الاكروبول ، حيث تتواجد المعابد و الأبنية الرسمية و يلجأ السكان في الأوقات العصيبة، و المدينة المنخفضة (Asty) أين تجرى الأنشطة و العلاقات المدنية، لكنها أجزاء من جسم واحد، لأن المجتمع الحضري هنا يعمل ككل موحد مهما كان إيقاعه السياسي.

---

[5] BENEVELO (L.), L'histoire de la ville, Parenthèse, Marseille, 1994.

[6] الذيب بالقاسم، أثر السلوك الإجتماعي في المجال العمراني بمدن الواحات، "المدينة العربية"، الكويت، العدد 100 يناير/فبراير 2001.

III-2-3-مبادئ تنظيم المدينة اليونانية: المدينة اليونانية تعتمد على أربعة مبادئ أساسية في تنظيمها المجالي و هي الخاصية الجديدة للحياة الجماعية:

أ) **الوحدة:** المدينة كل موحد، حيث لا توجد مناطق مغلقة داخلها أو مستقلة، يمكن أن تكون محاطة بسور، و المساكن الفردية هي كلها من نفس النوع، و تختلف من حيث الحجم لا من حيث النمط المعماري، موزعة بحرية في المدينة و لا تكون أحياء مخصصة لطبقات معينة أو لسكان من أصول مختلفة.

ب) مجال المدينة ينقسم إلى ثلاث مناطق:

الشكل رقم (06): لاڤورا تقع في المنطقة السفلى في المدينة و هي مكان عمومي مكان التقاء ذات مظهر اقتصادي و سياسي و ديني

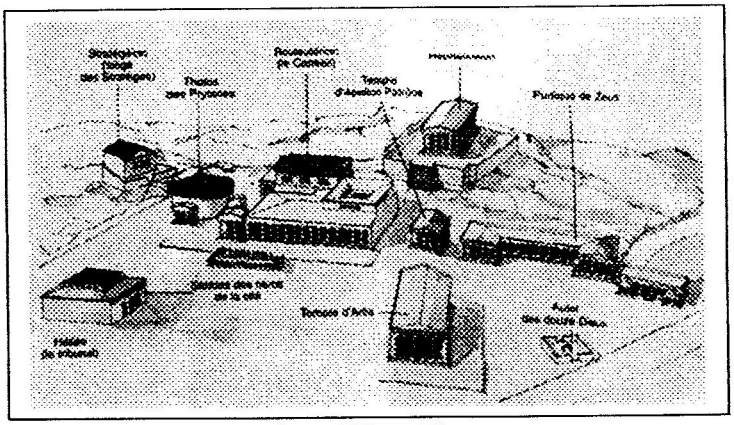

المصدر: www.wikipedia.org

المناطق الخاص بالسكن أو المجال السكني، المجال الديني (المقدسة) الذي تمثله معابد الآلهة و المجالات العامة موجهة للاجتماعات السياسية، للتجارة، للمسرح و للملاعب و الرياضة،....الخ . الدولة هي التي ترعى المصالح العامة للمجتمع، و تسير مباشرة المناطق العامة و تتدخل في المناطق المقدسة و الخاصة أيضا.

يلاحظ أن المجال الديني الممثل بالمعابد يحضى بالأهمية من بين المكونات الأخرى و ذلك من حيث الحجم و النوعية، فهي تنتصب في موضع مهيمن بالنسبة للمباني الأخرى، و عمارته الخاضعة لبعض النماذج البسيطة و الدقيقة من النظام الدوري و الأيوني و محسنة في العديد من الأمثلة المتكررة.

جـ) اندماج مع البيئة الطبيعية:

المدينة في مجملها تشكل نظاما اصطناعيا مندمج مع المحيط الطبيعي، و مرتبطة بهذا الأخير بعلاقة حساسة، إنها تحترم الخطوط الكبرى للموضع الطبيعي، تعالجه و تدمج فيه إنتاجيته المعمارية بكل دقة، كانتظام المعبد الذي له مخطط تناظري و المزخرف على طول محيطه بأعمدة منتظمة، المعوض دائما بعدم انتظام التهيئات المحيطة به، اللذان يسبحان معا داخل عدم انتظام المكان الطبيعي، قياس هذا التوازن بين الطبيعة و الفن المعماري أعطى لكل مدينة خاصية منفردة و معروفة بها.

د) تحديد النمو العمراني للمدينة:

جسم المدينة ينمو و يتطور مع الوقت، و يصل ابتداء من نقطة معينة إلى التوازن الذي يستحسن أن لا يفقده بتغييرات جزئية أو فرعية، فنمو السكان لا يعني توسع المدينة بلا حدود، و إنما باقامة جسم جديد (Neapolis) يعادل أو حتى أكبر من الأول Paleopolis أو استحداث مستعمرة في بلاد أخرى.

بهذه المبادئ الأربعة: الوحدة وحدة المدينة – التمفصل – التوازن مع الطبيعة و تحديد النمو و التوسع ، المدينة الإغريقية (ممثلة بآثينا) تمثل بامتياز نموذجا عالميا، يحتذى به في عصرنا اليوم، إنها تعطى لفكرة المجتمع الإنساني ملامح دقيقة و مستديمة، و يعكس هذا الامتياز خاصة في مراحلها الأخيرة مع ظهور المخطط الشطرنجي (الهيبودامي) في العديد من المدن منها Pirée, Milet, Rhodes

III-4- المدن الرومانية:

III-4-1-النشأة و التطور:

تأثرت المدن الرومانية كثير بالفكر اليوناني من خلال الحضارة الأتروسكية خلال القرن السابع و السادس ق.م، خاصة روما التي كانت في بدايتها مدينة بلا أهمية على حدود الإقليم الأتروسكي كمستعمرة يونانية، و تطورت فيما بعد فأصبحت (URBS) أي مدينة بامتياز عاصمة الإمبراطورية الرومانية، التي سيطرت على حوض البحر المتوسط.

ففي عهد تراجان بلغت الإمبراطورية الرومانية أوج ازدهارها، و تبعتها روما لتبلغ أقصى تطورها و تنظيمها الفيزيائي الذي يبدوا متناسقا و متجانسا و نهائيا، حيث ساهم في المباني الكبرى العامة أحسن و أبرع فناني الإمبراطورية، و قد احترم و روعي فيها التوازن بين الهياكل المعمارية و الجانب الجمالي – النحت ، الزخرفة – كما في النماذج الإغريقية (اليونانية). كل منشأة مبنية تكون مجالا مغلقا و مستقلا، له توازن في حد ذاته، فروما بمختلف السيناريوهات الخاصة بها تغطي تفرق الإقليم، طامسة الشكل الطبيعي للأرضية و متميزة جدا عن الريف[7]

على خلاف سابقتها اليونانية، فروما وصلت في القرن الثالث للميلاد إلى أكثر من خمسمائة ألف نسمة، فهي بذلك أكبر تمركز سكاني في العالم القديم.

III-4-2-أهم ملامح التركيبة العمرانية:

و المدن الرومانية كانت نسخة من مدينة روما و تتميز بتركيبتها العمرانية عن الإغريقية و هي:

– **المجال السكني**:يتكون من نوعين، المساكن الفردية (domus) ذات طابق أو طابقين بغرف محددة الوظيفة تجمع حول مجال مركزي (atrium) و مساكن جماعية (insolus) لفائدة الطبقة المتوسطة و الدنيا بطوابق متعددة.

– **شبكة من الطرق الداخلية و الخارجية**:المدينة الرومانية خططت على أساس محورين متعامدين : محور غرب– شرق: دكيمانس décumanus و محور شمال–جنوب: كاردو cardo، ثم تتشكل المدينة داخل سورها بمكوناتها وفق المخطط الشطرنجي بشوارع ذات أبعاد منتظمة تسمح بأداء وظيفتها (طريق خاص للراجلين itenira ، عربة واحدة actus ، عربتان viac،...) ، و الجزيرات تأخذ وظائف مختلفة كالسكن و الإدارة و

[7] BENEVELO (L.), L'histoire de la ville, Parenthèse, Marseille, 1994.

الخدمات و المنشآت العامة... ، و قد طور الرومان شبكة الطرق الخارجية لتحقيق أغراضهم التوسعية، لما أنتجوه من تقنيات لبناء الجسور و الطرق الخارجية.

– **طريقة التموين بالماء**:استخدم الرومان طريقة متقدمة جدا لجلب الماء من الجبال، بواسطة قنوات كبيرة تصل إلى حوض للتنقية، ثم توزع في قنوات صغيرة للمنشآت العامة و الينابيع العمومية المنتشرة في المدينة، هذا التقدم سمح فيما بعد بتمويل المدن بالماء و هي بعيدة عن مصدره.

– **المنشآت العامة الضخمة**: تتميز بالضخامة و تعدد الوظائف، و تتمثل في المسارح، الفروم (forum الساحة المركزية) ، مباني السيرك و الحمامات و البراكتوريوم، و أعطت الدولة لها الاهتمام من حيث الفن المعماري و الزخرفي، باستخدام أبرع الفنانين الرومان.....[8]

– **المستعمرات الرومانية أو المدن الجديدة**:الإمبراطورية في توسعاتها على حوض البحر المتوسط، أقامت مدنا جديدة أو مستوطنات بأبعاد مختلفة تتراوح مابين 15-200 هكتار، لكنها تقوم على نفس المبادئ و التنظيم السالف الذكر (المخطط الهيبودامي و المحاور الأساسية و المنشآت العامة)، كمدينة تيمقاد بالجزائر .....الخ.

III-5- مدن القرون الوسطى:

لدراسة و معرفة مدن العصور الوسطى لابد من التمييز بين مدن العالم العربي و الأوربية وكذلك الفترة الزمنية

III-5-1-المدن الأوروبية: و هنا نستطيع أن نحدد فترتين مرت بهما مدن أوروبا

1. الفترة قبل القرن العاشر وتسمى بفترة التدهور
2. بين القرن العاشر والرابع عشر تسمى فترة الانتعاش

بعد تفكك الإمبراطورية الرومانية حلت بأوربا فترة زمنية طويلة اتصفت بالركود الحضري والاقتصادي في جميع المجالات و سميت بالعصور المظلمة (شيوع انعدام الاستقرار و الأمن وسيطرة جماعات بربرية على مختلف مدن الحضارة الرومانية وتحول المجتمع التجاري إلى مجتمع زراعي يعيش في ظل النظام الاقتصادي وينتج الاكتفاء الذاتي).

إن توجه المجتمع نحو الاقتصاد الزراعي خلال فترة الركود الحضرية أدى إلى تمديد الطريق أمام فكرة الانتعاش الاقتصادي حيث زاد الإنتاج الزراعي ورجعت حركة التبادل التجاري المحلي والخارجي إلى النشاط مرة أخرى نتيجة الفائض في المنتوج وظهرت المدن لتقوم بدور الوسيط في جمع المنتوج وتوزيعه.

[8] الذيب بالقاسم، أثر السلوك الإجتماعي في المجال العمراني بمدن الواحات، "المدينة العربية"، الكويت، العدد 100 يناير/فبراير 2001.

III-5-1-1-خصائص المدن الأوروبية القروسطية:

على العموم و باختصار فإنها تتميز بعدة خصائص نوجزها فيما يلي:

أ) الاستمرارية:

المدينة الأوروبية في القرون الوسطى لها شبكة طرق غير منتظمة، فالشوارع تشكل مجالا مستمرا و موحدا، لا يسمح بالتعرف أو أخذ صورة عامة على حي أو مدينة ما، الطرق ليست لها نفس الأهمية، لكنه يوجد تدرج مستمر لشرايين ثانوية و رئيسية، الشوارع الثانوية هي ممرات بسيطة، و الأخرى تستخدم لأغراض شتى (التجارة، التجمع....). أما الساحات فليست مجالات مغلقة مستقلة عن الشوارع بل هي متصلة (استمرارية) بها مباشرة، المنازل كانت متعددة الطوابق، نظرا لشدة تركيز السكان بفعل السور الحصينة، أما عن نوعية المجالات فهناك مجال شامل موحد يظهر في جل المدن، و بداخله نجد المباني العامة و الخاصة، و التوازن بين المجالين متعلق بالتلاؤم بين التشريع العام و المصالح الخاصة.

ب) التعقيد (complexité):

المجال العام للمدينة القروسطية له هيكلة معقدة، لأنه مكان مختلف السلطات (الأسقفية، البلدية، الأوامر الدينية...)، فالمدينة بكبرها ليس لها مركز موحد بل عدة مراكز، دينية(مع الكاتدرائية، و قصر الأساقفة) و مركز مدني (مع القصر البلدي)، مركز أو عدة مراكز تجارية مع قصور إتحاد التجار. هذه المناطق يمكن أن تتوافق جزئيا لكن كثيرا ما لوحظ هناك تعارض بين السلطة الدينية و المدنية، و كل مدينة مقسمة إلى أحياء لها هيئتها و تنظيمها الخاص بها، هذا ما لم يكن في المدينة سابقا. في القرن 13 للميلاد، عندما أصبحت هذه المدن أكثر كبرا، تشكلت بعض المراكز الثانوية في الأحياء المحيطية بتبني أنظمة و أوامر دينية جديدة مع كنيستهم و ساحتهم.

ج) التركيز (concentration):

مدينة القروسطية هي جسم سياسي ذو امتياز و طبقتها البرجوازية كانت أقلية من مجموع السكان، و التي زادت بسرعة و باستمرار من بداية القرن الحادي عشر إلى نصف القرن الرابع عشر، و حتما كان التركيز قانونها الأساسي، بتواجدها في مركز المدينة مكانها المفضل و الطبقة الفقيرة في ضواحيها. أما أحياء المدينة فكانت تتميز بكثافة عالية و تركيز شديد للمباني التي كانت تتطور رأسيا.

ت) قابلية و قدرة المدن القروسطية للتجديد:

مدن القرون الوسطى لم تأخذ شكلا نهائيا إلا من القرن 15 إلى القرن 18، أما في القرون الماضية فقد كانت في حركية بنموها السريع. و كان منظرها يوحي بأنها أكثر فوضوية و غير منظمة لكن رغم ذلك فالوحدة كانت مجسدة و مضمونة من خلال تجانس الطراز القوطي، الذي وحد أساليب و طرق البناء و زخرفة المباني عبر أوروبا ابتداء من القرن الثاني عشر للميلاد، و عليه فالخصائص الثلاثة الأولى بقيت محفوظة

مع الزمن، و حددت الطبيعة الأساسية للمدن الأوروبية، أما الرابعة فلم يعد لها وجود مع أزمة النصف الثاني للقرن 14.

و ما يلاحظ في القرون الوسطى أنه لا توجد أي مدينة كبرى، لكن هناك عدد كبير من المدن المتوسطة من بينها 12 في القرن 13 و القرن 14، التي وصلت بالتقريب إلى نفس الأبعاد و الحجم (300-600 هكتار، 50000 – 150000 نسمة). برغم أن هذه الأرقام غير مؤكدة إلا أن المدن الأكثر سكانا باريس و ميلان، اللتان يمكن أن تكونا قد وصلتا 200000 نسمة و البندقية 150000 نسمة ، فلورنس 100000 ن . و لا مدينة تتعدى مدن العواصم الإسلامية في ذلك الوقت، التي كانت بغداد و القسطنطينية تتجاوزان مليون نسمة لكل منهما9

III-5-2-المدن العربية:

إن الفترة الواقعة بين القرن الثامن والقرن العاشر كانت فترة هامة في تاريخ المدن العربية الإسلامية حيث تضافرت مجموعة من العوامل وأدت إلى ظهور مدن وازدهار البعض الأخر وهده العوامل هي :

أ) **الدين** :إن الإسلام يشجع لطبعه التجمع البشري والاستقرار و التحضر حيث أن الفروض الدينية تؤدى جماعة ومنها صلاة الجمعة و صلاة الجماعة ، الحج ..... و الواقع من الديانة الإسلامية هي ديانة حضرية ومن أهم المدن التي أوجدها الإسلام نجف ، فارس ، مراكش

ب) **العامل العسكري** : إن أوائل المدن التي أنشأتها الجيوش الإسلامية لم تكن مدن بالمعنى الحقيقي للمدينة و إنما كانت عبارة عن معسكرات أسست على حواف المناطق الصحراوية والشبه الصحراوية لتكون حلقة وصل من شبه جزيرة العرب و مركز تجهيز الجيوش والجهات القريبة ، و لم تكن هذه المعسكرات محاطة بأسوار لكنها نمت وأصبحت مدن تتوفر على العوامل الضرورية لنموها و قد أطلق على تلك المعسكرات (المدن) اسم فسطاط و غالبا ما بنيت بجانب القرى و الوحدات السكنية التي كانت موجودة قبل الإسلام و من أمثال هذه المدن العسكرية مدينة البصرة ، الفسطاط الأصلية (القاهرة القديمة) القيروان وغيرها من القواعد التي نمت بدرجة المدن الهامة بساحل إفريقيا وساحل المغرب .

ج) **العامل السياسي** : ويدخل ضمن هذا العامل المدن التي أوجدها الأحرار و السلالات الحاكمة لتثبيت حكمهم وكدليل على عظمتهم حيث اتخذت هذه المدن كعواصم لتقوم بوظيفة سياسية وإدارية ومن الدوافع الأخرى لإنشاء هذه المدن هو اعتقاد بعض الحكام بأنه إذا ما اتخذ الحاكم أو الخليفة نفس المدينة السابقة التي بناها غيره كعاصمة فإن ذلك قد يجلب له حظا سيئا ، و لذلك العرب المتغلبين لا يفضلوا سكن المدن القديمة في المناطق المحتلة حتى لا يصبحوا أقلية بين السكان الأصليين و لا يتعرضون إلى اعتداءاتهم و أبعد من ذلك نجد أن بعض الظروف السياسية قد تدعوا إلى بناء مدن جديدة لتكون منافسة سياسيا للمدينة القديمة أو أريد

[9] BENEVELO (L.), L'histoire de la ville, Parenthèse, Marseille, 1994.

إخضاع نفوذها السياسي(فقد بنى المعتصم مدينة سمراء لتنافس بغداد و لتكون مركز الأتراك) كما نقل العباسيون العاصمة من دمشق إلى بغداد .

د) العامل الاقتصادي: لقد كان العامل المحفز لنشوء بعض المدن الإسلامية وخاصة لموقعها الجغرافي الذي تتوسط قارتين مختلفتين آسيا شرقا و أوروبا غربا فهي بذلك تشكل معبر تجاري هام، تنقل المنتجات الآسيوية بحرا عبر المحيط الهندي ثم الخليج العربي وتتسلمها القوافل من رأس الخليج لتحملها عبر الصحاري العراقية والسورية مارة بمدن رئيسية مثل الموصل، بغداد حلب دمشق وغيرها إلى أن تصل موانئ الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط مارة بعد ذلك بالمدن الأوروبية عبر جبال الألب ، فهذه الحركة التجارية شجعت على نشوء مدن في قلب الصحراء و على ضفاف الأنهار و سواحل البحار، لقد أطلق على المدن الصحراوية اسم مدن القوافل لأن البضائع كانت تنقل بواسطة القوافل

III-5-2-1-خصائص المدن العربية القروسطية

تشترك المدن العربية القروسطية في بعض الخصائص التي تعتبر أساسا للحياة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و من أهمها:

إن النظام الاجتماعي القبلي له تأثير كبير في تشكيل بنية المدن العربية، فالبدو لا يعرفون الولاء إلا لعائلتهم و عشيرتهم و قبيلتهم، و قد ظهر انعكاس هذه الروح العشائرية في تكون أحياء المدينة، حيث كانت كل قبيلة تحتل جزء من المدينة، و أن لكل حي بناياته العامة (أسواره، أبوابه، مقبرته، و مسجده) و كانت العلاقة التي تربط الأحياء و خاصة الأوقات الغير اعتيادية ضعيفة جدا حيث لا يربطها سوى الجامع أو السور الخارجي الذي يطوق المدينة ككل.

بعد الاستقرار في المدن المفتوحة أول ما يبدأ به المسلمون بناء مسجد وسط المدينة و قرب الجامع و السوق و لا تزال المساجد و الأسواق شاهدة إلى يومنا هذا في المدن القديمة و يؤدي المسجد وظائف عديدة إلى جانب كونه مركزا دينيا فكان أيضا مركزا ثقافيا و سياسيا بينما السوق المركز التجاري يلتقي به جميع السكان و التجار و الحرفيين و به تعقد المعاملات التجارية و من أبرز صفاته أنه يمتاز بالتكتل إذ أن أصحاب كل حرفة أو باعة لنوع من البضائع يميلون إلى التجمع في رواق خاص و يمكن تقسيم السوق إلى عدة أسوق ثانوية (سوق القصابين، الدباغة، الكتب، الأقمشة.....) أما المناطق السكنية فإنها تحيط بالنواتين الرئيسيتين (الجامع + السوق) و تربط بهم بواسطة شوارع رئيسية التي تكون أوسع من الأزقة الداخلية الملتوية و يعود السبب في ضيق و التواء الأزقة إلى:

*كون هذه المدن غير مخططة بشكل علمي فنمت بطريقة غير نظامية إتباع المخطط العضوي

*الروابط القوية بين سكان الحي الواحد لانتمائهم لعشيرة أو قبيلة واحدة و رغبتهم في التجاور

*ضيق بعض الشوارع يعطي المدينة شكلا محتشما كما يساعد على الدفاع ضد الغارات الخارجية

*كانت تستعمل الشوارع كمسالك للإنسان و ممرات للحيوانات

*ضيق هذه الشوارع يعود إلى الظروف المناخية السائدة للمنطقة (توفير الظل)

III-6- المدن الصناعية : مرحلة الثورة الصناعية

لقد أنتجت الثورة الصناعية التي تبلورت معالمها في القرن الثامن عشر حضرية جديدة حيث استغلال الإنسان مصادر الطاقة لأول مرة في تاريخه مكنته من الهيمنة على العالم الطبيعي و من ثم دفعته نحو التحضر.

III-6-1-المدن الصناعية

النمو السريع للمدن في العصر الصناعي أدى إلى عدم قدرة لتلك النواة السابقة المشكلة في القرون الوسطى، أن تكون مركزا للجسم الجديد، فقد تكونت حولها منطقة مبنية جديدة، هذه النواة بهيكلتها السابقة تحوي المعالم الرئيسية التي كثيرا ما تسيطر حتى الآن على بانوراما المدينة، لكنها لا يمكن أن تصبح فجأة مركزا لتجمع كبير، فالطرق ضيقة جدا لاحتواء وسائل النقل و الحركة و التجارة التي هي في توسع، المنازل صغيرة و مكدسة و متراصة جدا لا يمكن أن تأوي بدون سلبيات أناسا أكثر كثافة، و أيضا الطبقات المالكة التي تركتها شيئا فشيئا لتستقر في الضواحي، و أصبحت المنازل القديمة جدا أكواخا للفقراء و المهاجرين الجدد، في نفس الوقت العديد من المعالم الأثرية من المدينة التاريخية كقصر النبلاء، تركت بحجة التقلبات الاجتماعية و قسمت إلى مساكن عديدة صغيرة.

المناطق الخضراء المتواجدة في الجسم القديم (حدائق المنازل ، حدائق القصور ، الحدائق....) شغلت بمباني جديدة ، المنازل ، المستودعات الصناعية، كل هذه الأفعال و التحولات زادت و تفاقمت في النصف الثاني للقرن 19م ، الضواحي لم تكن منفصلة عن المدينة القروسطية، لكن هو مجال حر حيث تتزايد فيه أعداد كبيرة من المبادرات المستقلة: أحياء رفيعة ، أحياء فقيرة ، صناعة ، مخازن، و تنصيبات تقنية ، انطلاقا من مستوى معين، كونت و أسست هذه المبادرات نسيجا متراصا غير مخطط و لا متوقع في ذلك الوقت.

في هذا المحيط الصناعي أصبح التجانس الاجتماعي و المعماري للمدينة القروسطية مفقودا، فقد حلت محله الانفرادية، فالأفراد كالطبقات الاجتماعية لا يهمهم الاندماج في المدينة كمحيط جماعي، و لكن يتواجدون في أحياء مختلفة- أغنياء، فقراء، متوسطة- و العائلات لها اتجاه العيش بعيدا بقدر الإمكان، فالفجوة بين الأغنياء و الفقراء زادت، حيث المنازل الفردية مع حديقة مخصصة للأغنياء و الطبقة المتوسطة، أما الفقراء فيسكنون في منازل متراصة ذات طوابق، كما شهدت المدينة مضاربين في ميدان السكن لبناء منازل العمال بمواد مسترجعة (نوعية ضعيفة....) لتقليص التكلفة. بسبب الضيق و التراص في النسيج العمراني هناك صعوبة في استخراج النفايات و كل الأنشطة تتم في الهواء الطلق كلعب الأطفال، غسل الملابس، و مياه الصرف تجري و تتجمع في الطرق و الممرات حيث تمر العربات و تتم حركة الراجلين.

فبعض سلبيات النسق الفيزيائي (الاحتقان على مستوى النقل، الفقر، الرائحة.....) أصبحت غير محتملة لحياة الطبقات الضعيفة، و انطلاقا من نقطة معينة، المحيط الذي تعيش فيه كل الطبقات، لذلك اقترح

الراديكاليون و الاشتراكيون معا التدخل العمومي، لمعالجة المشاكل التي تعاني منها المدينة بنماذج نظرية جديدة.

و عليه خلال النصف الأول من القرن 19 تبين أن مشاكل و أخطاء المدينة الصناعية تبدو متعددة و غير عادية، يصعب حلها أو محوها كلية، فبين الحقيقة و المثالية، الفرق يبدو مستحيل السيطرة عليه.

III-6-2-واقع المدن الصناعية (الليبرالية):

النمو السريع للمدن في العصر الصناعي أدى إلى عدم قدرة تلك النواة السابقة المشكلة في القرون الوسطى، أن تكون مركزا للجسم الجديد، فقد تكونت حولها منطقة مبنية جديدة، هذه النواة بهيكلتها السابقة تحوي المعالم الرئيسية التي كثيرا ما تسيطر حتى الآن على بانوراما المدينة، لكنها لا يمكن أن تصبح فجأة مركزا لتجمع كبير، فالطرق ضيقة جدا لاحتواء وسائل النقل و الحركة و التجارة التي هي في توسع، المنازل صغيرة و مكدسة و متراصة جدا لا يمكن أن تأوي بدون سلبيات أناسا أكثر كثافة، و أيضا الطبقات المالكة التي تركتها شيئا فشيئا لتستقر في الضواحي، و أصبحت المنازل القديمة جدا أكواخا للفقراء و المهاجرين الجدد، في نفس الوقت العديد من المعالم الأثرية من المدينة التاريخية كقصر النبلاء، تركت بحجة التقلبات الاجتماعية و قسمت إلى مساكن عديدة صغيرة.

المناطق الخضراء المتواجدة في الجسم القديم (حدائق المنازل ، حدائق القصور ، الحدائق....) شغلت بمباني جديدة ، المنازل ، المستودعات الصناعية، كل هذه الأفعال و التحولات زادت و تفاقمت في النصف الثاني للقرن 19م ، الضواحي لم تكن منفصلة عن المدينة القروسطية، لكن هو مجال حر حيث تتزايد فيه أعداد كبيرة من المبادرات المستقلة: أحياء رفيعة ، أحياء فقيرة ، صناعة ، مخازن، و تنصيبات تقنية ، انطلاقا من مستوى معين، كونت و أسست هذه المبادرات نسيجا متراصا غير مخطط و لا متوقع في ذلك الوقت.

في هذا المجال الحضري الصناعي أصبح التجانس الاجتماعي و المعماري للمدينة القروسطية مفقودا، فقد حلت محله الانفرادية، فالأفراد كالطبقات الاجتماعية لا يهمهم الاندماج في المدينة كمحيط جماعي، و لكن يتواجدون في أحياء مختلفة- أغنياء، فقراء، متوسطة- و العائلات لها اتجاه العيش بعيدا بقدر الإمكان، فالفجوة بين الأغنياء و الفقراء زادت، حيث المنازل الفردية مع حديقة مخصصة للأغنياء و الطبقة المتوسطة، أما الفقراء فيسكنون في منازل متراصة ذات طوابق، كما شهدت المدينة مضاربين في ميدان السكن لبناء منازل العمال بمواد مسترجعة (نوعية ضعيفة....) لتقليص التكلفة. بسبب الضيق و التراص في النسيج العمراني هناك صعوبة في استخراج النفايات و كل الأنشطة تتم في الهواء الطلق كلعب الأطفال، غسل الملابس، و مياه الصرف تجري و تتجمع في الطرق و الممرات حيث تمر العربات و تتم حركة الراجلين.

بالإضافة إلى ذلك تتواجد الأحياء الأكثر بؤسا في المناطق غير المقبولة تماما للسكن، بالقرب من المصانع (الأحياء العمالية) و طرق السكك الحديدية، بعيدة عن المساحات الخضراء، فالمصانع تطرح نفاياتها على المنازل مع دخانها و ضجيجها ملوثة المياه و الهواء، و أدخلت التجارة لتزيد على ما تطرحه المنازل.

هذا المحيط الفوضوي و الغير مقبول يسمى المدينة الليبرالية- كان نتيجة تجمع العديد من المبادرات العامة و الخاصة غير النظامية و غير المنسقة، أي عدم الاهتمام، بالإنسان كإنسان بل كآلة للإنتاج و العمل، الحرية الفردية التي اعتبرت كشرط للتنمية الاقتصادية و الصناعية، أظهرت و أفرزت عدم كفاية لمراقبة المشاكل الناشئة في ميدان البناء و التعمير، اللذان هما نتاج التنمية الاقتصادية.

III-7-ما بعد مرحلة الثورة الصناعية و محاولة تصحيح الأخطاء:

منذ القدم، الوظيفة و تطور و نمو المدن تغير، من الوظيفة الأساسية السياسية و الدينية (المرحلة الإغريقية – الرومانية) إلى الوظيفة التجارية، و بعد ذلك، تحت تأثير الإقطاعيين، بداية من القرن الخامس عشر، مرت من أيدي النبلاء إلى أيدي البرجوازيين و منذ القرن 16 ظهرت الرأسمالية (تقسيم العمل)، و بعدها بقليل الثورة الصناعية أين برز النمو الحضري، في القرن 19، وسائل الإنتاج تغيرت و العلاقات كذلك، أين فرضت المكننة الحاجة إلى تركز السكان في مكان الإنتاج إذا كان التحضر في جانب مرتبط بالتصنيع فهذا بسبب احتياج مكان الإنتاج عدد من الأيدي العاملة معتبرة، فالريفيون توجهوا للمدن من أجل العمل. تاريخيا المدن الإنجليزية (ليفربول و مانشستر) الذين شهدوا الظاهرة أول مرة:

- الزيادة الديمغرافية
- تناقص العمل في القطاع الأول مقارنة بالثاني و الثالث الذين شهدوا نموا ملحوظا.
- مع التمركز الصناعي، ظهور مدن العمال مجهزة بالتجارة و مراكز صحية و إدارية.

هذه بداية و خصائص المدينة الصناعية.

و من بين تأثيرات التصنيع إذا : التركز السكاني، نمو و توسع المدن فيما يعرف بالتوسع الحضري، المصانع انتشرت على المحيط (أراضي ذات أثمان متدنية و مساحات كافية)، هذا الفصل بين أماكن العمل و أماكن السكن كرس نمو الوسائل الضرورية للاتصال التي تؤمن الربط بين أجزاء المدينة التي تنمو بأبعاد كبيرة الحياة الإنسانية أصبحت تعاني مشاكل و أخطار ما دفع المنظرين إلى مواجهة المشاكل مثل (هنري جيورج Henri george ، ابنزر هاوورد Ebenezer Houward بريطانيا ، جورج بنواط ليفي gorge benoit levey فرنسا) و بعضهم اقترح و نفذ أنماط، مثل فوريير Fourrier ، قودن Godin ، ريشاردسن Richardson و توني غارني Tony Garnier.

أولويات العمران كانت (التنقل و الحركة)"urbanisme régulateur"

هوسمان قام بعملية جراحية في نسيج القرون الوسطى لباريس و الذي تدخل عليه بخلق عدد من الشوارع الأمر الذي غير وجه المدينة.

-تقاطعات بشكل نجمة.

-هيراركية واضحة جدا لتسهيل الحركة

-تجهيزات عمومية، و إعادة الاعتبار للمعالم

-إمكانية المساعدات الإستعجالية في حالة وجود طوارئ أو حوادث

-محو و اندثار صورة المدينة القديمة و أصبحت باريس عاصمة العالم

-بعد تدخل هوسمان، أحدث انفصال و تقطع اجتماعي في المدينة، الأغنياء ، البرجوازيين في المركز و الفقراء في المحيط على أطراف المدينة العمران لم يضع في الاعتبار آثار الحركة و انعكاساتها و التي تتمثل في الحركة الميكانيكية كرست الأثمان المرتفعة للأراضي المجاورة للمحاور، الأراضي القريبة من المركز هي الأكثر ثمنا و الأكثر طلبا.

III-7-1-خصائص المدينة ما بعد الليبرالية:

المجال و العقار المتعلق أو الموثوق بأحد أو بآخر يجب أن يكون معروفا، الحدود بين هذه المجالات محددة بكل دقة، و الإدارة تسير المجال المتعلق على الأقل بما هو ضروري لشبكة الإتصالات (الطرق و الشوارع، الساحات، سكك الحديد،....) و الهياكل القاعدية (الصرف الصحي، و فيما بعد الكهرباء و الغاز، الهاتف،...). أما القطاع الخاص فيسير كل ما تبقى، أي الأرضيات المخدومة من طرف هذه الشبكات و الهياكل القاعدية، حتى هذه الإدارة عندما تريد أن تنجز مبان أو تهيئة مجالات حرة للمنفعة العامة (مدارس، مستشفيات،....) توضع بالتناوب مع المشاريع الخاصة، تتصرف كمالك يدخل في تنافس مع الآخرين.

- الأرض يتصرف فيها مالكها الوحيد كما يشاء و الإدارة ليس لها إلا تأثير غير مباشر عليها، و ذلك عن طريق القوانين غير المباشرة، التي تحدد أبعاد المباني وفقا لتلك المجالات العمومية و تحدد أو تثبت العلاقة بين المباني المتجاورة.

- التنظيم الصفي كاف لرسم مخطط المدينة، فالمباني يمكن أن تكون مبنية على طول انتظام (الصف) خاصة في النواة المركزية حيث تسيطر الأنشطة التجارية و التنظيم الأكثر ملائمة هو الرواق المغطى، الذي يستغل كقناة للسير و الحركة و تمويل الدكاكين و الحوانيت التي تتواجد في الطابق السفلي، كل الوظائف الأخرى (سكن، مكاتب ،....) تقع في الطوابق العلوية، و تعاني من مساوئ كالاحتياج إلى الهواء النقي، الضجيج، نقص الضوء.....

- أما المباني الخارجية عن هذا التنظيم الصفي، فإنها تستفيد من عدم الوقوع في المساوئ السالفة و من قلة الكثافة، و لا تكون إلا في مناطق الضواحي حيث يسيطر السكن الفردي، في الواقع، يمكن استغلال الأرضيات بطريقتين متعادلتين عمليا من وجهة نظر اقتصادية: سكن بكثافة ضعيفة للمساكن الغالية (فيلات للطبقة الغنية،...)، و سكن بكثافة عالية للمساكن الأكثر اقتصادية – بنايات بعدة طوابق بجانب الطريق مخصصة للطبقة المتوسطة.

- هذا التنظيم في ضواحي المدينة انجر عنه ارتفاع لتكلفة السكن، الذي أجبر السلطات على الاحتفاظ بعدد معين من المساكن للطبقات الفقيرة، و هكذا بدأت الضاحية تتراص و تتضاعف بسرعة (مؤسسات صناعية، مخازن،....) كل هذه العناصر ضرورية لسير المدينة، لكنها ليست منسجمة مع المخطط المرسوم و بذلك فهي

مدفوعة نحو الضاحية كمنطقة ثالثة مكثفة banlieue، و هي خليط من المدينة و الريف الذي نجده أكثر بعدا و شيئا فشيئا يتجه إليه نمو المدينة.

III-8-المدينة الحديثة:

III-8-1-التنظيم المجالي:

المدينة الحديثة عبارة عن بحث لنماذج جديد للمدينة لأن المدينة في ذلك الوقت بدأت تعاني من نمو حركة النقل و التنقل، التجارة و التجهيزات الحضرية الجديدة (الغاز و الكهرباء، الهاتف، النقل على السكك، على السطح أو تحت الأرض) التي وجدت نفسها تحت الضغط في المجالات العامة غير الكافية للمدينة ما بعد الليبرالية فخلال العقد الثاني من القرن العشرين، كل الخبرات المنفردة اتحدت لتشكيل حركة موحدة رغم أن هناك تخبط، فإن الباحثين وضعوا بحثا جديدا موحدا و يعملون على نفس المشاكل مقترحين حلولا تتزايد و تتحسن مع الوقت أساس هذه البحوث تتمثل في

- تحليل الوظائف التي تجري في المدينة الحديثة
- تحديد العناصر الدقيقة المتعلقة بكل وظيفة حضرية
- البحث عن نماذج لتجميع العناصر الوظيفية

و من بين الذين عملوا على إيجاد حلول لهذه المشاكل و كان له الأثر الكبير في بلورة و تأسيس لأفكار المدينة الحديثة لوكوربيزييه ، فالتنظيم المجالي للمدينة الحديثة عبارة عن شبكة من الطرق و الشوارع ذات شكل هندسي تناظري، محوران مركزيان يتشكلان من طريقين مزدوجين، واحد (شرق-غرب) و الآخر (شمال-جنوب)، يتقاطعان وسط المدينة.

هذا التناظر للمدينة يرمز إلى: سمو المنطق على الحظ، التخطيط على الفردية العشوائية ، التراتبية الاجتماعية على النزعات، كل شيء مرتب و منظم على حسب الوظيفة، الصناعة، السكن ، المكاتب، تشغل قطاعات محددة ترتبط فيما بينها بشبكة من طرق الحركة.

III-8-2-المجال المركزي:

مركز المدينة، أفرغ من القيم الرمزية، لا وجود للكاتدرائيات، لا للمعالم التذكارية في الوسط، المحطة و مراكز التبديل، عناصر الربط و تنسيق شبكة الطرق و الحركة، و حولها 84 ناطحة سحاب من الفولاذ و الزجاج تتكون من 60 طابق تمثل عقل المدينة، و مركز الأعمال.

هذا المركز هو حي الأذكياء كما هو للصناعة، من بين الذين يشغلون هذا المركز كرجال الأعمال، الصناعة، السياسة، أساتذة العلم.....

هذه البناءات ترمز لضخامة الوظائف التي تحويها و المنفصلة الواحدة عن الأخرى، لا توجد دهاليز، و عوضت بمصاعد آلية عمودية.

من 500 إلى 800 ألف شخص بإمكانهم العمل في هذه الـ 84 عمارة و التي تشغل إلا مساحة 15٪ من مساحة المركز، و الباقي خصص للمنتزهات و الحدائق، المركز المجال الأكثر سكانا في المدينة أي كثافتا.

III-9- المدينة المعاصرة: الوضعية الحالية و الآفاق المستقبلية:

هي صراع بين ما هو قديم و تقليدي و ما هو حديث أي بين العمران التقليدي و النظريات الحديثة التي أتت كحلول لما نتج عن الثورة الصناعية و محاولات تصحيح الأخطاء التي وقعت المدينة فيها، ففي بعض البلدان كإنجلترا، هولندا، الدانمارك، و فرنسا، تدخل السلطات العمومية قبل خصائص البحث المعماري الجديد و إدخال بعض الإصلاحات فيه حتى تكوين نظام جديد لبناء و تسيير المدينة، و لكن مع الأخذ من القديم، هذا التدخل أنشأ عمليا مدينة أخرى بتجريب اقتراحات البحث النظري و التي حسنت مع الوقت، هذه الاقتراحات، الشجاعة و المستقبلية لا تعمل إلا لنسيان أو تغطية أخطاء و صعوبات تركيبة المدينة ما بعد الليبرالية و عليه المدينة المعاصرة تختلف باختلاف مكان تواجدها ، ففي البلدان المتقدمة كما ذكرنا الصراع بين التسيير التقليدي و البحث الحديث للمدينة ما زال قائما و يمكن التوصل إلى الحفاظ و استمرارية المدينة التقليدية مع إدخال بعض الإصلاحات أو الاختصار على بعض دلالاتها و رموزها أو إنجاز الخيارات النظرية و التخيلية للعمارة الحديثة.

توازن المجال الفيزيائي في بعض البلدان، محافظ عليه عن طريق البرامج الموضوعة عمليا من طرف السلطات العمومية، تنمية المدن مراقبة بطريقة عقلانية، و إرضاء لبعض المقتضيات المحددة من البحوث النظرية كمنزل بسعر مقبول، حركة الراجلين محمية من وسائل النقل، مجموع خدمات سهلة الوصول إليها، هي عمليا مضمونة لمعظم السكان الحضريين[10].

أما باقي دول العالم و خاصة دول العالم الثالث مع التفاوت فيما بينها، المدن تتطور و تنمو بسرعة، فالسكان الحضريون يتعدون بها النصف نسبة لمجموع السكان هذا النمو يقود عادة إلى نتائج مختلفة تماما فالمباني التي يراعي فيها المعماريون القوانين و المدن التي تخضع للمخططات العمرانية و مجهزة بخدمات عمومية، كالطرق ، مواقف السيارات ، حدائق ،.....الخ لا يستفيد منها إلا جزء من السكان، أما الجزء الآخر ليس بالضرورة أن يستعملها أو يستفيد منها و ينتظم بوسائله الخاصة في أماكن أخرى غير منظمة ، كثيرا ما تكون بجانب الأماكن المنظمة، لكن دائما مميزة و واضحة، فالأرضيات محتلة بدون عنوان للملكية، التجهيزات العمومية تكون ناقصة أو تدرج فيما بعد حسب معايير تختلف عن ما أخذ به في باقي المدينة.

هذه الأماكن غير المنظمة سميت بالمناطق المهمشة من المدينة لأنها اعتبرت كحاشية ثانوية لمدينة ما بعد الليبرالية، فكل مدينة من العالم تعتبر نواتها الصغيرة من السكان في وضعية غير رسمية، و لكن في عالم اليوم هذا التعريف غير مقبول، لأن هذه الأماكن غير المنتظمة تكبر أكثر سرعة من الأماكن المنظمة، و تأوي في معظم

[10] BENEVELO (L.), L'histoire de la ville, Parenthèse, Marseille, 1994.

البلدان الجزء الأكبر من السكان و هنا يقع اختلال في توازن نمو المدينة و هيكلتها الوظيفية بين جزءها المنظم و الذي يطبق عليه أقل أو أكثر، الطرق الحديثة للتخطيط الحضري و المعماري، و بقية أجزائها التي تتضاءل نوعية و تطبيقات هذا التخطيط. هذه الطرق خلقت امتياز لطبقة دون باقي الناس.

المجالات (خاصة ، نصف عمومية ، عمومية)، أما المدن الأوروبية فبعد أن ساد نوع من الركود للمدن الأوروبية بعد تفكك الإمبراطورية الرومانية لفترة طويلة ظهرت مدن و انتعشت أخرى كان العامل الاقتصادي الرئيسي في ذلك بسبب نمو التبادل التجاري بين الشرق و الغرب مما أدى ببعضها إلى تجاوز أسوارها و أصبحت أكثر تعقيدا نظرا لعدم قدرتها على استيعاب الأعداد الهائلة من السكان المتمركزين فيها، فتميزت بالعُفوية و التلقائية لأنها لم تكن تعتمد على مخطط كسابقتها، استقرت على هذا الحال إلى ظهور الثورة الصناعية التي غيرت كل شيء و قلبت الموازين و الأسس التي تعتمد عليها المدن في نموها و وظائفها و توزيعها و تنظيمها المجالي فغيرت معايير الإنتاج و أنماط الهيكلة و طرق الحركة و التنقل، فقد زادت أعداد السكان بشكل كبير، و نتجت المدينة الصناعية (الليبرالية) بمشاكلها المتعددة غير العادية، التي لا يمكن حلها و محوها كلية و انعكس ذلك سلبا على كل الطبقات، نتيجة عدم تدخل الدولة، فظهرت الفوارق الاجتماعية بوضوح، بالإضافة إلى الأمراض و الأوبئة و كذا الاختلال الواضح على مستوى الوظائف و توزيعها فالأحياء الأكثر بؤسا كانت تلك التي تتواجد بالقرب من المصانع، فالحرية الاقتصادية و المبادرة لم تعد بالنفع فيما يخص التعمير و العمران.

أما المدينة ما بعد الصناعية (ما بعد الليبرالية) فقد تدخلت الدولة في تركيبتها و تنظيمها العمراني، مما حد من المبادرات الفردية و التصرفات المبنية على الحرية ، فقد فرقت بين الملكية الفردية و التي لمالكها حق التصرف فيها تحت غطاء القوانين الموضوعة و الملكية العامة التي تقوم الدولة بتسيير المجال الضروري للشبكات المختلفة، لكن التنظيم كان أساس مخطط المدينة و ما الأعمال التي قام بها هوصمان على النسيج العمراني القديم لمدينة باريس إلا نموذجا للتغييرات التي أحدثت لإيجاد حلول مجالية لاستيعاب حركية و ديناميكية ما أفرزته المدينة الصناعية، و لكن رغم ذلك فإن لهذا النموذج سلبيات كالكثافة المفرطة للمركز و أزمة السكن التي تفاقمت و توضع هذه المدينة على النواة القديمة التي و بمثل التغييرات التي ذكرنا امحت الكثير من الآثار و المعالم إضافة إلى أن الاختصاصيين في صنع المدينة و تسييرها هم مسيرون و عليهم تنفيذ القرارات فقط، و عدم التكامل و التنسيق بين الفنانين و التقنيين أدى إلى عدم تناسق المدينة (ككل متكامل بنظرة شاملة) و هذه الصورة التي مازالت إلى حد الآن و هي أحد أهم المسائل التي تواجه المدينة الحالية (المتدخلون في المدينة) و أصبحت المدينة آلة تؤكد سيطرة الطبقات الأكثر قوة.

جاءت المدينة الحديثة ببحوثها و محاولاتها النظرية لتجد المدينة ما بعد الليبرالية تعاني من مجموعة مشاكل نمو سريع و ضغط على المرافق العامة، و ضعف الأشكال التقليدية للتسيير فتقترح و تقدم حلولا و نماذج نظرية جديدة التي ترى أن السكن هو الأكثر أهمية في المدينة، ثم تأتي الأنشطة الإنتاجية و أنشطة الراحة الموزعة على مختلف القطاعات فيها و الحركة التقليدية تعوض بالمسارات المعزولة، كما دعى المعماريون المحدثون إلى المراقبة العامة لكل مجال المدينة، بالإضافة إلى تحديد العناصر الدقيقة بكل وظيفة حضرية، فالمدينة في

نظرهم تبنى حسب متطلبات السكان و الخدمات الجماعية، و أن تكون عناصر المدينة المنسقة مسبقا، ليتنوع الوجه العام للمدينة و ينتظم، فالمدينة الحديثة قامت لإيجاد حلول ما تعاني منه المدينة ما بعد الليبرالية.

أما المدينة المعاصرة فهي في البلدان المتقدمة واقعة في ازدواجية بين التسيير التقليدي و البحث الحديث، و الخدمات فيها عمليا مضمونة و متوفرة لمعظم السكان الحضريين، أما باقي بلدان العالم فنموها يفوق نمو الوظائف بها ما خلق اختلال بينهما الأمر الذي أدى إلى أن يستفيد من خدماتها جزء من السكان أما الجزء الآخر فينتظم لوحده بوسائله الخاصة و في أماكن أقل ما يقال عنها أنها غير منظمة و مهمشة.

الفصل الثالث

الجانب الهيكلي و التنظيمي للمدن و مختلف التوجهات

مقدمـــــة:

I- التركيبة الحضرية :

II-الهياكل العمرانية للمدن(أنماط التوسع الحضرية):

III-تمثيل النمو الحضري:

IV-التركيب الداخلي للمدن:

V-العناصر التحليلية للمجال الحضري : Eléments analytiques de l'espace urbain

VI-تحليل الأنظمة: (المدينة كنظام)

الخلاصـــــة:

مقدمة:

منذ القديم كما رأينا و الإنسان يسعى إلى تنظيم حياته باتجاه معين، فقد درج إلى الانضمام إلى تجمعات بشرية أكبر و أكثر مع غيره من البشر، فيما تسمى مدنا اليوم، ردا على طبيعته البشرية، فقد قال بن خلدون في مقدمته "... إن الاجتماع للإنسان ضروري، و يعبر الحكماء عن هذا بقولهم الإنسان مدني بطبعه، أي لا بد له من الاجتماع الذي هو المدينة في اصطلاحهم و هو معنى العمران، و بيانه أن الله سبحانه و تعالى خلق الإنسان و ركبه على صورة لا تصح حياتها و بقاؤها إلى بالغذاء، و هداه إلى التماسه بفطرته و بما ركب فيه من القدرة على تحصيله، إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة على تحصيل حاجته من ذلك الغذاء، غير موفية له عادة حياته منه...."[1].

فقد شهد التاريخ كيف وسعت المدن من قاعدتها الغذائية، فكادت تنفجر في بعض البقاع بل من الباحثين من يشك فيما إذا كانت لا تزال حية تؤدي وظائفها.

و المدينة كما عرف ذلك المفكرون تستمد ماهيتها من المفهوم الحضاري للمكان و من صيغة معينة لتعامل الإنسان مع الإنسان، من تفاعل بشري بين أفراد المكان حاجياتهم بالصورة الطبيعية الممكنة، و هي بصورة أولية مكان للعيش و العمل و العبادة و التسلية، و هي الجهد الاجتماعي للإنسان ليؤمن لنفسه مكانا يأوي إليه دائما...، نشأة المدينة عادة تكون نتيجة حتمية لتلبية احتياجات مجموعة من الأفراد اضطرتهم الظروف المعيشية بأن يقطنوا بمكان ما، و بشكل عام فقد تناول لويس ممفود المدينة باعتبارها حقيقة تراكمية في المكان و الزمان، و من هذا فإن تاريخها يمكن استقراؤه من خلال التراكمات التاريخية، و في تطورها من حيث الزمان تأخذ شكلا تتابعيا من حيث الوجوه التي مرت بها، و كنتيجة لذلك التتابع تعد تراكمية في المكان[2]

هذه الصيرورة التاريخية للمدينة كما عرضنا بعض صورها في الفصل السابق و التي كانت تعاقبت عليها العديد من الحضارات ساهمت في إنتاج المدينة الحالية بشكلها الحالي و يتعدد أنماطها على حسب الظروف و المراحل التي اجتازتها، و أثرت فيها من جهة أخرى الاتجاهات و التيارات المتبناة من طرف المفكرين و أصحاب القرار و كذا ما فرضه الواقع كحتمية لبروز و هيمنة بعض مكوناتها على حساب أخرى. إذا المدينة الحالية إلى أن وصلت إلى وضعها و الأفكار الحالية فقد مرت بعدت مراحل برزت فيها خيارات و ظهرت في نماذج الأمر الذي سنتناوله في هذا الفصل و الذي يتعرض للجانب الهيكلي و التنظيمي للمدن و مختلف التوجهات، مستعرضين بعض الأفكار التي سادت في العديد من الحقب التاريخية و كذا التعرض لمفهوم التركيبة الحضرية كإطار لما ذكرناه.

---

[1] ابن خلدون عبد الرحمان ، المقدمة (ج2)، موفم للنشر، الرغاية – الجزائر العاصمة، 1991.
[2] حبيب وحيد حلمي، تخطيط المدن الجديدة، دار و مكتبة المهندسين، العباسية - القاهرة، 1991.

I- التركيبة الحضرية :

التركيبة الحضرية، هل هي فقط ترجمة على الأرض لصيرورة من مراحل إنتاج المجال الذي يفضل نظرة تحليلية مؤسسة على شكل معين للتخطيط أو بالعكس نظرة التي تشمل على الخيال تأخذ بالمدينة أإلى **"أفكار جماعية"** ، ذات امتداد تاريخي ، ذاكرة إطار معيشي ، لتجعل منها قواعد و أسس لمجموعة مرجعيات و صور ثقافية ، فلسفية، أدبية ، فنية ، و بالتالي تشجع الإبداع في إنشاء المشاريع الحضرية

I-1-ميلاد و تطور التركيبة الحضرية :

ولدت في خضم الثورة الصناعية ، برزت التركيبة الحضرية كردة فعل على (التلوث البصري) الناتج عن النمو العشوائي و الغير متوازن للمدن ، و الذي يظهر جلي في البيئة الحضرية ، من خلال تضخم المشاكل المكرسة بالتصنيع ، وخلال هذه الفترة (أواسط القرن التاسع عشر)، والتي شهدت ولادة العمران التنظيمي (القانوني) من خلال مظاهر التحول و التغيير لمدينة باريس (1853 – 1869) و الذي شهدت أيضا لأول مرة تنظير العمران بواسطة سيردا (" TEORIA " 1887) ، CAMILLE SITTE ، أحد مؤسسيي « L'urbanisme culturaliste »، أضاف في تصوره للعمران، أهمية الجانب المرفولوجي و الجمالي للمدينة و ذالك بالمظهر ثلاثي الأبعاد للمشروع العمراني .وفي كتابه الذي نشر في فيينا سنة 1889 و الذي ترجم إلى الفرنسية بعنوان "فن بناء المدن " كاميل سيتي (CAMILLE SITTE) أكد أهمية المظهر ثلاثي الأبعاد للمشروع العمراني و بالنسبة للمدينة: **«العمارة و الطبيعة ،البناء و الفراغ ، يشكلون عناصر عمرانية ذات أهمية يجتمعون على تركيبة موحدة و متواصلة لتصبح المدينة مكان فني عام و مفتوح»**[3] .

وفي نفس الفترة توني غارني " TONY GARNIER " سلك هذا الطريق في مشروعه **"المدينة الصناعية"** **"une cité industrielle"** (1901-1902)، وبعد فترة ، في الولايات المتحدة الأمريكية نمط التركيبة الحضرية برز بشكل كبير د.بيرنهام (D.BURNHAM) في مشروع تحول وتغيير مدينة شكاغو (1908) ، وتبنت من طرف التيار الأمريكي (للمدينة الجميلة) (CITY BEAUTIFFUL).

وبعد الحرب العالمية الأولى، المعماريون الذين أسسوا الحركة أو التيار الحديث ركزوا أشغالهم و اهتماماتهم حول مشاكل السكن و التوسع الحضري، دون الاهتمام كثيرا بتطور أو صيرورة للتركيبة الحضرية و منذ ذلك الوقت ، وخاصة خلال مرحلة النجاح و الانتشار العالمي للعمران التقدمي و حدها المدن الجديدة الإنجليزية ، على حسب المفكرين بقوا مخلصين و أوفياء (L'urbanisme culturaliste) أو بعض الإنشاءات للمدن المخططة لاعتبارات و أمجاد وطنية ، مثل برازيليا، شانديقار و بالنظر إلي شهرتهم و مكانتهم الحالية فهي ترتكز و مردها لتركيبتها الحضرية و تركيبتها المعمارية، التي تميز بناياتها و منشآتها الأساسية.

[3] CHOY (F), MERLIN (P), Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, Presse Universitaire de France, p 160.

I-2- تعاريف و مفاهيم التركيبة الحضرية:

حسب قاموس التهيئة و العمران التركيبة الحضرية:

لفظ بدأ استعماله في القرن 19، لوصف منظر ثلاثي الأبعاد لمدينة ككل أو جزء منها ، صممت بطريقة دقيقة ، تسمح بالبناء، والتطبيق و التوافق للإنشاء على أرض الواقع ، مع الأخذ في الاعتبار جميع المخاطر و الانحدارات وخصائص الموقع. وفي كتاب (صورة المدينة) " l'image de la cite " كيفن لانش (KEVIN LYNCH) عالج أهمية مظهر المدن جسده بشكل رسم ثلاثي الأبعاد، وإمكانية تغييره، و أكد أن " إعطاء شكل منظور للمدينة هو قضية إبداع " إضافة إلى أن وضوح القراءة لوحدة عمرانية من خلال تجلي و اتضاح الصورة يمثل أحد أهم الإشكالات ذات طابع تصوري للشيء المراد تصوره أي المدينة، أي (الهوية، المعنى و الدلالة، و الهيكلة.

كيفن لانش يؤكد كذلك على أن "سهولة القراءة أمر أساسي لتركيبة المدينة"[4]

و باعتبار الجانب الفيزيائي و عندما تكلم كيفن لانش على مقروئية (سهولة القراءة) الوسيلة الوحيدة التي تسمح للمدينة من أن تكون لها (هوية ، دلالة ، هيكل) هو تبني شكل، و بغير، هذا المدينة ليست مدينة و لكن تجمع لعناصر فردية منعزلة و التي لا يمكن بحال تأسيس هوية جماعية موحدة و لا يمكن أن تعرف أو تعكس محتوى و مضمون ذو دلالة و معنى.

و حسب كريستوفر أليكساندر (**الهدف النهائي للتصور هو الشكل**)[5] يعتبر أحد الكتاب الذين أبرزوا خطوة جديد في البحث التصوري، كريستوفر أليكساندر و خلال تجربته و لتلخيص مفهوم الشكل عرفه كتالي: (مراحل التصور هي مراحل تقودنا إلى اكتشاف عناصر فيزيائية التي: تستجيب لوظائف جديدة ، اقتراح لترتيب فيزيائي جديد، و لتنظيم جديد، و لشكل جديد)[6]

و من خلال الاقتباسات المذكورة آنفا، تسمح بقياس الطبيعة التصورية لمقاربة المشاهد الفيزيائية و المرئية للمدينة، و الأهمية الأساسية للشكل كنتيجة لمراحل التصور و الملائمة و التي تعطي الخصائص الناتجة من عملية و فن التركيب الحضري.

في الواقع "فن" التركيب الحضري يسمح من خلال مجموعة تركيبات متوافقة للعناصر التي تشكل المشهد الحضري (بناء، شجرة، إنارة ،....) من خلق و إيجاد جملة أو تشكيلة منسجمة تعبر للناظر عن البعد الفيزيائي الجمالي للمدينة "هذه الدلالة والمعنى للتركيبة الحضرية يعطينا معنى المجموعة ليس فقط أنها تؤدي وظيفتها بشكل جيد و لكن تضفي البعد الجمالي لعين الناظر كذلك"[7]

---

[4] LYNCH (K), L'image de la cité, Ed. Bordas, 1976.

[5] ALEXANDER (C), De la synthèse de la forme – essai-, Ed Bordas, 1979, p 12.

[6] مرجع سابق

[7] GIBBERD (F), Composition urbain, Ed. Dunod, 1972, p2.

I-3-عناصر التركيبة الحضرية

إلى حد الآن الفنون و التقنيات التي تسهم و لها تأثير في تشكيل واقع المدن الحضرية ، و التي تحدد نوعيتها و صيرورة التركيب الحضري من خلال العناصر التي تعتمد عليها، تعكس الأهمية الكبيرة للتركيب و التشكيل الحضري خلال مراحل التصور و التأسيس

في الواقع تمثل عناصر التركيب الحضري من خلال تأثيراتها على تحديد المظهر الحضري النوعي، و كذا على مستوى المدينة و هذا على مستوى النسيج الحضري (الأحياء)، محددات أساسية على مستوى مراحل تكوين المشهد الحضري و خصائصه الشكلية العامة و واقعه المعاش.

و من بين عناصره، نسجل أساسا، البنية الحضرية، الهيكل الحضري، الديناميكية الحضرية، الموقع الطبيعي و الحضري و عناصر الهوية.

I-3- 1-البنية الحضرية:

هذا المفهوم يندرج تحت غطاء هيكل المدينة، من خلال توجيه العناصر الأساسية التي تعطي شكل المدينة الخاص و تكرس نمط معين لحركيتها، بعبارة أخرى تمثل الهيكل العظمي من حيث الشكل البنيوي و الوظيفي للمدينة[8]

عناصره الأساسية تتكون من:

- العناصر النقطية (أماكن (ساحات)، محاور، أنوية...الخ)
- الشبكات: شبكة الطرق، (مجموع الساحات العمومية)، المساحات الخضراء .....الخ.

I-3-2 -الهيكل الحضري:

هي مجموع الوحدات الحضرية التي تشكل نظام (نسق) تحكمه علاقات: الارتباطات الجغرافية، الاقتصادية، الاجتماعية-الثقافية، و التي تنتمي و تتفاعل ضمنها المدينة المعنية[9]

هذا النظام (النسق) من العلاقات: يسمح ضمن إطار الشبكة الحضرية من تحديد، دور و وظيفة و توجهات نمو المدينة المعنية.

و حسب قاموس التهيئة و العمران:نقصد بالهيكل الحضري:"مجموع المدن ضمن إقليم معين، ذات ترتيب هيراركي و مجال تأثيرها الذي يضمن في الإقليم الوظائف التي تتطلب أدنى عدد من السكان الموجهة لهم الخدمة"[10].

و مفهوم الهيكل الحضري مقرون مباشرة بالعنصرين التاليين:

- الشبكة الحضرية réseau urbain و المقصود به التوضع أو الرسم الجغرافي لهذا الهيكل الحضري (المدن) و الذي تجسده العلاقات الموجودة (تدفق الأشخاص، البضائع، الاتصال و رؤوس الأموال) بين مختلف

---

[8] Ministère de l'habitat, Eléments de composition urbaine, Ed. ENAG, 1994, p 16.

[9] مرجع سابق، ص 6.

[10] CHOY(F), MERLIN(P), Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, PUF, 2ème édition, 1996, p69

المدن التي هي عبارة عن مدن متروبولية ضمن حدود مجال تأثيرها، و هذه العلاقات قد تكون ذات نمط هيراركي، تبادل مميز أو نمط وسطي.

- التراتب أو الهيراركية، هيكلة المدن ضمن مستويات مختلفة مع تحديد هيمنة بعض المدن في مجال العلاقات مع باقي المدن المجاورة و باختلاف المستويات.

I-3-3-الديناميكية الحضرية:

هذا المفهوم الذي يضع في الحسبان المعطيات ذات أبعاد اقتصادية، اجتماعية و مجالية يسمح باستعراض التوجهات التاريخية لنمو و تطور المدينة، و التيارات و المقاربات أو الشروط المجالية و الاجتماعية لنموها و تطورها. "الديناميكية الحضرية تعنى و تعرف بمختلف العناصر التي تكون و تشكل الإحساس و الشعور (بالحركية) تطور و نمو المدينة أين تكون خصائصها تكون تقريبا ثابتة خلال تحولاتها و تغيراتها و توسعها "[11]

I-3-4-الموقع الطبيعي و الحضري:

عنصر محدد ضمن التركيبة الحضرية، الموقع الطبيعي و الحضري، يعكس و يمثل أهمية كبرى في التعرف و المساهمة في إعطاء الدلالات البصرية و الجمالية للمظهر و المشهد الناتج.

الموقع الطبيعي و الحضري، يعرف كالتالي " الإطار أو الوسط أين تتواجد المدينة" [12]

I-3-5-عناصر الهوية:

أي مدينة تحمل صفات و أبعاد تاريخية و اجتماعية، هذه الصفات تمثل القيم التي تميز المدينة، و هذه تعكس طبيعة ارتباط الفرد بالمكان و تترجم عناصر الهوية.

"عناصر الهوية هي العناصر الدالة، المميزة، و التي تخلق و تكرس الوظيفية كعناصر ضرورية لتوجيه المشاريع هذه العناصر ذات طبيعة مختلفة يمكن أن تكون مواد، نمط الهندسة المعمارية ، معالم ..... "[13]

II-الهياكل العمرانية للمدن(أنماط التوسع الحضرية):

إن النمو الديمغرافي المتسارع الذي نعيشه يعتبر مؤشر على تجاوز مستوى و عتبة التحمل لأغلب مدننا سريعا، و نتوقع في 25 سنة المقبلة أن يتضاعف حجم سكانها و تصبح مساحتها ثلاث أضعاف مساحتها الحالية.

العمرانيون يعملون حسب العديد من المعايير و التي لا يمكن شرحها الآن، و لكن النمو الواقعي أسرع منهم و الذي ينتشر كبقع يوميا و لا يسمح بالوقت الكافي لقياس الانعكاسات، و الذي يحدث تناقض و مفارقة بين"المخططات" المقترحة (المتوقعة) و "النتائج" التي يفرزها الواقع.

و الذي يعتبر من مسؤوليات و واجبات البحث و التعليم الذي يمده و يوفر له و يعطيه العناصر الحقيقية و التطبيقية و العلمية المرتبطة بعمل و آمال الحياة العامة.

---

[11] Ministère de l'habitat, Eléments de composition urbaine, Ed. ENAG, 1994, p 16.

[12] مرجع سابق، ص49

[13] مرجع سابق، ص49

النمو الحضري هام و محسوس و لكن الطريقة التي تمكننا من توجيهه للأحسن تبقى موضوع بحث واسع، و هو محل مشكل سياسي و إداري ذا أهمية ، إنشاء المدن الجديدة كمثال هو نتيجة لإرادة سياسية، و لكن ليست نمط للنمو مرتبط فيزيائيا بالمدن الموجودة، النمو الحضري المتواصل و الذي هو في نفس الوقت عشوائي و موجه، يحوي أيضا إنشاء وحدات جديدة و التي هي من المفترض أن تندمج ضمن النسيج العام.

و صورة النسيج العمراني من حيث الأشكال و الهياكل مختلفة، كمثال "الشريط"، "نجمة"، "شبكة"، "مجموعة" ، و التي هي محل دراسة:

يمكننا أن نصنف ثلاث مبادئ للنمو:

- نمو عن طريق إعادة الإنتاج "reproduction" إنشاء مدن جديدة بحجم معروف و محدد و بمستوى نمو أفضل، نسيج غير متواصل.
- نمو عن طريق التوسع "extension" امتداد متضاعف، نسيج متواصل.

هذين النمطين يمكن الدمج فيما بينهما من حيث أن الوحدة الحضرية الجديدة تخطط لكي تنمو و تحدث انسجام و تناسق و تكامل مع نسيج المدينة الأم.

- نمو عن طريق التكثيف "densification" للمدينة الحالية يعني رفع قدرتها بتضاعف الحجم، مدينة كثيفة أو متراصة "une ville compacte".

في الحقيقة الأنماط الثلاثة المذكورة تلعب في مجملها دور مهم، و لكن من الأفضل أن نفرق بينها.

و يمكننا أن نقدر بأن "التصور الديناميكي" للنمو، الذي يضع في الحسبان مفهوم الزمن أي "البعد الرابع" هي النقطة الرئيسية لحكمنا على النمو الحضري، هذا يؤدي بنا إلى الاعتقاد بأن تقدير الأفضل يمكن ترقبه فقط على المستوى البسيط أين هذه الوحدة هي جزء من مجمع أكبر، مقارنة بخلية نسيج حي، في الأصل مدننا عبارة عن كائنات تنمو، و هيكل و تركيب و طبيعة هذا النمو من الضروريات الأساسية التي يجب علينا فهمها و إدراك حقيقتها و أبعادها.

الشكل رقم (07): يبين علاقة نمو المجال المبني بنمو حجم السكان

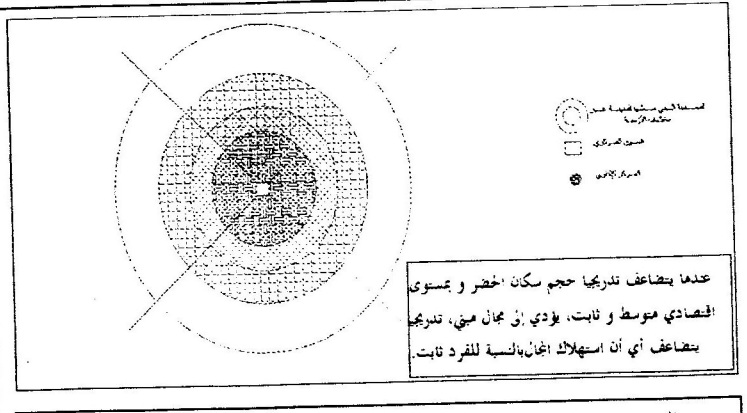

المصدر: Arnaud (M), Prise en compte de la dimension Spatiale des économies locales, SAH / DL2001, p 23, 24.

III-تمثيل النمو الحضري:

تمثيل النمو المجالي لتجمع مقترح، يصطبغ ببعض المبادئ البسيطة و تطبيقاتها.

المدينة هي كائن حي تتركز على وظائفها الأساسية و التي هي التجارة و الخدمات العامة، المجال الذي تشغله أي الذي تستهلكه هو منتوج

سكانها بواسطة "استهلاك المساحة للفرد" مرتبطة كغيرها من الاستهلاكيات بالمستوى الاقتصادي للمدينة، (الدخل الفردي). و كذلك الظروف الطبيعية (و التي ترتبط بتكلفة الإقامة)، إذا هي نسبيا ثابتة، مستقرة على البعد المتوسط، عندما يكون المستوى المعيشي ينمو بشكل بطيء و يمكننا التحقق من ذلك بتقييم استهلاك مجال المدينة المركزية، عبر مختلف الأزمنة السابقة (الماضية)

الشكل رقم (08):طبيعة نمو المجال الحضري في وجود عوائق

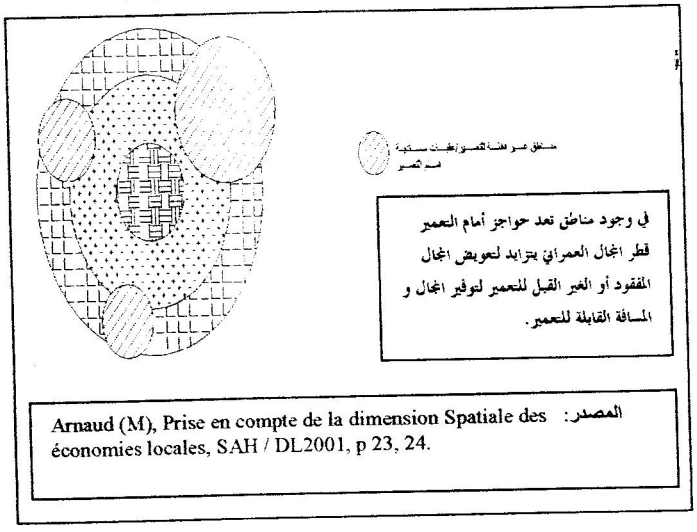

المصدر: Arnaud (M), Prise en compte de la dimension Spatiale des économies locales, SAH / DL2001, p 23, 24.

و في داخل المجال المبني (العمراني)، و في وقت معين الكثافة الديمغرافية شديدة التغير، تتناقص من المركز نحو المحيط، و هي ترتفع في كل حين مع النمو العام للتجمع.

القوانين و التنظيمات لا يمكنها الإصلاح بفعل تأثير الكثافة المتوسطة (عكس استهلاك المجال) و هي أقل تأثير على كثافات مختلف الأحياء و كذا ظروف و شرط إنتاج المجال المبني (الشغل أو البناء العشوائي أو التجزءات، بناء سكنات قانونية أو غير قانونية، و تطور الشبكات) و كذا الفروقات الاجتماعية بين الأحياء[14].

على مستوى التحليل الأولي للمدن التي تمثل نقطة استقطاب يكون "مركز النشاط الحضري" غالبا يقع على مسافات متساوية للسوق المركزي، مقرات الإدارة، و البنوك، و الميناء بالنسبة للمدن الموانئ.

على مستوى إقليم بدون عقبات، المدينة تشغل في كل فترة دائرة تتمحور حول مركز الجذب للتجهيزات التجارية و التجهيزات العمومية الحضرية الأكثر أهمية للتجمع و كل القيود مفروضة لشغل المناطق في داخل هذه الدائرة، و في حالة عقبات طبيعية (بحر، بحيرة، انحدار صخري غير قابل للتعمير...) أو خلق (مجال محمي من التعمير) احتياطات عقارية مجال امتداد للمطارات....)، يعوض بالزيادة في متوسط قطر المجال المبني في القطاعات أين التوسع العمراني

الشكل رقم (09):نوع العلاقة المجالية لمركز جذب النشاطات و نمو المدينة

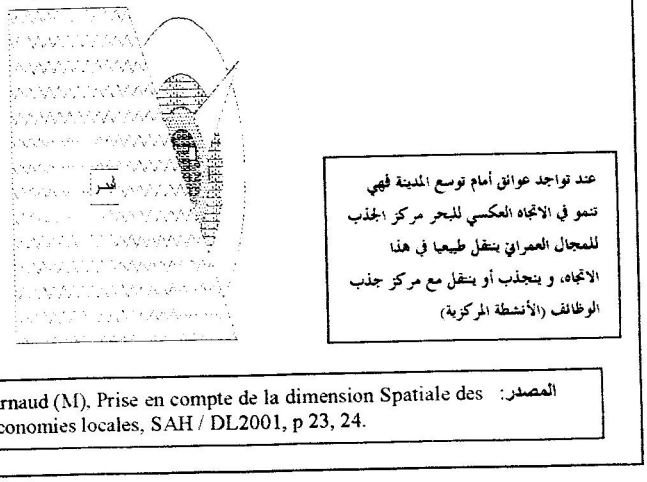

المصدر: Arnaud (M), Prise en compte de la dimension Spatiale des économies locales, SAH / DL2001, p 23, 24.

[14] Arnaud (M), Prise en compte de la dimension Spatiale des économies locales, SAH / DL2001, p 23, 24.

ممكن.

أي مدينة لا يمكنها أن تتوسع و تنمو في اتجاه دون آخر بشكل دائم، إلا إذا كان مركز الجذب (النشاطات الحضرية) ينمو في هذا الاتجاه فقط، و العكس.

و في نفس الوقت، الاتجاه الذي تنمو فيه المدينة، على المجال الريفي الذي يحيط بها، تنمو الأنشطة الحضرية المركزية على حساب الكتل السكنية التي تحيط به بسبب خاصية التجمع للأنشطة و هذا راجع إلى أن كل واحد منها (الجزيرات) تبحث عن القرب من الآخر، مركز الجذب الأنشطة للمدينة يتميز بصفة الجمود، و هذا لا يكون في الغالب إلا بتأثير الإقصاء و الحرمان خارج المركز الحالي و بعض الأنشطة المركزية الهامة يحصر قدرتها على التوسع في مكانها الحالي إلا في حالة تنقل و توسع مركز جذب النشاطات المركزي.

و يحدث أن توجد عقبات أمام التوسع بشكل كبير و فاصل يحتم و يحدد التوسع في اتجاه و هذا يحتم على الأنشطة المركزية الحضرية تمتد في الاتجاه العكسي، و هي حالة المدن على حواف البحر كمثال، لا يمكن لها التوسع إلا في نصف المجال المحيطي، المدينة تشغل نصف دائرة (بقطر مرة و نصف أكثر اتساع من مدينة بنفس الأهمية تقع في وسط إقليم منبسط) و مركزها ينتقل بمرور الوقت نحو الداخل ليستمر في التوسع الحضري.

IV-التركيب الداخلي للمدن:

إن المدن المثالية تتكون من منطقة سكانية، منطقة تجارية و منطقة صناعية وأماكن للراحة و التنقل و غيرها قد قام بعض الباحثين المهتمين بدراسة المدن مثل مخططي المدن و علماء الاجتماع و الجغرافيين بمحاولات إيجاد المفاهيم أو نظريات عامة لتسيير استعمالات الأرض داخل المدن و لإيجاد علاقات بين مختلف الاستعمالات و التوصل إلى العوامل التي ساهمت بتشكيلها و عملية نموها و من هنا يمكن تمييز بين مرحلتين أساسيتين ميزتا التركيب الداخلي للمدن و هما:

IV -1 - تركيب المدينة قبل الثورة الصناعية :

وتمتاز هذه المرحلة بكونها نتاج أعمال مهندسين معماريين و مصممين ركزوا على روعة التصميم وحاولوا بقدر الإمكان إظهار عظمة و أبهة المدينة من خلال إبداعاتهم الفنية المعمارية المجسدة في زخرفة المباني و توضع الطرق و الشوارع وساحة المدينة ، زيادة على ذلك كان حجم السكان محدود لم يكن بالأمر المكلف مقارنة بالوقت الحالي الذي شهدت المدن انفجار سكاني وسكني وتعقد آلاف المكونات والمتغيرات و من هذا كان يميز تركيب المدن القديمة سهولة وضع الخطة لمدينة محدودة المساحة بأسوار.

لفهم هذه التركيبات التي تميزت بها المدن في فترت معينة من الزمن نستعرض (3) خطط مهمة ميزت استخدام الأرض لمدن قبل الثورة الصناعية و هي

IV -1-1-الخطة الشطرنجية

تعتمد هذه الخطة أساسا على تعامد شارعين رئيسين العمودي يدعى الكاردو و الثاني الأفقي يدعى الديكامونس و تعني المحور و مضاعفاته بينما الشوارع الفرعية الطولية و العرضية فهي تسير موازية لهما مشكلة بذلك شبكة من التقسيمات في شكل لوحة شطرنج، و أهم المدن التي امتازت بهذا النوع من الخطط هي مدن المعمرين و ضواحي المدن الحديثة و كذا كل من توران و فلورنس بإيطاليا، و أهم ميزات و سلبيات هذه الخطة هي:

الشكل رقم (10): تمثيل الخطة الشطرنجية

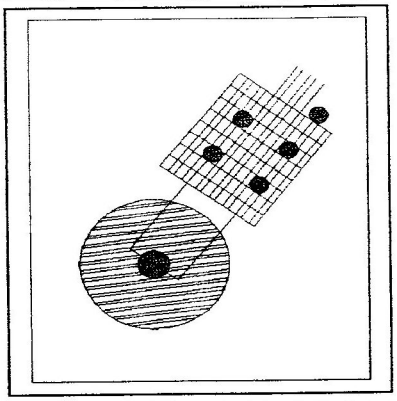

المصدر: الباحث 2008

سهولة وضع الخطة – سهولة تقسيم الأراضي إلى استخدامات مختلفة – سرعة الفرز و بدقة للأشكال الهندسية الناجمة – سهولة التوسع في جميع الاتجاهات

و من بين السلبيات هي:

صعوبة تطبيقها على المناطق المتضرسة (المناطق الجبلية ذات الانحدار الشديد) – عدم ملائمة شوارعها لعصر السيارات الحديث و ما يتبعه من توقف مستمر – الرؤية محجوبة عند ملتقيات الطرق و بالتالي تشكل خطر في حركة المرور – الانحدار الشديد لبعض الطرق.

IV -1-2-الخطة الإشعاعية:

الشكل رقم (11): تمثيل للخطة الإشعاعية

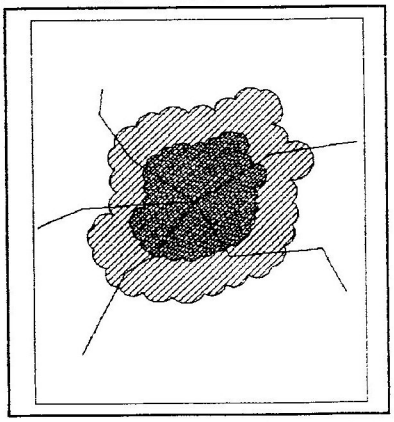

المصدر: الباحث 2008

إن الشكل الذي تتخذه المدن القائمة على هذا النوع من التخطيط يكون عبارة عن منطلق من بؤرة مركزية و تنطلق منه الشوارع في شكل أشعة نحو الأطراف و هذه البؤرة تمثل مركز المدينة أين تتواجد قصر الملك أو الحاكم و دور العبادة المرتبطة بالقصر و من حولها تتحلق الأنشطة الأخرى من تجارة و إدارة ثم تأتي السكنات على أطراف هذه الأنشطة و تأتي الشوارع الفرعية في شكل حلقي و قد سميت المدن القائمة على هذه الخطة بمدن الأبهة و من المدن التي اشتهرت بهذا النوع باريس و مدريد.

IV -1-3-الخطة الشريطية أو الخطية :

و غالبا ما نجدها في المدن التي نمت على ضفاف الأنهار و السواحل أو على طول طريق تجاري رئيسي أدى بها إلى التوسع خطيا و موازيا لطول الطريق و تسمى مثل هذه المدن بمدن الشارع الرئيسي "Main street cities" و بالرغم من بساطة هذا النوع أو التركيب إلا أن الخدمات و الأنشطة تتباعد عن بعضها بشكل يفقد الاتصال و الاستفادة منها و تصبح تقتصر إلا على فئة محددة (القريبة من الخدمة أو النشاط) كما يؤدي إلى ظهور أنشطة عشوائية في أماكن غير متساوية التباعد و عليه الاحتكار من

طرف فئة واحدة، و نظرا لبعض ميزات النوع من التخطيط سلكه المخططين الروس لبناء ستالين غراد إذ اقترح "سيفن داخل" سنة 1955 المخطط التالي : أن تكون المنازل في شكل مجموعات مستطيلة و موضوعة بشكل متوازي ومتراص على مسافة تقدر ب 2 كلم وفي الواجهة الأمامية يكون الشارع الرئيسي ذا حركة مرور كبيرة وطوله عشرات الكيلومترات به المراكز التجارية و الإدارية و الصناعات وعلى مسافة كل كلم توجد محطة توقف لمعالجة سيولة الحركة والتنقل والوصول السهل إلى مختلف الخدمات والنشاطات .

الشكل رقم (12): تمثيل للخطة الشريطية

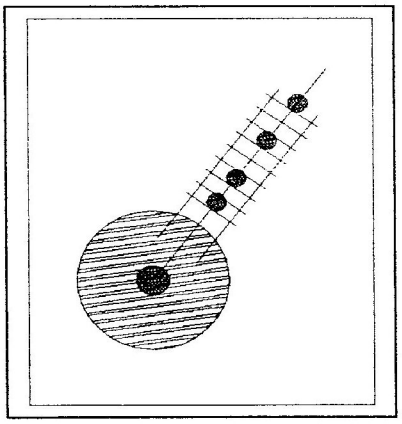

المصدر: الباحث 2008

IV -2 - تركيب المدينة بعد الثورة الصناعية:

أن المدينة في هذه الفترة امتازت بنموذجين (تقليدي ونموذج حديث) .

IV -2-1- النماذج التقليدية:

تعتبر نهاية القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر مرحلة هامة في تغيير استخدامات الأرض التقليدية بالمدينة و ذلك لما حققته الثورة الصناعية من اختراعات وابتكارات ساهمت بشكل كبير في تعدد الوظائف و النشاطات و الاستخدامات التي ساهمت بدورها في نمو و توسع المدن متخطية بذلك الأسوار التي كانت تطوقها ، و منه الخطط السابقة التي أصبحت لا تتناسب و المعطيات الجديدة و بالتالي البحث عن خطط بديلة تتماشى و عصر التنوع في الاستخدامات ، التوسع المستمر ، الزيادة في حجم السكان.....، و من بين الباحثين الذين وضعوا نماذج لهذه الاستخدامات هو BURGESS و أطلق عليها اسم نظرية الدائرة المركزية أو الحلقات المركزية.

IV -2-1-1- نموذج الحلقات المركزية:

الشكل رقم (13): تمثيل لنظرية الحلقات المركزية

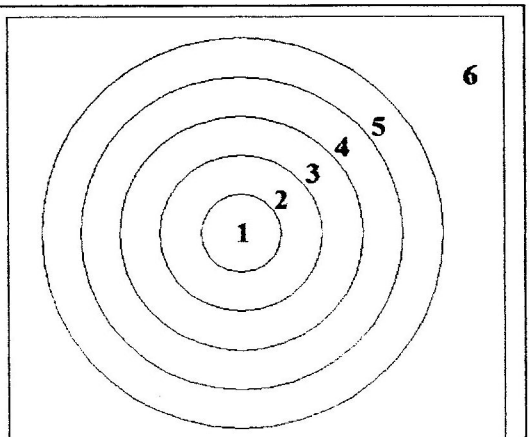

المصدر: وحيد حلمي حبيب، 1991

يتلخص هذا النموذج في كون المدينة تنمو و تتوسع في شكل حلقي دائري انطلاقا من مركز المدينة (النواة الرئيسية)و الذي أصبحت تحتله التجارة بعدما كان مركز سكن الأسرة الحاكمة و الخدمات التابعة و أصبح الآن يعرف باسم وظيفته أي المنطقة التجارية المركزية (CENTRAL BUSINESS DISTRICT) ثم تحلق حوله حلقة ثانية بها تجارة الجملة و بعض الصناعات الخفيفة التي توجد بالقرب منها سكنات

1- قلب المدينة
2- المنطقة الانتقالية
3- منطقة صغار العمال و الموظفين
4- منطقة السكن لذوي الدخل المتوسط
5- منطقة الضواحي
6- منطقة الهوامش

المهاجرين و العمال الجدد و نتج هذا بعدما كانت هذه المنطقة سكنية فعملت الصناعة على جلب اليد العاملة من

الريف و المناطق المجاورة و كذا ضغط المركز التجاري على الحلقة الثانية و كذلك قدم هذه السكنات أدى بأصحابها إلى تحويلها إلى مخازن و ورشات أو استئجارها للمهاجرين الجدد بعدما تحسن مستواهم المعيشي و حولوا مقر سكنهم ضمن الحلقات الخارجية بحثا عن الراحة و الهدوء. أما الحلقات الثلاثة الباقية فتضم طبقات العمال حسب دخلهم و مستواهم المعيشي (ذوي الدخل الضعيف في الطبقة الثالثة ثم ذوي الدخل المتوسط ثم العالي).

IV -2-1-2- نموذج القطاعات:

لقد تبلورت أفكار الباحث HOMER HOYT في أن تركيب المدينة ليس بمجرد حلقات دائرية بقدر ما هي عبارة عن قطاعات تنتشر انطلاقا من المركز باتجاه الأطراف فهناك قطاعات للتجارة، الصناعة، و أخرى للسكن حسب مداخيل الأفراد (الدخل الضعيف، المتوسط و العالي) و قد خلص إلى هذا النموذج من خلال دراسة أجراها على 64 مدينة صغيرة و متوسطة الحجم إضافة إلى نيويورك – شيكاقو- فيلاديلفيا- واشنطن- ديتروا وقد اعتمد في دراسته على البنية الاجتماعية حيث لاحظ أن المجتمعات تنقسم إلى شرائح اجتماعية تميل إلى التكتل في قطاع خاص بها مميز ينطلق من مركز المدينة CBD نحو الأطراف و بذلك ميز 5 قطاعات و هي: - CBD قطاع خاص بالصناعات الخفيفة و تجارة الجملة – قطاعات خاصة بالسكن حسب المداخيل و شرائح الاجتماعية

الشكل رقم (14): تمثيل لنظرية القطاعات

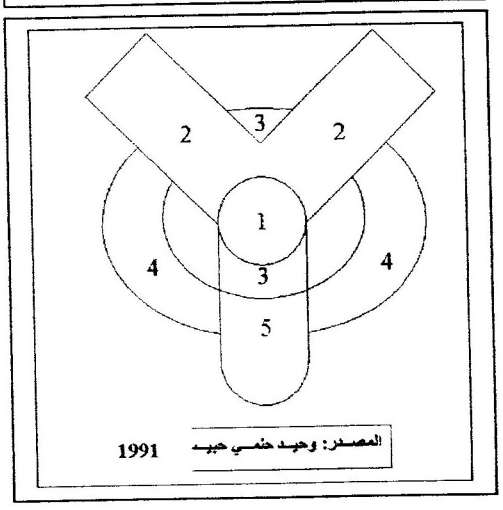

1- المركز التجاري الرئيسي
2- تجارة الجملة و الصناعات الخفيفة
3- منطقة السكن لذوي الدخل المحدود
4- منطقة السكن لذوي الدخل المتوسط
5- منطقة السكن لذوي الدخل المرتفع

IV -2-1-3- نموذج الأنوية المتعددة

لاحظ كل من هارس و والمان أن ليس من الضرورة أن يكون تركيب المدينة منطلقا من نواة مركزية و ينمو في شكل حلقي أو قطاعي إذ من الممكن أن تتعدى إلى عدت أنويه و مراكز تنمو من حولها الأنسجة العمرانية والتي تلتحم فيما بينها على حساب الفراغات البينية الموجودة بين هذه المراكز لتشكل في مجملها نسيجا متكاملا للمدينة كما أضاف

الشكل رقم (15): تمثيل لنظرية الأنوية المتعددة

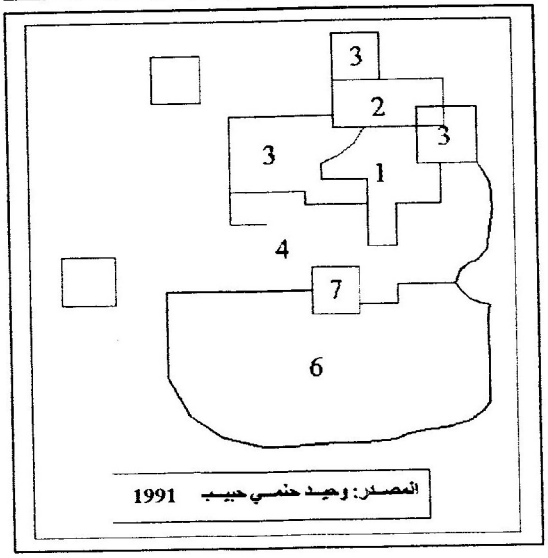

1- المركز التجاري الرئيسي
2- تجارة الجملة والصناعات الخفيفة
3- منطقة السكن لذوي الدخل المحدود
4- منطقة السكن لذوي الدخل المتوسط
5- منطقة السكن لذوي الدخل المرتفع
6- منطقة الصناعات الثقيلة
7- مركز تجاري في أطراف المدينة

الباحثان إلى المناطق الموجودة في النموذجين السابقين أربعة مناطق أخرى و هي – ضواحي سكنية – مركز تجاري فرعي – ضاحية صناعية – ضاحية للصناعات الثقيلة و هذه المناطق الأربعة تشكل أنويه ثانوية.

IV -2-2- النماذج الحديثة

إن الأفكار الحديثة في تركيب المدينة تتعامل معا من منطلق الديناميكية الحركية، التبدل الدائمين التي تتصف بها المدن و هذا يعني أن دراسة لمدينة لا بد أن تكون من منظور شمولي يأخذ بعين الاعتبار التعقيدات و التداخلات الموجودة بين مختلف الأنشطة.

IV -2-2- 1- المدينة المعاصرة : بحث و إنجاز

IV -2-2- 1-1- بداية البحث المعماري الحديث :

المدينة المعاصرة تمثل بهذا المعنى نتيجة البحث المعماري الحديث ، في الواقع حركة أو تيار المعماريين المعاصرين و الذي بدأ بعد الحرب العلمية الأولى أتى من جهة بعد ثورة الاختراعات و الاكتشافات المختلفة (تحويل الحديد إلى فولاذ« 1856» – الهاتف «1876»- المصباح الكهربائي « 1876 »- المحرك «1885».....) الذي شهده النصف الثاني من القرن 19م ، من جهة أخرى كامتداد لتراكم الخبرات السابقة لـــ «المعماريين المجددين ك :هورتا (HORTA) – فان دوفيلد (VANDEVELDE) ، وينر (WAGNER) بتفكيره بنمط جديد وفريد مبتعدا عن النماذج التقليدية ، وكان هذا عن طريق الفنانين الرسامين الأحرار ، الانطباعيين ، وما بعد الليبرالية . (رأس مالية) و الذي بهذا تم إعادة طرح ثانية للبحث القواعد التقليدية لتنظيم التصورات حول مشهد المدينة.

أيضا ، كنتيجة النمو المتسارع للمدن و ظهور المشاكل الحضرية التي وفي وجود الأشكال التقليدية زادت من صعوبة و عدم فعالية الحكم و المراقبة و التسيير أكثر فأكثر و رموز التيارات الحديثة بالاتفاق (أساتذة المعمار الحديث، لوكور ربيزية (LE CORBUSIER) ، ولتر قروبيي (WALTER GROPIUS) ميرس فان دوروه (MIRS VAN DER ROHE) ، بعد محاولات فريدة تمهيد لمنهج بحث علمي . للتطبيقات المعمارية و العمرانية أرست حركية لبحث جماعي ،موحد في مقابل المناهج البحثية التقليدية ويلتزم بالمنهج التجريبي للبحث العلمي الحديث[15]

IV -2-2- 1-2- مراحل البحث المعماري الحديث

هذا البحث الجماعي ، كما وصف من طرف مؤسسيه ارتكز على ثلاث نقاط :

- (تحليل الوظائف الحضرية، التي تدور أو تشهدها المدينة الحديثة)
- (تعرض العناصر الأساسية اللازمة و المتعلقة بكل وظيفة حضرية)
- (البحث عن أنماط تجمع العناصر الوظيفية من أجل و بغية فهم و إدراك تركيبة و هيكلة المدينة الحديثة)

[15] BENEVELO (L.), L'histoire de la ville, Parenthèse, Marseille, 1994.

IV -2-2- 1-3- تحليل الوظائف الحضرية:

إن التحليل الدقيق للمدينة الحديثة، يعتبرها كوحدة عضوية وظيفية، و هو يدرج تصنيف يفضل وظيفة السكن، فحتما العنصر الأساسي في المدينة هو المسكن و بعده تأتي الوظائف أو الأنشطة الإنتاجية (الزراعة ، الصناعة ، التجارة) التي تحدد حسب لوكوربيزيية ثلاث أنواع رئيسية للمنشآت الإنشائية .

الوحدة الإنتاجية (الزراعة) ، المدينة الخطية (الصناعة) و المدن الاشعاعة (RADIO CONCENTRIQUE) للتبادلات، و في المرتبة الثالثة تأتي وظيفة الراحة ضمن مساحات حرة تتوزع على مختلف قطاعات المدينة.

وفي الأخير يأتي الحركة (النقل) بتموضع خطوطه تدريجيا حسب نظام (PARCOURS) تنظم حرية النقل و تفصل حركة الراجلين و الحركة الميكانيكية .

- هذا المبدأ الذي يعتمد الفصل بين الوظائف الحضرية، متبنى لدى بعض الدول (إنجلترا، هولندا) كنسق تنظيمي للمدينة في العقد الثالث من القرن الماضي ووضع للتطبيق في بعض البرامج

يتناول هذا البحث، الحد الأدنى من العناصر الوظيفية الحضرية وحسب مؤسسيه، يرتكز أساسا على مفهوم العقلنة . والعناصر البنائية الأساسية يعني المواد ومراحل الإنجاز.

هذا ما يمكن إدخاله ضمن العناصر القاعدية. لهيكلة المدينة ، هذا البحث يحلل بدقة التركيبة الداخلية للسكن، ويحدد الخيارات الوظيفية الأساسية و يثبت مع وضع في الحساب، حاجات السكان، قواعد تجمع السكان الذين يشكلون الحي الذي يعتبر بدوره المكون الأساسي للمدينة.

IV -2-2- 1-4- تعريف هيكلة المدينة الحديثة:

تعريف هيكلة المدينة الحديثة (المدينة الوظيفية) تضع في الحساب فرضية بأن هيكلة المدينة تبقى في الواقع مرتبطة وتخضع لعنصر قاعدي والذي هو السكن.

إلى هنا البحث توسع على مستوى الحي إلى تحديد الوحدة السكنية التي تشتمل على عدد معين من السكنات وتجهيزها بالخدمات ..

تجمع عدد من الوحدات السكنية يشكل وحدة أكبر وتجهز بخدمات أكثر اتساعا و تأثيرا.

وحسب مؤسسي المدينة الحديثة النمو والتزايد المتواصل للوحدات السكنية، مرتبط وظيفيا مع عناصر أخرى للمدينة من خلال عدة علاقات تسمح من تنوع الشكل العمراني الذي يشجع ويدفع للرقابة على مستوى المدينة.

IV -2-2- 1-5- تأثير أفكار لوكوربيزيه:

وأخيرا في هذا البحث الموحد الذي تواصل عدة عقود ،كانت أفكار **لوكوربيزيه** هي الراجحة.

ففي 1922 عرض **لوكوربيزيه** في المعرض الخريفي بباريس، مخططات مشروعه (المدينة المعاصرة لثلاث ملايين ساكن) تلخص و تجسد أفكاره فيما يتعلق بالعمران الحديث

- مشروع المدينة المعاصر، مصمم على شكل رسيمة نظرية ، تبين في النواة مركز الأعمال يتكون من 24 ناطحة سحاب متوقع أن تستوعب 400 إلى 600 ألف ساكن بكثافة تقدر بـــ :300 ساكن / هكتار.

- و في مشروعه ، جسد لوكوربيزييه أربعة مبادئ أساسية .
- تخفيف الازدحام في مركز المدن بمواجهة متطلبات الحركة .
- الرفع من كثافة مركز المدن لتحقيق الاتصال المطلوب للأعمال .
- تعدد وسائل النقل أي تغيير كليا للتصور الحالي للشارع الذي يجب أن يتوافق و يتلائم مع المظاهر الجديدة لوسائل النقل الحديثة : مترو أو السيارة ، الطائرة
- زيادة المساحات المشجرة كحل وحيد لتأمين وسط صحي مقبول و ملائم و الهدوء الذي يعد مطلبا ضروريا لإيقاع الأعمال الجديدة.

- في 1925 لوكوربيزييه حول اقتراحاته وطبقها لأول مرة على حالة موجودة اقترح "المخطط المجاور " لباريس مخطط تجديد لمنطقة المركز من خلال 18 بناية ذات ارتفاع يصل إلى 200م مخصصة للمكاتب «من مجهول أصبح لوكوربيزييه، فريدا و عملاقا ».
- في 1935، رسم لوكوربيزييه مخططات مدينته المثالية و التي أطلق عليها «المدينة المشعة » أين اقترح ما أطلق عليه " الوحدة السكنية " مجهزة بخدمات جماعية
- على غرار المشاريع السابقة الذكر ، اقتراح لوكوربيزييه تصور جديد ينطلق من محاولة توفير للسكان الإطار المعيشي الذي يعتقده المعماري أكثر ملائمة وقبولا لهذا شرح لوكوبيزييه أهداف المدينة المشعة **«المدينة المشعة»**: التي تستلهم و تستند على القوانين العالمية و القوانين الإنسانية من أجل تقدم و تحقيق لإنسان الحضارة المادية و الميكانيكية الانشغالات الأساسية له[16].
- – بهذا الطرح، كان لأفكار لوكوربيزييه بلا نقاش تأثير على مجرى البحث المعماري الحديث ، هذه الأفكار التي اعتمدت ورجحت و كانت أساسية و مرجع لكل أعمال جيل بأكمله حسب رأي المؤرخ "ميشال راغون (MICHEL RAGON)" أفكار لوكوربيزييه شاعت وكانت محور العديد من الكتب المعتبرة من قبل زعماء التيار الحديث الذي أحيا وأنعش (C.I.A.M) المؤتمر العالمي للمعمار الحديث و أصبح حدث و ظاهرة حقيقية ، خاصة ميثاق أثينا «ميثاق أثينا لا يحمل فكرة واحدة جديدة ، ولكنه ملخص رائع لكل الفكر العمران الخيالي للقرن 19م».[17]

IV -2-2-2-الدراسة التي قام بها Barry Garner

من بين الباحثين BARRY GARNER الذي حدد المكونات التي يجب التركيز عليها في دراسة المدينة و هي : استخدامات الأرض السكنية ، التجارية ، الصناعية ، الحركة اليومية للسكان من البيت إلى العمل ، أو من المناطق التجارية إلى الصناعية و العكس ، ففي رأيه عن هذا التفاعل و التداخل يؤدي إلى ديناميكية في العلاقات القائمة بين هذه الوظائف التي تشكل في مجملها تركيب المدينة.

---

[16]GUITON (J), le Corbusier, Ed. Moniteur, paris, 1982, p 102.
[17] RAGON (M), L'homme et la ville, Ed Berger - levrault, Mars, 1985, p 197.

IV -2-2-3-مفهوم النظام(النسق) System Approche :

تتعامل اتجاهات أكاديمية أخرى مع تركيب المدينة من منطلق مفهوم النظام APPROCHE SYSTEM ففي نظرهم المدينة عبارة عن وحدة من المكونات و العناصر التي تترابط مع بعضها البعض في علاقات ديناميكية. فالمدينة إذا عبارة عن نظام مكون من أنظمة فرعية كنظام المدينة التجاري، النظام الصناعي، النظام السياحي ، السكني و المروري و غيرها. كما يعتقد أصحاب هذا المفهوم إن فهم المدينة يقتضي أولا دراسة هذه الأنظمة الفرعية بمكوناتها و عناصرها لتقييم تأثيرها و تأثرها بمكونات و عناصر الأنظمة الأخرى المرتبطة بها . و يتضح مفهوم النظام في الهيكل الانسيابي التنظيمي الذي اقترحه LARRY BOURNE لدراسة تركيب المدينة و يعتقد هذا الباحث إن الدراسة المتكاملة للمدينة تتم خلال 8 مراحل هي:

المرحلة الذهنية: تمثل الصورة الذهنية التي تتشكل في أذهان الناس عن المدينة و وفق هذه الصورة الذهنية تتشكل **أنماط** استخدامات الأرض و الأنشطة المرتبطة بها و ترتبط الأنماط **بعمليات تغييريه** تمثل القوى و العوامل التي تصنع النمط و تشكله، كما أن هناك علاقات ديناميكية بين العمليات التغييرية و الأنماط تمثلها **شبكة الاتصال** و الذي يصنع هذه الديناميكية هي **الجماعات السكنية** بحركتها الدائمة . و ترتبط بهذه الجماعات **أنشطة و فعاليات** تقوم لخدمتهم، و نتيجة للنمو و التغير المستمر بحكم الديناميكية المميزة لحياة المدن تظهر **مشكلات** و في المرحلة الأخيرة يتم تصور الحلول التي يمكن تثبيتها لمعالجة المشكلات التي ترتبط مرة أخرى بالصورة الذهنية للأفراد و الجماعات في المدينة و هكذا إلى أن نصل إلى دراسة متكاملة.

V-العناصر التحليلية للمجال الحضري : (Éléments analytiques de l'espace urbain)

المدينة في النهاية، مكان خاص مجهز بشكل يسمح لسكانه من العيش، بنايات بشكل نسبي ذات كثافة، بنية تحتية للاتصالات و تجهيزات تقنية تميز المظهر الحضري مقارنة بالمحيط الطبيعي، لقد تطرقنا إلى جانب من صورة المدينة الذي يحمل بعض التخصيص لبعض النقاط الهامة لإطارها الفيزيائي، و لكن هذا كله يبقى بشكل عام، و بشكل ثابت بما يشبه الصور، تحوي المدينة جمهرة أو مجموعة كبيرة من الأفراد و أنشطة و وظائف، تحدث دائما أشياء و تفاعلات، ما يدفعنا إلى التوجه لتغلغل في هذه الحياة و أخذ صورة أكثر حركية و بالتالي أكثر واقعية.

لتحليل الحياة في المدينة يجب التساؤل عن الأسباب التي تدفع بالأفراد للمجيء و للتجمع لنتوقف قليلا عند النشأة التاريخية للمدينة و لنقل ببساطة بأن الإنسان استوطن المدن للبحث عن وجود إمكانية البقاء و الحياة، و هذا متناقض و مخالف، لأن المدينة في حد ذاتها لا تخلق مباشرة مصادر الغذاء، و لكن بالعكس بل تستهلكه.

الزراعة، تربية الحيوانات، الصيد، زراعة الغابات ليست وظائف حضرية، المدن تتلقى و تجلب المنتجات الغذائية من خارجها، و لتأمين ذلك، يجب عليها تقديم شيء آخر في البديل أو المقابل و هذا ما يميزها، و تتمثل في المنتجات الصناعية و تقديم الخدمات للاستعمال من طرف ساكنيها المحليين أو الاستفادة منها من طرف الأفراد في أماكن مجاورة.

و بوجه أدق، نميز بين الأنشطة الخارجية للمدينة أي الموجه نحو تصريف المنتجات و الخدمات نحو الخارج (و التي الهدف منها تنمية المدينة) و الأنشطة الداخلية المكرسة لخدمة السكان، الأولى كما قلنا تسمح للمدينة بالنمو و التطور و الثانية خلق شروط الحياة الكريمة و للبقاء في إطار موضوعنا سنركز على الوظائف الداخلية للمدينة، و هي تتكون من مجموعة من الأنشطة و الوظائف المختلفة و التي ينبغي أن نفحصها عن قرب، و هذا لإمكانية إعطائنا صورة أقرب إلى الحقيقة على ماهية الحياة في المدينة.

و لكي لا ندخل هنا التصنيفات الجديدة، سنستعمل التقسيمات المعروفة جيدا للوظائف على أربعة وظائف: السكن، العمل، الراحة، النقل، هذا التصور الواضح و المحدد لوظائف المدينة، منذ تعريفه بواسطة ميثاق آثينا (La Charte d'athénes) القاعدة التي على أساسها تنشأ مدننا إلى حد الآن.

V- أولا/السكن:

بالمعنى الواسع و البعيد للفظ، الوظيفة الأساسية و الغاية المنشودة للإنسان و هي في النهاية و عبر الأزمان تسمح له من حماية نفسه من الأخطار المحتملة المحيطة به طبيعية كانت أو اجتماعية، و لكن العبارة التي تقول "توفير غطاء فوق الرأس أو(avoir un toit au-dessus de sa tête)" لم تعد صالحة اليوم، لأن المسكن الحالي يجب على الأقل أن يستجيب للشروط و المتطلبات التالية:

- تأمين الحد الأدنى من الخصوصية و الحرمة، مع إبقاء مجال لحركة الهواء و لأشعة الشمس.
- أن تكون مجهزة بالماء و مصادر الطاقة الضرورية للتدفئة و الإضاءة بالإضافة إلى نظام للحركة العمودية و التخلص من النفايات.

هذا باختصار المواصفات النوعية المعتبرة اليوم كضروريات، و حال المساكن يتنوع، فيمكن أن يكون على شكل وحدة مجالية مستقلة، تشغل مباشرة مساحة معنية من الأرض، مثل المساكن العائلية أو مثل العناصر التكوينية للتجمعات الكبرى، مثال ذلك شقة أو مسكن في عمارة، في الحالين يجب أن تكون سهلة الوصول و مرتبطة بالنقل و الوظائف الأخرى للمدينة.

المساكن تشكل القسم الأكبر من حجم المدينة، و من هذا نفهم بأن طريقة توزيع هذه الوحدات له تأثير كبير على المظهر الخارجي للصورة أو البانوراما الحضرية اليوم، و التي ستكون عليها غدا.

هذه الأحياء السكنية، تشكل الأهم في النسيج الحضري، الحياة ذات صبغة هادئة، نائمة، و لكن توجد في الحقيقة سكنات التي تتواجد في مركز المدينة أو في الأحياء الأكثر قربا من المركز و التي تشهد بعض الحيوية و لكن كما هو مسجل في أغلب الأوقات النمو العشوائي للمدينة، مواصفاتها تكون على النحو التالي (إن لم تكن قد أدخل عليها عمليات تجديد أو برمجة، كثافة سكنية عالية، و تركز سكاني كبير و افتقار إلى الشروط الصحية، إذا كان المركز ينمو للأعلى، الأحياء السكنية تمتد أفقيا و هذا يعطينا النمو في أعداد السكان و المساحات الضرورية، و مدننا، عن طريق (دعه يعمل- دعه يمر) أو تفتقر إلى تخطيط واعي، حولتها إلى ضواحي عملاقة أو تفتقد إلى

الشروط الجيدة كالاستفادة من أشعة الشمس و التهوية التي لا يمكن الاستغناء عنها.لا يمكن أبدا نسيان الانطباع السيئ و الرتابة النابعة منها.

إنشاء هذه الأحياء السكنية، حسب الشروط و عادات السكان، تتمثل عامة بشكلين، المساكن العائلية أو الفردية، و هو النمط الأمثل و لكنه يحتاج إلى مساحة معتبرة من الأرض و الذي يمكن من خلال هذا الامتداد فقدان فكرة المدينة، الضاحية في النهاية لا تتوافق لا مع المدينة و لا مع الريف، و بجانب هذا توجد كتل العمارات أو الشقق، و هذا النوع ذا المظهر الحضري يسمح بأحسن استعمال للأرض، و لكن تطبيقه يكون على شكل "تجمعات كبرى" أين العمارات تتوضع بارتفاعها و طولها و هي تسبح على امتدادات واسعة بما تحويه من مساحات فارغة بينية، هذه الاستجابة الكبيرة للمشاكل المستعجلة للتحضر لم تعطي أبدا مكان لأسباب و دوافع بالنسبة للسكن تعلل النقص و العجز في المعايير الكمية و الكيفية الغير كافية، هذه الوضعية و هذه الشروط بقدر ما هي في الداخل كذلك هي على المستوى الخارجي، و هذا الأمر كرس لدى السكان ما يسمى بعبارة بسيطة **"أحياء المراقد"** و هذا ما يؤدي إلى الإحساس باضطرابات بسيكولوجية غير معروفة نتيجة للشعور بالانعزال و عدم الانتماء للمجتمع و لهذا و لسد هذا الفراغ و محاولة تدارك الأمر و لو جزئيا يجب توحيد النظرة للمدينة بين جميع سكانها من حيث مستقبل و التفاعل في المدينة و الإحساس سيكولوجيا بأنهم جزء منها و هذا عن طريق التوزيع الأمثل للمراكز الحيوية، و الوظائف و البنى التحتية.

V- ثانيا/العمل:

و هي في الشروط و الظروف الحالية، الوظيفة و الدور الذي يعيش به الإنسان و توفر له الوسائل المادية لتلبية حاجياته، و تدخل مشاركته ضمن مراحل الإنتاج العامة، و نصنف عادة ثلاث أنواع من العمل:
القطاع الأول: مرتبط باستخراج الموارد و الثروات الطبيعية، القطاع الثاني: يتعلق بتحويل الموارد الأولية، الثالث و الأخير: يجمع و يضم كل الخدمات بما فيها التسيير، و التمويل و النشاط الاجتماعي، و مؤخرا أدخل صنف جديد و ذلك بإدراج كل ما يتعلق أو يمس جانب المعرفة و المعلومات، و أنواع أخرى من تحويل و نقل المعطيات، تحت ما يسمى "القطاع الرابع".

العمل يشغل الحيز الأكبر من حياتنا الواعية و المتبصرة، و لكن مع تطور و نمو التكنولوجيا و الفردية، الوقت الذي يكرسه الإنسان لهذا الجانب أصبح في تناقص و هذا ما يطرح مشكل و يفرض علينا إيجاد حلول موافقة بالنسبة للوظيفة الرئيسية"الراحة و الاستجمام""Les loisirs".

V- ثالثا/ الراحة و الترفيه:

تعتبر غالبا كمتنفس للإنسان يحتاجها بعد تقديم جهد في العمل بالإضافة إلى الراحة الطبيعية المتمثلة في النوم المجدد للقوى، يمكن أن يجد داخل مسكنه العديد من إمكانيات التسلية، و هذا الدور المهم الذي يزداد أهمية شيئا فشيئا يؤمن بواسطة وسائل الإعلام و الأخبار، الراديو، التلفاز.....الخ، مع ذلك و من أجل أن يحافظ الإنسان على توازنه يجب أن يمارس نشاطات أخرى خارج مسكنه، و يمكننا أن نقسمها إلى مجموعتين:

الأولى: مرتبطة بتجديد الجسم و مردها إلى التنزه في المساحات الخضراء و التمرينات الرياضية لفائدته الخاصة، و هذا الدور أو الوظيفة في المدينة تقوم به المساحات الخضراء و كذلك بواسطة التجهيزات الرياضية بمختلف أنواعها سواء أكان في داخل القاعات أو في الهواء الطلق.

الثانية: مرتبطة باسترخاء الروح و تنمية جانب الإحساس للإنسان، و يمكن أن نسميها الحاجات السوسيو-ثقافية، و توجد عدت وسائل لتأمين هذا الجانب، مثال ذلك مختلف أنواع المهرجانات و التي يمكن أن يكون محلها القاعات أو مقرات مناسبة إضافة إلى إمكانية الهواء الطلق أو في الشوارع، أو مساحات أو حدائق، جميع هذه المظاهر، خاصة و موجهة فقط لدور راحة و انبساط و استجمام الإنسان، تعتبر أيضا كمقياس تطور المدينة كمركز ثقافي.

V- رابعا/ التنقل:

ترجع أهميته و نوعية دوره الخاص و الأساسي بسبب فضله في كون جميع الأنشطة و الوظائف الأخرى تعمل بشكل عادي، رغم أن الأبعاد و المسافات تزداد أكثر فأكثر في الاتساع، و أساس هذه الوظيفة هي الحركة و معناها البسيط و البدائي و في نفس الوقت الطبيعي للإنسان هو المشي على الأقدام.

فواصل و أبعاد شاسعة تتميز بها التجمعات الحضرية نتيجة التمدد و سرعة و وتيرة الحياة، و بهذا فالإنسان أصبح في حاجة إلى وسائل جديدة للاتصال سريعة و منضبطة، و أكثر راحة، لاستعمالها من طرف أفراد المناطق السكنية لانتقالهم اليومي إلى أماكن العمل، و تستعمل عادة المركبات الآلية بالنظر لاتساع المسافات.

مواصفات و وضعية النقل مغاير تماما لما ننتظره و لما يجب أن تكون عليه هذه الوظيفة، مظهره يتمثل في:

- تنقل بطيء بسبب كثافة الحركة و زيادة الضغط و التوتر، فالوقت المستغرق في التنقل من طرف ساكني المدن الكبرى يتعدى الحد الطبيعي أو المقبول و هذا ما يعود بالضرر على الصحة و كذا التوازن النفسي.

النقل الجماعي الفعال بجميع المقاييس أصبح حل و مطلب ملح لكون حركة المركبات الفردية تجاوز بشكل كبير إمكانيات و قدرات أشغال التهيئة و التخطيط من خلق و شق الشواع و الطرقات و توسيعها، توفير المواقف و المحولات و التي أصبحت تشغل مساحات هائلة.

لإنهاء هذا الوصف البسيط لوظائف المدينة يجب الإشارة بأنه توجد وظيفة أخرى أو دور آخر غير محسوس و لم يتعرض له "ميثاق آثينا" و هو من الأهمية بمكان بأن يذكر فنحن نعتقد بأن مجموع البنى التحتية، لا يمكن إهمالها بلا شك، و هي لا تقل أهمية، عن مختلف التجهيزات الحضرية، بل تعتبر أحد مرتكزات قيام الوظائف الأخرى، خاصة في التجمعات الكبرى و يمكن ذكر أمثلة عنها.

-التزود بالماء و مصادر الطاقة، نظام القنوات، و تصريف النفايات، الإنارة العمومية، و تنقية الهواء، و خلق مساحات مظللة و ترطيب الجو و هذان خاصان بالمناطق الصحراوية و في مجملها لها تأثير في مظهر المدينة و هيئتها من خلال التحسين و الترقية الأكيدة التي تضفيها على مستوى عملها و نتائجها و كذا من جهة الربط و الاندماج و الانسجام ضمن النسيج الحضري.

الاعتبارات السابقة، عرفت و أظهرت لنا المدينة فقط بحقيقتها و عواملها المادية، و لا تترجم بعد كليا الواقع الحضري، و لبعث و نفث الروح في هذا الإطار المادي يجب إذا تكملة و إتمام تصور المدينة بواسطة الإعتبارات ذات الصبغة البسيكولوجية، بمعنى أحاسيس و مواجيد الإنسان داخل المدينة (Philippe Panerai 1998)

VI-تحليل الأنظمة: (المدينة كنظام)

لكي نلمس ضرورة هذه المقاربة في معرفة الواقع و حقيقة المجال السوسيو-فيزيائي، من الضروري توفير عناصر التأطير النظري الأساسية لتحليل الأنظمة.

يجب أولا تعريف المفاهيم، ارتكازاتها، تسلسلها المنطقي، بالإضافة إلى المصطلحات المستعملة التي تشكل هيكل الخطوات النظرية ضمن إطارها العام و النظر في تطبيقاتها الخاصة في دراسة الواقع العمراني (الحضرية)

VI-1-مفهوم النظام:

يعبر عنه بأنه مجموعة أشياء (عناصر) و العلاقات القائمة بين هذه العناصر و بين خصائصها و "الخاصية ": هي النوعية و تعني كذلك ميزة الوظيفة الأساسية لكل شيء(عنصر).

الشكل رقم (16):أنظمة الوظائف (المدينة كنظام)

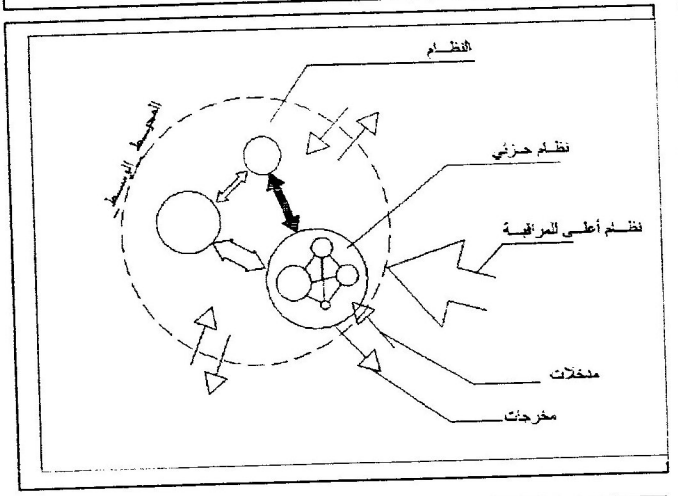

المصدر: زيكيلي (أ) ص 183

العلاقة: الارتباط، التبعية، (الخضوع) أو التأثير بين أجزاء النظام و الذي يمكن أن يتكون من أشياء، أفراد، أفكار و معلومات.

لمعرفة نظام و لإكسابه صفة معينة، ملاحظاتنا/ بحثنا للواقع يجب أن يكون، أولا مكتمل هذا يعني أننا باشرنا في تحديد أولي و مشترك لأهداف الدراسة التحليلية المقترحة للكشف عن العلاقات التي تربط العناصر المكونة و الأساسية لإنجاز أهداف النظام المتخذ أو المعتمد.

و لكن أي نظام يمكن أن يضم "نظام جزئي" الذي يقوم بإتمام و إنجاز الأهداف الجزئية و كل هذا يساهم لإنجاز الأهداف التي أعد النظام من أجلها مثال ذلك، نظام التعليم الابتدائي، الذي ينشط ضمن إطار التعليم العام الرسمي حسب الهدف من الدراسة، نفس العناصر لنظام يمكن اعتبارها لأنظمة مكونة "لأنظمة مختلفة و متنوعة" مثال ذلك: المكونين (المعلمين) الذين ينتمون إلى النظام التعليم الابتدائي بنفس الصفة يشاركون أيضا في النظام الاجتماعي للمدينة.

"تحليل الأنظمة" يسمح بدراسة حالات و وضعيات غاية في التعقيد بسبب أنه يمكننا فصل "أجزاء" من الواقع الملاحظ تبعا لفوائدنا.

مثال ذلك: المدينة كجزء من إقليم، حي كجزء من مدينة، جزيرة (îlot) كجزء من حي، و كذلك النظام الصناعي لبلد ما بالنسبة للنظام الصناعي لمنطقة اقتصادية عالمية، النظام الصناعي لدولة ما كجزء من منطقة إنتاج عالمي عام، و أخيرا وحدة صناعية كمكون "لنظام جزئي" صناعي ممثل عن طريق هذه المؤسسة أو تلك أو مركب عمومي أو خاص.

جزء من الواقع يمكن أن يكون موضوع دراسة، و العلاقات تبقى موجودة دائما بين هذا الجزء و محيطه (المباشر، القريب و الواسع)، و لا يمكن دراسته دون إبراز و إظهار قنوات يطلق عليها:

- المدخلات(input): من خلال العلاقات التي تأتي من المحيط و التي تمارس تأثير على النظام.
- المخرجات (output): تتعلق بالعلاقات الناجمة عن النظام و تؤثر على المحيط

بالأخذ في الاعتبار وجود هذه العلاقات، من البديهي أن كل نظام يمكن أن يخضع لعمليات تغيير تنظيمه و عمله (fonctionnement).

و الحال: أن مجموع العمليات تنطوي تحت عنوان (مراقبة) و هذا اللفظ لا يعني أن محتوى التدخلات ذات طبيعة إجبارية، (ارتفاقات، التزامات.....) و لكن بالمقابل (العكس) المراقبة يمكن أن تكون و تمارس بأشكال إيجابية جدا. (تنشيط و تقوية، التزام، تجديد و إبداع) و أخيرا المراقبة هي كذلك نظام الذي ينشط على مستوى مدخلات نظام يخضع لتدخلات و هو بالتالي "مراقب".

كل مرة نظام الرقابة يحتاج و يدعوا إلى إدخال بعض التعديلات و عمليات التي تنعكس على سعة و نوعية أدائه.

VI-2-العوامل المساعدة على عمل نظام المراقبة: تتألف خاصة من:

- كفاءات نظام المراقبة في حد ذاته، أي مجموع المستلزمات الضرورية التي تمكنه من لعب دوره بكفاءة و بفعالية.
- خصائص الوسط "المحيط" أين يقع النظام موضوع المراقبة، حيث تتواجد ظروف ملائمة أو غير ملائمة للعمليات المختارة، بالأخذ بعين الاعتبار لطبيعته و الاستجابات المتوقعة.
- خصائص "نظام المراقبة" نفسه، خاصة (تنظيمه و عمله).

- مدى اتساع كفاءات نظام المراقبة يستلزم أيضا إمكانيات تتاح له لتطبيق و ممارسة تأثيره على النظام المراقب
- شروط المحيط و البيئة تحدد إمكانيات نظام المراقبة
- و من جهة أخرى القوانين الوظيفية و تنمية نظام المراقبة لها كذلك تأثيرها على القرارات التي يمكن أن تأخذ عن طريق نظام المراقبة ، بسبب أن هذه القوانين تتدخل في إنشاء العلاقات بين "المدخلات" و "المخرجات".

- من هذا المنطلق يجب اعتبار أن العمليات المطبقة بواسطة نظام المراقبة عبر قناة "المدخلات" يمكن أن تنتج آثار ذات طبيعة مختلفة، أو حتى متضاربة.
- هذا بالإضافة إلى أنه عندما يكون تحريض المدخلات تثير دائما نفس ردود الأفعال يمكننا من التحدث على "نظام حتمي أو مبدأ الحتمية" ، بخلاف أن تكون ردة الفعل ليست محسومة أو قطعية فنحن أمام "نظام الاحتمالية" و من خلال هذا و بالرجوع إلى المجال السوسيو فيزيائي و من أجل التحقق بسهولة و سرعة أن ردود أفعال الأفراد لنفس المثيرات (المحرضات) ليست متطابقة، هذا ما يفسر تعريف المجال السوسيو فيزيائي، الحضري (المدينة) كنظام (احتمالي).

أي نظام بالاعتماد على بنية تنظيمه يؤمن فعاليته (وظيفيا)، و نموه، و هذين نوعين من التطور التدريجي الذي يخضع إلى حالة التوافق لكل من البيئة (المحيط) و نظام المراقبة

في الحقيقة "المحيط" يمكن أن يتصف و يتميز باستقرار مكوناته و هيكلته و لكنه يقدم مدخلات ثابتة أو متغيرة.

تحت تأثير المدخلات الثابتة. يتحمل نظام المراقبة الحفاظ على هيكلة نظام المراقبة أي أنه يسمح و يؤمن "فعاليته" (وظيفيا) مع "مخرجات" ثابتة.

و في حالة مدخلات متغيرة، تغير الرقابة هيكلة نظام المراقبة من خلال مثيرات و منبهات و التي تكرس "نمو" و "تطور" مع مخرجات كمية و كيفية مختلفة، و بالمقابل إذا كانت البيئة أو المحيط يشهد تحولات، المدخلات تتغير أيضا و نظام المراقبة يؤمن النمو و التطور لنظام المراقبة و بواسطة تحديد المخرجات الجديدة.

- تحول المحيط أو البيئة يمكن أن يكون كنتيجة لفعل مخرجات نظام كما يمكن أن يكون نتيجة لتدخلات، لنظام أعلى. مثال ذلك: وحدة صناعية مجهزة جيدا، تتلقى بطريقة ثابتة كل ما يجب لعمل و فعالية طبيعية (عادية) موافقة لمواصفاتها، و هذا لإنتاج محدد، توجيه المجتمع (نظام المراقبة) المرتبطة به الوحدة، قرر إدخال آلات جديدة التي تسمح من تطوير قدرات الوحدة الصناعية من حيث الكمية و نوعية منتجاتها.

هذا القرار نتج في الواقع عن أن "المحيط" زاد في طلب الإنتاج الجيد بواسطة الوحدة و هذه الزيادة ناجمة من وزارة تسمى (نظام المراقبة الأعلى)، بغية تطوير قطاع الصناعة، تستعمل التجهيزات الجيدة المقدمة من طرف المجتمع و وحدته الصناعية

- أي نظام يعمل بشكل عادي عندما يكون في حالة متوازنة بين قوى فعالة و مؤثرة في داخله، الشيء الذي يبقى هيكله سليم، بينما هذا ممكن إذا كانت المنشطات و المثيرات ضعيفة أو ذات مدى قصير أي أنها استقرت دون مستوى العتبة التي يمكن أن تكرس تغييرات، و في كل الحالات أي نظام لا يعرف النمو و التطور فسوف يبلى مع الوقت.

الشروط المحددة لتنشيط و تقوية نظام معين، تعرف في بعض الأحيان عن طريق الاختصاصيين و في بعض الأحيان، فهي متاحة للجميع.

نظام المراقبة: يتشكل من واحد أو مجموعة أفراد مع الأدوار التالية:

أ)- أصحاب القرار ب)- المخططون ج)- المنجزون (المطبقون) د)- الملاحظون.

- عدد المشاركين يعتمد على تعقيد نظام أنشطة المراقبة و زيادة على ذلك فشخص واحد لا يمكن أن يجمع دورين أو مجموعة أدوار و مهمات.

- نرى بأن كل هؤلاء المذكورين يعملون تحت أسماء و صفات مختلفة، من أجل التأثير على مجموعة من الأنشطة و الوظائف لتحقيق أهداف معينة تمثل جوهر العلاقات بين نظام الرقابة و النظام المراقب.

إن تحديد هدف وظيفة يعتبر أساسي للتعرف على الأعمال الضرورية و مستلزمات تحقيقها و إنجازها و الإجابة على سؤال "لماذا" بالنسبة للأدوار التي تقوم بها هذه الوظيفة يجب أن تعلل الخيارات التي يجب أن تكملها، و أن تقوم بها و كيف تقوم بها و متى و بأي طريقة ننفذها.

إذا كانت هناك وظيفة و التي يكون غايتها إنشاء و خلق شيء جديد يجب عليها أن تحوي و تتمتع بخصائص مرتبطة بالهدف المنشود و حاجيات المستعملين و لكن توجد هناك أيضا "قيمة الاستعمال" و التي تعطى من طرف المستعملين لتلك الوظيفة أو للشيء المستعمل حسب أهمية كل خاصية و حسب حاجيات المستعملين.

هذه القيم تتعلق بحالة الشيء (الحالة الابتدائية) طريقة الاستعمال من طرف المستعملين، و الذي يؤثر فيه وسائلهم الخاصة و معارفهم و الذي يكون نتيجة نمط تفكيرهم، و إدراكهم و قيمهم.

القائمون عل التخطيط و الإنتاج، الذين يكونون و يخلقون الشيء يجب أن يضعوا في حسابهم الشيء المراد تقديمه للاستعمال، لن يكون الاستعمال بالضرورة متطابق للطريقة و النمط المبرمج استعماله و لهذا يحتاج إلى معرفة الوسائل و المعارف التي يمكن أن يتوفر عليها المستعمل و وضعها ضمن الفرضيات في عمل النظام المراقب بطريقة تؤمن الاستعمال الأمثل و الأقرب لما هو مرغوب.

هذه الجوانب لها من الأهمية في جانب تهيئة المجال، بالنظر للأبعاد الفيزيائية و التي تترجم بمجموع الأشياء و الأماكن المبنية.

و يجب التفكير في نظام الرقابة لكي يحدد نظام إنتاج الإطار المبني خاصة السكن للتحقق من موازنة و اختيار "خصائص" و "قيم" الاستعمال.

VI-3-المدينة كنظام:

من خلال ما ذكرناه حول " l'approche systémique " يمكننا تلخيص تطبيقها على المجال الاجتماعي الفيزيائي الحضري.

المدينة نظام وظائف يقوم بها مجموعة من الأفراد و الهيئات بكل أنواعها.

الاتصال بين هذه الوظائف و المجموعات الاجتماعية تقام مع الوضع في الحساب التناسب الكمي و النوعي. مثال ذلك السكان و العمل: عدد الأطفال المتمدرسين و عدد التجهيزات المدرسية، نظام التعليم و عدد التلاميذ لكل معلم

الوظائف تتوزع على عدت أنواع و ترتبط فيما بينها بعلاقات، هذه العلاقات تعتمد على عوامل عديدة تتغير عبر الزمن و باختلاف المجال و التي تتحدد بدورها بمعايير و بمقاييس متغيرة أي أنها معرضة للتطور و التغير.

كل نشاط أو وظيفة تحتاج لمساحة (مجال) مهيأ و مجهز يتكون من بناءات، مجال غير مبني، شبكات ..... أي يترتب عليه استهلاك للمجال خاصة أرض المجال الحضري.

مجموع العناصر يشكلون و يغيرون المجال بغية السير الأمثل للنشاط و الذي يمثل "الإطار المبني و المجالي" (مجموع الأشياء و الأماكن المبنية).

الإطار المبني و المجالي، ممكن أن تجمع أو تحوي و بأنماط مختلفة لنفس النشاط. و لهذا، فالبحث و إنشاء أنماط من السكن (و دلالته المعمارية) بينة و واضحة ، بالنظر إلى أنها لنفس الوظيفة و هي (السكن)، فمحتوى و قيمة الاستعمال يمكن أن يختلف، و نفس الإطار المبني و المجالي يمكن أن يحوي عدت وظائف أو أنواع من الاستعمالات[18].

هذا الطرح و الذي أوردته مفصلا و هذا لما يحويه من نظرة تحليلية للعلاقة بين مختلف الأجزاء و العناصر المكونة للمدينة و العوامل المؤثرة و الفاعلة في الصيرورة التاريخية لها، و يحدد لنا أطراف المعادلة أي المحيط أو الوسط التي تتواجد و تنتمي إليه المدينة ، المدينة كنظام ، وجود أنظمة جزئية تسعى إلى تحقيق أهداف جزئية تخدم الهدف العام للنظام الكلي للمدينة، تتحدد العلاقات بين هذه الأنظمة أو العناصر و المستويات عن طريق الأفراد و المجموعات الاجتماعية تحت عناوين و أدوار مختلفة، ثم تعرض لسير و عمل أي نظام سواء كان كلي أو جزئي و أنه يحكمه أمرين مدخلات و مخرجات أي أن أي نظام فهو يؤثر و يتأثر، عملية التأثير المتبادل تنعكس على فعالية و توازن أي نظام جزئي، وجود نظام رقابة أعلى يعمل على تأمين السير الحسن و الأمثل للأنظمة الجزئية و النظام الكلي،و نظام الرقابة يعتمد على مدى كفاءته في حد ذاته من خلال مكوناته و شروط أدائه لمهامه و الوسط المحيط به .

هذا بشكل نظري ما تعنيه المدينة كنظام و عند نقل هذا إلى أرض الواقع يمكنه أن يساعدنا في تفسير مجموع الظواهر على مستوى المدينة.

---

[18] ZUCCHELLI (A). Introduction à l'urbanisme opérationnel et à la composition urbaine. volume I. EPAU. OPU. Alger. 1983.p 182

الخلاصة:

المدينة هي ذلك المجال العمراني الذي يحقق فيه الشخص ذاته ، و هو تلك البيئة المشيدة أو الاصطناعية للإنسان في وسط طبيعي فوق أرضية مختلفة التكوين و التشكيل بكل أبعاده الفيزيائية و هو حصيلة تصرفات الأفراد التي توجه استعمال الأرض لأغراض مختلفة تحددها رغبات و احتياجات البشر الذين يتفاعلون فيه، و الذي يتكون بصفة عامة رغم اختلاف النظريات التي تفسر شغل الأرض فيه من مركز كقلب نابض له و مناطق سكنية لمختلف المستويات الاجتماعية و شبكات مواصلات و مؤسسات الخدمات العمومية بالإضافة إلى المناطق المفتوحة و الخضراء و إمكانية تواجد منطقة صناعية،

إن دراسة صيرورة نمو و تطور نظام حضري معقد و إدراك المدينة ككتلة تشكيلية بالإضافة إلى معالمها الوظيفية كانت و ما تزال رهن تأثير الاتجاهات و التيارات المعمارية و العمرانية و الأحداث التي واكبت نشأتها و تطورها.

تلك الوقائع و ما يصدر عنها من تحولات اقتصادية و اجتماعية بتأثيرها على البنية القاعدية للمجتمع و بالتالي الواقع و الظروف المعيشية للسكان، كتلك التي أصدرتها الثورة الصناعية و ما تبعها من النمو الحضري الضخم كانت سببا في ظهور تحولات ظاهرة مست شكل و نوعية و خاصة وظيفة المدن.

إن تسارع النمو الديمغرافي لمدننا و الأوساط الحضرية جعل واقع المدن يأخذ أبعاد جديدة من حيث صور الأنسجة و مبادئ النمو ، و تختلف الأشكال و الهياكل حسب النشأة و عناصر تركيب تلك الأنسجة المرتبطة بعامل الزمن كنقطة أساسية لحكمنا على هذا النمو .

و التركيب الداخلي للمدن يسمح من خلال مجموعة تركيبات متوافقة للعناصر التي تشكل المشهد الحضري (بناء، شجرة، إنارة ،....) من خلق و إيجاد جملة أو تشكيلة منسجمة تعبر للناظر عن البعد الفيزيائي الجمالي للمدينة "هذه الدلالة والمعنى للتركيبة الحضرية يعطينا معنى المجموعة ليس فقط أنها تؤدي وظيفتها بشكل جيد و لكن تضفي البعد الجمالي لعين الناظر كذلك"المدن المثالية تتكون من منطقة سكانية، منطقة تجارية و منطقة صناعية وأماكن للراحة و التنقل و غيرها قد قام بعض الباحثين المهتمين بدراسة المدن مثل مخططي المدن و علماء الاجتماع و الجغرافيين بمحاولات إيجاد المفاهيم أو نظريات عامة لتسيير استعمالات الأرض داخل المدن و لإيجاد علاقات بين مختلف الاستعمالات و التوصل إلى العوامل التي ساهمت بتشكيلها و عملية نموها

و تركيب المدينة قبل الثورة الصناعية إمتاز بكونه نتاج أعمال مهندسين معماريين و مصممين ركزوا على روعة التصميم وحاولوا بقدر الإمكان إظهار عظمة و أبهة المدينة من خلال إبداعاتهم الفنية المعمارية المجسدة في زخرفة المباني و توضع الطرق و الشوارع وساحة المدينة أم تركيب المدينة بعد الثورة الصناعية فقد امتازت المدينة في هذه الفترة بنموذجين تقليدي و الذي كان في نهاية القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر و الذي اعتبر مرحلة هامة في تغيير استخدامات الأرض التقليدية بالمدينة و ذلك لما حققته الثورة الصناعية من اختراعات وابتكارات ساهمت بشكل كبير في تعدد الوظائف و النشاطات و الاستخدامات التي ساهمت بدورها في نمو و

توسع المدن متخطية بذلك الأسوار التي كانت تطوقها.أما النماذج الحديثة و التي عكست الأفكار الحديثة في تركيب المدينة التي تتعامل معا من منطلق الديناميكية الحركية، و التبدل الدائمين التي تتصف بها المدن و هذا يعني أن دراسة لمدينة لا بد أن تكون من منظور شمولي يأخذ بعين الاعتبار التعقيدات و التداخلات الموجودة بين مختلف الأنشطة.

المدينة المعاصرة تمثل بهذا المعنى نتيجة البحث المعماري الحديث التحليل الدقيق للمدينة الحديثة، يعتبرها كوحدة عضوية وظيفية.لنصل في الأخير و نشرح المدينة كنظام و الذي أعتبر أحد أهم المقاربات الحديثة لفهم حركية و ديناميكية المدينة من خلال نظرة تحليلية للعلاقة بين مختلف الأجزاء و العناصر المكونة للمدينة و العوامل المؤثرة و الفاعلة في الصيرورة التاريخية لها، و يحدد لنا أطراف المعادلة أي المحيط أو الوسط التي تتواجد و تنتمي إليه المدينة.

الجزء الثاني

محاولة إيجاد العلاقة التي تربط النمو الحضري و اختلال التوازن الوظيفي لمدينة تقرت

الفصل الأول

النمو الحضري لمدينة تقرت(سكانيا ،عمرانيا(فيزيائيا))

مقدمـــــة

I-خصائص المجال الولائي لولاية ورقلة

II- الدراسة الطبيعية:

III- الدراسة العمرانية:

الخلاصـــــة

نمو مدينة تقرت و الذي أخذا أبعاد جديدة في السنوات الأخيرة لم يكن وليد اليوم فقد مر بعدت مراحل منذ نشأتها، في كل مرة هناك ظروف و عوامل تحقق هذا النمو، و إبراز تاريخ تطور المدينة من الناحية العمرانية و الديمغرافية يعطي لنا صورة واضحة تجعلنا نفهم و ندرك مدى ارتباط ذلك بظروف و علاقات المدينة بمكوناتها

I-خصائص المجال الولائي لولاية ورقلة

I-1-الموقع و التنظيم الإداري:

تقع ولاية ورقلة في الجنوب الشرقي من الوطن و تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ 163233 كلم^2 و بكثافة سكانية قدرها 2.62 نسمة في الكم^2 الواحد، و تعتبر ولاية ورقلة من الولايات الشاسعة، يحدها من الشمال ولايات الجلفة و الوادي، من الشرق الجمهورية التونسية، من الجنوب ولايات تمنراست و إليزي و من الغرب ولاية غرداية تنقسم الولاية إداريا إلى 10 دوائر و 21 بلدية، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): التنظيم الإداري لولاية ورقلة

الدائـــــرة	البلديـــــــات
ورقـــــلة	ورقلة، الرويسات
سيـــــدي خويلد	سيدي خويلد، عين البيضاء، حاسي بن عبد الله
البرمـــــــة	البرمـــــــة
تماســـــين	تماســـــن، بلدة عمـــــر
المقاريـــــن	المقاريـــــن، سيـــــدي سليـــــمان
الحجيـــــرة	الحجيـــــرة، العاليـــــة
تقـــــــرت	تقـــــرت، الترلـــــة، تبسبست، الزاوية العابدية
الطيـــــات	الطيـــــات، بناصـــــر، المنقـــــر
نقوســـــة	نقوســـــة
حاســـي مسعود	حاســـي مسعـــــود

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

إ

ن معظم تراب الولاية يتكون من سهول في الشمال (مناطق رملية) و هضاب متنوعة في الجنوب التركيبة الطبيعية للولاية تتميز بمنطقتين مختلفتين، في الشمال، منطقة الصحراء المنخفضة المتكونة من حوض وادي ريغ، و في الجنوب: العرق الشرقي الكبير

كما تتميز الولاية بمناخ صحراوي جاف و بحرارة عالية في فصل الصيف بمعدل يفوق ال40 درجة و معتدل في فصل الشتاء بمعدل 20 درجة، نقص كبير في سقوط الأمطار حيث المعدل السنوي لا يتعدى 40مم أي 12 يوم في المجموع من الأمطار في السنة، من جهة أخرى تتميز الولاية برياح رملية كثيفة خصوصا بين شهر مارس و شهر ماي مما يتكون حاجز للنشاطات الاقتصادية و الاجتماعية لا سيما الاستصلاح الفلاحي –

I-2-أهم موارد الولاية:

أهم مناطق النشاط الاقتصادي بالولاية متكونة من الحقول البترولية بحاسي مسعود و المساحات الفلاحية بوادي ريغ (ناحية تقرت) و وادي مية (ناحية ورقلة) و بروز و توسع مناطق النشاط و مناطق صناعية في منطقة تقرت الكبرى و ورقلة

1) **الموارد المنجمية:** الثروات الأساسية المنجمية القابلة للاستغلال تتكون من الرمال، الجبس، الملح، الطين.

2) **الموارد الطاقوية:** تتوفر الولاية على احتياطات كبيرة من البترول و الغاز، و على طاقات شمسية يمكن استغلالها في العديد من النشاطات الاقتصادية.

3) **الموارد المائية:** تتكون مياه الولاية أساسا من المياه الباطنية ابتداءا من 4 طبقات كبرى و التي تحتوي على 80 مليون هكم^3، و عمق هذه الطبقات المختلفة تتراوح بين 100م و 1800م مما يتطلب استثمارات كبيرة لاستغلالها.

4) **الموارد الأرضية:** إن المساحات القابلة للاستغلال في إطار استصلاح الأراضي الصالحة للزراعة تقدر بـــ 62000 هكتار و معظم هذه الأراضي موجودة في الجهة الشمالية الغربية من الولاية (ورقلة، الحجيرة، دزيوة) و في منطقة وادي ريغ و أخيرا بشريط الرابط بين حاسي مسعود و قاسي الطويل.

5) **الموارد السياحية:** تتوفر الولاية على امكانيات طبيعية ضخمة لتنمية قطاع السياحة حيث تملك العديد من المواقع (الكثبان الرملية، منطقة حمادة ...) و كذلك مناظر سياحية جد جذابة و ثروات ثقافية و فلكلورية متميزة، كما تجدر الإشارة إلى وجود الأعمال الحرفية تقليدية (صناعة الزرابي، الآلات الطينية) و التي ممكن أن تساهم في ترقية قطاع السياحة ككل.

I- 3 - الوسط الطبيعـــي:

مجال دراستنا الذي يقع ضمن إطار متميز بطبيعته الصحراوية، كجزء من الصحراء الكبرى، تبدأ مشارفها من الأطلس الصحراوي جنوبا، وهوامش الهضاب العليا، هذا الامتداد الواسع المسطح المتكون أساسا من الحمادات، والعروق، هذا المجال الواسع الذي تؤكد الدراسات الجيولوجية أنه كان مجالا رطبا بعد انحسار العصر الجليدي الأخيـــــــر.

II- الدراسة الطبيعية:

II-1-نظرة طبيعية و التعرف إداريا على مجال الدراسة:

الشكل رقم(17): الموقع الإداري لمدينة تقرت

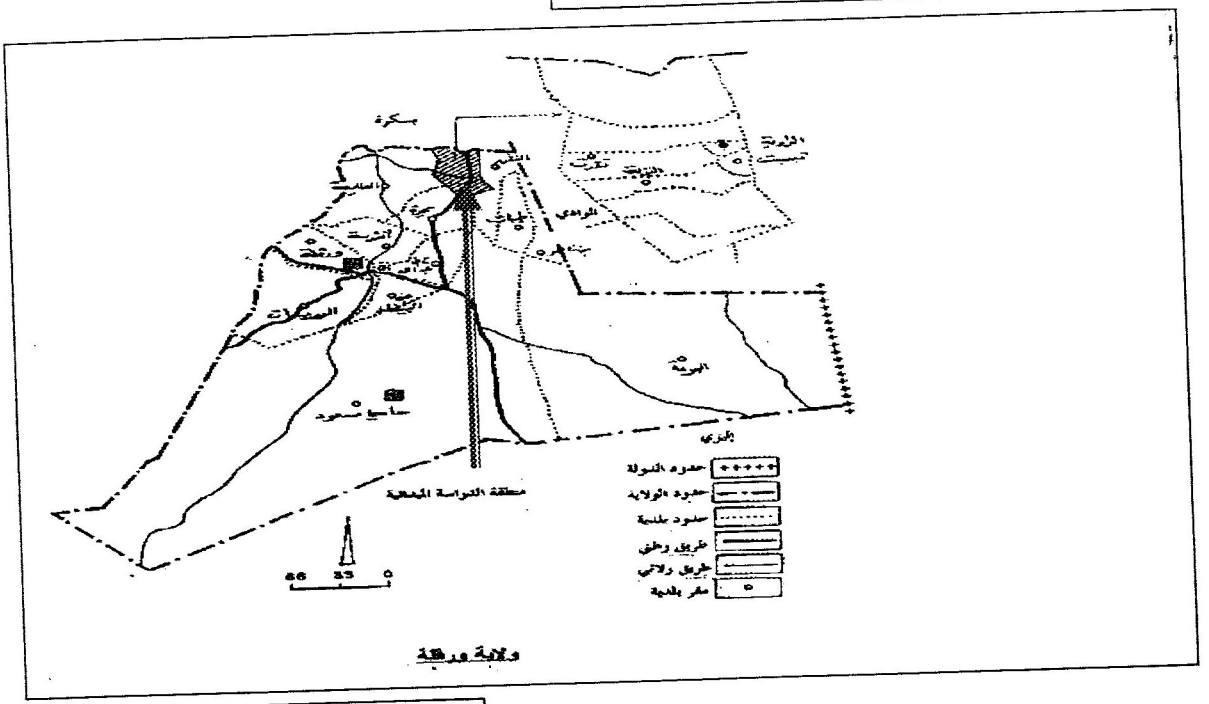

المصدر: مديرية البناء والتعمير لولاية ورقلة.

II-2- الموقع الجغرافي:

تقع مدينة تقرت شمال الجنوب الشرقي للوطن في منخفض تتلاقى فيه أودية صحراوية تحتية وهي: واد ايغرغر المنحدر من قمم الهقار ، ووادي مية المنحدر من أعالي عين صالح ، مما يعطي تفسيرا لوفرة المياه وقيام المدينـــة.

وهي تعتبر واحـــة من واحـــات وادي ريغ وأهمهم،هذا الأخير يحدده السكان المحليـــون من رأس الـــواد (شط ملغيغ) شمالا إلى سيدي بوحنيـــة الموجود بقوق " تماسين "1جنوبا.

وتعتبر مدينة تقرت من أقدم دوائر ولاية ورقلة حيث إرتقت إلى مقر دائرة سنة 1967 وتظم حاليا 04 بلديات وهي:(تقرت، الزاويـــة العابديـــة، تبسبست، النزلـــة).

يحدها من:الشمال بلدية المقارين ومن الجنوب بلدية تماسين ومن الشرق بلدية منقر ومن الغرب بلدية العالية وتبعد عن عاصمة الولاية ورقلة 160كلم وعن الجزائر العاصمة 620 كلم، وهي تقع عند نقطة التقاء الطريقين الوطنيين(03)و (16) اللذين يشكلان محورين هامين، يمتد الأول منها آخذا الاتجاه (شمال – جنوب)،والثاني الاتجاه (شرق– غرب)، تمتد على مسافـــة 60 كلم طولا، وحوالي 40 كلم عرضا وهذا

---

[1] *Sourse Syndicate : D'initiative de Biskra et Shara Contantinois Imprinerie Algérienne.Alger .1983 p :104*

حسب(PDAU) وتستحوذ علـــى مساحـــة قدرها 404 كلم^2 نسبـــة 0.24% من المساحـــة الإجماليـــة لولايـــة ورقلـــــة التـــي تقدر بـــ 163233كلم2.

الشكل رقم(18) : تقرت فى 1875.

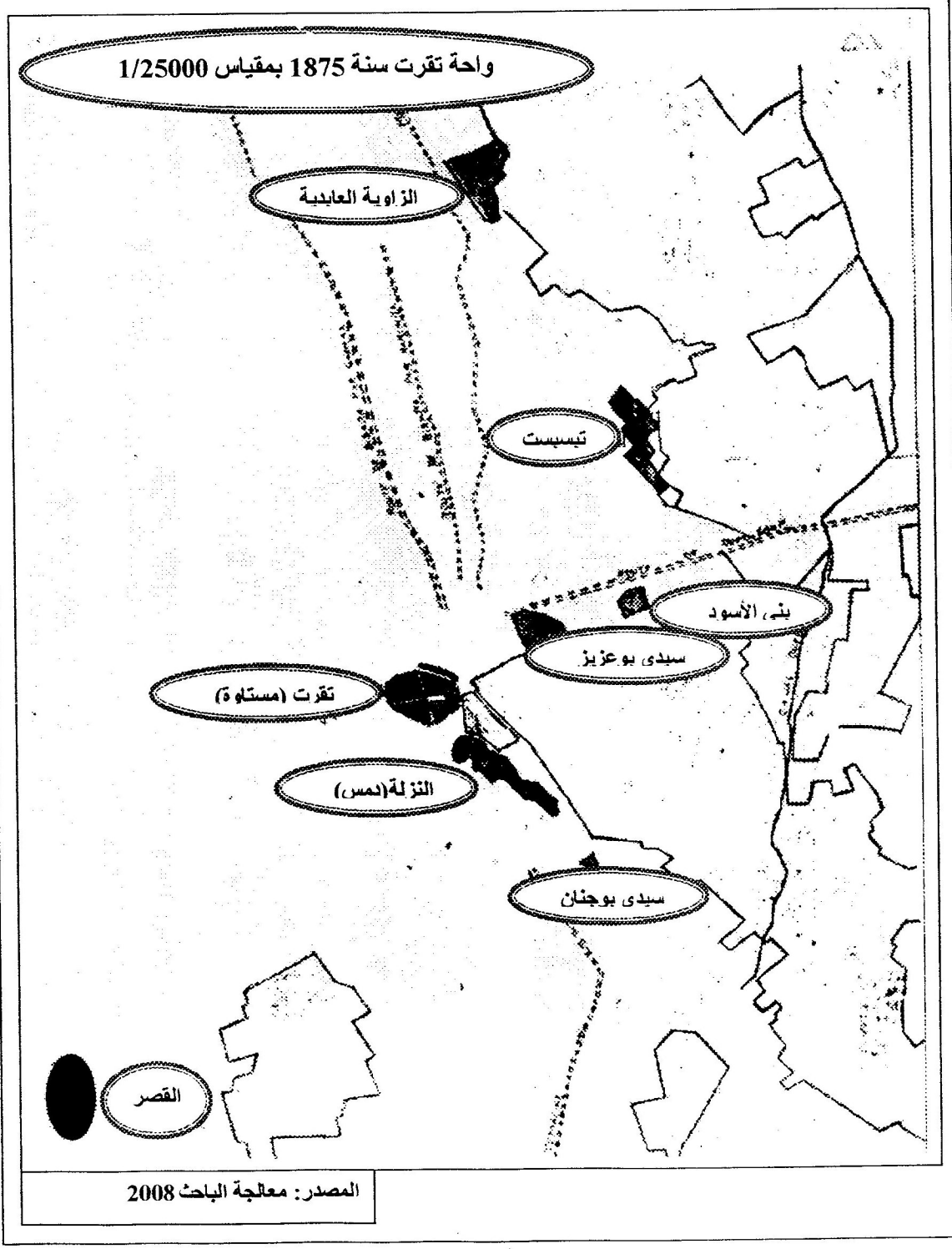

المصدر: معالجة الباحث 2008

ضمن هذا الإطار العام يتموقع إقليم وادي ريغ، تحديدا في الركن الشمالي الشرقي للصحراء الجزائرية، أو ما يطلق عليه الجغرافيون الصحراء المنخفضة، المنطقة الارتوازية التي تمتد من سفوح الأطلس الصحراوي الجنوبية شمالا،حتى بداية الهضبة الوسطى التي تنتهي إلى مرتفعات الهقار، ومن الشرق من منطقة الجريد التونسي التي تعتبـــر امتداداها الطبيعـــي.

هذه المنطقة المنخفضة من صحراء المنطقة الغنية بالمياه الجوفية الارتوازية التي سمحت بالحياة ونشأت الواحات المسقية بالمياه الارتوازية القريبة من السطح،يعتبر وادي ريغ أحد المكونات الرئيسية للصحراء المنخفضة التي تظم مناطق الزيبان ووادي سوف ومنخفض ورقلـــة.

"**وادي ريغ**، الإطار الجغرافي الطبيعي لمدينة تقرت، إ ســـم لمنطقة وليس لسيل من الماء، إن شكله المنخفض والممتد على شكل شريط طولي ضيق هو الذي أوحى بتسمية الوادي. يمثـــل إقليما منخفض مستطيل الشكل طوله حوالي 160 كلم وعرضه يتراوح بين الثلاثين والأربعين (30 -40) كلم.

يبتدئ هذا الإقليم شمالا على حواف شط مروان وشط ملغيغ وينتهي جنوبا بقرية قوق التي تعد بداية للوادي، قد سماه **ياقوت الحموي**[2] في معجم البلدان الزاب الصغير و سماه **إبن خلدون** في تاريخه[3] "بلاد ريغ" أو" أرض ريغ"و هو الاسم الـــذي عرف به عبـــر تاريخـــه منذ نشأتـــه.و في الوقت الحاضـــر مازال يعرف "وادي ريغ".كشبكة من الواحات المرصوفة على طول المنخفض يحده من الشمال إقليم الزاب وعاصمته بسكرة ومن الجنوب ينفتح على هضبة وسط الصحراء ومن الشرق وادي سوف أما من الغرب وادي ميزاب وعاصمته غرداية.ينحصر بين العرق الشرقي الكبير والهضبة الحثية(gréseux) التي تقع غربه.فلكيا يحدد الإقليم بخط عرض32.54غربا و34.09 شرقا. يبعد 620كلم عن العاصمة،160 كلم عن ورقلـــةو170 كلم عن حاسي مسعود و95 كلم عن الـــــوادي و220 كلم عن بسكـــرة.

II-3- المنـــــاخ :

إن الميزة الأساسية لمناخ منطقة وادي ريغ هو الطابع الصحراوي الجاف، مع أن الإقليم يمثل شريطا رطبا في وسط صحراوي بفضل مياهه الجوفية القريبة من السطح. الحرارة السنوية المتوسطة تقارب 22.23 درجة مئوية مع تغيرات فصلية قوية تكون شديدة الانخفاض في شهري ديسمبر و جانفي ب 10 إلى 11 درجة أما الدنيا بـــ : 4.5 درجات مئوية تكون أشد ما عليه الحرارة في جويلية و أوت بـــ :32 إلى 33 درجة وأقصى ارتفاع بـــ : 41 درجة. أما من جانب التشميس فعدد ساعات التشميس تقدر ب 3383.7 سا في السنة، أقصاها في شهر جويليه بـــ :376.1 سا"4.، تسود المنطقة عدة أنواع من الرياح والرياح الرملية قد تصل سرعتها إلى 31 م / ثا تغمر المدن والقصور وتحجب الرؤية لعدة أيام وأكثر هذه الرياح تحدث بين

---

2 ياقوت الحموي: معجم البلدان، الجزء الرابع بيروت ـــ دون تاريخ، ص325.

3 . ابن خلدون عبد الرحمان: كتاب العبر ديوان المبتدأ والخبر، الطبعة الثانية بيروت ،1921 المجلد السابع، ص 96.

4 محطة الأرصاد الجوية بالمنطقة: سيدي مهدي - تقرت (تحليل معطيات سنوات 1995 - 2000).

شهري أفريل و ماي. تتميز منطقة وادي ريغ بتساقطات ضعيفة تقدر على العموم ب 58 مم والحد الأدنى قد يصل إلى 11مم سجلت سنة 1983 كما يكون أقصاها 146 مم.كما قد تسجل في فترات غير منتظمة فيضانات فجائية مثل الفيضان الكبير الذي مس منطقة المغير سنة 1968 وكان له تأثير كبير على واحات وادي ريغ.

الجدول (09) : التساقطات، الرطوبة والحرارة في مدينة تقرت قياسات سنة 2007.

الشهر	درجة الحرارة	تساقط الأمطار		الرطوبة	سرعة الرياح القوية (م/ث)
		عدد الأيام	كمية الأمطار ملم		
جانفي	11.0	4	7.06	64	**18**
فيفري	14.8	2	8.04	52	**17**
مارس	16.1	3	16.06	44	**24**
أفريل	20.2	1	21.75	55	**19**
ماي	26.6	0	0.00	32	**19**
جوان	32.8	2	0.80	27	**16**
جويلية	33.8	0	0.00	31	**18**
أوت	33.8	1	4.80	31	**31**
سبتمبر	30.4	1	2.4	40	**19**
أكتوبر	23.5	3	23.55	47	**20**
نوفمبر	14.4	4	27.80	51	**14**
ديسمبر	10.3	5	11.02	63	**12**
المعدل	22.23	2.16	10.27	44,75	**18,92**
المجموع	-	**26**	**123.28**	-	-

المصدر: مصلحة الرصد الجوي تقرت 2007

III- الدراسة العمرانية:

III- 1-التعريف بمدينة تقرت :

ابتداء من القرن الثالث عشر تخضع المنطقة للحفصيين عن طريق"المزني" حاكمهم في الزاب الذي يتنقل في مقر ولايته بين بسكرة و"المقارين" [5] ثم يقع حكم تقرت في يد أسرة يوسف بن عبيد الله وتماسين[6] قربها التي تتوسع هي الأخرى وتتحول إلى مدينة تحت سلطة أسرة بني إبراهيم وهي أسرة محلية من الرواغة. وتبقى هذه الفترة مطبوعة بالصراعات بين القصور المتجاورة تحركها في الغالب مسائل النزاع على الأرض أو مصادر المياه لعب فيها الجانب المذهبي والديني أهمية كبرى. ويذكر ابن خلدون أن هذه القصور والمدن كانت مستقلة

[5] قرية تقع على بعد 06كلم شمال تقرت.

[6] تماسين مدينة تاريخية، 10 كلم جنوب تقرت تشتهر بكونها ثاني مقر للزاوية التيجانية.

عن بعضها البعض . وكانت بعض القصور في أحيان عديدة تستنجد بالبدو في تحالفات مؤقتة ضد جاراتها من القصور. وتدخل المنطقة نتيجة هذه الصراعات في فوضى كبيرة وعدم استقرار كان أثره تدميريا على الواحات.

وبعد الإحتلال الفرنسي للجزائر ونتيجة تطور هذه الأحداث تقوم فرنسا بتجهيز قواتها في 11 نوفمبر 1854 في ضواحي بسكرة تحت قيادة الكولونيل "ديسفو"وتتجه نحو المنطقة معسكرة في لمقارين(واحة قرب تقرت) أين تلاقي مقاومة من أهالي تقرت بقيادة سلمان الجلابي والشريف محمد بن عبد الله بمساعدة أهالي سوف وبعد هزيمة المقاومين يدخل القائد ماربي مدينة تقرت في 05 ديسمبر 1854 معلنا نهاية حكم بني جلاب وبداية الإحتلال الفرنسي لهذه المنطقة التي تشهد انتفاضة جديدة في 1871 ضمن ثورة بوشوشة تتزامن مع ثورة المقراني في بلاد القبائل وتمتد إلى الجنوب.

" تبقى المنطقة تحت الحكم العسكري الفرنسي، وتصبح في هذا العهد من أهم مناطق الجنوب قانون 24 ديسمبر1902 يقرر التنظيم الجديد للصحراء، تحت الحكم العسكري الفرنسي وتقسم الصحراء إلى أقاليم عسكرية حسب المرسوم لسنة 1905 ينشأ بموجبه الإقليم العسكري لمنطقة تقرت يؤسس المكاتب العربية، في 13 جوان 1957 تنشأ وزارة خاصة بالصحراء الجزائرية وفي 07 أوت 1957 تؤسس ولاية الواحات والساورة، وتصبح تقرت نيابة عمالة **sous-préfecture**، تظم كل من المغير،جامع تقرت، الطيبات، الحجيرة، العلية. من المشاريع الهامة التي حولت المنطقة في العهد الفرنسي مد خط السكك الحديدية سنة 1914 الذي يصل إلى تقرت وينتهي عندها وبه تتحول المنطقة إلى ورشة مشاريع استعمارية كبيرة في واحات النخيل ونقل المحروقات بعد اكتشاف البترول سنة 1956 بحاسي مسعود، ومشاريع لم تنجز مثل مشروع بحيرة الجنوب الذي بقي في الدراسة"[7].

[7] عبد القادرخليفة: اهياكل الاجتماعية والتحولات الحالية في الزلة – تقرت– مقاربة أنثروبولوجية مذكرة بحث لنيل شهادة الماجستير في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية بالمشاركة العلمية للمركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية بوهران،تحت إشراف د.عابد بن جليد ،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2004 ،،ص24 .

مدينة تقرت ضمن إقليم وادي ريغ:

الشكل رقم(19): الموقـــع الجغرافي لمدينـــة تقـــرت

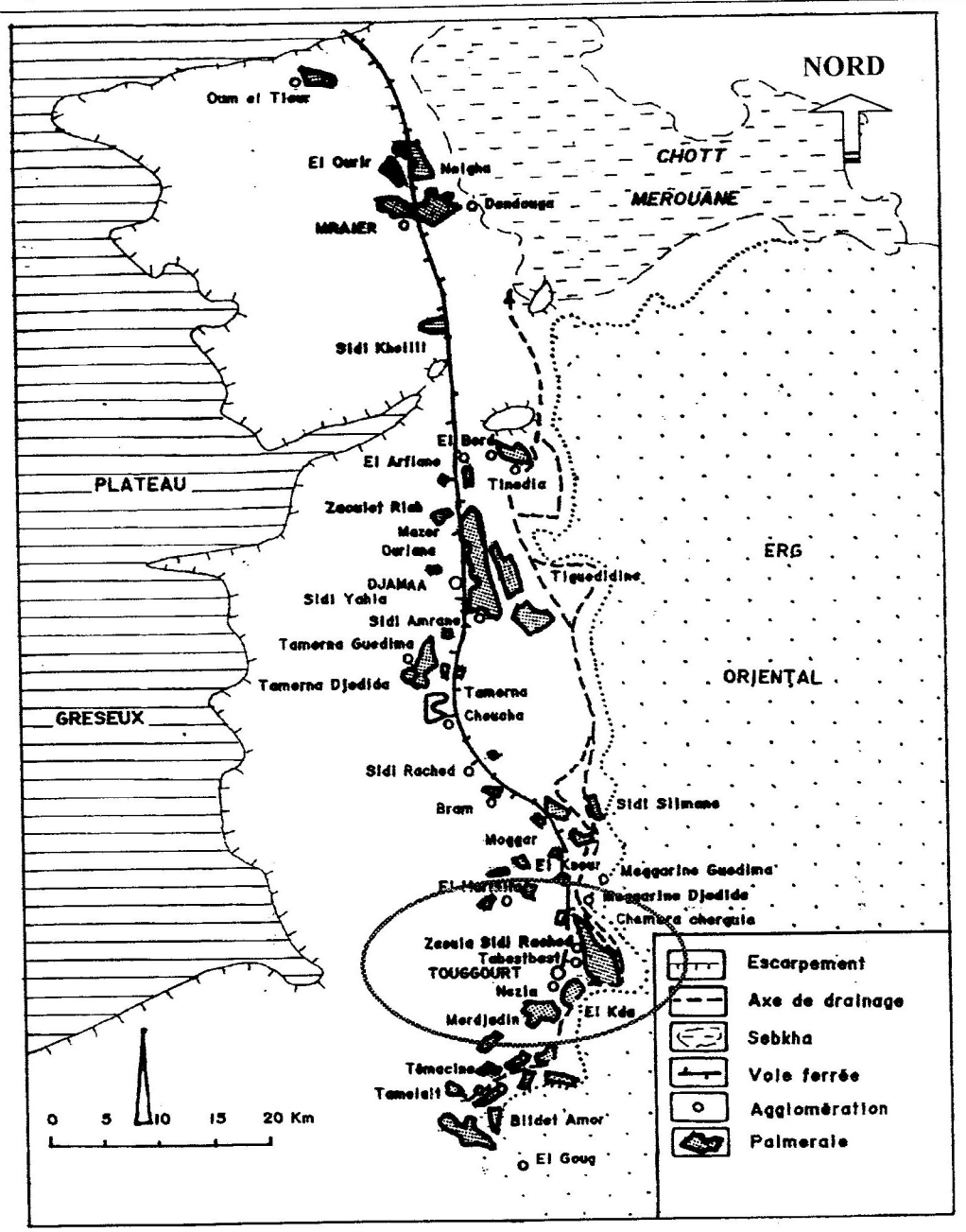

SOURCE : MM. ROUVILOIS.BRIGOL " Oasis du sahara Algérien " Etudes de photos-interprétations n° 64 . Institut Géographique National . Paris p 02 .

الخريطة (2) قصور ومدن وادي ريغ

III- 1-النمو الحضري لمدينة تقرت ببعده (الفيزيائي و الديمغرافي و الإداري)

III- 1-1-أهم مميزات المجال البلدي للمدينة:

الشكل رقم (20): التقسيم الإداري و تحديد المجال البلدي لمدينة تقرت

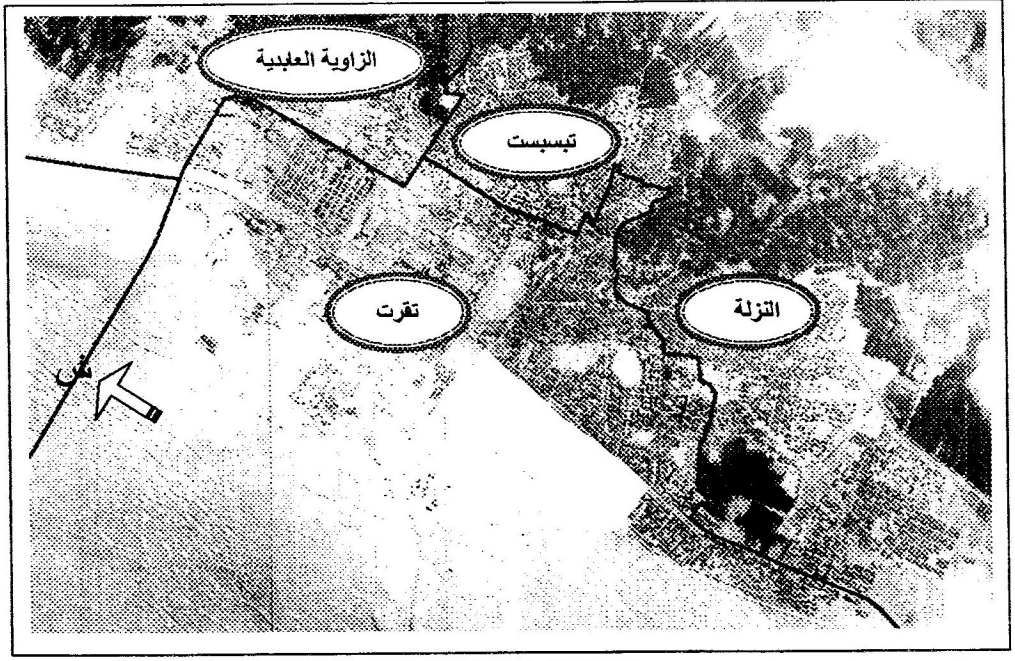

المصدر: صورة عن طريق القمر الصناعي + معالجة الباحث2008

قانون التقسيم الإداري لسنة 1984 الذي قسم المدينة إلى أربع بلديات تتقاسم نسيج عمراني متداخل و هي كل من تقرت، النزلة، تبسبست، الزاوية العابدية و بدون الرجوع للأسباب و التي على أساسها، علل لهذا التقسيم الإداري الحالي و الذي لا يمكن تعليله في الأصل لا بحجم المدينة و لا باعتبار أن البلديات الناتجة ذات جوهر (كيان) متميز و مغاير أو منفصلة بمسافات بعيدة عن بعضها البعض المهم هو أن هذه الحقيقة تخلق عدت عقبات إضافية.

ما يميز النسيج الحضري الحالي لمدينة تقرت أنه متقطع ويفتقر للانتظام والتجانس المورفولوجي لأسباب تاريخية وأخرى سياسية. لم تتوافق مع الخصوصية الاجتماعية والمناخية للمنطقة أنهت مسلسل الأصالة المتمثل في القصر-الواحة.فبدت المدينة ككتلة عمرانية منفصلة تمتد طوليا باتجاه شمال—جنوب خاصة على محور الطريق الوطنـــي رقم (**03**)، وهذا ما لاحظناه من انقطاع شبه كلـــي بين النسيج القديم والحالـــي.

أما حاليا فإن المساحة الإجمالية لدائرة تقرت تقدر بـــ 404 كلم^{2}وبلغت مساحة المحيط العمراني 21.26 كم^2 بنسبة 5.26 % من المساحة الإجمالية.ويتداخل المحيط العمراني مع المحيط الفلاحي المتمثل في واحات النخيل ليمثلان وحدة مجالية و اجتماعية ليس فيه للحدود الإدارية أهمية كبيرة نتيجة تداخل أحياء

البلديات الأربعة مع بعضها البعض ، بحيث لا يفصل بين البلدية والأخرى سوى طرق البلدية ، وقد بلغ عدد تلك الأحياء والمناطق 55 حيا وتم تعمير أكثر من 2126.7 هكتار.

III- 1-2-خصائص و مراحل تطور النسيج العمراني:

III-1-2-1-مرحلة ما قبل الاستقلال (1400-1962) تحليل حالة الدراسة:

III-1-2-1-1-فترة ما قبل الاحتلال (1400-1853):

III-1-2-1-1-1-المرحلة الأولى:1400-1582م:

تشكلت في هذه المرحلة النواة الأولى للتجمع الحضري المتمثل في القصر بحي مستاوة، الذي قامت بإنشائه قبيلة بني جلاب الذي ساهم في استقرار سكان التجمع الحضري وكان يمتاز موضع هذا القصر بانبساطه وإشرافه على الواحة بارتفاع 70م على سطح البحر، هذا الانبساط أعطاه شكلا دائريا منتظما ونمطا عمرانيا إسلاميا ،يحيط بهذا القصر خندق للحماية من قطاع الطرق والأخطار الخارجية، و به ثلاث أبواب للحماية اثنتان يطلان على الواحة والآخر للتعامل مع باقي الأقاليم، يتوسط القصر سوق عام تتم فيه جميع المبادلات التجارية والنشاطات الحرفية كما يتواجد به مسجد للعبادة وتلقي العلوم الدينية وفض النزاعات بين العروش وكانت تقدر مساحته بحوالي 9 هكتارات ومصدر رزق سكانه هي الواحة فهو مجمع ريفي.

III-1-2-1-1-2-المرحلة الثانية:1583-1853م:

بعد ظهور القصر انطلقت حركة التعمير والتوسع العمراني للتجمع الحضري تقرت حيث ظهرت في المنطقة ستة أحياء ذات نمط عمراني دائري متموقعة على مرتفعات من الأرض (كديات) وذلك لمراقبة الواحة والإشراف على حقول النخيل التي تحيط بهذه الأحياء وتجنب الأخطار الخارجية مثل(رصد العدو القادم،الأخطار الطبيعية والمتمثلة في الأمطار الفجائية والعواصف الرملية).

وتتمثل هذه الأحياء وفي كل من حي **الزاوية العتيق (سيدي العابد)**في الشمال وحي **سيدي عمر (تبسبست القديمة)**،وحي **بني يسود**،و حي **سيدي بوعزيز** في الجهة الشرقية،وحي **التزلة العتيق"دنس"** ،وحي **سيدي بوجنان** في الجنوب الشرقي لحي **مستاوة** العتيق حيث بلغت مساحة هذه الأحياء الستة 29هكتار أما من الناحية المورفولوجية فهي تأخذ صورة تقريبية لحي مستاوة ، إذ أنها تأخذ أشكالا دائرية بداخلها شبكة كثيفة من الشوارع الضيقة والمغطاة أحيانا على شكل دروب تصطف على جوانبها المنازل التي في الغالب ذات طابق واحد،أما في مراكز هذه المدن فنجد المسجد إلى جانبه السوق، ومصدر الرزق هي الواحة.

III-1-2-1-2-فترة الاحتلال (1853-1962م):

عند وصول المستعمر الفرنسي إلى التجمع الحضري لتقرت في 02 ديسمبر 1853م واجه معارضة من طرف سكان المنطقة برفضهم الاختلاط معهم ولكن تمكن المستعمر من إدخال نمط جديد وهو النمط الأوربي المخالف للنمط الإسلامي الصحراوي في تخصيصه الشطرنجي وذلك بالاعتماد على المواد المحلية الطين

والجبس وجذوع النخل مع إدخال مواد جديدة كالإسمنت والفولاذ وكان هذا النمط في هوامش وأطراف الأحياء القديمة للسكان المحليين ومن بين أسماء أحياء الفرنسيين ما يلي :

حي بعلوش وحي سيدي عبد السلام .

وفي هذه الفترة بدأت سمات التحضر تظهر في التجمع الحضري لتقرت.

بلغت المساحة الإجمالية للنسيج العمراني 246هكتار

وتم في هذه الفترة إنجاز العديد من المشاريع في إطار مشروع قسنطينة نذكر منها المستشفى الكبير الموجود حاليا"سليمان عميرات، دار البلدية،فندق النخيل،فندق الواحات، فندق الهقار وإنشاء المجرى الرئيسي لوادي ريغ وخط السكة الحديدية الرابط بين بسكرة و تقرت.

III-1-2-2-مرحلة بعد الاستقلال (1963-2007):

في هذه المرحلة تم فيها إعادة تسيير الوضعية العقارية للأراضي وذلك بتطبيق مخططات جديدة للتعمير ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين:

III-1-2-2-1-الفترة الأولى (1963-1979):

تعد هذه الفترة أصعب فترة لكونها مرحلة انتقالية من فترة الاستعمار إلى فترة الاستقلال حيث قامت السلطات الجزائرية بإعادة تنظيم المجال العمراني وفق مخلفات الإرث الاستعماري ومحاولة إيجاد التوازن ورغم ذلك كانت النشاطات ، فيها ضعيفة نتيجة الفراغ الإداري وصعوبة مراقبة الإرث الاستعماري والتحكم فيه حتى سنة 1967 حيث تم فيها إحداث أول تقسيم إداري ورقيت بلدية تقرت إلى مقر دائرة كانت تدعى بدائرة تقرت الكبرى، وأهم ما ميز النسيج العمراني في هذه الفترة إنشاء المنطقة الصناعية و أحياء جديدة وأشهرها حي 630 سكن، حي 120 مسكن،التي تعد نمط جديد للتجمع الحضري لتقرت وهو نمط العمارات. أما العشرية الثانية بعد 1970 وحتى 1979 فقد تميزت بنوع من الاستقرار والتنظيم الإداري ، مما ساعد على تطور عمراني بزيادة سبعة (07) أحياء بمساحة إجمالية قدرها 96 هكتار، وتم فيها إدخال أنماط سكنية جديدة وتصميمات عديدة للمباني كالبناء الأفقي والعمودي ونمط الفيلات كما تغيرت مادة البناء وأصبح يعتمد على مواد حديثـــة كالإسمنت والحديد.

قدرت المساحة الإجمالية للنسيج العمراني في هذه الفترة ب 417 هكتار وتميزت بإدخال أنماط سكنية حديثة كاستعمال مواد البناء مورثة عن الاستعمار وظهور الفيلات.

III-1-2-2-2-الفترة الثانية (1980-2007):

في هذه الفترة شهد التجمع الحضري لتقرت تغيرات عديدة ابتداء بالتقسيم الإداري 1984 حيث أصبحت فيه دائرة تقرت تضم أربعة بلديات : نزلة، تقرت، تبسبست، الزاوية العابدية كمراكز حضرية وخمس بلديات رفيقة وهي بلدية المقارين، بلدية سيدي سليمان،بلدية تماسين، وبلدية بلدة عمر، الطيبات

ولكنها تخلت عن البلديات عام 1991 حيث رقيت هذه البلديات إلى دوائر ما عدى بلدية بلدة عمر و سيدي سليمان .

- أما فيما يخص نمو النسيج العمراني ظهر بالتجمع الحضري لتقرت 16 حيا جديد وأصبحت مساحتها تقدر ب 495 هكتار وبعدها شهدت نمو عمراني سريعا حيث توسع النسيج العمراني على حساب المحيط الفلاحي وتداخلت الأحياء فيما بينها وأصبحت تمثل وحدة عمرانية متكاملة وتم تعمير أكثر من 2126.7 هكتار وهذا النمو السريع يعود إلى مجموعة من العوامل ومن بينها:

- الهجرة من المناطق المجاورة والمناطق الأخرى وذلك لتوفر الظروف المساعدة على الحياة.
- ظهور المنطقة الصناعية.

الشكل رقم (21): مراحل تطور النسيج العمراني للمدينة

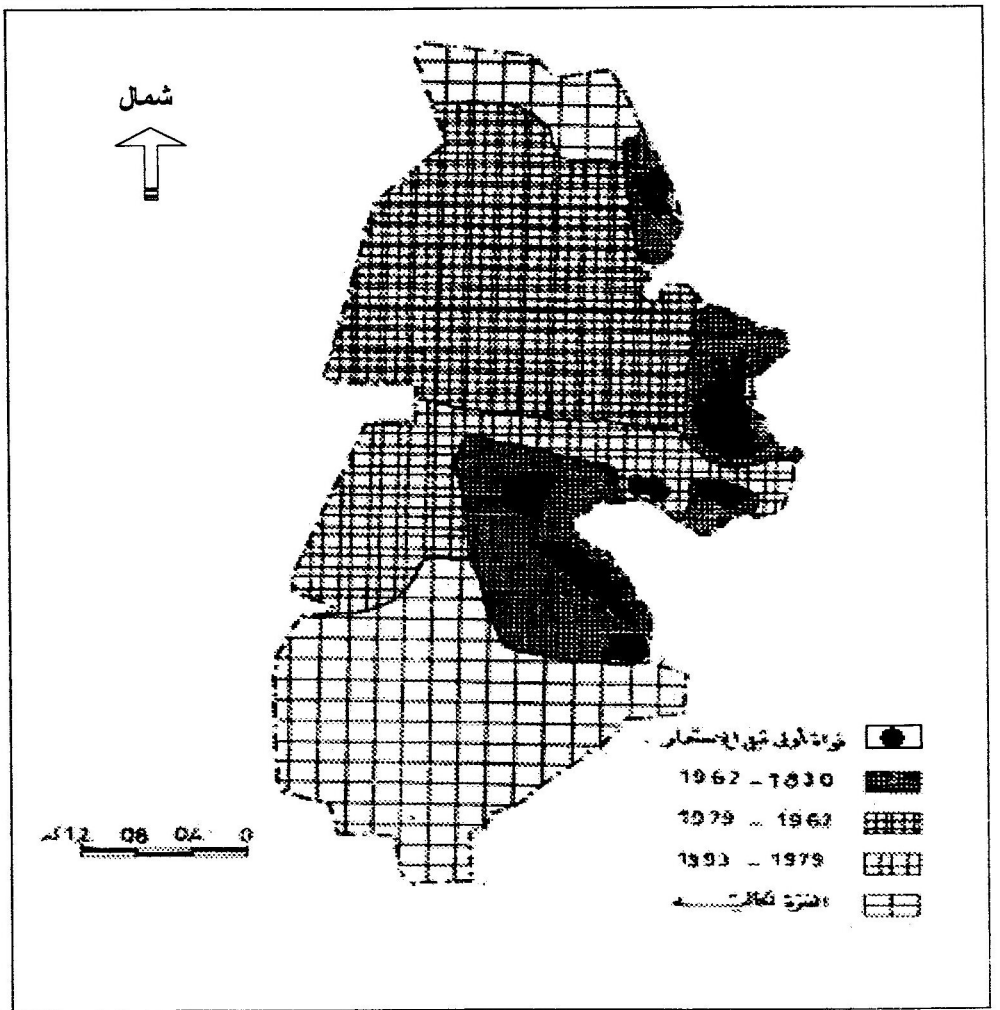

المصـــدر: الباحـــث 2008

III-2- السياســـة العامـــة للتهيئـــة والتعميـــر في تقرت :

السياسات العمومية للتعمير مطبوعة بمنطق جماعي تلجأ إلى أدوات التسيير العمراني،مخطط شغل الأراضـــي(POS) حيث إلى حد الآن، برمج أو تم تغطية المجال العمراني لمدينة تقرت بـــ 11 مخطط يحددون تدخلات حسب طبيعة المجال و نوعية الأنسجة أنظر الملحق رقم (01) ومخطط التهيئة العمرانية التوجيهي (PDAU) ، والمتعلقة

الشكل رقم (22): يبين حجم تغطية مخططات شغل الأراضي للمجال العمراني

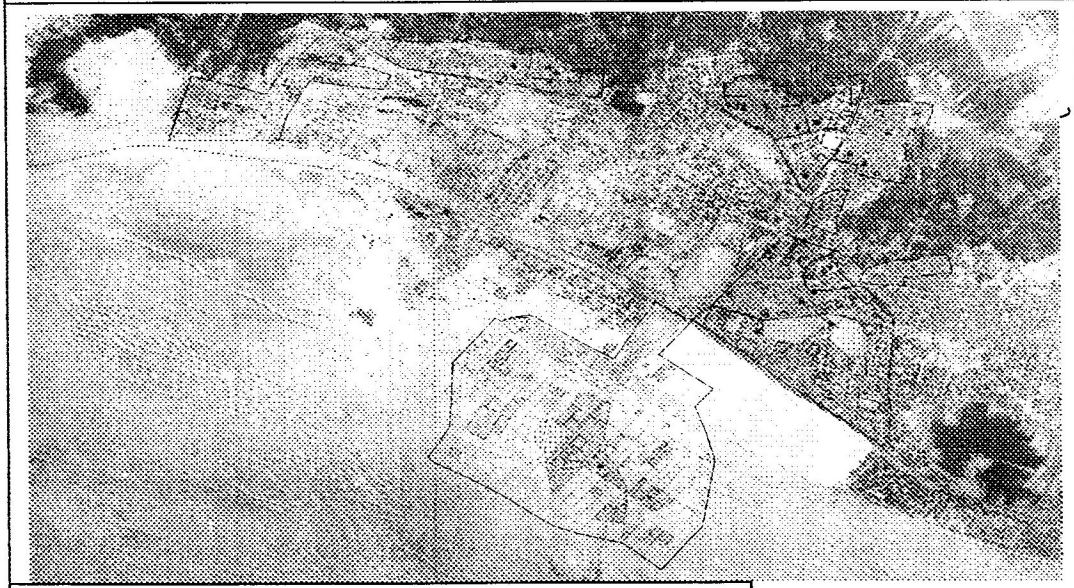

المصدر : صورة عن طريق القمر الصناعي + معالجة الباحث 2008

برمجة الأراضي المراد تعميرها، أهدافها إدماج مجالات عمرانية موجودة ضمن النسيج العام، وتوزيع السكن والتجهيزات من خلال محاور كبرى للاتصال والمواصلات التي تلعب دور المهيكل للأنسجة العمرانية. الأنسجة القديمة (الموجودة قبل المخططات) فقد تم حصرها، وأصبحت موضوع تدخلات مختلفة بوضع شبكات من الطرق والمسالك، ومحاصرة المدينة الموجودة والأحياء العشوائية لتجنب توسعها والسماح بإنشاء القنوات. وأيضا تنظيم التوزيع العقاري في إطار برامج السكن التـــي توزع بين السكن الجماعـــي(collectif) والسكن الفردي.

هذا التسيير التقني للمدينة لا يسمح إلا بهامش صغير لا يلاحظ من المشاركة والتشاور مع السكان، وتبقى عملية بلورة المشاريع داخل أجهزة التسيير والقرار البعيدة عن السكان.مراكز مدينة جديدة تظهر، ،و المدينة توجهت لتحيا على الشريان الرئيسي المار بجانب القصور القديمة على طوله ترصفت كل مشاريع البناء والتجديد والتحديث والتخطيط، يمر هذا الخط من الزاوية مرورا على تبسبست ثم تقرت و انتهاء بحي عين الصحراء في التزلة، على نفس منطق خط وادي ريغ، وظهرت مراكز مصغرة إضافة إلى مركز المدينة تقابل كل

قصر قديم بها كثافة تجارية، مقاهي،ساحات وكثافة حركة. مما يمثل المحور المركزي للمدينة.إن إعادة إنتاج شبكة عمرانية جديدة داخلية استلهمت من الوضع القديم.

وضعت تخصيصات لأراضي جديدة، زاحمت الصحراء، والشطوط،وتوسعت في كل اتجاه مع دفاتر شروط خاصة وطرق بيع مقننة سجلت ضمن برامج جديدة مختلفة مثل ما وقع في مدن الشمال قبل15 أو 20 سنة،التطور العمراني أدخل إستراتيجيات سكنية جديدة شجعته السياسة العمومية ساهم في بناء هويات اجتماعية جديدة، المدينة اليوم تتوفر على أحيائها السكنية الراقية الفيلات المنجزة بهندسة مختلفة كان الهاجس الكبر في إنجازها هو إبراز الثراء مثل شارع" الكويت" الذي أصبح يرمز إلى هذا النوع من السكن الراقي أين تجمع فيه العديد من الأثرياء الذي يرمز إلى نجاحاتهم التجارية والبرجوازية الصغيرة المتنامية، بهذه الأجنحة الجديدة تتطور المضاربة العقارية تؤدي إلى ظهور أحياء متمايزة اجتماعيا من جهة المنازل والفيلات الكبيرة التـــي تعكس التنميـــة الاجتماعيـــة الجديدة وأسلوب الحيـــاة الـــذي تبنـــاه.

النموذج الأكثر انتشارا هو **السكن الفردي** الذي يمثل(90.09%) من حظيرة السكن في أجنحة عمرانية جديدة (لكل بلدية من البلديات الأربع فضاء توسعها) في أغلبها مشاريع مدنية منازل غير مكتملة في معظمها ذات طابق أو طابقين في أحياء متمايزة يظهر ذلك من سعر المتر المربع،وسعر المنازل (سعر المترل في حي الرمال مثلا يمكن شراء بثمنه **4** مساكن في حي عين الصحراء بنفس المساحة ونفس مستوى البناء) هذه التوسعات على طول المحاور في هندستها معظمها مستلهمة من الشمال لكن مع تطعيمها بعناصر أساسية من السكن التقليدي كالحوش التي تفرضه الظروف الطبيعية، هي منازل مهيأة للتوسع عموديا حسب حاجة الأسرة للتوسع، هذا التوسع سمحت به طبيعـــة مواد البناء الإسمنتيـــة والحديد،عوضا عن التوسع القديم الذي كان يتم أفقيا فـــي متسع من الأرض.

مناطق توسع المجال العمراني في مدينة تقرت بصفة عامة، انطلقت من المدينة التاريخية مستاوة في اتجاهات الشمال والجنوب أساسا، استجابة للحاجة الجديدة في ربط المدينة بمحاور المواصلات المتجهة أساسا من الشمال للجنوب (بسكرة، ورقلة) وأيضا نحو الشرق (وادي سوف) موازية بذلك المنطق البيئي لاتجاه وادي ريغ- عن قصد أم غير قصد - النتيجة هي التهام المدينة المتوسعة للقصور القديمة لتحويل النسق العمراني التقليدي (مدينة تجارية تقليدية وقصور مجاورة) إلى نسق مدينة ذات أحياء ترتب داخلها المستويات الاجتماعية والانتماءات من خلال حي الإقامة

III-2- 1-المجـــال العمرانـــي وتطوره فـــي تقرت:

المورفولوجيا العمرانية لمدينة تقرت تتكون من عدة أنواع من الأنسجة تأتي في مقدمتها تاريخيا، الأنسجة التقليدية التاريخية التي تعتبر أنوية تقليدية في مناطق التجمعات الحضرية، المدينة التاريخية مستاوة ذات الشكل الدائري،والتي هي الآن في مرحلة متقدمة من التدهور لم يبق منها سوى بعض المعالم القليلة الشاهدة على ماض مجيد

الأنويـــة الأخرى والتي أصبحت الآن في قلب النسيج العمراني للمدينة الحالية الكبيـــرة، هي قصور قديمـــة (الترلة، تبسبست، الزاوية) سكنية بالدرجة الأولى تألفت من وحدات سكن كثيفة ومتراصة لضمان أكبر قدر من الظل كانت أهميتها ال رانية أقل من المدينة التاريخية، شهدت القصور العديد من التوسعات إستجابة للتعداد السكاني المتزايد دوما في فترات تاريخية مختلفة.

فالنسيج الكولونيالي"الذي أحاط بالمدينة التاريخية وبالقصور،معظمه مباني أضيفت في الحقبة الاستعمارية منازل لبعض الموظفين في الإدارة وبعض المنشآت الرسمية، هذا النسيج الذي أقام القطيعة الأولى مع المنطق المنحني والدائري للأنسجة التقليدية. بعض التوسعات التعميرية أضيفت في الحقبة الاستعمارية ذات خطوط مستقيمة تفرعت من الأنوية التقليدية أبرزها الحي الأوروبي حول المدينة التاريخية مستاوة وتوسعات الثلاثينيات وحتى الستينيات في حي الترلة، تم التوسع أيضا في إتجاه الشمال بإنجاز أحياء جديدة في الحقبة الاستعمارية المتأخرة كامتداد لمستاوة في اتجاه محطة السكة الحديدية ضمن حي" لاقار"، يسجل في هذه الفترة خروج المدينة التاريخية عن أسوارها وتوسع القصور نحو منطق جديد تميز بالتعمير ذو الشكل المستقيم في شكل بنايات مستطيلة الشكل تفصلها شوارع واسعة، سجلت الفترة أيضا تحولا في مواد البناء المستعملة،نلاحظ في هذه التوسعات إستعمال الجبس المحلي والحجارة والتسقيف بدأ باستعمال الأعمدة الحديدية،وإختفت الوسائل التقليدية كالطين والرمل،الهندسة أدخلت عليها بعض العناصر الجديـــدة التي مزجت بين الهندســـة التقليديـــة والكولونياليـــة.

الصورة رقم(01): امتداد المجال العمراني لمدينة تقرت طوليا بإتباع المحاور الرئيسية

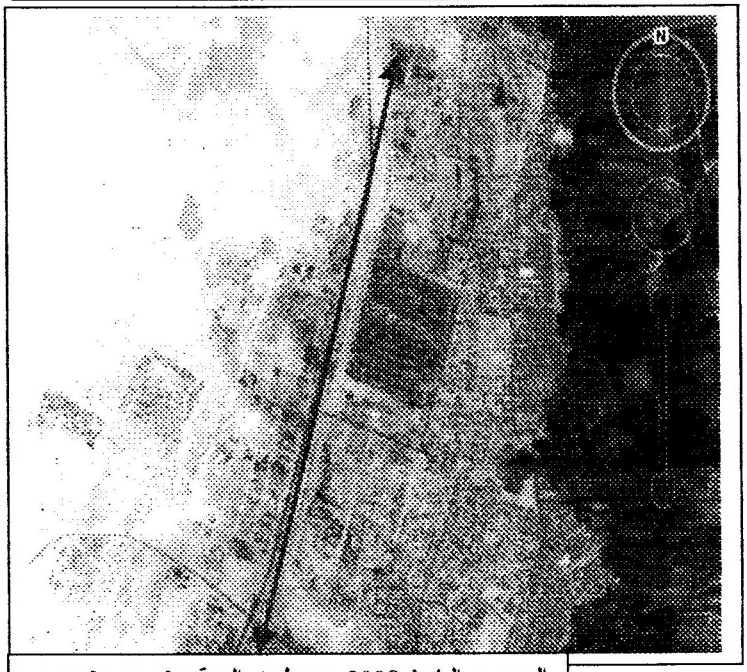

المصدر: الباحث 2008 عن طريق الموقع google earth

المدينة تقرت وبشكل عام أخذت شكلا خطيا يشمل القصور التي كانت مجاورة لتصبح مرتبطة بخط يربط القصور المجاورة التي تتوسع في اتجاه بعضها البعض لتظم الفراغات بين القصور والمدينة التاريخية في منطق متوازي مع اتجاه انحدار حوض وادي ريغ شكل امتداده هو الذي أعطى لمدينة تقرت شكلها الخطي الذي أصبح يتوسع في اتجاه محاور رئيسية، محور يربط القصور من الزاوية العابدية شمالا وحتى الترلة مرورا بتبسبست و تقرت والمحورالثاني ينطلق من مدخل المدينة الشمالي الغربي قرب محطة السكة الحديدية في إتجاه يتعامد مع الأول أي شرق غرب يشمل تقرت وتبسبست

وينتهي في إتجاه وادي سوف وهو أقل أهمية، عند التقاء المحورين في الوسط قرب التوسعات التي إلتفت حول الحي القديم مستاوة تشكل ما يشبه وسط المدينة.على هذه المحاور التي أصبحت نقاط الجذب تشكلت البنايات الهامة والرسمية منها مقر الدائرة القديمة والمستشفى وبعض المحلات ونقاط التجارة. في سنوات الاستقلال بدأت التوسعات الحقيقية للمدينة في إطار مشاريع عمرانية متعددة وأحياء جديدة من السكن الفردي والجماعي، حسب توجيها المخططات المديرة للتعمير والعمران ومخططات شغل الأراضي. يمكن أن نعلم التطور المجالي لمدينة تقرت بالتواريخ التالية التي لها دلالتها في التوسع العمراني والإداري والاجتماعي للمدينة أولا مرحلة سنوات الإستقلال 1962.

عندما رسمت المدينة القطيعة النهائية مع الأنوية التقليدية، سنة 1971 المتميزة بالتطورات في ظل التنمية الإشتراكية في إطار المشاريع التطوعية، وسنة 1983 بتوطن البدو في الأحياء المعزولة 1984 التقسيم الإداري الذي أعطى الاستقلالية المجالية للأنوية القديمة في شكل بلديات مستقلة تقاسمت المجال العمراني،ثم سنوات التسعينيات وتطور التوسعات الجديدة.

نلاحظ أيضا أن وبصفة عامة الاتجاهات التي أخذتها هذه التوسعات تختلف مع المنطق التقليدي في احتلال المجال إلى منطق جديد قديم وهو انزلاق التوسعات العمرانية نحو المحاور الكبرى للمواصلات والطرق الرئيسية.

1- توسع نحو الشمال نحو المحور بين تقرت والمقارين في اتجاه الزاوية وعلى طول الطريق الوطني.

2-نحو الجنوب في محور الربط بين تقرت وتماسين وفي محور الطريق الوطني نحو اتجاه ورقلة (التوسع يخص التزلة).

3- نحو الشرق على طول محور الربط بين تقرت و وادي سوف و لكن هذا يصادف العديد من العراقيل و العقبات .

إضافة إلى أحياء تمدن البدو الرحل التي بدأت في الظهور منذ السنوات الأولى للاستقلال التي بدأت في شكل تجمعات من الأحياء القصديرية أو في شكل السكن العشوائي،ثم دخلت في الأنسجة العمرانية الرسمية عن طريق تثبيت البدو النهائي في أحياء معينة،كانت في سنوات قليلة ماضية منعزلة عن الأنسجة المكونة للمدينة ثم أصبحت من ضمن هذه الأنسجة نتيجة توسع المدينة نحوها في السنوات الأخيرة، المخطط العام للتوجيه العمراني حدد أهداف وميكانيزمات عملية التعمير والعمران في المدينة بصفة إجمالية، لكن التوسع على المحاور والتقسيم الإداري الأخير وبالرغم من التوجيه الموحد للمدينة إلا أن المخططين ومكاتب الدراسات يلاحظون أن المدينة فقدت من وحدتها العمرانية في توجيهها نحو مركز معين بتطور عمرانيتها في أشكال عشوائية، بحيث يشعر المتجول في المدينة أنه يتنقل بين أحياء كبيرة متجاورة وليس مدينة واحدة.

إن تاريخ التعمير وتطور الأنسجة العمرانية له العديد من الدلالات والتقاطعات مع تطورات هامة في التاريخ الوطني عموما وأيضا في التطورات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية التي شهدتها المدينة. هذه التطورات التي نأخذها على أنها تواريخ معلمية تشهد على تطور الأنسجة العمرانية في المدينة تقرت عموما،بداية من

سنوات الاستقلال،سنوات السبعينيات المتميزة بالتغيرات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية منها إنفتاح العمل في شركات البترول التي كانت المفتاح الذي أعطى لعملية التمدن والتثبيت هذا المدى الكبير، والمشاريع الكبرى التي أثرت على تطور المدينة،كالثورة الزراعية وبناء القرى الاشتراكية،سنوات الثمانينيات وما طبعها من تثبيت البدو في الأحياء المنعزلة و الحدث المعلمي الهام المتمثل في قانون التقسيم الإداري لسنة 1984 الذي قسم المدينة إلى أربع بلديات تتقاسم نسيج عمراني متداخل.ثم سنوات التسعينيات التي شهدت الإندفاعة الكبيرة نحو توسع الأحياء الجناحية للسكن الفردي في كل الاتجاهات وخلقت الأحياء الجديدة، التي تستمد من المحاور الكبـــرى للمدينـــة وسيلـــة ربطها ومنطق تعميرها.

عند تحليل حظيرة السكن بشكل عام في مدينة تقرت وذلك حسب المخطط التوجيهي العام للعمران والتعمير *PDAU*،أن المشكلة الأساسية بالنسبة لتقرت بصفة عامة هو النقص الكبير لتغطية السكنية بالنظر إلى النمو الديمغرافي الكبير في العشريات الأخيـــرة إذ تحتوي حضيـــرة السكن على(14459) سكن بزيـــادة قدرها (282) سكن في السنة بمعدل شغل للمساكن يتراوح من(6.12%) إلى (6.73%) في سنة 1993 وقدر الاحتياج للسكن سنة 1993 (5195) وحدة سكن[8] .هذه الأرقام تقربنا بالوضعيات التي يشهدها شمال الوطن فـــي أزمـــة السكن.

[8] PDAU المخطط التوجيهي للتعمير والعمران، التقرير التوجيهي لبلديات دائرة تقرت (تقرت، الزلة، تبسبست، الزاوية العابدية)مديرية التعمير والعمران لولاية ورقلة 1993.

III-3- النمو الحضري للمدينة في بعده الديمغرافي:

III-3-1- المميزات الديمغرافية:

III-3-1-1- نمو و تزايد عدد سكان المدينة:

شهدت مدينة تقرت نموا سكانيا سريعا منذ نشأتها إلى يومنا هذا حيث تضاعف عدد السكان مرتين و نصف (2.5) خلال الفترة الممتدة مابين 1977 و 2008 لكن تميزت هذه الفترة بعدم الإنتظام في نمو السكان بها وذلك كان تبعا للتحولات الإقتصادية، و الإجتماعية، والإدارية التي تشهدها المنطقة والمدينة على حد سواء والتي يكاد يكون لها الأثر الواضح على إتجاه هذا النمو . وحتى نتمكن من متابعة هذا النمو السكاني وبوضوح قمنا بتحديد ثلاثـــة مراحل للنمو السكانـــي :

جدول رقم(10): النمو السكاني ومعدلات النمو في مدينة تقرت.

2008-1998/1998-1987/1987-1977

البلديات	السكـــان				معدلات النمو		
	1977	1987	1998	2008	77/87	87/98	98/08
تقرت	16400	23978	32940	38877	3.87	2.92	1.66
تبسبست	13800	18268	29840	34866	2.83	4.56	1.56
النزلة	19600	27178	40524	50595	3.31	3.69	2.25
الزاوية العابدية	6400	9546	15381	20526	4.07	4.43	2.92
المجموع	56200	78970	118685	144864	3.45	3.76	2.01

المصدر: الديوان الوطنـــي للإحصاء

الشكل رقم(23): يبين النمو السكاني و معدل النمو في مدينة تقرت

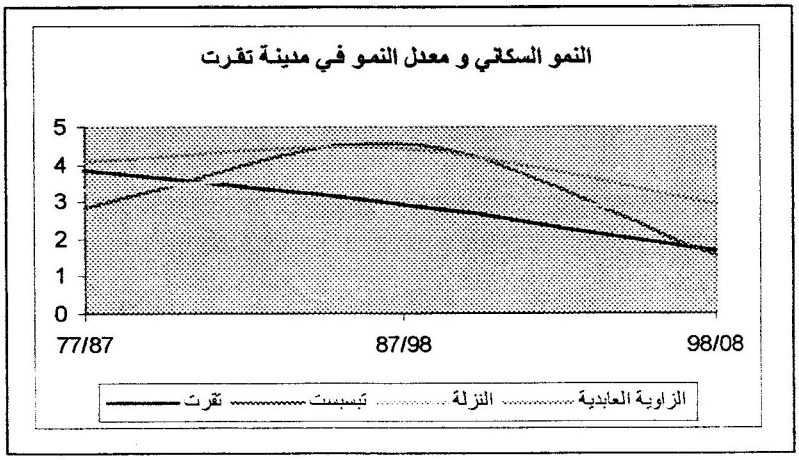

المصدر : المصدر : د ه ا + معالجة الباحث 2008

من خلال الجدول رقم (10) و المنحنى البياني رقم (23) تشهد مدينة تقرت نمو سكاني معتبر رغم تراجع معدلات النمو المسجلة خاصة في الفترة الأخيرة أي ما بين 1998 و 2008 حيث بلغ معدل النمو على مستوى المدينة 2.01٪، بعد أن كان قد بلغ 3.45 في الفترة 1977-1987 و 3.76٪ ما بين 1987-2008 هذا التراجع في معدلات النمو تحكمه العديد من العوامل سنذكرها بشيء من التفصيل فيما بعد و لكن لعدم اكتمال المعطيات

الإحصائية للفترة 1998-2008 في ما يخص الهجرة و الزيادات الطبيعية و من خلال الجدول نلاحظ أن التناقص في معدلات النمو كان حادا في هذه الفترة و يمكن تفسير ذلك إلى التغيرات الاجتماعية التي شهدها سكان المدينة من خلال تناقص حجم الأسر و تأخر سن الزواج بالإضافة إلى عامل الهجرة إلى مناطق سواء كانت قريبة مثل الدوائر المجاورة و التي حدث فيها نمو عمراني محسوس أو أقطاب جهوية تدخل ضمن الحركة السكانية من جذب و دفع للسكان.أما على المستوى الداخلي فتشهد المدينة تغيرات و حركة سكانية بين مختلف بلدياتها المشكلة لها عبر مختلف الحقب هذا ما يفسر تغيرات و الفوارق في معدلات النمو فنجد معدلات النمو في كل من تبسبست و الزاوية العابدية شهدا نمو معدلات كبيرة في (1987-1998) إذ بلغوا على التوالي 4.43،4.56 وهذا يعود إلى طبيعة الوافدين من المناطق المجاورة و اختيارهم للأماكن الأقل ثمنا و توفر تبسبست و الزاوية على حجم السكنات التقليدية معتبر ربما هذا مثال للعوامل التي تحكم طبيعة الحركة السكانية على مستوى المدينة في فترة من الفترات

III-3-1-2- التقديرات السكانية:

تعد التقديرات السكانية عنصرا من بين العناصر التي تحضى بأهمية خاصة من الدراسات السكانية والتخطيطية إذ تمكننا هذه العملية من معرفة المستقبل العددي للسكان،وبالتالي تقدير الاحتياجات المستقبلية اللازمة سواء من سكن أو مرافق.

جدول رقم (11) : التقديرات السكانية(2015-2025)بمدينة تقرت.

السنوات	عدد السكان(نسمة)	الزيادة السكانية	معدل النمو %
2008	144864	-	3.07
2015	179013	34149	3.07
2025	242219	63205	3.07

المصدر: الباحث 2008

III-3-2-خصائص سكانية لمدينة تقرت

III-3-2-1-العوامل المتحكمة في النمو السكاني:

بعد دراسة مراحل النمو السكاني لمدينة تقرت نبحث عن العوامل المتحكمة فيها، و يمكن تقسيمها إلى:

- **العوامل الطبيعية:** و هي الزيادة الطبيعية المتعلقة بالمواليد و الوفيات.
- **العوامل غير الطبيعية:** و هي التدفقات البشرية و تتمثل أساسا في الهجرة الوافدة و الهجرة الخارجة و معدل صافي الهجرة.

III-3-2-1-1-العوامل الطبيعية:

تعتبر العوامل الطبيعية من أهم العوامل التي تساعد الدراسات السكانية في تفسير التطور السكاني أي المواليد و الوفيات حيث الزيادة تكون بالمواليد و النقصان يكون بالوفيات و لقد قمنا في دراستنا بتحليل الزيادة الطبيعية خلال إحدى عشر (11) سنة من 1990 إلى 2000 وفق معطيات الجدول رقم (12) التالي:

الجدول رقم (12): مدينة تقرت: تطور معدلات المواليد، الوفيات و الزيادة الطبيعية (1990-2000م)

السنوات	عدد السكان	عدد المواليد السنوي	معدل المواليد الخام ‰	عدد الوفيات السنوي	معدل الوفيات الخام ‰	الزيادة الطبيعية	معدل الزيادة الطبيعية ‰
1990	87454	3413	39.02	492	5.62	2921	33.40
1991	91014	2998	32.93	730	8.02	2268	24.91
1992	94128	3053	32.43	453	4.81	2940	31.23
1993	95339	3415	35.81	475	4.98	2940	30.83
1994	100679	4437	44.07	544	5.40	3893	38.66
1995	104134	4560	43.78	653	6.27	3907	37.51
1996	107704	4303	39.95	750	6.96	3553	32.99
1997	112476	3332	29.62	693	6.16	2639	23.46
1998	118685	3337	58.11	779	6.56	2558	21.55
1999	123076	3288	26.71	787	6.39	2501	20.32
2000	127630	3259	25.53	714	5.59	2545	19.94
المتوسط		**3581**	**37.08**	**643**	**6.06**	**2969**	**28.62**

المصدر: سجلات الحالة المدنية لبلديات دائرة تقرت

- **المواليد:**

إن هذا المؤشر من المؤشرات الهامة في دراسة زيادات السكان و من المؤشرات التي تبنى عليها التوقعات و التقديرات المستقبلية، و من الجدول رقم (12) بلغ عدد المواليد في الفترة ما بين 1990 إلى 2000 حوالي 39395 مولود، بمعدل مواليد خام 37.08‰.

و من الجدول (12) نلاحظ تناقص في معدل المواليد من بداية الفترة 1990 إلى غاية 1992، ليعود للارتفاع حتى أقصاه في سنة 1994 بمعدل مواليد يقدر بـ 44.07‰ ثم ينخفض مرة أخرى حتى يصل أدنى قيمة له و هي25.53‰ سنة 2000، و هذه التغيرات في معدلات المواليد تعود إلى مجموعة من المتغيرات و الظروف المعاشة في منطقة الدراسة، و لكن يمكن الحكم على أن معدل المواليد مرتفع في مدينة تقرت إذا ما قورنت بالمدن المجاورة لها (الوادي، جامعة) و هذا يعود للأسباب التالية:

- تحسن الظروف المعيشية الصحية و الاقتصادية.
- الزواج المبكر و ذلك حسب عادات و تقاليد المنطقة.

- **الوفيات:**

و هي عكس المواليد أي هي عامل نقصان للنمو الديمغرافي و لها تأثيرها في شرح و تحليل التطور السكاني، و من الجدول رقم (12) سجلت بمدينة تقرت 7070 حالة وفاة ما بين 1990-2000 بمعدل الوفيات الخام يقدر بـ 6.06‰ و من الجدول رقم (12) نلاحظ تناقص مستمر لمعدل الوفيات الخام مقارنة بمعدل المواليد الخام و هذا راجع إلى نفس الأسباب السابقة.

- **الزيادة الطبيعية:**

تكون الزيادة الطبيعية مرتبطة بتغيرات المواليد و الوفيات و هي التي تتحكم في ارتفاعها و انخفاضها، حيث نلاحظ من الجدول رقم (12) أن الزيادة الطبيعية لمدينة تقرت وصلت إلى 32665 ن بمعدل زيادة يقدر بـ

28.62‰ في الفترة (1990-2000) و نلاحظ أن معدل الزيادة الطبيعية يساير معدل المواليد الخام حيث وصل إلى أقصى قيمة له 38.66‰ في نفس السنة التي وصل فيها منحنى المواليد الخام إلى أقصى قيمة له و هي سنة 1994 كما أنه يتناقص بسبب التناقص لمعدلات المواليد و الوفيات الخامة و هذا ما يؤكد لنا أن الزيادة الطبيعية مرتبطةٍ بالمواليد و الوفيات.

III-3-1-2-2-العوامل الغير طبيعية: و تتمثل في:

- **الهجرة:**

هي عملية انتقال الأفراد و الجماعات من منطقة إقليمهم إلى منطقة أخرى و هذه الحركة يمكن أن تكون إيجابية على مناطق و سلبية على أخرى، و قد اعتمدنا في دراستنا لهذه الظاهرة على معطيات التعدادات الأربعة و هي كالتالي: (1966، 1977، 1987، 1998)حسب الجدول رقم (13)

الجدول رقم (13) : مدينة تقرت: تطور معدلات صافي الهجرة (1966 - 1998).

السنوات	عدد السكان (نسمة)	معدل النمو السنوي ٪	معدل النمو السنوي الوطني ٪	صافي الهجرة (نسمة)	معدل صافي الهجرة السنوي ٪	معدل صافي الهجرة للفترة٪
1966	29610	-	-	-	-	**-**
1977	56200	5.99	3.21	14329	2.54	**27.93**
1987	78970	3.46	3.06	3442	0.61	**6.12**
1998	**118685**	**3.77**	**2.15**	**8199**	**1.45**	**15.98**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS) بورقلة + المعالجة.

المرحلة الأولى (1966-1977): خلال هذه المرحلة قد رصد في الهجرة بـــ 14329 مهاجرا و هو ما يعادل 1302 مهاجرا في السنة، و قد بلغ صافي الهجرة 2.54٪ و هذا المعدل ساهم في التطور السكاني للمدينة تقرت.

المرحلة الثانية (1977-1987): تميزت هذه المرحلة بالانخفاض في صافي الهجرة إلى 3442 مهاجر و كذلك انخفاض في معدل صافي الهجرة السنوي من 2.54٪ إلى 0.61٪ و يعود سبب الانخفاض إلى عودة بعض المهاجرين إلى مناطقهم الأصلية بعد ترقية هذه المناطق إلى مقرات بلديات و دوائر و استفادتهم ببعض المشاريع التنموية و المرافق الضرورية.

و السبب الثاني هو توجه العديد من السكان إلى مدينة حاسي مسعود بحثا عن العمل.

المرحلة الثالثة (1987- 1998): في هذه المرحلة نلاحظ ارتفاع في صافي الهجرة من 3442 مهاجر إلى 8199 مهاجر، و هذا الارتفاع السبب فيه ارتفاع معدل صافي الهجرة السنوي من 0.61٪ إلى 1.45٪ و يمكن تفسير ذلك بما يلي:

- التطور الوظيفي لمدينة تقرت من حيث المرافق و الخدمات
- ظهور الصناعة بالمنطقة.

III-3-1-2-3-الأصل الجغرافي للوافدين إلى المنطقة:

حسب الجدول رقم (14) لنتعرف على الأصل الجغرافي للوافدين إلى مدينة تقرت من المناطق المجاورة.

الجدول رقم (14): مدينة تقرت: الوافدين من المناطق المجاورة سنة 1998م

المنطقة	عدد الوافدين	السنة (٪)
تماسين	41	**4.13**
بلدة عمر	44	**4.43**
المقارين	80	**8.07**
سيدي سليمان	98	**2.8**
جامعة	184	**18.27**
سيدي عمران	82	**8.27**
تندلة	13	**1.31**
المرارة	14	**1.41**
المغير	117	**11.8**
سطيل	11	**1.1**
أم الطيور	7	**0.7**
سيدي خليل	7	**0.7**
الطيبات	191	**19.27**
بن ناصر	90	**9.08**
منقر	82	**8.27**
المجموع	**991**	**100**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء بورقلة + المعالجة

من خلال الجدول رقم (14) نجد أن الوافدين من المناطق المجاورة لمدينة تقرت وصل عددهم في تعداد 1998 إلى 991 وافد و كانت أكبر نسبة للوافدين من الطيبات حيث بلغت 19.27٪ و أصغر نسبة على أم الطيور و سيدي خليل بنسبة تقدر بـــ 0.7٪ و هذا التفاوت في النسبة يرجع إلى بعد و قرب المناطق من المدينة، بحيث أن المناطق البعيدة من مدينة تقرت تكون قريبة من مناطق أخرى حضرية

III-3-1-2-4-الوافدين من خارج الولاية:

بلغ عددهم 2935 وافد، و أعلى نسبة تعود إلى ولاية الجلفة بـــ 25.24٪ و السبب في ذلك يعود إلى قربها من مدينة تقرت و تدهور الأوضاع الأمنية بها، ثم تليها ولاية الوادي بنسبة تقدر بـــ 17.51 و السبب في ذلك قربها من مدينة تقرت و توفر الإمكانيات الخاصة للاستثمار، و ما نلاحظ أن دائرة الحجيرة في ورقلة من المناطق التي تستقطبها مدينة تقرت بنسبة 9.88٪ و بعدها العاصمة بنسبة 8.51٪ و بسكرة بنسبة

7.52٪ و تعود أدنى قيمة إلى ولاية باتنة بنسبة تقدر بـــ 4.97٪، أما بقية الولايات الأخرى فلم تكن مدينة تقرت مستهدفة للهجرة بصورة معتبرة و السبب هو وجود أقطاب أخرى قربها).

أسباب قدوم الوافدين:

إن أسباب استقطاب مدينة تقرت للسكان عديدة و من بينها:

- توفر مناصب العمل بعد ظهور الصناعة بها.
- البحث عن الأمن و الاستقرار خاصة للوافدين مكن شمال البلاد
- رواج النشاط التجاري في المدينة لاحتوائها على أكبر سوق في وادي ريغ (سوق الجمعة)

التركيب السكاني للمدينة:

بعد دراسة التطور السكاني و التعرف على العوامل المتحكمة في هذا التطور نتطرق الآن إلى دراسة التركيب السكاني لها، و ذلك بتقسيم السكان إلى مجموعات رئيسية و أخرى فرعية حسب النوع و العمر

III-3-2-2-التركيب العمري:

نقوم بحصر أعمار السكان بثلاث فئات عمرية رئيسية و هي 0-14 ، 15-59 ، +60 و ذلك للذكور و الإناث حيث أن الفئة الأولى هي فئة صغار السن و الفئة الثانية هي الفئة النشطة القادرة على العمل و الفئة الثالثة هي فئة كبار السن و الشيوخ، و الجدول رقم (15) يوضح ذلك

الجدول رقم (15) مدينة تقرت: التركيب النوعي و العمري للسكان لسنة 1998 للفئات العمرية الكبرى

الفئات العمرية	عدد السكان (نسمـــــــــــة)						نسبة النوع عدد الذكور/الإناث x 100
	الذكور (ن)	٪	الإناث (ن)	٪	المجموع (ن)	٪	
14-0	25016	21.1	24153	20.35	49169	41.45	103.57
59-15	31765	26.76	31452	26.50	63217	53.25	100.99
60+	3239	2.72	3060	2.58	6299	5.30	105.84
المجموع	60020	50.58	58665	49.42	118685	100	102.30

المصدر: معطيات مكتب الإحصاء بالبلديات مدينة تقرت

الفئة الأولى (0-14) سنة: تشمل هذه الفئة صغار السن و تقدر بـــ 49169 نسمة بنسبة 41.45٪ و هي نسبة مرتفعة و يعود هذا الارتفاع إلى ما يلي:

- الزيادة الطبيعية المرتفعة
- تحسن الظروف المعيشية و الصحية
- انتشار الوعي الصحي عند الأمهات

هذا في التركيب العمري أما التركيب النوعي فنلاحظ في هذه الفئة، أن عدد الذكور يقدر بـــ 25016 نسمة بنسبة 21.1٪ و عدد الإناث يقدر بـــ 24153 نسمة بنسبة 20.35٪ و نسبة النوع تقدر بـــ

103.57٪ أي 104 ذكر يقابل 100 أنثى و من هذا نلاحظ أن عدد الذكور أكبر من عدد الإناث و تعتبر هذه الفئة هي الفئة النشطة في المستقبل.

الفئة الثانية (15-59) سنة: و هي الفئة النشطة و يقدر عددها بـــ 63217 نسمة بنسبة 53.25٪ من العدد الإجمالي للسكان و هي فئة معتبرة و يعود ذلك إلى نفس العوامل المذكورة سابقا. و هذا في التركيب العمري، أما التركيب النوعي فنلاحظ أن عدد الذكور يقدر بـــ 31765 نسمة بنسبة 26.76٪ و عدد الإناث يقدر بـــ 31452 نسمة بنسبة 26.50٪ و نسبة النوع تقدر بـــ 100.99٪ أي أن كل 101 ذكر لكل 100 أنثى حيث نلاحظ تقارب بين عدد الذكور و عدد الإناث إذا ما قارناها بالفئة الأولى.

الفئة الثالثة (+60) سنة: و تمثل فئة كبار السن و هي فئة غير منتجة و يقدر عددها بـــ 6299 نسمة بنسبة 5.30٪ من إجمالي السكان و هذا في التركيب العمري، أما التركيب النوعي يقدر عدد الذكور بـــ 3239 نسمة بنسبة 2.72٪ أما عدد الإناث يقدر بـــ 3060 نسمة بنسبة 2.58٪ من إجمالي السكان و تقدر نسبة النوعي في هذه الفئة بـــ105.84٪ أي 106 ذكر لكل 100 أنثى.

بعد استعراضنا للنمو السكاني لمدينة تقرت نستطيع القول أنه برغم الظروف الطبيعية القاسية إلا أن هناك نموا سكانيا كبيرا، بحيث تضاعف عدد السكان مرتين و نصف خلال الفترة الممتدة ما بين (1977-2008) و يعود هذا النمو إلى العوامل الطبيعية (المواليد و الوفيات) و العوامل غير طبيعية (الهجرة الوافدة) و هذه العوامل ناتجة عن ظروف في المدينة و هي كالتالي:

- الظروف المعيشية الحسنة في المدينة
- توفر المرافق و الخدمات الضرورية
- ظهور المنطقة الصناعية و منطقة النشاط الإقتصادي

الخلاصـــــــة:

مدينة تقرت بموقعها ضمن شبكة حضرية تشهد حركة تغيير و عوامل تحول سريعة و ذلك من خلال، كون التعمير في الجنوب أصبح مطلبا على كل المستويات التخطيطية ، كون المدينة تقع في ولاية ورقلة التي تعد أحد أهم مناطق الوطن استراتيجيا لما تحويه من ثروات و مواد و طاقات ما يجعلها قطب جذب من الدرجة الأولى للقوى العاملة و الاستثمارية، موقع المدينة في شمال شرق هذا الفضاء و توفرها على خطوط نقل ذات بعد وطني و بنى تحتية من طرق، و سكة حديدية و مطار، امتلاكها ثروة فلاحية تتمثل في غابات النخيل قابلة للتجديد و النماء، إضافة إلى منطقة صناعية و منطقة نشاط تحوي العديد من الصناعات التحويلية.

مدينة تقرت بحجم سكانها المعتبر، و الذي يجعلها ضمن المدن الصغيرة و المتوسطة و بنهضتها العمرانية و التغيرات الاجتماعية و الديمغرافية، هذه المدينة ذات البعد التاريخي و الثقافي و الديني أصبحت محل أنظار الباحثين و الدارسين.

من خلال جميع هذه المعايير و المحددات فنمو المدينة بالشكل و الحجم الذي تعرفه حاليا أمر طبيعي و نتيجة للصيرورة التاريخية التي مرت بها بداية من مرحلة ما قبل الاحتلال مرورا بالفترة الاستعمارية، التي جعلت من المدينة أحد أقطاب التنمية على مستوى الصحراء ضمن الشبكة الحضرية، و بعد الاستقلال توالت على المدينة عوامل الهجرة بشكليها.

إضافة إلى الظروف و السياسات الإدارية المنتهجة على المدينة من تقسيمات و التنظيمات كان آخر المطاف تقسيمها إلى أربع بلديات تسير المجال العمراني هذا ما جعلها فريدة أن يسير مجال عمراني بهذا الحجم 4 بلديات مستقلة عن بعضها إداريا و ملتحمة نسيجيا و فيزيائيا، هذا ما يضفي بعد آخر لمدينة تقرت و هو البعد التسييري.

رأينا في هذا الفصل نظرة على الشبكة الحضرية التي تنتمي إليها المدينة، و كذا النمو السكاني بمختلف أبعاده و تغيراته و المدخلات و المخرجات التي تؤثر على هذا الجانب حيث معدلات النمو شهدت تناقص معتبر رغم ذلك فالتقديرات تنبأ ببلوغ المدينة أرقام معتبرة سكانيا، ما ينجر عنه توسع مجالي و امتداد نطاقات التوسع، هذا إذا ما وضعنا في الاعتبار اتساع و توفر العقار لذلك، ما يسمح و يجعل المسئولين بهدف تلبية الحاجة لاستهلاك المجال دون قراءة صحيحة لأبعاد انتهاج هذا النمط من الاستجابة يهدد بأخطار و تأزمات على جميع المستويات، ما يدفعنا إلى محاولة الكشف عن ذلك باعتمادنا في هذا البحث على الجانب الوظيفي للمدينة و هو ما سنتناوله في الفصل القادم، قراءة ميدانية لوظائف المدينة الأساسية.

الفصل الثاني

مدينة تقرت نظرة تحليلية للمجال العمراني ببعده (الهيكلي، الوظيفي)

مقدمة

I-خصائص البيئة المحيطة بالمدينة من حيث المجال العمراني و نطاقات التوسع

II- التوزيع الوظيفي و استهلاك المجال الحضري لمدينة تقرت (استخدامات الأرض بالمدينـــة) :

خلاصـــــــــة

مقدمة:-

تقوم أية مدينة بوظائف مختلفة تلبي فيها متطلبات سكانها، و سكان المناطق المحيطة بها، أو إقليمها، و يختلف عدد العاملين في كل من هذه الوظائف بحسب الوظيفة و مدى حاجة الأفراد إليها و عدد المستفيدين منها و الأبعاد التي تمتد نفوذها إليها، أو بمعنى آخر مساحة الإقليم التي يصل تأثيرها إليه و يحتل كل من هذه الوظائف مساحات من أرض المدينة، فهناك قسم من أرض المدينة يخصص لخدمات معينة تقوم أساسا بخدمة سكانها في حين تختص أرض الصناعة و البيع بالجملة و الخدمات ذات الطابع الإقليمي و بعض منشآت البيع بالتجزئة في خدمة المدينة و سكان مناطق واسعة أخرى من إقليمها.

إن دراسة التركيب الوظيفي و استخدامات الأرض للمدينة ضرورة تفرضها أهمية الدور الوظيفي في حياة المدينة، إذ من خلالها تتبلور نشاطاتها و فعالياتها و شخصيتها و أسس تخطيطها.

تعد تقرت مركزا هاما لتجمع الخدمات و الأنشطة الضرورية لإقليمها و لكل البلديات التي تدور في فلكها إداريا و اقتصاديا، و من ثم كان لهذه الخدمات و الأنشطة الأثر الواضح في نظام استغلال الأرض و التركيب الوظيفي بها، و من ثم تمتد المدينة على شكل وحدة مركبة من الوظائف، انطلاقا من الأنوية القديمة و باعتبار المدينة ذات تاريخ، يصعب تفهم صورتها الحالية دون الرجوع إلى ماضيها، حيث تعدد الدوافع، و كان لتأثير العديد من المراحل، و خاصة فترة الاحتلال من حيث الدور المنوط بالمدينة، إضافة إلى عديد المشاريع و التي كان لها الأثر على نمو المدينة من بينها إنشاء سكة الحديد، التي تعتبر من أهم العوامل التي أثرت في تأكيد الدور الإقليمي، في هذه الفترة كانت تقرت إلى جانب كل من مدينتي غرداية و بشار يمثلون الأهمية و الدور القيادي على مستوى الصحراء. كمراكز تحكم عسكري و كذا من الناحية السكانية.

و من خلال الفصل السابق الذي بين لنا الشبكة الحضرية التي تنتمي إليها المدينة و كذا النمو السكاني بمختلف أبعاده و تغيراته، فالتقديرات تنبأ ببلوغ المدينة أرقام معتبرة سكانيا، ما ينجر عنه توسع مجالي و امتداد الكتلة العمرانية للمدينة و ما يصحبه هذا من ضرورات لتوازن نمو مختلف الوظائف الأساسية التي تضمن الحياة و الإستمرارية و التكامل المطلوب لمدينة تقرت، و هذا ما نحاول أن نتتبع أثره و نرى مدى تحقق هذا الأمر في ظل ديناميكية نمو المدينة.

I-خصائص البيئة المحيطة بالمدينة من حيث المجال العمراني و نطاقات التوسع

I-1-تقرت نمو على شكل بقعة زيت:

المنظر العمراني للتجمع يعكس تراكم و انتشار المباني و التي تمتزج على شكل مناطق شاسعة غير منظمة و بدون وجهة أو خط سير مميز

هذا النوع من الاستجابة المجالية لحاجيات السكان الملحة للسكن، و التجهيزات و النشاطات الاقتصادية خاصة الصناعية نتج عنه تخلخل في الوظائف و تفكك على عدة مستويات .

من خلال تتبع مراحل النمو العمراني و المجالي لمدينة تقرت نجد أن هذه الأخيرة تتميز بتوسع كبير وغير منظم يتخذ الاتجاه العام لوادي ريغ، وهنا تبرز أهمية موضع المدينة وموقعها في مدى تحكمها في توجيه النمو العمراني شمال- جنوب وفق محور الطريق رقم (03) وغرب- شرق وفق محور الطريق الوطني (16).

الشكل رقم(24):تقرت نمو على شكل بقعة زيت

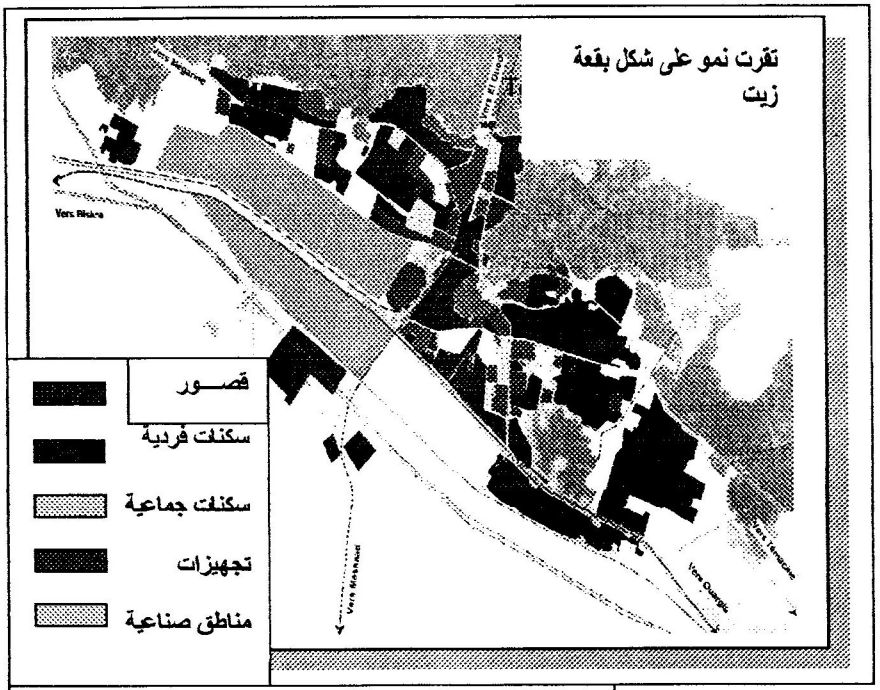

المصدر:صورة قمر صناعي +معالجة الباحث 2008

I-1- خطة المدينة:

يقصد بها المخطط العام أو الشكل الذي يفرضه الموضع ومراحل النمو العمراني،ومدينة تقرت كغيرها من المدن لا تتميز بشكل ثابت وواضح ماعدا الأنوية القديمة للمدينة وهي القصور التي تتميز بتخطيط دائري، تربط بين أجزاءها شبكة ممرات

الصورة رقم (02): تدهور حالة القصور(النزلة)

المصدر: الباحث 2008

ودروب معقدة ومحاطة بأسوار لأهداف دفاعية ، ليهمل هذا الإرث المعماري الخاص من طرف الاستعمار الفرنسي الذي أدخل الطابع العمراني الشطرنجي بجوار القصور.

وأهم ما يميز النسيج الحضري الحالي لمدينة تقرت أنه متقطع ويفتقر للانتظام والتجانس المورفولوجي لأسباب تاريخية وأخرى سياسية. لم تتوافق مع الخصوصية الاجتماعية والمناخية للمنطقة أنهت مسلسل الأصالة المتمثل في القصر-الواحة.فبدت المدينة ككتلة عمرانية منفصلة تمتد طوليا باتجاه شمال – جنوب خاصة على محور الطريق الوطني رقم (03)،وهذا ما لاحظناه من انقطاع شبه كلي بين النسيج القديم والحالي.

I-2-النسيج التقليدي (القصور: تراث تاريخي في تدهور مستمر):

اليوم ، هذه الأنسجة تشهد تدهور متقدم جدا لإطارها المبني و هي تظهر كمجموعة متقطعة من المباني في ساحة شاسعة ، أنقاض لا تتمتع بشروط مقبولة لحياة مريحة (نقص النظافة ، عدم التكيف لمتطلبات الحياة المعاصرة ،عدم وجود طرق للحركة ، انعدام العناصر الوظيفية

هذه القيمة التراثية ، رغم ثقلها و قوتها في الحياة الثقافية ، و الاقتصادية (تجارة ،سياحة) مهددة بالضياع و الاندثار.

الشكل رقم (25): توزيع القصور حول المدينة

المصدر: صورة قمر صناعي +معالجة الباحث 2008

I-3-نواة لمركز مسيطر:

مع أن مدينة تقرت تحوي عدة مراكز كونها مدينة تجارية ، رابطة، و تبادل ، ترتكز على عناصر، متواترة (مكررة): مسجد، ساحات، شوارع، حمامات، أسواق، تجارة، صناعات حرفية، على مستوى القصور، مع مستوى تأثير يختلف من قصر إلى آخر ، المركز الحالي للمدينة

الصورة رقم (03): مركز المدينة الحالي

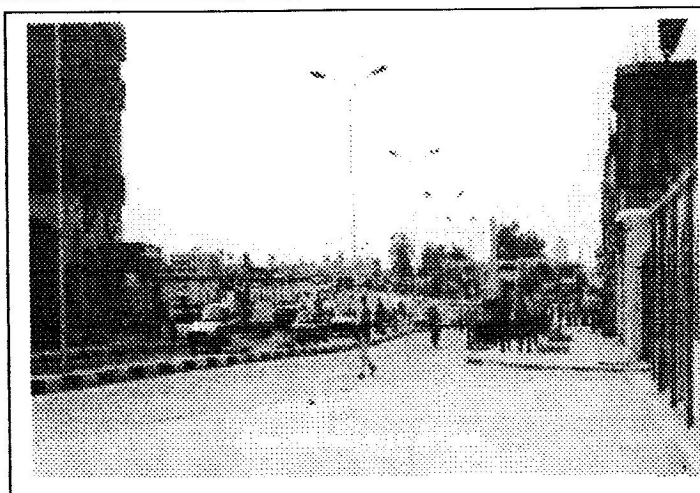

المصدر: الباحث 2008

مدعم بـــ (قصر مستاوة أو المدينة الاستعمارية) و التي تتميز بقوة جذبها، (موقعها في قلب المدينة) و طابعها متعدد الوظائف بفعل تركز الخدمات الأساسية ، تجارة و تجهيزات .

مركز المدينة الحالي لتقرت يعتبر مركز حضري مهم و لكنه بعيد على أن يحوي (يجمع شروط ، قطب جهوي بمقياس إقليمي ، و التي تؤمن، السيطرة و التأثير) . و هذا راجع، لعجز و نقص مهم فيما يخص التجهيزات المهيكلة ، و الحيوية العمرانية (الحضرية).

I-4-العقار و استهلاك المجال:

إن من أهم الركائز التي تقوم عليها المدينة هو الاستهلاك العقلاني و الذي يسمح لها بإيقاع نمو متوازن و مستديم، و تضمن لها تنمية متواترة بدون عراقيل أو صعوبات تذكر، لكن إن حدث العكس فستواجه مشاكل عديدة كان من الممكن أن تكون في غنى عنها، و هو ما يحدث في مدينة تقرت حالة الدراسة، موقع مدينة تقرت و طبيعة توسعها، و نمط استهلاكها للمجال.

I-4-1-الثروة العقارية : إقليم واسع، و نسيج مشوه:

مع أن مدينة تقرت توجد ، إلى أقصى الشمال، إلى الشرق و الجنوب بامتداد للمساحات الزراعية (النخيل) ، الحدود الغربية غير واضحة ، و غير معروفة ، الشيء الذي يسمح بتصرف في ثروة عقارية غير محددة. فبنظرة للشكل رقم (26) فالتركيبة العمرانية تشهد فوضى عمرانية دون وجود خط سير واضح المعالم

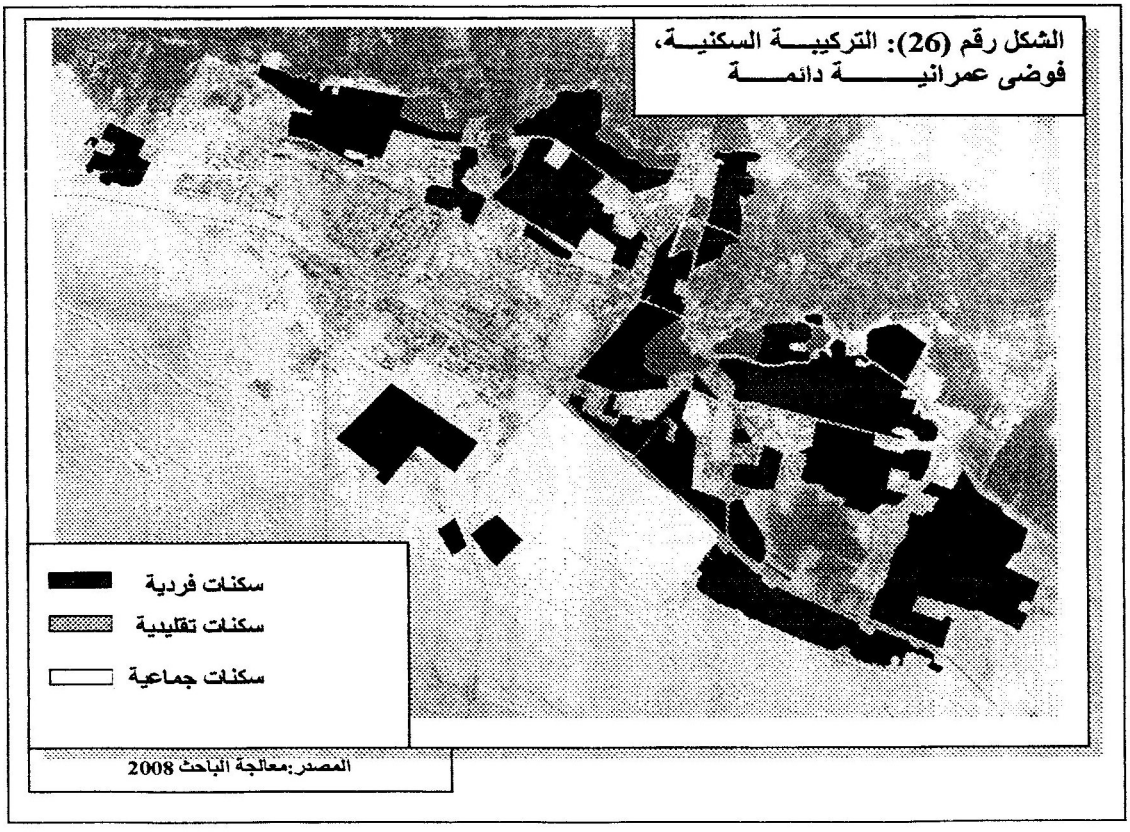

I-4-1-1-الاحتياطات العقارية:

الاحتياطات العقارية تجعل أي مدينة في مأمن من مخاطر المضاربة العقارية و تضمن كذلك إستمراريتها في إقامة مشاريعها التنموية، و توسعها بطريقة متواترة إيقاعية دون اختناق، لكن النمو الحضري السريع و التوجه للتوسع المجالي و لإقامة تجهيزاتها و مرافقها كحلول سهلة لذلك، دون قراءة واضحة مبنية، على تحليل عمراني يأخذ في الاعتبار التوازنات الوظيفية لتوزيع أي نوع من التجهيزات أو المرافق و هذا ما نجده واضحا و جلي لواقع و مستقبل حالة مدينة تقرت بالنظر للتقسيم الإداري الذي يفرض حدود إدارية تقف كعائق، أمام نظرة موحدة تأخذ في الاعتبار هذا الجانب، الأمر الذي انعكس و نجده واضحا في تباين حجم كثافة المبني بين بلديات المدينة و نطاقات التوسع، إضافة إلى هيكلة المجال الحضري و تركيبته.

I-4-1-2-المضاربة في ميدان العقار:

سعر العقار الحضري يتأثر بعدت عوامل منها استمرار نمو المدينة و توسعها، حيث يرتفع ثمن المتر الواحد من الأرض كلما اتجهنا نحو مركزها، هذا المؤشر (سعر المتر الواحد من الأرض) يشير في مدينة تقرت لمدى الصراع على قطع الأراضي للبناء و المضاربة من طرف الملاك نظرا لاحتياج و كثرة الطلب عليها تبعا للنمو الحضري للمدينة بالإضافة إلى عامل القرب و البعد من المركز و كذا موقع الأرض أو السكن في المدينة يختلف باختلاف البلدية و تواجدها بالنسبة للمحاور الرئيسية و طبيعة الأحياء (الراقية، شعبية) .....، إلى غير ذلك من المعايير التي تؤخذ في الاعتبار لدى السكان فالمؤشرات عبر أحياء المدينة لأسعار الأرض تدل على تلك المضاربة في ميدان العقار، ففي محيط المدينة تعتبر أسعار الأراضي مرتفعة، مثلا في التجزءات الترابية المستقبل I و II و IV حيث لا تتوفر المرافق و التواجد النسبي للشبكات الرئيسية يتراوح سعر المتر الواحد من الأراضي من 2000 إلى 3000دج في حين أن تقييم الوكالة العقارية للأراضي المهيأة للتجزءات الجديدة في نفس المحيط لا يتجاوز 1700دج و هذا إذا أخذنا في الاعتبار أن مدينة تقرت لا تعاني في الأصل من ندرة العقار و لكن نمو سوق العقار في المدة الأخيرة كنتيجة لنمو الطلب السكاني على الأراضي للبناء الفردي إضافة إلى برامج المناطق السكنية الجديدة و كنتيجة لارتفاع الأسعار الخيالية في وسط المدينة و الأحياء العريقة كنتيجة أيضا للصراع الحاصل بين المضاربين و تجار العقار في الاستحواذ على أكبر قدر من المواقع المهمة في وسط المدينة و لهذا قد يصل المتر المربع الواحد في وسط المدينة أو الأحياء المجاورة إلى أكثر من 20000دج، و قد كانت إلى وقت قريب تباع الأراضي بأسعار رمزية، أي قبل حدوث هذا النمو و التوسع الذي يجعل موقف السلطات المحلية صعب أمام هذا الوضع لإيجاد المواقع المناسبة للمرافق ذات المنفعة العامة و هذا بالإضافة كذلك إلى كثرة الأراضي و السكنات الشاغرة و التي هي محل نزاع.

I-4-2-توسع مجالي أفقي بدون عراقيل طبيعية:

تتميز مدينة تقرت كبقية مدن الجنوب بحيازتها مجالات توسع شاسعة تجعلها نظريا لا تعاني من مشكل عدم توفر العقار لإنجاز برامج التنمية في شتى المجالات فنجد أن مجال التوسع في الجهة الغربية للمدينة خالي من جميع العراقيل إلا بعضها مثل خطوط الكهرباء ذات الضغط العالي أو قنوات نقل مواد الطاقة يمكن تجاوزها بالحفاظ على المسافات الأمنية، هذا المجال ذا طبيعة أرضية منبسطة، و لكن لا يخلوا الأمر من تداعيات لهذا المنطق التوسعي و الذي تشهده حاليا المدينة حيث أنه ينعكس سلبا على عدت جوانب نذكر منها حاجة المدينة إلى خلق مجالات داخل المجال الحضري يمكن من خلاله تجسيد برامج التجهيزات المستقبلية لاعتبار مجالات التأثير للتجهيزات، وجود فضاءات غير مستغلة داخل النسيج الحضري مما يخلق تشوه على مستوى المشهد العمراني و كذا اختلال قي الجانب الوظيفي للمنشآت الموجودة، إضافة إلى أن التقسيم الإداري للمدينة يحتم على كل بلدية البحث على نطاق توسعها و تلبية متطلبات إنجاز البرامج المستقبلية و هذا ما يزيد حدت الفوارق بين بلديات المدينة في هذا الجانب و هذا ما تجسده الفوارق الشاسعة في نسب كثافة المبني.

الصورة رقم (04): مجال التوسع و مناطق التعمير الجديدة لمدينة تقرت

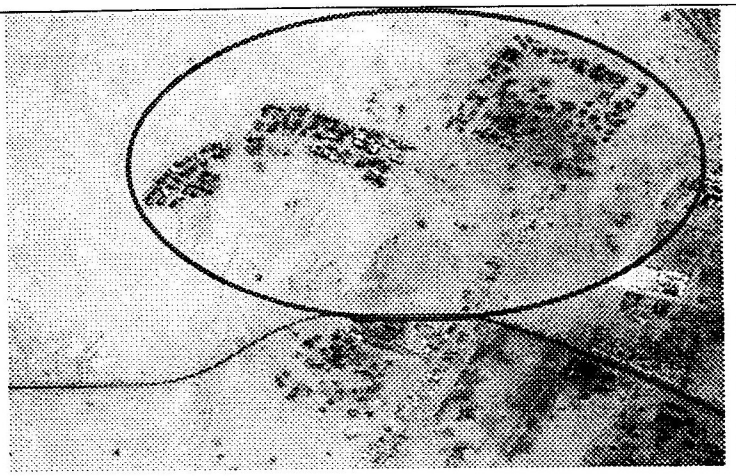

المصدر الباحث 2008

I-4-2-1-الطبيعة القانونية لعقار مدينة تقرت:

بالاستناد للمعطيات المقدمة من طرف البلديات ومصلحة مسح الأراضي فإنه يمكن تحديد ثلاثة أنواع من الملكية العقارية لأراضي المدينة:

I-4-2-1-1 أراضي ملك للخواص :

وتحتل أكبر نسبة من أراضي المدينة تقدر بـ 45 % بما يعادل 18180 هكتار من إجمالي مساحة المدينة المقدرة بـ : 40400 هكتار وهي تشغل كل أراضي الجهة الجنوبية للمدينة والجهة الشمالية الشرقية والشرقية وكل أراضي وسط المدينة والجزء الجنوبي من القطاع العمراني الثاني .وللإشارة فإنه خارج حدود

المحيط العمراني للمدينة بالناحية الشرقية كل الأراضي و لامتدادات هامة هي ملك الخواص، هذا إلى جانب أنها أراضي فلاحية (واحات) .لتعد بهذا عائقا في وجه توسع المدينة.

I-4-2-1-2 أراضي ملك للبلدية :

وتحتل المرتبة الثانية من حيث المساحة إذ تقدر بـ : 16822.56 هكتار لتمثل ما نسبته 41.64 % من إجمالي مساحة المدينة ، تغطي هذه المساحة أراضي المنطقة تقريبا وكل أراضي منطقة النشاطات بالقسم الشمالي من تراب المدينة وأيضا كل مساحة القطاع العمراني الثامن والجزء الشمالي الغربي للقطاع الرابع والجنوبي للقطاع السادس بالإضافة إلى مساحة متفاوتة الأهمية بالنسبة لبقية القطاعات العمرانية الأخرى ، وللإشارة فإن منطقة التوسع المستقبلي المقترحة من طرف المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلديات مدينة تقرت (1995) واقعة على أراضي ملك للبلدية هذا ما يسهل عملية تخطيطها .

I-4-2-1-3 أراضي ملك للدولة :

وتمثل نسبة 13.36 % من المساحة الإجمالية للمدينة أي ما يعادل 5397.44 هكتار وهي تتركز أساسا بالقطاع العمراني الثالث وأجزاء قليلة بباقي القطاعات بينما نجد هذا النوع من الأراضي بالقطاع السادس الأول، الرابع والثامن .

ما يمكن قوله هنا أن الأراضي العمومية تمثل نسبة 55 % من إجمالي مساحة المدينة أي ما يعادل 22220 هكتار الأمر الذي قد يكون عاملا مساعد في فرض تنظيم مجالي معين يتماشى مع متطلبات السلطات المحلية ورغبات السكان دون التعرض لمشكل الاصطدام مع أصحاب العقار الخاص من جهة وتنظيم منطقة التوسع المستقبلي دون اللجوء إلى إجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة من جهة أخرى كون الأخيرة على أراضي ملك للبلدية.

الجدول رقم (16) : يوضح الطبيعة القانونية لعقار مدينة تقرت.

	ملكية خاصة	ملك البلدية	ملك الدولة	المجموع
المساحة بالهكتار	18180	16822.56	5397.44	40400
النسبة%	45	41.64	13.36	100

المصدر:المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير1993.

الشكل رقم (27):الدائرة النسبية توضح الطبيعة القانونية لعقار مدينة تقرت

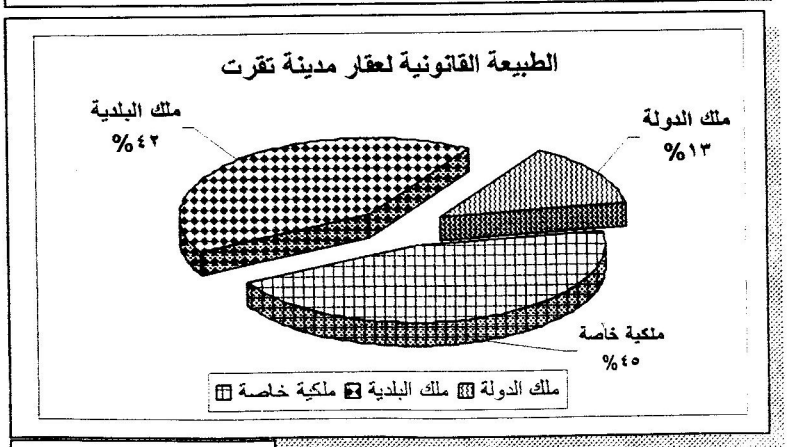

المصدر: معالجة الباحث

II- التوزيع الوظيفي و استعمالات المجال الحضري لمدينة تقرت (استخدامات الأرض بالمدينـــة) :

إن معرفة استخدامات الأرض للمدينة يمكننا من تحليل التركيبة العمرانية للمدينة ومعرفة مدى التوافق أو الخلل لمختلف الاستخدامات و لهذا قمنا بتسليط الضوء على واقع استخدامات الأرض بالمدينـــة.

II-1-الوظيفة السكنية:

السكن: يعتبر السكن من أهم مكونات المجال الحضري لأنه يجسد كل التفاعلات والعلاقات الاجتماعية بين السكان ولقد تم إحصاء حوالي 26656 مسكن بالمدينة تحتل مساحة قدرها (1182.71هكتار) أي ما يعادل نسبة2.9% من المساحة الإجمالية تتوزع هذه المساكن على كامل المجال بمعدل (23.32 مسكن /هكتار) ككثافة صافيـــة ؛ فـــي الوقت الذي سجل فيه معدل شغل المسكن يقدر بـــ :

5.43 فرد/ مسكن.

II-1-1-مميزات الوعاء السكني داخل الحدود العمرانية للمدينة :

II-1-1- 1- تطور الحظيرة السكنية لمدينة تقرت:

في أغلب الأحيان حاليا تأخذ المرفولوجية المجالية للمدينة الصحراوية شكل انضمام لعدة أنسجة تتماثل مع أربـــع فترات تاريخيـــة لعمران المدينـــة:

- المدينـــة التقليديـــة التاريخيـــة والتـــي تؤلف نواة المدينـــة.
- الإضافات الكولونياليـــة حول المدينـــة القديمة أو على جانبها.
- الأحياء العشوائية التي ميزت الفترة الأولى للاستقلال والتي ضمت تثبيت البدو الرحل.
- أحياء التعمير المبرمجة في إطار البرامج السكنية المختلفة من سكن فردي ذاتـــي وسكن جماعي ونصف جماعي.

هذه النماذج تطورت برتمية مختلفة و بمنطق مختلف، القصور تنمحي، المنازل التقليدية الواسعة تختفي لصالح سكنات فردية أو فيلات تأخذ شكل ما يجري في الشمال المراكز القديمة تتدهور في صالح مراكز جديدة أو بؤر من الفقر في قلب المدن ،فمدينة تقرت لا تختلف عن هذا النسق العام ، في أصل المدينة الحي التاريخية مستاوة إلى جانب القصور المجاورة،الترلة ،تبسبست،الزاوية.أصبحت في قلب المدينة نتيجة التوسع مما يعطينا مدينة واحدة ذات أربع أنوية رئيسية قديمة هي الآن مقر لـــ: 04 بلديات نتيجة التقسيم الإداري لسنة 1984م والذي بموجبه إرتقت هذه الأحياء لتؤلف بلديات مستقلـــة إداريا لكنها مدمجة في نسيج مدينـــة واحدة هي مقـــر الدائـــرة.

و لمعرفة مقدار هذا التطور بالنظر للجدول رقم (17) و كذا المنحنى البياني رقم(28) و الذي يوضح بشكل جلي حجم الزيادة و تطور الحظيرة السكنية لمدينة تقرت و على مستوى كل بلدية فقد انتقل حجم

الحظيرة السكنية لمجموع المدينة من 12349 سكن سنة 1987 إلى 18722 سكن سنة 1998 ليصل إلى 26656 سكن سنة 2008 هذا ما يفسر المجهودات على مستوى هذا القطاع لتلبية الحاجة للسكن و بقراءة الأرقام على مستوى كل بلدية يجعلنا نقف على الفوارق الموجودة بين حجم الزيادة في السكن بين الحقبتين (1987-1998) و (1998-2008) حيث على مستوى بلدية تقرت نجد أن نسبة الزيادة قد بلغ أكثر من الضعف خلال فترة 1998-2008 حيث بلغ 2957 سكن منه خلال 1987-1998 الذي كان 1351 نفس الأمر شهدته بلدية الزاوية و لو بشكل أقل بين نفس الحقبتين حيث انتقل من 668 سكن إلى 1139 سكن بين 1998-2008 أما بلدية التزلة فقد بقيت نسبة الزيادة في حظيرة السكن على نفس القدر رغم الزيادة السكانية حيث تعتبر أكبر البلديات سكانا، أما بلدية تبسبست فالأمر عكسيا فقد انخفض عدد السكنات فخلال الفترة 1987-1998 بلغ 1911 سكن ليتراجع إلى 1374 سكن بين 1998-2008

جدول رقم (17): يبين تطور الحظيرة السكنية لمدينة تقرت (1987-2008).

البلديات	حظيرة السكن 1987	حظيرة السكن 1998	حظيرة السكن 2008	الفارق بين 1998-1987	الفارق بين 2008-1998
تقـــرت	3936	5287	8244	1351	**2957**
التزلـــــة	4147	6590	9054	2443	**2464**
تبسبســـت	2683	4594	5968	1911	**1374**
الزاويـــــة	1583	2251	3390	668	**1139**
المجمـــوع	12349	18722	26656	6373	**7934**

المصدر : م.ت.ت.ت والديوان الوطني للإحصاء (د.و.إ)

الشكل رقم (28): تطـــور حظيـــرة السكن فـــي دائـــرة تقرت

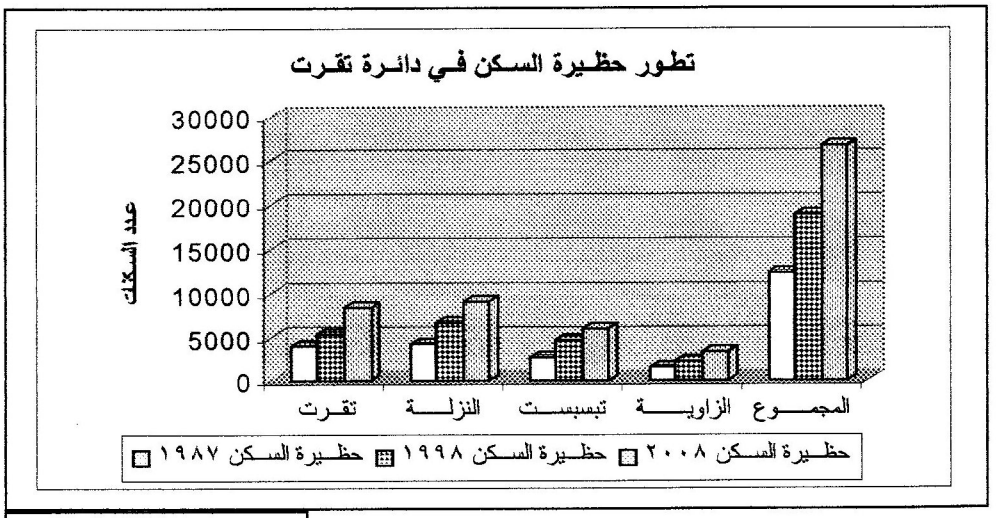

المصدر: معالجة الباحث 2008

II-1-1- 2- تطور معدل شغل المسكن لبلديات مدينة تقرت:

بعد إلقاء نظرة على زيادة حظيرة السكن و لتكتمل نظرتنا على تنامي وظيفة السكن و إعطاء صورة يمكن تفسير من خلالها الفوارق الموجودة بين مجموع بلديات المدينة نعتمد قراءة معيار معدل شغل المسكن للمدينة و مختلف البلديات فمن خلال الجدول رقم (18) و كذا الشكل رقم (29) نجد أن معدل شغل المسكن في تناقص ففي سنة 1977، 9.3فرد/مسكن ليتراجع إلى 6.39 سنة 1987 و يستقر إلى 1998 حيث حافظ على نفس المستوى لينخفض بعد ذلك ليصل إلى حدود 5.43 فرد/ سكن سنة 2008، و هذا يظهر لنا تطور إيجابي على مستوى توفير السكن على مستوى المدينة ، بينما نميز تفاوت في تطور معدلات شغل المسكن على مستوى مختلف بلديات المدينة فبلدية تقرت فبعد أن كان معدل شغل المسكن 9.31 بلغ سنة 1987، 6.09 ليتراوح إلى 6.23 فرد/سكن سنة 1998 لينخفض إلى 4.71 سنة 2008 و يرجع هذا الانخفاض إلى عدت عوامل منها حجم البرامج السكنية خاصة خلال الفرتة ما بين 1998-2008 و هذا في نطاق توسع بلدية تقرت بالإضافة إلى التغيرات الاجتماعية التي شهدتها الأسرة على مستوى البلدية لاسيما و أن بلدية تقرت مصنفة على أنها الأكثر تحضرا على مستوى المدينة ما يعكس المستوى المعيشي للسكان و التحولات العميقة على مستوى التركيبة الاجتماعية ، أما باقي البلديات فقد شهدت انخفاض بشكل متفاوت لمعد شغل المسكن فقد بلغ سنة 2008 بالنسة للنزلة 5.58 ، و بالنسبة لتبسبست بلغ 5.84 و الزاووية العابدية 6.05.و هذا لا يترجم بالضرورة حجم السكنات المنجزة و لكن يرجع كذلك لحجم الحركة السكانية بالسلب أو الإيجاب عبر بلديات المدينة و إلى حالة السكنات النوعية و الإنشائية .

الجدول رقم(18) : تطور معدل شغل المسكن لبلديات مدينة تقرت

البلديات	الفترة الزمنية			
	1977	1987	1998	2008
تقرت	9.3154	6.092	6.2304	4.7158
النزلة		6.5537	6.1493	5.5881
تبسبست		6.8088	6.4954	5.8422
الزاوية العابدية		6.0303	6.833	6.0549
المجموع	9.3154	6.3948	6.3393	5.4346

المصدر: د.و.إ ورقلة 2008

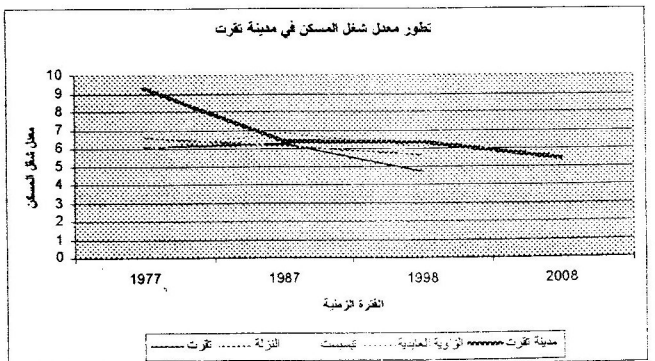

الشكل رقم (29): يبين تطور معدل شغل المسكن في مدينة تقرت

المصدر : معالجة الباحث 2008

II-1-1-2-1-1- الحالة الإنشائية للمساكن :

وهي وضعية أو حالة المسكن فقد تكون جيدة متوسطة ورديئة وقد تم إحصاء هـذه المساكن فكانت كالتالـي:

الجدول رقم (19) : يبين الحالة الإنشائية لمساكن مدينة تقرت.

عدد المساكن الإجمالي	جيدة		متوسطة		رديئة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
19965	8769	44.06	8713	43.64	2456	12.3

المصدر: د.و.إ

الشكل رقم (30):الحالة الإنشائية لمساكن مدينة تقرت

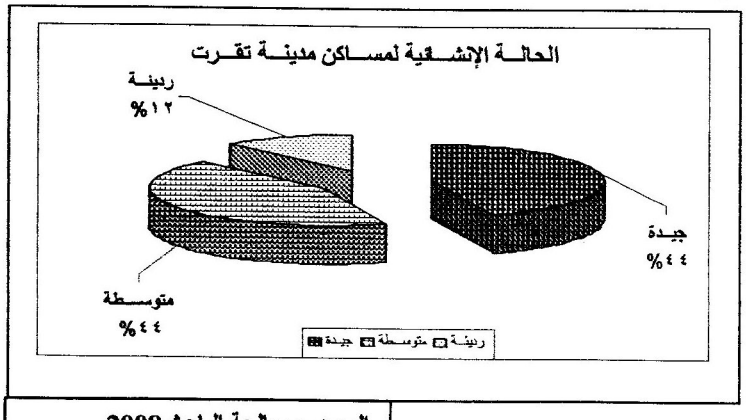

المصدر: معالجة الباحث 2008

II-1-1-2-2- أنواع المساكن بالمدينة:

جدول رقم (20): يبين نوعية السكن في المدينة.

العدد الإجمالي للمساكن	فردي		جماعي	
	العدد	%	العدد	%
19965	17988	90.09	1977	9.91

المصدر: م.ت.ت.ت الخاص ببلديات تقرت1993.

الشكل رقم (31): نوعية السكن في المدينة

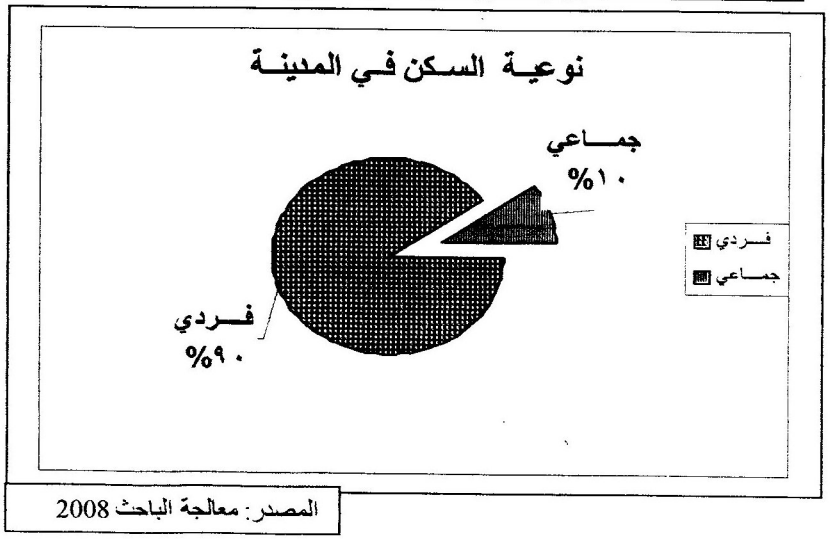

المصدر: معالجة الباحث 2008

من خلال قراءتنا لنوعية السكنات نلاحظ أن هناك تفاوت كبير بين السكنات الفردية والجماعية فالسكنات الفردية نجدها تمثل أكبر نسبة (**90.09%**) في حين نجد نسبة السكنات الجماعية تمثل سوى **9.91%** ويعود سيطرة السكن الفردي على الحظيرة السكنية للمدينة على التركيبة الاجتماعية لسكان المدينة وطبيعة المنطقة الحارة، وكذا سياسة الدولة والسلطات المحلية والمتضمنة توزيع الأراضي.

II-1-1-3-توزيع السكنات المشغولة حسب نوع السكن في دائرة تقرت:

جدول (21) توزيع السكنات المشغولة حسب نوع السكن في دائرة تقرت.

البلدية	سكن جماعي	سكنات فردية	سكنات تقليدية	أخرى	مؤقتة	غير محدد	المجموع
تقرت	660	3376	44	18	290	81	4469
النزلة	78	659	4187	3	22	39	4988
تبسبست	765	664	2553	6	4	36	4028
الزاوية	19	1734	25	3	1	6	1788
المجموع	1522	6433	6809	30	317	162	15273

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء(إ.ع.س.س 1998)

الشكل رقم(32): توزيع السكنات المشغولة حسب نوع السكن في مدينة تقرت

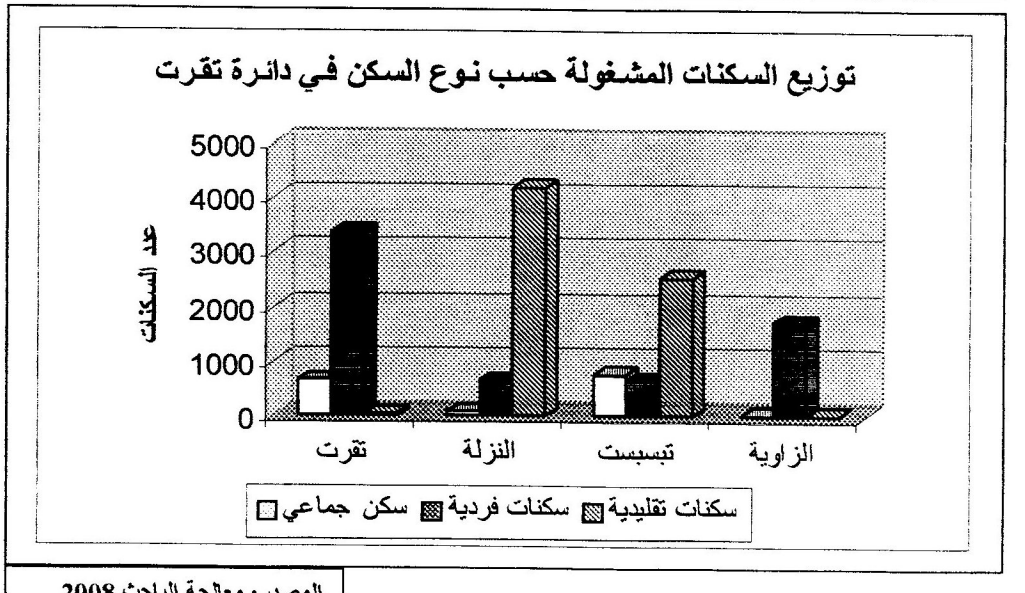

المصدر: معالجة الباحث 2008

إن توزيع السكنات على حسب النوع على مستوى مدينة تقرت و مختلف بلدياتها له عدت دلالات معتبرة فنجد من خلال الجدول رقم (21) و الشكل رقم (32) إلى أن أغلب السكنات في مدينة تقرت هي ذات الطابع الفردي السكن الفردي الذاتي هو المظهر العمراني السائد والذي تسعى معظم الأسر للحصول عليه بتعبئة كل الوسائل المادية والاجتماعية والأسرية، نلاحظ وجوده في الأحياء الجديدة والتوسعات الجديدة يتميز بقطع أرضية تتراوح من 200 إلى 300 م2، بنيت عليها مساكن فردية ذات طابق أو طابقين مطبوعة بوجود المرآب مثلما يجري في معظم أرجاء الوطن حيث بلغ عدد السكنات الفردية 6433 سكن و 6809 عبارة عن سكنات تقليدية و هذا الميل العام للسكان إلى تفضيل هذا النوع على غيره لأبعاد اجتماعية و ثقافية إضافة إلى سياسة منح أراضي البناء للسكان و التي أخذت النسبة الكبرى في مشاريع الإسكان عن طريق التجزءات الترابية بعد التسعينيات ، يمكننا قراءة كذلك أن كلا من بلديتي تقرت و الزاوية تتوفران على نسبة كبيرة من حجم الحظيرة السكنية عبارة عن سكنات فردية فيما نجد أن كل من النزلة و تبسبست غالبية السكنات تقليدية حيث بلغا عددهم على التوالي 4187، 2553 و لم يعد هذا السكن يذكرنا بالسكن التقليدي إلا بملامح مشوهة، توزيع الغرف والعناصر الأساسية تأثر بعمليات التقسيم والتجزئة من العناصر القديمة تمت المحافظة على الحوش الداخلي. الترميمات التي أدخلت تمت بالمواد الحديثة كالأسمنت والحديد اختلطت مع بقايا المواد القديمة من الجبس المحلي والحجارة. هذه الأحياء في الحقيقة ليست أحياء سكن تقليدي بقدر ما هي أحياء بؤر من الفقر. هذا المظهر ينطبق خاصة على المناطق الداخلية من القصور القديمة التي تدهورت حالتها بشكل كبير. هذا ما يعطينا مؤشرات على الفرو قات الاجتماعية و الهيكلية بين بلديات المدينة

II-1-1-4- تقسيم مدينة تقرت إلى قطاعات:

حسب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة تقرت فقد قسمت المدينة إلى11 قطاع موضحة في الجدول رقم(10).الذي من خلاله نلاحظ مايلي :

- سيادة المساكن الفردية في أغلب قطاعات المدينة على حساب المساكن الجماعية و يعود هذا إلى أسباب مختلفة أهمها ميل الفرد الصحراوي إلى هذا النوع من المساكن.
- تركيز كبير و واضح لمعظم التجهيزات الرئيسية: التعليمية،الصحية،الإدارية،التجارية....في القطاع الخامس و السادس.
- ارتفاع عدد السكنات في القطاع السابع و تسجيل أكبر الكثافات السكنية في القطاعات السادس الثامن،السابع و الخامس على الترتيب وتسجيل في نفس القطاعات أكبر الكثافات السكانية وهذا راجع إلى أن هذه الأحياء تعتبر أحياء التركيز السكاني المتميزة بسيطرة السكن الفردي وصغر مساحتها.

-الأحياء الشرقية سجلت بها أعلى الكثافات السكنية وهذا راجع إلى قرب هذه الأحياء من المحيط الفلاحي و ارتباط السكان بالأرض،و تقل الكثافة كلما ابتعدنا عن الأحياء الشرقية باتجـــاه الأحياء الغربية لمدينة تقرت.

جدول رقم(22): تقسيم المدينة إلى قطاعات حسب المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير .

رقم المنطقة	المكان	المساحة هـ	المساحة السكنية هـ	عدد المساكن	كثافة سكنية (م/هـ)	الكثافة السكانية (س/هـ)	مساحة التجهيزات (هكتار)	الاستعمال السائد
01	سيدي مهدي	45.34	16.15	223	13.81	37.08	0.27	سكنات فردية
02	عين الصحراء	213.13	101.48	121	11.92	27.74	22.34	سكنات فردية
03	/	245.93	128.14	596	6.11	18.18	31.94	سكنات فردية+مستشفى
04	حي الرمال	157.69	27.37	188	9.83	14.05	16.12	سكنات فردية+منطقة صناعية
05	وسط المدينة	262.5	197.82	2770	17.88	86.12	42.88	سكنات فردية+سكن جماعي ط+3+تجهيزات ذات تأثير خارج المنطقة
06	جنوب شرق المدينة	123.5	77.11	3096	50.73	172.95	42.95	سكن فردي +تجهيزات
07	شمال شرق المدينة	363.71	211.99	3985	23.99	75.11	80.86	سكن فردي +سكن جماعي
08	الجهة الغربية للمدينة	206.9	77.33	1962	72.40	48.47	44.53	سكنات فردية
09	شمال المدينة	68.35	18.41	248	13.47	25.44	3.14	سكنات فردية
10	المنطقة الصناعية	467.56	-	-	-	-	382.54	المنطقة الصناعية+منطقة النشاطات
11	المطار	255	-	-	-	-	140	المطار

المصدر:المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 1993.

II-1-1-5- تجهيزات والمرافق:

تعتبر التجهيزات عاملا أساسيا في تنمية وتطور المجتمعات البشرية لما لها من انعكاسات مباشرة في توزيع السكنات وتنظيمها وهي تحتل مساحة تقدربـــ: 806.51هكتار بنسبة 37.92%من المساحة الإجمالية للمحيط العمراني وهي تتوزع على مختلف المرافق والمنشآت العمومية(الإدارية،التعليمية الصحية، التجارية الخدماتية، الثقافية ...الخ)والشيء الملاحظ هو عدم توزيع هذه التجهيزات بصورة منتظمة على المجال العمراني مما يجعل السكان في حركة دائمة الشيء الذي يخلق ضغط إختنـــاق بمركـــز المدينـــــة.

جدول رقم (23) : مختلف التجهيزات و مساحاتها.

التجهيزات	التعليمية	الصحية	الإدارية	الثقافية و الدينية	التجارية	الرياضية	خدمات النقل	المجموع
العدد	47	44	42	63	59	13	50	318
النسبة	٪14.78	٪13.83	٪13.2	٪19.81	٪18.55	٪0.04	٪15.72	٪100

المصدر: م.ت.ت لبلدية تقرت 1993.

الشكل الرقم (33): يبين نسب توزيع التجهيزات

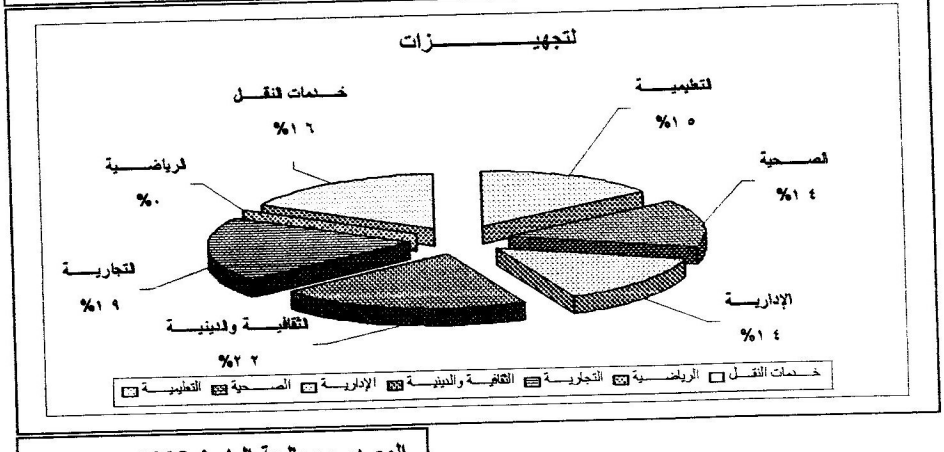

المصدر : معالجة الباحث 2008

II-1-1-6-التركيبة السكنية: فوضى عمرانية دائمة:

المظهر الخارجي لمدينة تقرت، يبين لنا توسع مفرط للسكنات الفردية، و بمختلف الأنماط، قصور، تجزءات، سكنات عشوائية و إذا أخذنا نموذج، خاصة السكنات الحديثة (التجزءات)، فهي تظهر كعمليات نقطية بلا انسجام و لا ترابط مع المحيط و البيئة تماما هي عبارة عن تجزءات لقطع أرضية بمختلف الأحجام، تكرير للحجوم يتميز بهندسة معمارية مجهولة، استعمال لمواد بناء لا تستجيب لمتطلبات المناخ الصحراوي

الصورة رقم (05): حالة التجزءات الترابية و انتشار السكنات الفردية تبين حالة نطاقات التوسع و استغلال العقار(عين الصحراء النزلة)

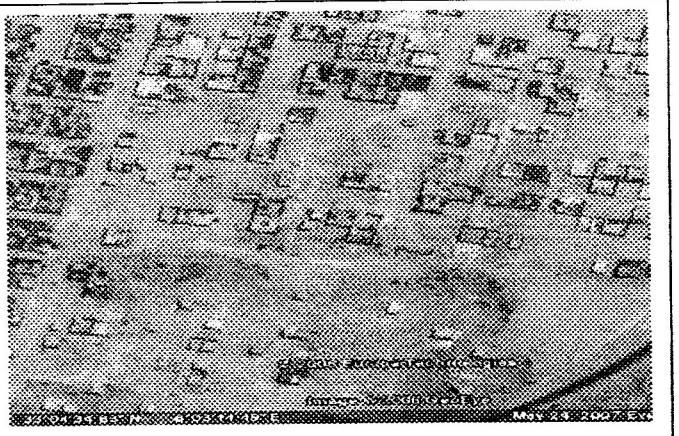

المصدر: الباحث 2008

II-2-الوظيفة الانتاجية(العمل) :

و هي في الشروط و الظروف الحالية، الوظيفة و الدور الذي يعيش به الإنسان و توفر له الوسائل المادية لتلبية حاجياته، و تدخل مشاركته ضمن مراحل الإنتاج العامة

II-2-1-التركيبة الإقتصادية للمدينة:

تعد هذه الدراسة إحدى العوامل الهامة التي تبرز مستوى معيشة أفراد المدينة إذ أن توزيعهم على مختلف الأنشطة الاقتصادية وكذا تركيب القوى البشرية يبرز بدرجة كبيرة الوظيفة التي تؤديها المدينة وبالتالي وضع البرامج التخطيطية والاقتصادية التي تلائم هذه الوظيفة كما تمكن من إبراز درجة البطالة وانعكاساتها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

II-2-1-1-تحليل البنية الوظيفية للسكان:

- **القوى النشطة:** وهم جميع الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 59 سنة وقد بلغ عددهم سنة 1998 حوالي 63217 نسمة بنسبة 53.25%من إجمالي السكان ويمكن تقسيمهم إلى الفئات التالية:

*القوى العاملة: ويمثل نسبة 34.11 % من إجمالي القوى النشطة وهي بدورها تنقسم إلى قسمين :

- السكان العاملون فعلا:وهم الأفراد الشغالين فعلا وهم بنسبة 25.26% من إجمالي القوى النشطة و 75.06 % من إجمالي القوى العاملة.

❖ السكان البطالين:ويمثل السكان القادرون على العمل والباحثين عنه حيث قدرت نسبتهم بـــ 8.51% من القـــوى العاملـــة و 4.33 % من إجمالـــي سكـــان المدينـــة.

* **القوى غير العاملة:** تشمل جميع السكان الذين هم في سن العمل وغير قادرين عليه مثل ربات البيوت المعوقين...الخ وتقدر نسبتهم بـــ 65.89 % من إجمالي القوى النشطة و 35.09% من إجمالي سكان المدينـــة

* **القوى غير النشطة:** وتظم هذه الفئة صغار السن الذين تتراوح أعمارهم من (0إلى14) سنة وفئة كبار السن الأكبر من60 سنة وتقدر نسبتهم بـــ46.75 %من إجمالي سكان المدينة بشكل منها صغار السن نسبة 88.64 % وكبار السن نسبة11.63%.

جدول رقم (24) :يوضح التركيبة الاقتصادية لسكان تقرت 1998 .

الفئـــــــــة	العـــــدد	النسبة%	النسبة%
إجمالي سكان المدينة	118685	%100	
الداخلون في سن العمل (60.15)	63217	%53.26	%100
قوى عاملة	21564	%18.16	%34.11
قوى غير عاملة	41653	%35.09	%65.88
عاملون فعلا	16187	%13.63	%25.60
بطالون	5377	%4.53	%8.50
خارجون عن سن العمل	55468	%46.73	%100
صغار السن(0،14)سنة	49169	%41.42	%88.64
كبار السن(+60)	6299	%05.3	%11.35
المجموع	118685	%100	

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية ورقلة

II-2-1-2-البطالة و قيمة الأجور :

النمو الحضري لمدينة تقرت و ما حمله من أعداد خاصة من الشباب سواء المهاجر أو المولود بالمدينة، له أهمية قصوى من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية ، نظرا لحداثة أعمار السكان، هذه القوة تشمل طاقات بشرية مهنية هائلة، كان من المفروض أن تكون القاعدة الصلبة للنشاطات الاقتصادية للمدينة باعتبارها ثروة بشرية هامة جدا.

لكن من خلال واقع أعداد الذين في سن العمل و الذين يشتغلون فعلا، هذا التفاوت يترجم على أن السكان العاطلون عن الشغل يمثلون نسبة لا يستهان بها

و عليه يمكن القول أن النمو الحضري من هذه الناحية، بدل أن يحرك و يدعم مجموعة الأنشطة الاقتصادية للمدينة، و ذلك بزيادة الإنتاج و العمل في التوزيع للرد على الطلب المتزايد على السلع و الخدمات

بزيادة عدد السكان فإنه بعدد العاطلين عن العمل يشكل عبئا من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية، لأن هذه الطاقة البشرية الهائلة تسلك أساليب و طرق أخرى للعمل و النشاط، التي أقل ما يقال عنها أنها ذاتية و تلقائية، أو تبقى كطاقة جامدة عالة على الآخرين، و هذا له آثار سلبية على مختلف المستويات.

II-2-1-3-انتشار الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية:

انخفاض قيمة الأجر بتأثير البطالة، يؤدي بالكثيرين إلى ممارسة عمل إضافي عن عملهم الرسمي، لتحسين مستواهم المعيشي أو لكفاية عدد الذين يعولونهم و غالبا ما يدخل هذا النشاط في الاقتصاد غير الرسمي، أما الذين هم عاطلون عن العمل و خاصة الشباب ، فإن ذلك يدفعهم إلى ممارسة أي نشاط مهما كان، خاصة التجارة غير الرسمية، في مجالات غير مهيأة كالأرصفة و الساحات العمومية ، و أعمال كحراسة مواقف للسيارات غير رسمية في أي مكان بالمدينة.

كل هذا يدخل في نطاق النشاط الاقتصادي غير الرسمي، و المقدر بحوالي 34٪ الذي يعني أن الخزينة العمومية سواء المحلية أو الوطنية لا تستفيد من ممارسة هذه الأنشطة على تراب المدينة، و لا البلدية حتى كضرائب على تلويث المحيط لما تتركه من نفايات و مخلفات وراءها، فهي عبء على المجال الحضري سواء من ناحية المنظر العمراني أو من الناحية الاقتصادية

II-2-2-تصنيف أنواع العمل على مستوى المدينة :

في هذا الإطار الطبيعي لمدينة تقرت نستطيع أن نتتبع حركة المدينة التاريخية التي لم تنشأ صدفة شأنها في ذلك شأن كل مدينة تاريخية وإنما كمحصلة لرغبات فردية وجماعية ، وبدوافع متعددة ولتوافر ظروف موضوعية مواتية لتؤدي دور المكان المركزي ، وهو ما ينطبق على مدينة تقرت فمنذ نشأتها وكما رأينا في تاريخ نشأتها اعتمد سكان المدينة على الفلاحة كمصدر للرزق و العمل، إضافة إلى أنها كانت نقطة التقاء القوافل و نقطة عبور و تبادل نمت على هذا إلى عهد الاحتلال و الذي كرس هذين الاتجاهين فبالإضافة إلى الاستثمار في مجال الفلاحة عن طريق المعمرين الذين استغلوا هذه الثروة و أنشئوا مستثمرات فلاحية و استغلوا القوة العاملة البسيطة، بالإضافة إلى اتخاذ المدينة كمركز للنقل بإنشاء السكة الحديدية التي تربطها بالشمال و كذا شركة النقل البري لنقل المواد الأولية و المنتجات الفلاحية و التي كانت أساسها التمور و إنشاء مطار للنقل و التنقل الجوي و بعد الاستقلال و بفعل التوجه السياسي و الاقتصادي للبلاد و لتوفر البنى التحتية تم استحداث المنطقة الصناعية و منطقة النشاط اللتان تحويان العديد من الوحدات الإنتاجية عمومية و خاصة تستغل تواجد المواد الأولية الخام في المنطقة و القوى العاملة الكافية و بالتالي فمدينة تقرت تمتلك قوى اقتصادية متنوعة تستقطب أيدي عاملة متفاوتة العدد حسب أهمية النشاط و انتعاشه و حسب كل حقبة و تداعيات المحيط الاقتصادي للبلاد و لو ألقينا نظرة على الجدول رقم (25) و الشكل رقم (47) يتبين حجم العمال في كل قطاع و تغيرات التي طرأت عليه مع الزمن.

الجدول رقم (25) : عدد العمال في مختلف القطاعات على مستوى مدينة تقرت

قطاع النشاط الإقتصادي	1977		1998		2001	
	عدد العمال	النسبة	عدد العمال	النسبة	عدد العمال	النسبة
الفلاحة	740	11.35	1470	9.08	744	4.27
الصناعة	1219	18.68	2176	13.44	2600	14.92
التجارة و الخدمات	3433	52.61	10728	66.27	10982	63.02
البناء و الأشغال العمومية	1133	17.36	1813	11.2	3099	17.78
المجموع	6525	100	16187	100	17425	100

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء ورقلة

من خلال الجدول رقم (25) و الشكل رقم (34) يتبين لنا ما يلي:

الشكل رقم (34): توزيع العمال على مختلف القطاعات الإقتصادية

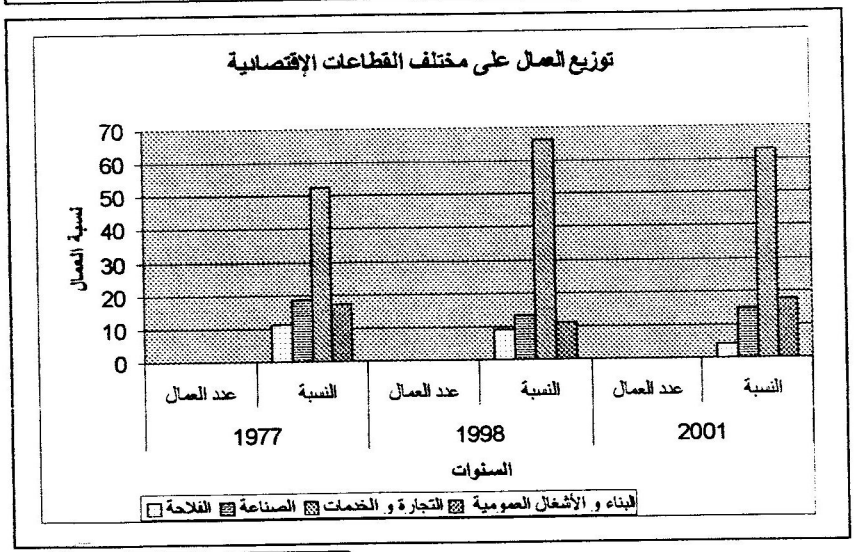

المصدر : معالجة الباحث 2008

II-2-2-1-الفلاحة

حيث شهدت مدينة تقرت، تراجع في نسبة العمالة في هذا القطاع الإقتصادي، حيث بلغ عدد العمال في سنة 1998 إلى 1470 عامل يمثلون 9.08٪ من إجمالي العمال في المدينة ثم تراجع إلى 744 عامل بنسبة 4.27٪ في سنة 2001 و هذا قد يرجع إلى عدت أسباب منها:

- هجرة الفلاحين من أراضيهم و الاهتمام بالقطاعات الأخرى.
- التكاليف العالية في استصلاح الأراضي، و خاصة بعد ظهور مشكل صعود المياه.

II-2-2-2-الصناعة:

و التي عرفت انتعاشا ملحوظا في الآونة الأخيرة حيث تطور عدد العمال من 2176 عامل إلى 2600 عامل أي من 13.44٪ من إجمالي العمال بالمدينة إلى 14.92٪ من إجمالي العمال بالمدينة و هذا

خلال الفترة (1998-2001) و هذا بعد أن عرفت تناقص خلال الفترة (1977-1998) حيث كانت نسبة اليد العاملة سنة 1977 في الصناعة 18.68٪ .

II-2-2-3-التجارة و الخدمات:

يحتل هذا القطاع أكبر نسب في العمالة و التي بلغت في سنة 1998 إلى 66.27٪ من من إجمالي العمال بالمدينة، بعد أن كانت خلال سنة 1977 نسبتهم 52.61٪ و هذا لما شهده هذا القطاع من انتعاش و انفتاح على الأسواق الخارجية إضافة إلى ارتفاع و تغير النمط الاستهلاكي للسكان مما أنعش هذا القطاع أما في سنة 2001بلغت نسبتها 63.02٪ أي بتراجع في النسبة و لكن في العدد هناك زيادة و تفسير هذا قد يرجع لزيادة في القطاعات الأخرى مثل البناء و الأشغال العمومية و الذي أنتعش بصورة كبيرة في الآونة الأخيرة و كذا الصناعة.

II-2-2-4-البناء و الأشغال العمومية:

إن مدينة تقرت تشهد نموا عمرانيا كبيرا و هذا النمو سبب في تطور العمالة في البناء و الأشغال العمومية بعد أن تراجع فنجد أن في سنة 1977 كانت النسبة قد بلغت 17.36٪ بعدد يقدر بـــ1133 عامل ليصل إلى 11.2٪ بعدد بلغ 1803 عامل سنة 1998 ثم عاود انتعاشه ليبلغ 17.78٪ بعدد يقدر 3099 و هذا يرجع إلى الحركة العمرانية و حركة البناء التي تشهدها المدينة على غرار جميع المناطق في الآونة الأخيرة

II-2-3-دراسة تحليلية للوظيفة الإنتاجية (العمل):

بعد أن تطرقنا لنمو العمالة على مستوى مختلف القطاعات الإنتاجية، سنحاول أن نجد العلاقة المجالية بين أحد أهم قطاعات العمل على مستوى مدينة تقرت، و توزيعها و تركزها على مستوى المجال العمراني و امتداده و نطاقات توسعه، لأننا نعتقد أن سواء النمو الديمغرافي أو النمو في العمل و تلبية الخدمات و التنقل و كذا الجانب الترفيهي و البنى التحتية للمدينة يمكن ترجمتها مجاليا و محاولة قراءة التوزيع الفضائي الأمر الذي يمكننا من أخذ نظرة على مختلف هذه الجوانب على مستوى الكتلة العمرانية ،و لذلك سنأخذ التجارة و الخدمات كأحد هذه القطاعات المهمة على مستوى مدينة تقرت و التي شهدت تطور كبير في العشريات الأخيرة مواكبة للنمو الديمغرافي و نترجم هذا النمو مجاليا:

II-2-3- التوزيع التجاري و الخدماتي على مستوى مدينة تقرت:

لقد قمنا بمحاولة إظهار نمط توزيع الوظيفة التجارية و الخدماتية على مستوى المدينة لمعرفة مناطق التركز، و الوقوف على مدى توازن توزيع هذه الوظيفة مع توزيع و امتداد المجال الفيزيائي العمراني للمدينة و ذلك من خلال العمل على مستوى كل بلدية ضمن حدودها الإدارية بالاعتماد على الإحصاء العام للسكن و السكان 2008 و ذلك بمتابعة العملية ميدانيا و أخذ المعلومات و الإشراف عليها، فقمنا بما يلي:

أولا: تقسيم المجال العمراني لكل بلدية لمقاطعات تحوي عدد سكان يتراوح بين 950 إلى 1050 ساكن و تحديد المجال لكل مقاطعة على مستوى المخطط.

ثانيا: إحصاء المؤسسات و المحلات ذات الطابع التجاري الخدماتي على مستوى كل مقاطعة.

ثالثا: إدراج المعلومات و تصنيفها في جدول بياني كما هو موضح في كل من الجدول رقم (26)، (27)، (28)، (29).

رابعا: تمثيل بياني لحجم توزيع التجارة و الخدمات ضمن منحنيات بيانية لإبراز شكل الخط البياني الذي يعطينا و يبرز لنا الفروق بين مجموع المقاطعات و تركز هذه الوظيفة.

خامسا: إسقاط و إطباق المعطيات على المخطط لكل بلدية و ذلك لمحاولة قراءة و تفسير هذا التوزيع و ربطه بعوامل أخرى بما يتعلق بطبيعة المناطق، البعد أو القرب من المركز، تواجد أو عدم تواجد المحاور الرئيسية. إلى غيرها من عوامل التفسير

II-2-3-1- التوزيع التجاري الخدماتي على المقاطعـــات في بلدية تـــقرت:

الجدول رقم (26): المؤسسات ذات الطابع التجاري الخدماتي عبر مقاطعات بلدية تقرت

رقم المقاطعة	23	22	21	20	40	24	25	2	18	باقي المقاطعات
عدد المؤسسات في كل مقاطعة ذات الطابع التجاري أو الخدماتي	276	152	561	26	65	293	45	152	142	86

المصدر: الباحث 2008

الشكل رقم (35): تمثيل بياني لتوزيع التجارة و الخدمات على المقاطعات في بلدية تقرت

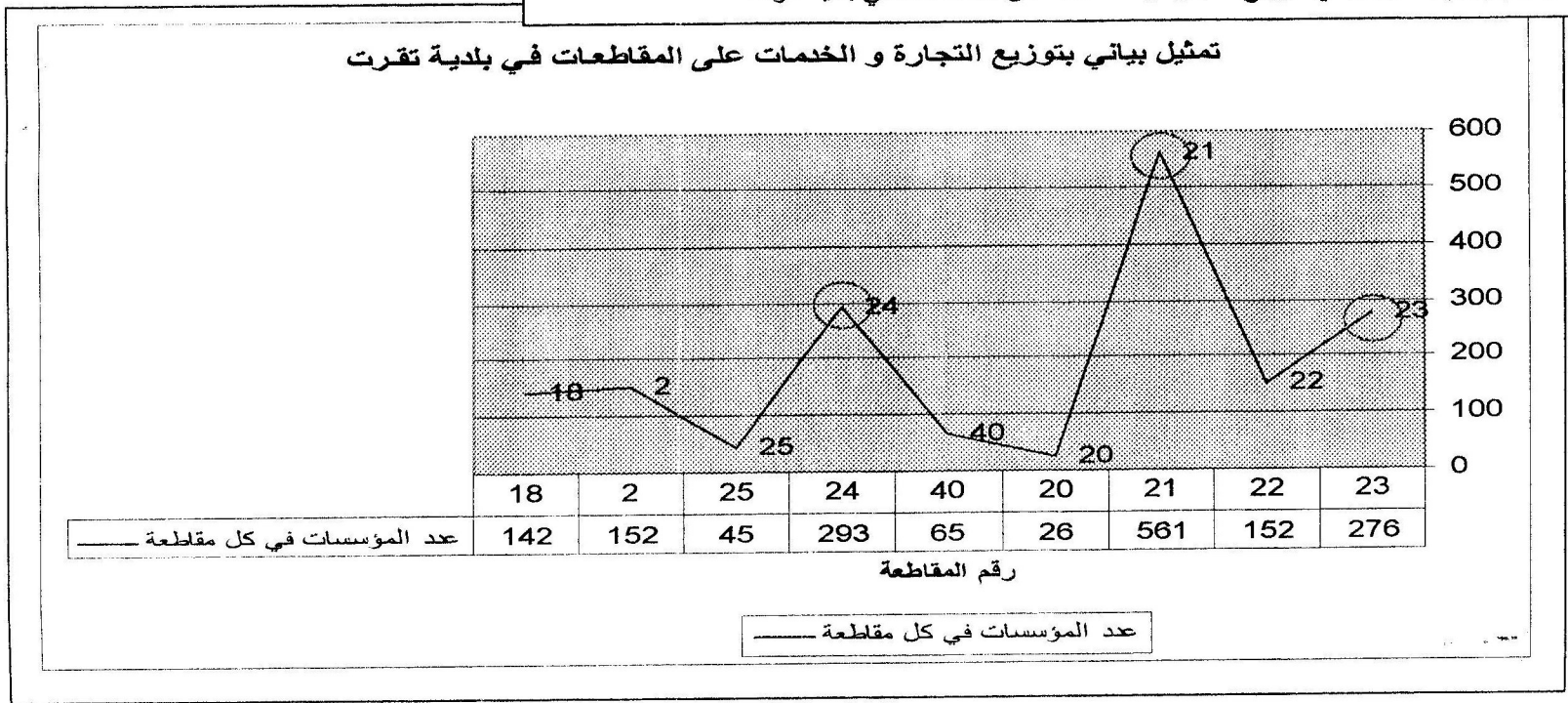

المصدر: الباحث 2008

التركز التجاري و الخدماتي على مستوى بلدية تقرت

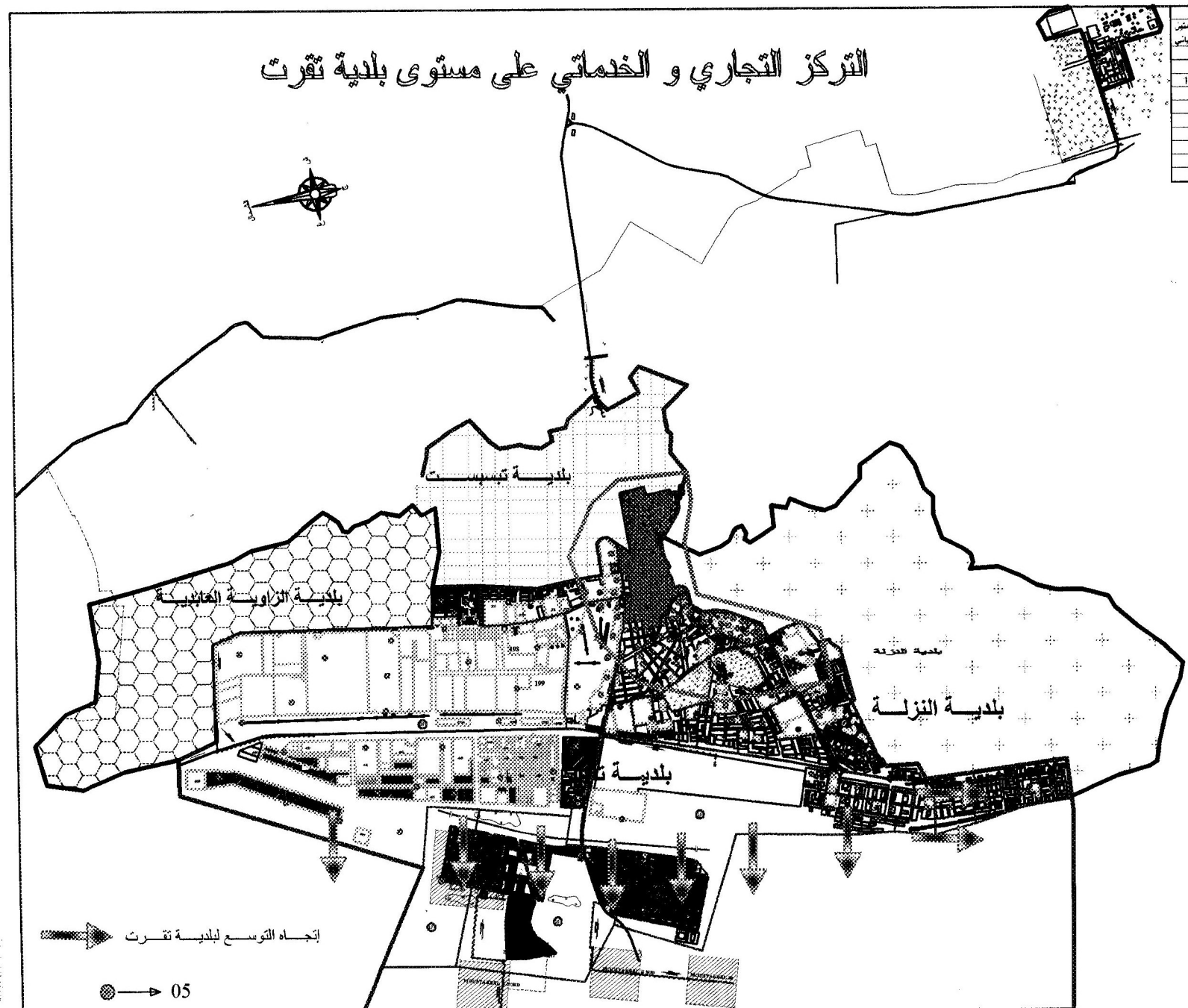

رقم المقاطعة	عدد المؤسسات في كل مقاطعة ذات الطابع التجاري أو الخدماتي	نسبة المؤسسات في كل مقاطعة ذات الطابع التجاري أو الخدماتي	تقرت: نسبة التمثيل	التمثيل البياني
23	276	16.12	5	55
22	152	8.87	5	30
21	561	32.72	5	112
20	26	1.51	5	5
40	65	3.79	5	13
24	293	17.11	5	59
25	45	2.62	5	9
2	152	8.87	5	30
18	142	8.29	5	28
باقي المقاطعات	86	5	5	17

- بلديـــة النزلـــة
- بلديـــة تبسبســـت
- بلديـــة الزاويـــة العابديـــة

II-2-3-2- تحليل التوزيع التجاري و الخدماتي على مستوى بلدية تقرت:

و ضمن حدودها الإدارية، و من خلال الجدول رقم (26) و كذا التمثيل البياني رقم (35) و بالنظر لنمط توزيع التجارة و الخدمات على مستوى الشكل رقم (49) نجد أن التجارة و الخدمات تتركز بشكل كبير في كل من المقاطعات 21-23-24 حيث النسب تتراوح بين 32.76٪ من حجم التجارة و الخدمات على مستوى مقاطعة (21) و 16٪ على مستوى مقاطعة (23) و 17٪ على مستوى المقاطعة (24) بينما نجد أن التجارة و الخدمات تتضائل إلى حدود دنيا على مستوى كل من المقاطعات رقم 20 و 25 و40 و باقي المقاطعات ، تفسير ذلك نجده بقراءة المخطط لبلدية تقرت حيث أن المقاطعات 21، 23، 24 تمثل مناطق مركزية بل هي مركز مدينة تقرت أين تتركز التجارة و الخدمات بشكل كبير جدا و تمثل الوظيفة المسيطرة على طبيعة المجال العمراني لتلك المقاطعات بينما كلما اتجهنا من المركز إلى المناطق المجاورة نجد أن النسب تتناقص لتبلغ 1.5٪ في المقاطعة (20) و 2.62٪ في المقاطعة رقم (25)و 3.79٪ في المقاطعة (40) و هي تمثل الأحياء المجاورة أو الدائرة الثانية بعد المنطقة المركزية حيث نجد أن مستوى الخدمات و التجارة تتناقص بشكل ملفت و تنامي الوظيفة السكنية ، لننتقل بعدها إلى مناطق التوسع و مجال امتداد البلدية لنجد أن نسب تركز وظيفة التجارة و الخدمات في بقيت المقاطعات تكاد تنعدم إن لم نقل أنها غير كافية لحجم السكان و هذا ما نجده في المقاطعات رقم (6-19)و هي تمثل مناطق توسع مدينة تقرت ، تتركز أحياء و تجزءات ترابية مثل المستقبل (1،2،3،4) و حي الرمال (1-2-3) بالإضافة إلى الأحياء ذات طابع سكني جماعي. من خلال ما ذكرنا فإننا نخلص إلى أن وظيفة التجارة و الخدمات بلدية تقرت تتركز على مستوى مركز المدينة و المحاور الرئيسية مثل محور خميستي-هواري بومدين-أول نوفمبر بينما لا تتوفر بشكل كافي على مستوى الأحياء و المناطق في اتجاه نطاق التوسع لتصل إلى أدنى مستوى لها في المناطق المحيطية ، مما يعطينا نظرة على أن توفر وظيفة التجارة و الخدمات تتناقص في اتجاه نمو و توسع البلدية هذا ما يحدث اختلال في تلبية و تقديم و توفير هذه الوظيفة للسكان

II-3-2-3- التوزيع التجاري الخدماتي على المقاطعـــــــات في بلديـــة النزلة:

الجدول رقم (27): المؤسسات ذات الطابع التجاري الخدماتي عبر مقاطعات بلدية النزلة

رقم المقاطعة	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22
عدد المؤسسات في كل مقاطعة ذات الطابع التجاري أو الخدماتي	129	22	18	41	34	70	92	76	31	5	17	31	24	12	10	17	10	6	8

رقم المقاطعة	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	المجموع
عدد المؤسسات في كل مقاطعة ذات الطابع التجاري أو الخدماتي	4	6	10	11	4	21	21	24	13	28	1	16	26	12	36	28	37	25	20	65	72	21	45	20	22	55	82	1378

المصدر: الباحث 2008

الشكل رقم (37): تمثيل بياني لتوزيع التجارة و الخدمات على المقاطعات في بلدية النزلة

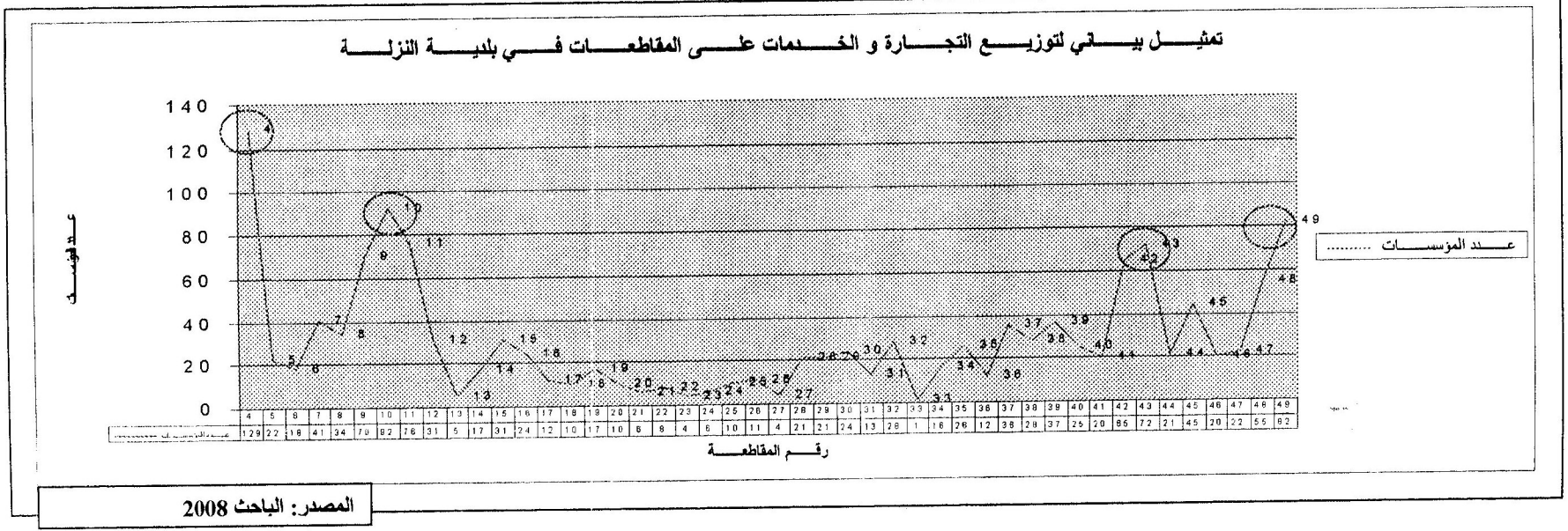

المصدر: الباحث 2008

التركز التجاري و الخدماتي على مستوى بلدية النزلة

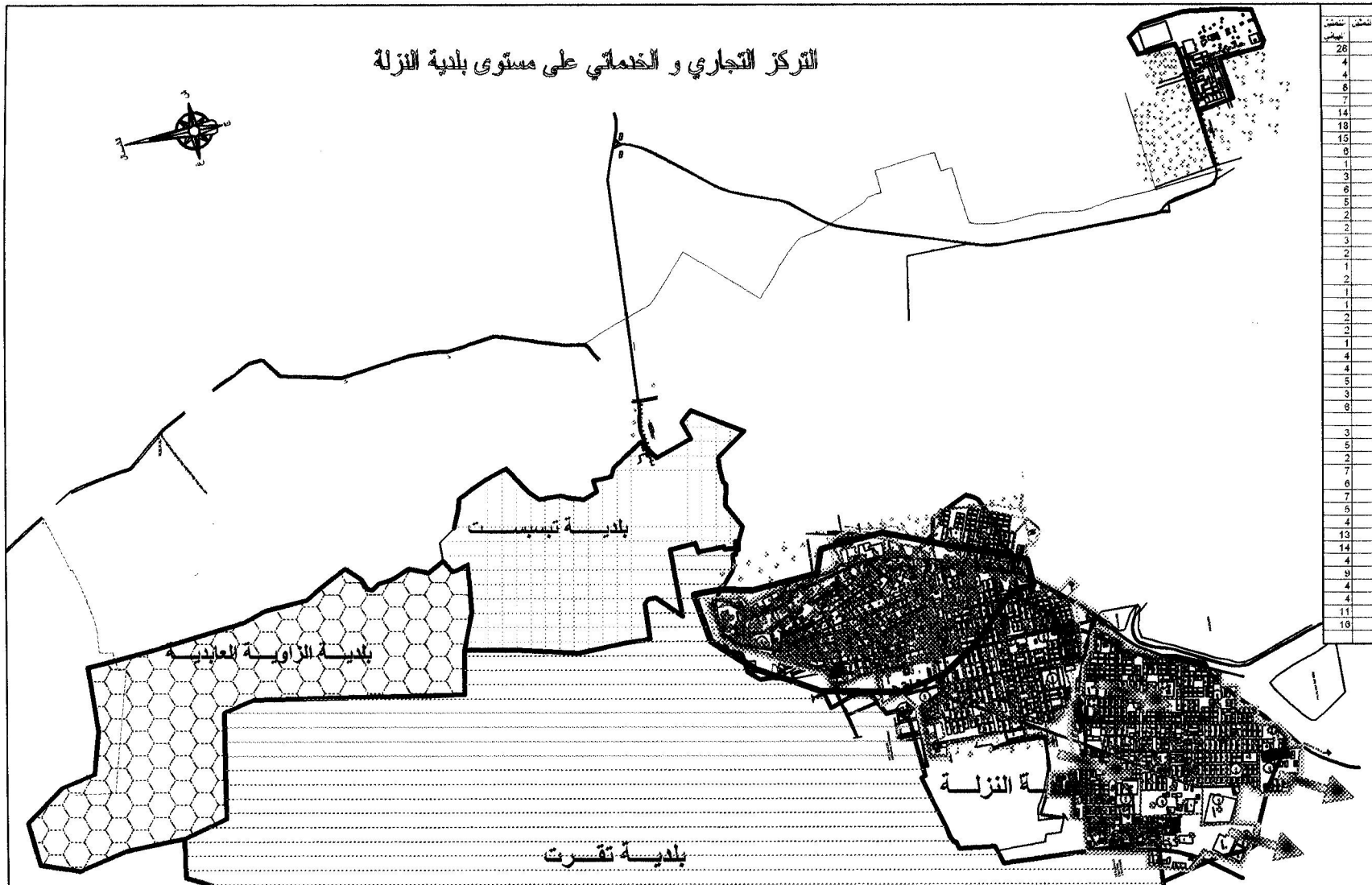

رقم المقطعة	عدد المؤسسات في كل مقاطعة ذات نشاط تجاري أو الخدماتي	نسبة المؤسسات في كل مقاطعة ذات نشاط تجاري و الخدماتي	كثافة التمثيل	تمثيل بياني
4	129	9.36	5	28
5	22	1.6	5	4
6	18	1.3	5	4
7	41	2.9	5	8
8	34	2.46	5	7
9	70	5.07	5	14
10	92	6.67	5	18
11	76	5.51	5	15
12	31	2.24	5	8
13	5	0.36	5	1
14	17	1.2	5	3
15	31	2.25	5	6
16	24	1.74	5	5
17	12	0.87	5	2
18	10	0.72	5	2
19	17	1.23	5	3
20	10	0.72	5	2
21	6	0.43	5	1
22	8	0.58	5	2
23	4	0.29	5	1
24	6	0.43	5	1
25	10	0.72	5	2
26	11	0.79	5	2
27	4	0.29	5	1
28	21	1.52	5	4
29	21	1.52	5	4
30	24	1.74	5	5
31	13	0.94	5	3
32	28	2.03	5	6
33	1	0.072	5	
34	16	1.16	5	3
35	26	1.88	5	5
36	12	0.87	5	2
37	36	2.61	5	7
38	28	2.03	5	6
39	37	2.68	5	7
40	25	1.81	5	5
41	20	1.45	5	4
42	65	4.71	5	13
43	72	5.22	5	14
44	21	1.52	5	4
45	45	3.26	5	9
46	20	1.45	5	4
47	22	1.6	5	4
48	55	3.99	5	11
49	82	5.95	5	16
المجموع	1378	100		

1000م

إتجـــاه التوســـع لبلديـــة النزلـــة

05

- بلديـــة تقـــرت
- بلديـــة تبسبســـت
- بلديـــة الزاويـــة العابديـــة

II-2-3-4- تحليل التوزيع التجاري و الخدماتي على مستوى بلدية التزلة:

مما سبق فإن الحدود الإدارية لا تمثل فاصل فيزيائي على مستوى امتداد المجال العمراني بين بلديات مدينة تقرت فبلدية التزلة التي تقع جنوب بلدية تقرت و التي تشترك معها في مختلف المناطق انطلاقا من المجال المركزي إلى المحاور الرئيسية مثل محور خميستي-هواري بومدين و كذلك شارع عيسات إيدير الذي يمثله الطريق الولائي رقم 309 و كذا الطريق الوطني رقم 03 باتجاه ورقلة حيث تواجد مناطق توسع فيمكننا قراءة ما يلي من خلال الجدول رقم (27) و المنحنى البياني رقم (37) و هذا بعد المرور بجميع الخطوات المذكورة آنفا .

نجد أن لتجارة و الخدمات تتركز بشكل كبير في كل من المقاطعات (04-10-42-43-49) حيث النسب تتراوح بين 9.36% من حجم التجارة و الخدمات على مستوى المقاطعة (04) و 6.67% على مستوى المقاطعة (10) و 4.71% و 5.22% في كل من المقاطعتين 42 و 43 على التوالي و ما يقارب 6% على مستوى المقاطعة 49، بينما نجد أن التجارة و الخدمات تتضائل إلى حدود دنيا على مستوى بقية المقاطعات مع تفاوت فيما بينها لتصل إلى نسب ضعيفة جدا الأمر الذي نجده على مستوى كلا من المقاطعات (33-13-23-24) و باقي المقاطعات، و لتفسير ذلك نرجع إلى قراءة مخطط بلدية التزلة، بالنسبة للمقاطعات التي لديها نسب عالية نجدها تنتمي إلى الدائرة المركزية للمدينة أو التي تليها مثل المقاطعات (04-49) أو على مستوى المحاور الرئيسية مثل محور (خميستي – أول نوفمبر – هواري بومدين)، أو على مستوى الطريق (عيسات إيدير)الذي هو امتداد للطريق الولائي (309)مثال ذلك المقاطعة رقم (10) أو على مستوى محيط الأنسجة القديمة مثال ذلك المقاطعات (42-43)، أما المقاطعات التي لديها نسب ضعيفة و التي تعاني من نقص كبير في مستوى توزيع التجارة و الخدمات على مستوى البلدية و بالنظر إلى الجدول رقم (27) و المخطط رقم (38) نجد أن أغلبها يتواجد في نطاق و اتجاه توسع البلدية، أي بعبارة أخرى إتجاه توسع مدينة تقرت من الجهة الجنوبية و الجنوبية الغربية مثال ذلك ما نجده بالنسبة للمقاطعات رقم (33) و الذي هو عبارة عن حي سكني نصف جماعي (OPGI) و كذا المقاطعة رقم (13) و التي هي عبارة عن تجزئة الحرية و المقاطعة رقم (23-24) و تشتمل تجزءات ترابية مثل عين الصحراء.....، و هما تقعان ضمن نطاق توسع البلدية، من خلال ما ذكرنا فإننا نخلص إلى أن نمط توسع بلدية التزلة و بالتالي مدينة تقرت في نطاقها الجنوبي يخضع إلى حتمية تلبية الإحتياج من السكن أو الأراضي السكنية مع ما يصاحبها من دعم الدولة في هذا الإتجاه و توفير ضرورات الحياة مع ما تعانيه هذه الأخيرة من نقص دون نمو موازي و امتداد طبيعي و متوازن لوظائف أخرى مثلما تعرضنا له في جانب (التجارة و الخدمات).

II-2-3-5- التوزيع التجاري الخدماتي على المقاطعات في بلدية تبسبست:

الجدول رقم (28): المؤسسات ذات الطابع التجاري الخدماتي عبر مقاطعات بلدية تبسبست

رقم المقاطعة	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16
عدد المؤسسات في كل مقاطعة ذات الطابع التجاري أو الخدماتي	89	11	23	18	32	10	8	12	24	2	8	43	60	23	11

رقم المقاطعة	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	المجموع
عدد المؤسسات في كل مقاطعة ذات الطابع التجاري أو الخدماتي	5	5	0	28	29	36	54	86	121	21	64	71	92	25	163	26	4	18	1222

المصدر: الباحث 2008

الشكل رقم (39): تمثيل بياني لتوزيع التجارة و الخدمات على المقاطعات في بلديات تبسبست

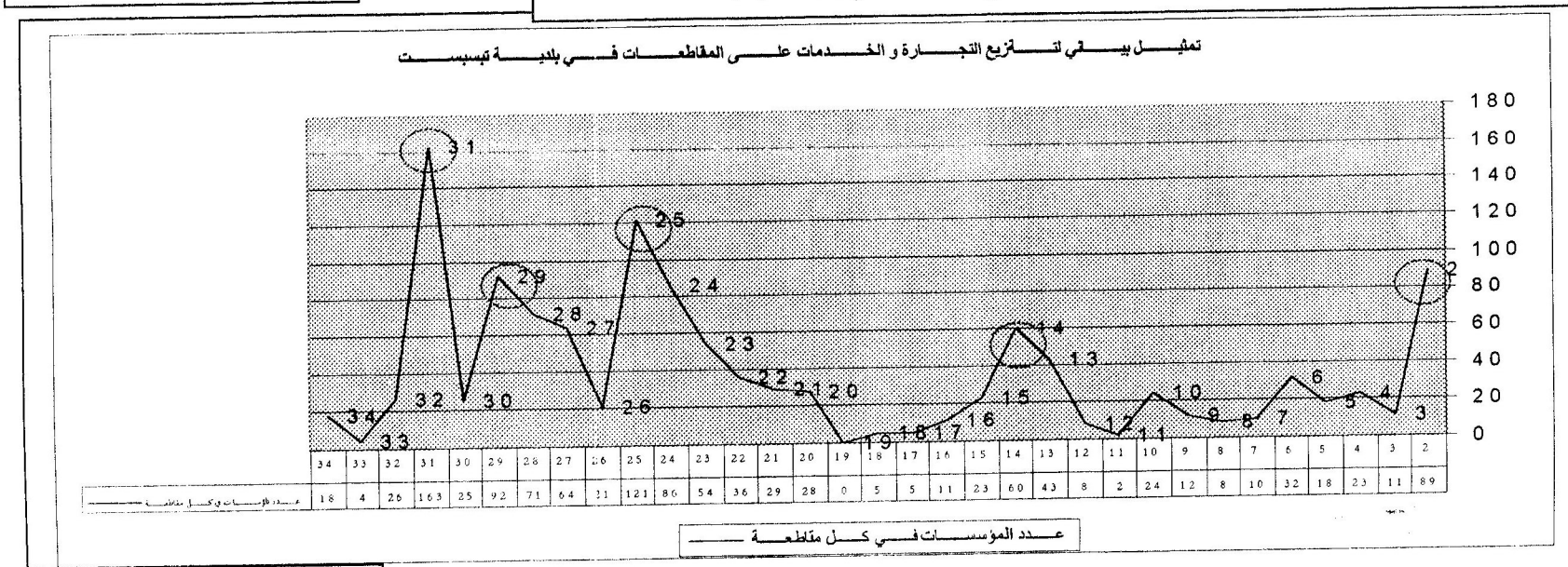

المصدر: الباحث 2008

التركز التجاري و الخدماتي على مستوى بلدية تبسبست

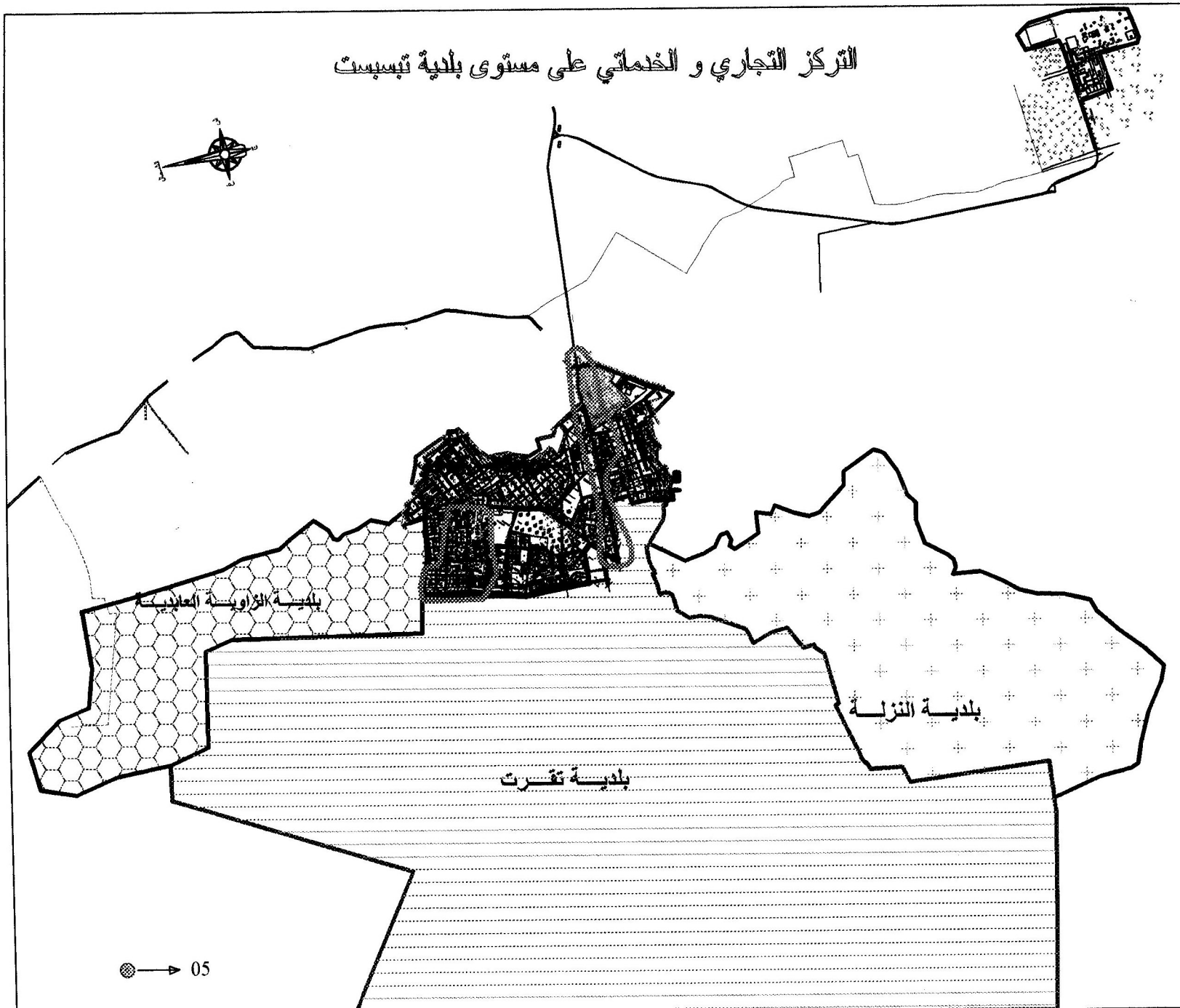

رقم المقطعة	عدد المؤسسات في كل مقطعة وامتداد تجمع تجاري أو الخدماتي	نسبة المؤسسات في كل مقطعة بالنسبة للتجمع التجاري أو الخدماتي	عدد المقاطع المشغولة بالتجمع التجاري أو الخدماتي
1	35	2.3	5
2	11	0.6	5
3	23	1.6	5
4	18	1.47	5
5	32	2.6	5
6	10	0.8	5
7	8	0.65	5
8	12	0.98	5
9	24	1.96	5
10	2	0.16	5
11	8	0.65	5
12	43	3.51	5
13	30	4.9	5
14	23	1.88	5
15	11	0.9	5
16	6	0.4	5
17	8	0.4	5
18	0	0	5
19	28	2.29	5
20	29	2.37	5
21	26	2.04	5
22	54	4.41	5
23	86	7.03	5
24	121	9.9	6
25	21	1.71	5
26	64	5.23	5
27	71	5.81	5
28	92	7.52	5
29	25	2.04	5
30	183	13.33	5
31	29	2.12	5
32	4	0.32	5
33	18	1.47	4
34	1222	100	المجموع

II-2-3-6- تحليل التوزيع التجاري و الخدماتي على مستوى بلدية تبسبست:

كما رأين في الحالتين السابقتين لكل من بلديتي تقرت و التزلة سنحاول استعراض نمط توزيع التجارة و الخدمات على مستوى بلدية تبسبست، البلدية التي تحتل الجهة الشرقية لمدينة تقرت و التي تنفصل إداريا عن تقرت و الزاوية العابدية و لكنها مندمجة نسيجيا و فيزيائيا معهما حيث لا توجد إنقطاعات على مستوى امتداد المجال العمراني، بل توجد أحياء مجزئة بين بلديتين إداريا الأمر الذي يدخلضمن الإشكالية التسييرية، أما فيما يخص العمل الذي قمنا به، فنفس الخطوات المعمول بها طبقناها على بلدية تبسبست،و خلصنا إلى مخطط يبرز لنا مناطق التركز في مجال توزيع التجارة و الخدمات.

فبإلقاء نظرة على التمثيل البياني رقم (39) و الشكل رقم (40) نجد أن هناك تفاوت في نسب تركز التجارة و الخدمات على مستوى مجموع المقاطعات المحددة للنسيج العمراني لبلدية تبسبست، هذا التفاوت و إن كان منطقي من حيث العوامل التي تفرضه باعتماد بعد أو قرب المقاطعات من وسط المدينة أو وقوعها على المحاور الرئيسية أو على محيط أنوية قديمة، و لكن كما ذكرنا سابقا هل توسع المجال العمراني و امتداد مدينة تقرت من الجهة الشرقية و الشمالية الشرقية خلق أحياء سكنية تفتقر و تعاني من نقص إن لم نقل انعدام لجانب التجارة و الخدمات، فمخطط بلدية تبسبست يظهر لنا وجود مقاطعات مثل (31-25-29-2-14) بها نسب مرتفعة لتركز التجارة و الخدمات، فنجد 13.33% بالنسبة للمقاطعة رقم 31 التي تتواجد على محور رئيسي يربط بين تبسبست و الزاوية العابدية و هو امتداد للطريق الولائي (306) بالإضافة إلى المقاطعتين (29-2) اللتان تشكلان مجمع تتوفر فيه التجارة و الخدمات و الأسباب الميدانية حسب المخطط و قراءتنا لموقع المقاطعات نجدها منطقة سكن جماعي الطابق الأرضي مستعمل في أغلبه للتوفير التجارة و الخدمات بالإضافة إلى وجود سوق أسبوعي على مستوى هذه المقاطعات خاص ببلدية تبسبست الأمر الذي يفسر تركز التجارة و الخدمات، أما المقاطعات الأخرى (25-14) فتقعان على محور امتداد الطريق الولائي رقم 16، أما بقية المقاطعات فنسبة التجارة و الخدمات متفاوتة حسب القرب أو البعد من المناطق التي تتركز بها هذه الوظيفة، و لكن بلدية تبسبست تختلف عن بقية البلديات من حيث القراءة المجالية حيث نميز الكثافة العالية للبناءات مقارنة بالبلديات الأخرى للمدينة ما يعطي ترابط كبير لنسيجها العمراني و هذا راجع لعدم توفرها لمجالات توسع قريبة و امتداد مجالي طبيعي لأن البلدية في حالة تشبع و ليس لها منفذ إلا الخروج إلى ما بعد الحاجز الغابي في الجهة الشرقية للمدينة و هو أمر صعب و لن يكون فعال على المدى القريب و المتوسط ، إذا فالكثافة العالية للمبني و انعدام وجود نطاقات توسع مفتوحة في متناول الجميع ، الأمر الذي اضطر إلى استغلال أكبر للمساحة من طرف السكان و المسئولين على عكس البلديات الأخرى و هذا ما أشرنا إليه من لتوسع المجالي دون قراءة مجملة لتوازن المدينة.

II-2-3-7-التوزيع التجاري الخدماتي على المقاطعات في بلدية الزاوية العابدية:

الجدول رقم (29): المؤسسات ذات الطابع التجاري الخدماتي عبر مقاطعات بلدية الزاوية العابدية

رقم المقاطعة	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
عدد المؤسسات في كل مقاطعة ذات الطابع التجاري أو الخدماتي	15	10	15	15	10	15	35	30	10	20	0

13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	المجموع
5	20	90	5	10	15	75	5	10	7	417

المصدر: الباحث 2008

الشكل رقم (41): تمثيل بياني لتوزيع التجارة و الخدمات على المقاطعات في بلديات الزاوية العابدية

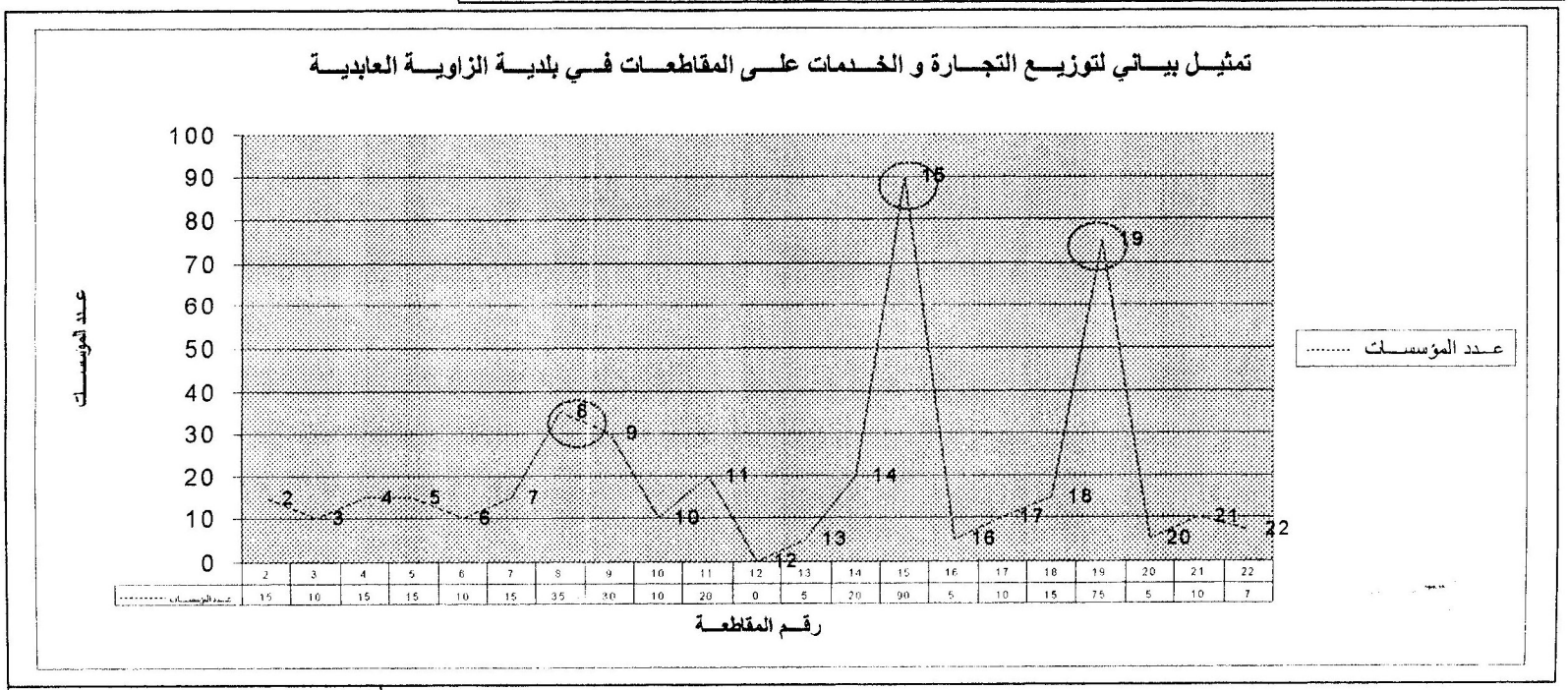

المصدر: الباحث 2008

التركز التجاري و الخدماتي على مستوى بلدية الزاوية العابدية

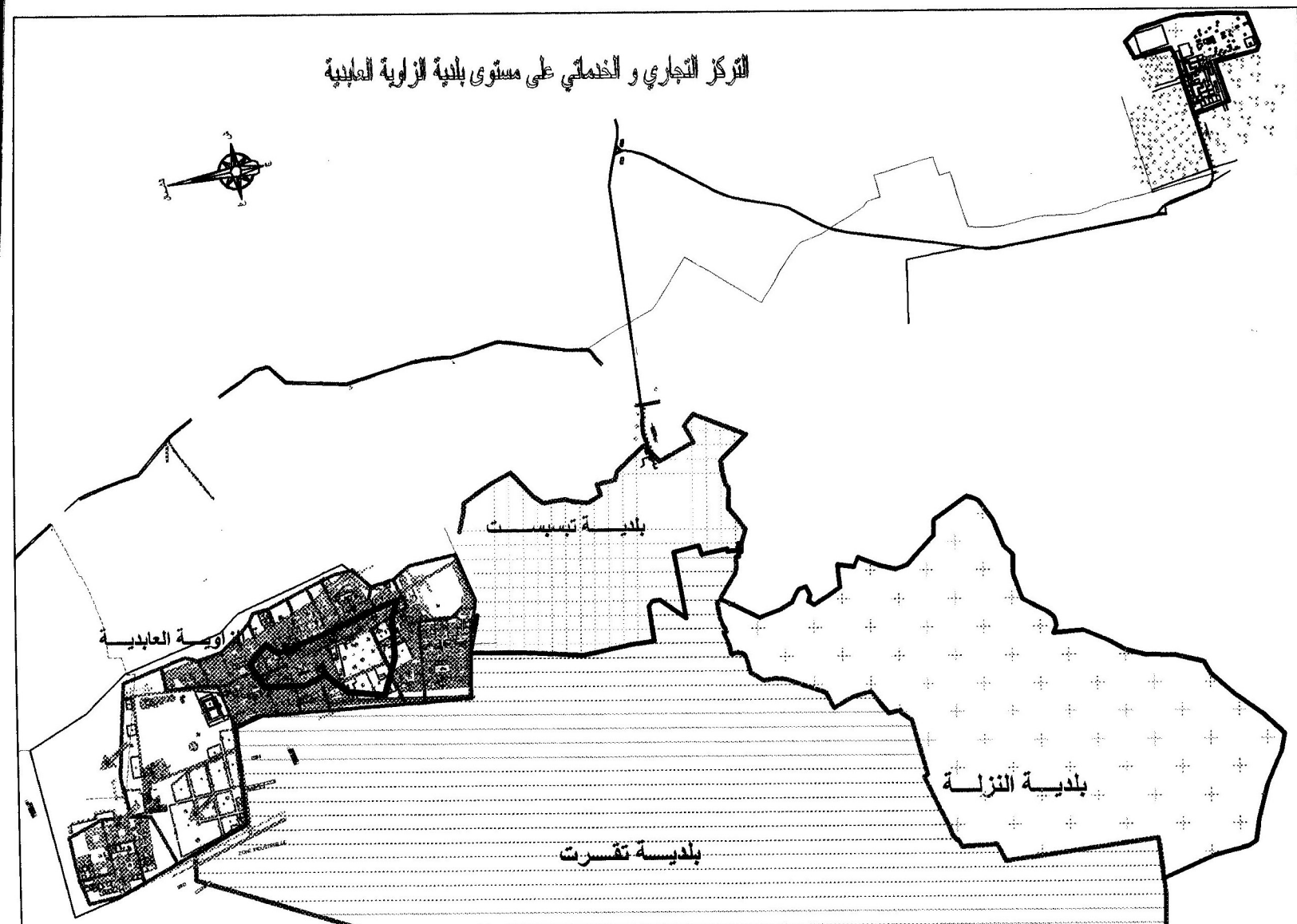

رقم المقاطعة	عدد المؤسسات في كل مقاطعة ذات الطابع التجاري أو الخدماتي	نسبة المؤسسات في كل مقاطعة ذات الطابع التجاري أو الخدماتي	نسبة التمركز	التمركز البياني
2	15	3.6	5	3
3	10	2.4	5	2
4	15	3.6	5	3
5	15	3.6	5	3
6	10	2.4	5	2
7	15	3.6	5	3
8	35	8.4	5	7
9	30	7.2	5	6
10	10	2.4	5	2
11	20	4.8	5	4
12	0	0	5	0
13	5	1.2	5	1
14	20	4.8	5	4
15	90	21.6	5	18
16	5	1.2	5	1
17	10	2.4	5	2
18	15	3.6	5	3
19	75	18.07	5	15
20	5	1.2	5	1
21	10	2.4	5	2
22	7	1.2	6	1
المجموع	417	1987		

- بلديـــة تقـــرت
- بلديـــة النزلـــة
- بلديـــة تبسبســـت

II-2-3-8- تحليل التوزيع التجاري و الخدماتي على مستوى بلدية الزاوية العابدية:

بلدية الزاوية العابدية التي تكون حدودها الإدارية الجزء الشمالي لمدينة تقرت كما أشرنا في الجانب العمراني، فبنظرة فاحصة لمخطط العام لمدينة تقرت نجد أن الحدود الإدارية ليس لها أثر على التوزيع و الإمتداد الفيزيائي للمجال العمراني بجميع مكوناته. و لكن كون بلدية الزاوية العابدية بعيدة عن مركز المدينة لموقعها كما ذكرنا شمال المدينة فإن المحور الرئيسي –الطريق الولائي (307)- الذي يربط كلا من الزاوية العابدية بالنسيج العمراني لبلدية تبسبست وصولا إلى مركز المدينة و الذي - يقع ضمن الحدود الإدارية لبلدية تقرت- يتحول داخل النسيج العمراني لبلدية الزاوية العابدية إلى شارع وادي ريغ ثم إلى شارع محمد عشبي في بلدية تبسبست ثم إلى شارع 16 أفريل باتجاه وسط المدينة. أصبح لدينا تصور لهيكلة و موقع بلدية الزاوية العابدية و علاقتها بالبلديات المجاورة هذا يعطينا قدرة على قراءة تحليلية لنتائج الجدول رقم (29) و الشكل رقم (41) اللذان بينا نمط توزيع التجارة و الخدمات على مقاطعات الزاوية العابدية، حيث نسجل ما يلي: هناك تركز للتجارة و الخدمات في كل من المقاطعات (15-19-08)، حيث نسب التجارة و الخدمات وصلت إلى 21.6% بالنسبة للمقاطعة (15) و نجد نسبة 18.07% بالنسبة للمقاطعة رقم 19، و كل من 8.4% و 7.2% بالنسبة للمقاطعة رقم (8) و (9) على التوالي، و بإلقاء نظرة على الشكل رقم (42) نجد أن كل هذه المقاطعات تقع على المحور الرئيسي (شارع وادي ريغ) و هذا لعدت أسباب من بينها التوسع الطولي للنسيج العمراني لبلدية الزاوية العابدية و هذا لطبيعة الإمتداد الطولي للمدينة على المحاور كما ذكرنا. إذا فتركز التجارة و الخدمات على المحور الرئيسي أمر طبيعي، و لكن بالانتقال إلى بقية المقاطعات و التي تقع على جانبي مقاطعات المحور و كذا المقاطعات التي تقع في نطاق التوسع مثل المقاطعات رقم (13-16-22) فنجد النسب ضعيفة أقل من 1.5% هذا ما يجعل هذه المقاطعات تفتقر لهذا الجانب و تقتصر على وظيفة السكن، هذا و إذا علمنا أن هناك من المقاطعات ما يقع بعيد عن هذا المحور الأمر الذي يحتم وسائل الإنتقال للوصول إلى مثل هذه الخدمات و هو ما يفرضه النمو الخطي للأنسجة العمرانية، إذا بلدية الزاوية العابدية تعاني من سوء و اختلال في توزيع و تركز التجارة و الخدمات على مستوى مجالها العمراني، و وجود مناطق غير مندمجة وظيفيا و لا تتمتع بالخدمات الكافية لتلبية حاجة السكان في هذا الجانب.

إذا من خلال التحاليل التي أوردناها و بناء على النتائج المتحصل عليها من خلال الإحصاءات و المنحنيات البيانية و كذا أنماط التوزيع و التركز للتجارة و الخدمات على مستوى مخططات البلديات المكونة لمدينة تقرت كوحدة عمرانية ملتحمة نسيجيا و فيزيائيا، يتبين لنا أن نمو المدينة يرتكز أساسا و بالدرجة الأولى على الوظيفة السكنية أي إنتشار البرامج السكنية في جميع نطاقات التوسع، بدون رؤية متوازنة لمختلف الجوانب الأخرى، و هذا ما يولد أحياء هامشية، أحياء مراقد، أحياء تفتقر لأبسط الخدمات و المتطلبات

اليومية لساكنيها، الأمر الذي يزيد من حدت التنقل إلى المركز الذي أصبح ينذر بخطر وقوفه على عتبة الاختناق.

II-3-وظيفة الراحة و الترفيه:

تعتبر غالبا كمتنفس للإنسان يحتاجها بعد تقديم جهد في العمل بالإضافة إلى الراحة الطبيعية المتمثلة في النوم المجدد للقوى

باعتمادنا على الملاحظة الميدانية فيما يخص المساحات الخضراء داخل النسيج العمراني لمدينة تقرت، لكدنا نقول أنها منعدمة، لأنه عند تجوالك على مستوى ثلاثة أرباع هذا النسيج، لا ترى غير الخرسانة المسلحة و إسفلت الطرق إن وجد. لكن المساحات الخضراء الموجودة رغم قلتها تتواجد في الربع الباقي منه، أي على مستوى النواة الكولونيالية (مركز المدينة) كحدائق غير قائمة على حقيقتها، أو كمساحات خضراء أحد مكونات مشاريع المؤسسات الخدماتية.

تعادل مساحة المجالات الخضراء 0.05كلم^2 من مساحة المحيط المبني للمدينة و نصيب الفرد منها لا يتعدى 0.35 م^2 (المصلحة التقنية بلدية تقرت 2008) هذا المؤشر بعيد كل البعد عن المعيار المعتمد وطنيا و المقدر بـــ 10 إلى 15 م^2 كمساحة خضراء لكل مواطن، هذا النقص الفادح لرئة المدينة و جمالها هذا المشكل مطروح حاليا و مستقبلا و خاصة داخل النسيج الحضري لعدم وجود مساحات يمكن استغلالها كمساحات خضراء لا سيما إذا كان البحث جاري لتوطين بعض الهياكل و التجهيزات المبرمجة و التفكير في المساحات الخضراء يكون آخر شيء إلا في حالة واحدة وهي استغلال المساحات المهجورة و الغابات المتواجدة في محيط المدينة بل هناك ما يقع بالقرب من المركز و هي ذات مردودية ضعيفة فإذا ما استغلت قبل أن تمتد إليها أيدي المضاربين و الذين ينهبون العقار لأغراض شخصية فيمكن أن تكون مساحات خضراء و مجالات ترفيهية جيدة و لهذا يمكننا التحدث عن مجالات الترفيه في المدينة.

II-3-1-غياب وظيفة الترفيه في المدينة

المواطن في مدينة تقرت لا يجد له متنفسا يريح فيه أعصابه ، أو يروح عن نفسه قليلا ، نظرا لقة أو انعدام أماكن لذلك فعدم التفكير في خلق مساحات و

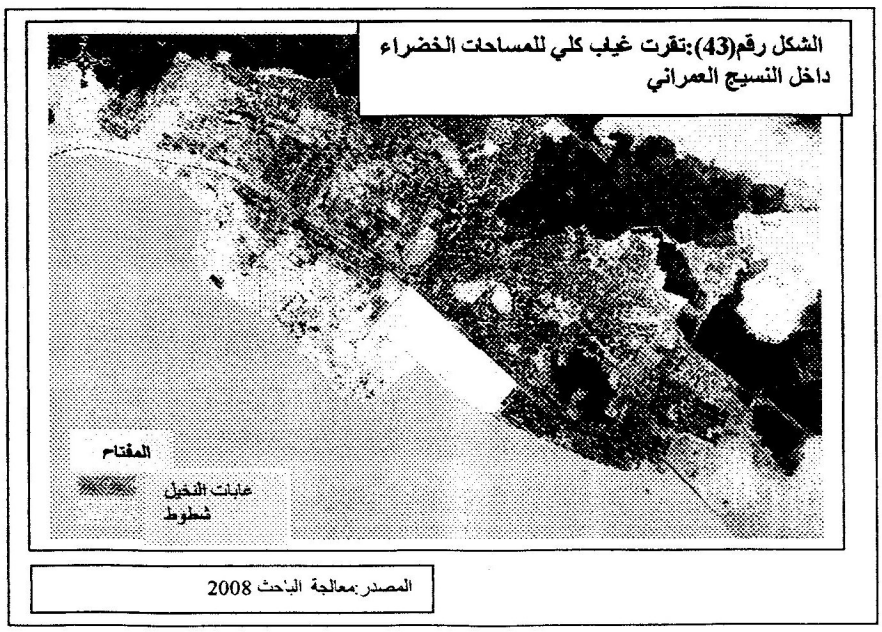

الشكل رقم(43):تقرت غياب كلي للمساحات الخضراء داخل النسيج العمراني

فضاءات لهذا الهدف و التوجه لتجسيد البرامج التنموية، و يعاني المواطن في مدينة تقرت من فقدان مثل هذه المجالات، خاصة صيفا حيث ترتفع درجة الحرارة لمستويات عالية يصعب معها حتى المشي و الانتقال، هنا يشعر بالحاجة لأماكن مغطاة و هذا لا يعني إلا أن قاطن المدينة يتنقل ، يعمل و يبيت (ينام)، و كلها وظائف فيزيائية و فيزيولوجية ربما توفرها المدينة لكن وظيفة الترفيه و الراحة النفسية غير موجودة لأننا نستهلك كل المجال الحضري دون أن نأبه ، مسئولين و مواطنين لمثل هذه الوظيفة ذات الأهمية القصوى ، التي تعتبر قوام نشاط الفرد لمردودية إنتاجية جيدة و سلوك متزن ، مما يؤدي إلى تطور اقتصادي و خدماتي بأداء أفضل

II-4-وظيفة التنقل:

ترجع أهميته و نوعية دوره الخاص و الأساسي بسبب فضله في كون جميع الأنشطة و الوظائف الأخرى تعمل بشكل عادي، رغم أن الأبعاد و المسافات تزداد أكثر فأكثر في الاتساع، و أساس هذه الوظيفة هي الحركة

تلعب الطرق دور أساسي في نوعية الحياة للسكان، في الواقع هي مكان التنقل، و هي كذلك المكان العمومي للمدينة، نكتشفه عند زيارتنا لأي مدينة، و تلعب كذلك دور المهيكل للنسيج الحضري، فهي تسهل في الانتقال من مكان لآخر، و أخيرا الطرق مرتكز حقيقي للأنشطة خاصة التجارية منها، أين ترتفع ديناميكية و حركية الحياة و مختلف اتجاهات الحركة.

و من أهم أدوار الطرق الحضرية، السماح بالانتقال من نقطة لأخرى في المدينة و هي مكان الاتصال، و هذا الانتقال يتم بعدت طرق و أنماط: بالسيارات، نقل جماعي، على عجلتين، بالأرجل، حسب أهمية نمط التنقل لكل طريق، و لتحليل و التعرف بعمق على هذه الوظيفة الأساسية وجب علينا أخذ عدت مؤشرات يمكن من خلالها معرفة مستوى أداء هذه الوظيفة لدورها و فعاليتها على مستوى المدينة

II-4-1- تحديد و تمييز شبكة الطرق:

الهدف هو التعرف و ضبط البنية التحتية المتوفرة من طرق حضرية و هذا من خلال:

أولا: تحديد شبكة الطرق على مستوى المدينة

ثانيا: الوقوف على خصائصها الهندسية (عرض الطريق، الأرصفة، المجال الفاصل، حالة الطريق و الأرصفة)

شبكة الطرق لمدينة تقرت تتكون من طرق رئيسية (شبكة أولية)، طرق توزيع (شبكة ثانوية)، و طرق الربط للأحياء (شبكة ثالثية).

أخذنا في الاعتبار مجموع طرق بلدية تقرت و الطرق الرئيسية لبلدية التزلة و خاصة التي لها ارتباط مباشر ببلدية تقرت، حتى نتمكن من معرفة حجم التنقلات بين البلديات، على غرار كل من بلدية تبسبست و الزاوية العابدية.

الطرق الرئيسية: يطلق عليهم الشرايين الحضرية، هذه الطرق تشهد تدفق كبير للحركة تسمح بالتبادل بين مركز المدينة و الأحياء المحيطة، هذه الشبكة تتألف من شارع خميستي، أول نوفمبر، 5 جويلية، هواري بومدين، أمير عبد القادر، إضافة إلى شارع 8 ماي 45 و 24 فيفري.

الشكل رقم (44): محـــاور الطـــرق الرئيسية لمدينـــة تقـــرت

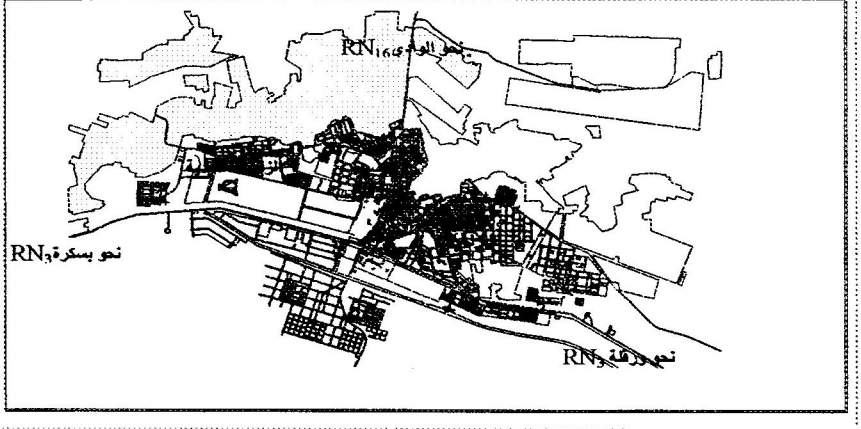

المصدر: معالجة الباحث حسب مخطط المرور لمدينة تقرت

الطرق الثانوية: هي عبارة عن طرق تؤمن عملية الربط بين مركز المدينة و باقي الأحياء و هي تقوم بتصريف حركة مرورية و التي توزع على مجموع الطرق الثالثية التي تخدم الأحياء، نجد على سبيل المثال: شارع بن بولعيد، العربي بن مهيدي، عبان رمضان (التزلة)، مقراني(التزلة)، بوضياف(التزلة)، طالب أحمد جاري، بنو جلاب.

الشكل رقم (45): محـــاور الطـــرق الثانوية لمدينـــة تقـــرت

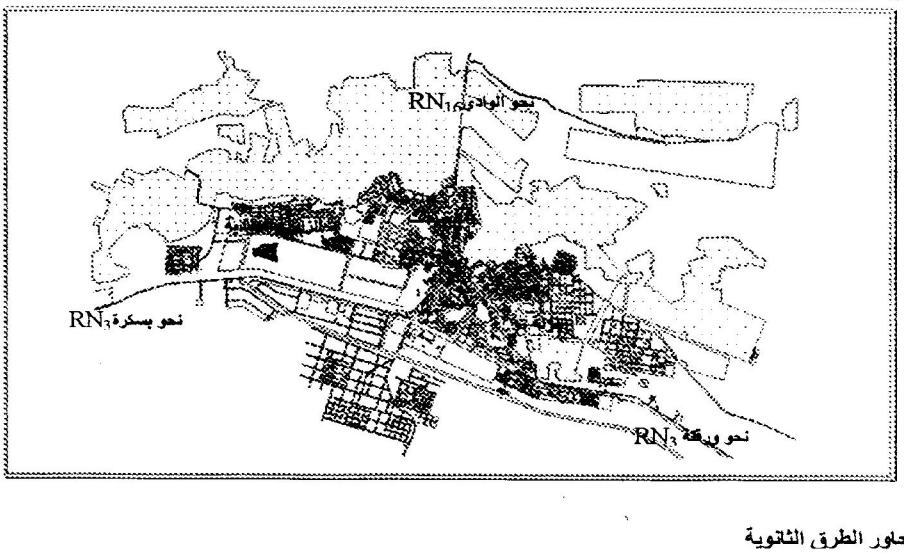

المصدر: معالجة الباحث حسب مخطط المرور لمدينة تقرت

شارع بن بولعيد: هو شريان الذي يسمح بتصريف الحركة المرورية القادمة من شارع 5 جويلية، الأمير عبد القادر، الحرية إضافة إلى 1 نوفمبر نحو أحياء المدينة

طرق الربط: هذه الطرق تسمح بالوصول إلى المساكن و إلى مختلف التجهيزات الحضرية، المحاور الشبكة الثالثية أو الربط تتميز في مجموعها بطريق ذو اتجاهين، ما عدا بعض الاستثناءات.

الشكل رقم (46): محـــاور طرق الربط لمدينـــة تقـــرت

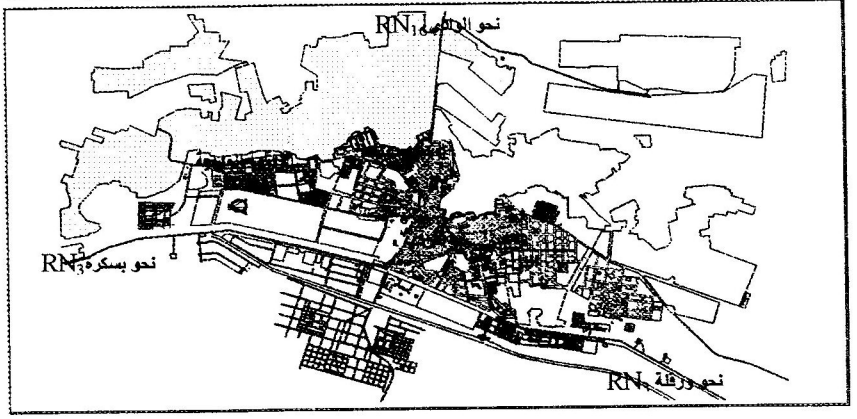

المصدر: معالجة الباحث حسب مخطط المرور لمدينة تقرت

و بالنسبة لحالة الطرق فهي في أغلبها متوسطة إلى حسنة لكن يجب الإشارة إلى أن معظمها يكسوها طبقة رقيقة من الرمل جراء الرياح الموسمية.

يمكننا تسجيل ملاحظة و هو غياب المواقف الجانبية على طول أغلب المحاور إلا في بعض النقاط المحددة، ما يحتم على السائقين التوقف على جانبي الطريق و مع ضيق الطرق في بعض الأماكن الأمر الذي يسبب اضطرابات في الحركة المرورية.

تتواجد الأرصفة على عدت حالات حسب أهمية الطريق و من الملاحظ جعل بعض الأرصفة كأماكن للتوقف السيارات ما يجعل حاجز أمام حركة الراجلين.

II-4-2- تحليل شبكة الطرق:

تحليل الخصائص الفيزيائية لشبكة الطرق لمدينة تقرت يكون على أساس جمع المعلومات و الملاحظات من الواقع، هذا التحليل يشمل عدد الطرق و اتجاه التدفق، عرض الطرق و الأرصفة و حالة تغطية الطريق و الأرصفة. و قد اعتمدنا في بحثنا هذا على الإحصائيات المأخوذة بالنسبة لمخطط المرور لمدينة تقرت و هي إحصائيات تعطينا بعض المؤشرات لحالة الطرق الراهنة و سنقوم بتحليلها و استخلاص ما يمكن استخلاصه

II-4-2-1-عدد الطرق:

شبكة الطرق المحددة تشتمل على 77٪ ذات اتجاهين إلى ثلاث اتجاهات بعرض يتراوح بين 5 و 10.50م، 19٪ ذات أربعة اتجاهات للحركة، بفاصل أو بدونه بالإضافة إلى وجود ممرات ذات اتجاه واحد و يتميز باعتباره ضيق جدا.

الشكل رقم (47):
تصنيف الشبكة حسب عدد اتجاهات الحركة

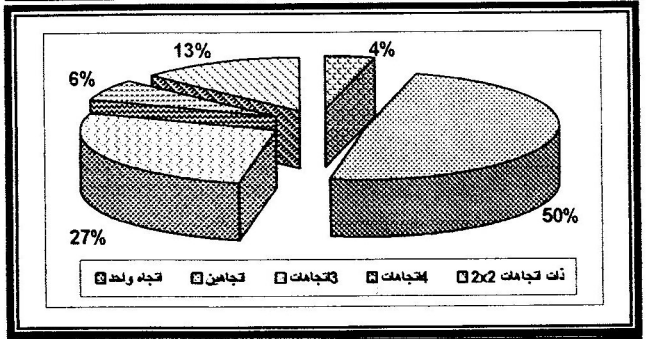

المصدر: مخطط المرور لمدينة تقرت 2006 + معالجة الباحث

II-4-2-2-اتجاه الحركة:

شبكة الطرق في مجملها تشهد حركة في اتجاهين بنسبة 72٪ و 3٪ تمثل نسبة الطرق ذات اتجاه واحد، و هذا النمط يتركز في وسط مدينة تقرت مثل ما عليه الحال في شارع البشير الإبراهيمي، القدس، نصرات حشاني.

الشكل رقم (48):
تصنيف الشبكة حسب اتجاه الحركة

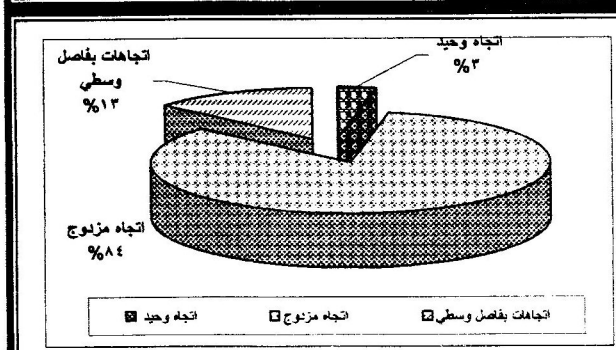

المصدر: مخطط المرور لمدينة تقرت 2006+ معالجة الباحث

25٪ من الطرق عبارة عن طرق مزدوجة مثل شارع خميستي، نهج هواري بومدين، شارع الحرية، و طريق عيسات إيدير (التزلة)، و الطريق الرئيسي بالزاوية العابدية و طريق 24 أفريل و الطريق الرئيسي لتبسبست بالإضافة إلى الطريق الوطني RN_3 (طريقALN).

II-4-2-3-عرض الطرق:

شبكة الطرق تتميز في أغلبها بعرض الطريق ≤7م بنسبة تقارب 61٪ و الباقي أي 39٪ تمثل عرض أقل من 7م و منها 10٪ ذات عرض أقل من 5م مثل شارع السلام و فلسطين.

الشكل رقم(49):
تصنيف الشبكة حسب عرض الطريق

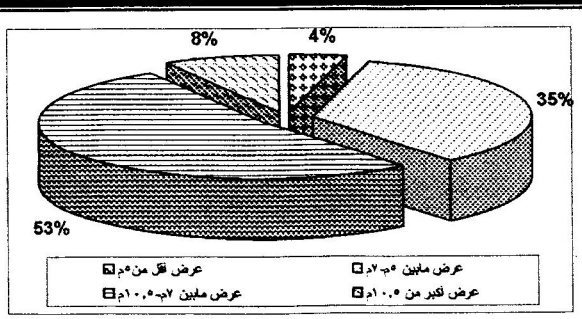

المصدر: مخطط المرور لمدينة تقرت 2006 + معالجة الباحث

II-4-2-4-عرض الأرصفة:

ما يقارب من نصف أجزاء شبكة الطرق لمدينة تقرت تتميز بعرض للأرصفة أكبر من 2.5م في كل جانب و هو أقل عرض للأرصفة في الأوساط الحضرية.

أكثر من ثلث الشبكة (37٪) تتميز بعرض أرصفة أقل من (2.5م) مثل شارع فلسطين و محمد عمراني ذات عرض أرصفة يقدر بـــ 80 سم في كل جانب و نسجل كذلك نسبة لا يمكن إهمالها من الأرصفة على شكل أراضي شاغرة، أو ساحة حتى و إن لم تكن مهيئة مثل حالة شارع السلام، مالك بن نبي و شارع الشهداء.

الشكل رقم(50):
تصنيف الشبكة حسب عرض الأرصفة

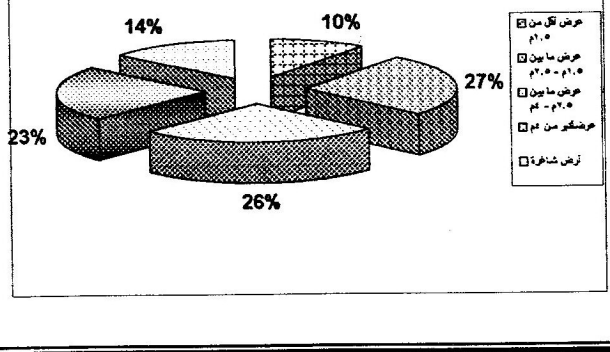

المصدر: مخطط المرور لمدينة تقرت 2006 + معالجة الباحث

II-4-2-5-نظام التوقف

نظام التوقف على مجمل المقاطع المشكلة لشبكة الطرق المحددة في مخطط حركة المرور لمدينة تقرت كالتالي.

- 83٪ من المقاطع يسمح فيها بالتوقف.
- 16٪ من المقاطع يمنع فيها التوقف.
- 01٪ تمثل توقف متزامن (تناوبي).

نلاحظ بأن السماح بالتوقف منتشر أكثر من البقية و يرجع ذلك لتواجده على مختلف خطوط الربط بالأحياء.

الشكل رقم(51):
تنظيم التوقف على الطرقات

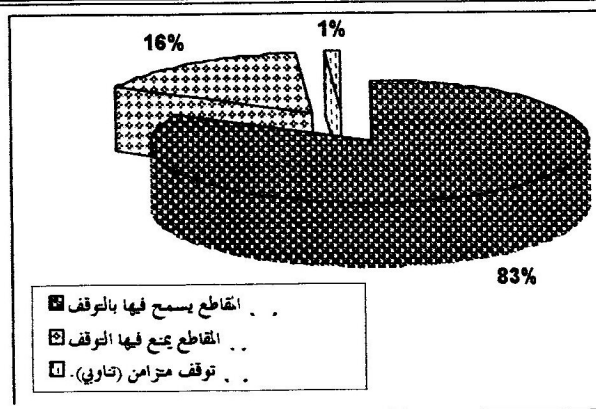

المصدر: مخطط المرور لمدينة تقرت2006 + معالجة الباحث

II-4-2-6- حالة تكسية الطرق:

من خلال الملاحظة الميدانية و كذا المعطيات الهندسية لمختلف محاور شبكة الطرق من خلال مخطط المرور مكنتا من إعطائنا القدرة على تقييم حالة الطرق و الأرصفة، هذا التقييم كان على أساس مواصفات تتمثل في أن الطرق الحضرية لمدينة تقرت تشهد حالات من التدهور أو وجود تشوهات و تغيرات

الشكل رقم(52): **حالة تكسيـــة الطرقات**

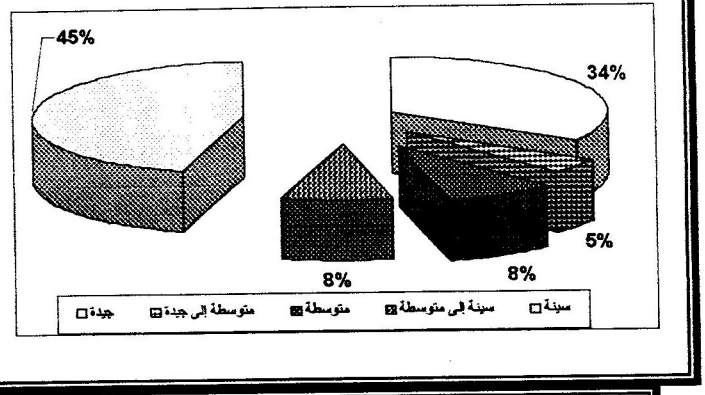

المصدر: مخطط المرور لمدينة تقرت 2006 + معالجة الباحث

لهذا أخذنا خمسة حالات و هي:

- حالة جيدة لطبقة السير-حالة الطريق من حسنة إلى متوسطة-تكسية طبقة السير في حالة متوسطة-تكسية طبقة السير متوسطة إلى سيئة - و أخيرا حالة سيئة لطبقة السير.

تحليل شبكة الطرق يفيد أن ما نسبته 45٪ من المقاطع و محاور الطرق في حالة سيئة بالنسبة لطبقة السير، و باقي الطرق تصنف في خانة المتوسط إلى السيئ، مرورا بالحالات الوسطية، حالة (الحسنة إلى المتوسطة و متوسطة إلى السيئة)

II-4-2-7-حالة تكسية الأرصفة

من وجهة نظر حالة تكسية الأرصفة، فهي في أغلبها سيئة، فهي في الأصل غير موجودة أو مكسوة بطبقة من الرمل، و يمكن الإشارة إلى أن ما يقارب ثلث الأرصفة ذات حالة جيدة، و حالات عدم وجود أرصفة تمثل 14٪.

الشكل رقم(53): **حالـــة تكسيـــة الأرصفة**

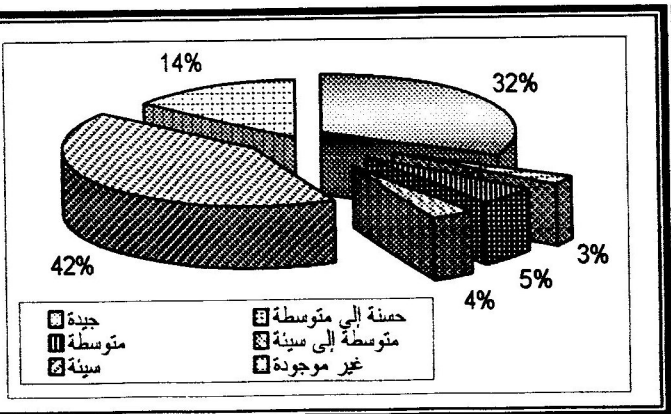

المصدر: مخطط المرور لمدينة تقرت 2006 + معالجة الباحث

II-4-2-8-هيراركية الطرق

تتشكل شبكة الطرق من ثلاث أنواع من الطرق:

طرق أولية (رئيسية)، طرق توزيع (ثانوية)، طرق الربط (ثالثية).

- **الطرق الرئيسية:** تؤمن الربط بين المدينة و البلديات المجاورة، أي أنها تؤمن الانتقال ما بين التجمعات، و تسمح بربط مجمل طرق ربط الأحياء و التوزيع.

- **طرق التوزيع:** تسمح بربط أو التبادل وسط المدينة بباقي أحياء المدينة المحيطة.

- **طرق الربط:** تسمح بالوصول إلى الأحياء السكنية، و هذا النوع من الشبكة لا يشهد مشكل في الحركة.

الشكل رقم(54): **تصنيف طرق الشبكة**

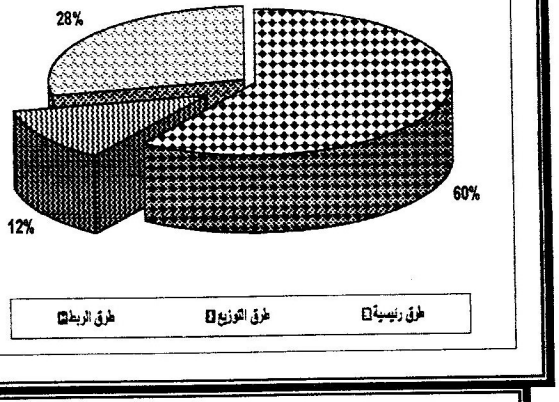

المصدر: مخطط المرور لمدينة تقرت 2006 + معالجة الباحث

II-4-2-9-البنية التحتية

هذا الجزء يحتاج إلى معالجة خاصة، بسبب التداخل الناتج عن تصنيف وظائف الطرق لمدينة تقرت، لهذا السبب سيؤخذ هذا الجزء بطريقة مفصلة و في عملية تحليل الشبكة، دون إغفال الوقوف على العناصر المسببة لمخاطر الحوادث المرورية .

إن كثافة شبكة الطرق لمدينة تقرت، و أهمية المواصلات و شبكة الطرق، و عدم الانسجام و الاختلال على مستوى وظائف الخطوط و الشرايين الرئيسية كرس حالة من العراقيل و العقبات المرتبطة بالتسيير لهذه الشبكة

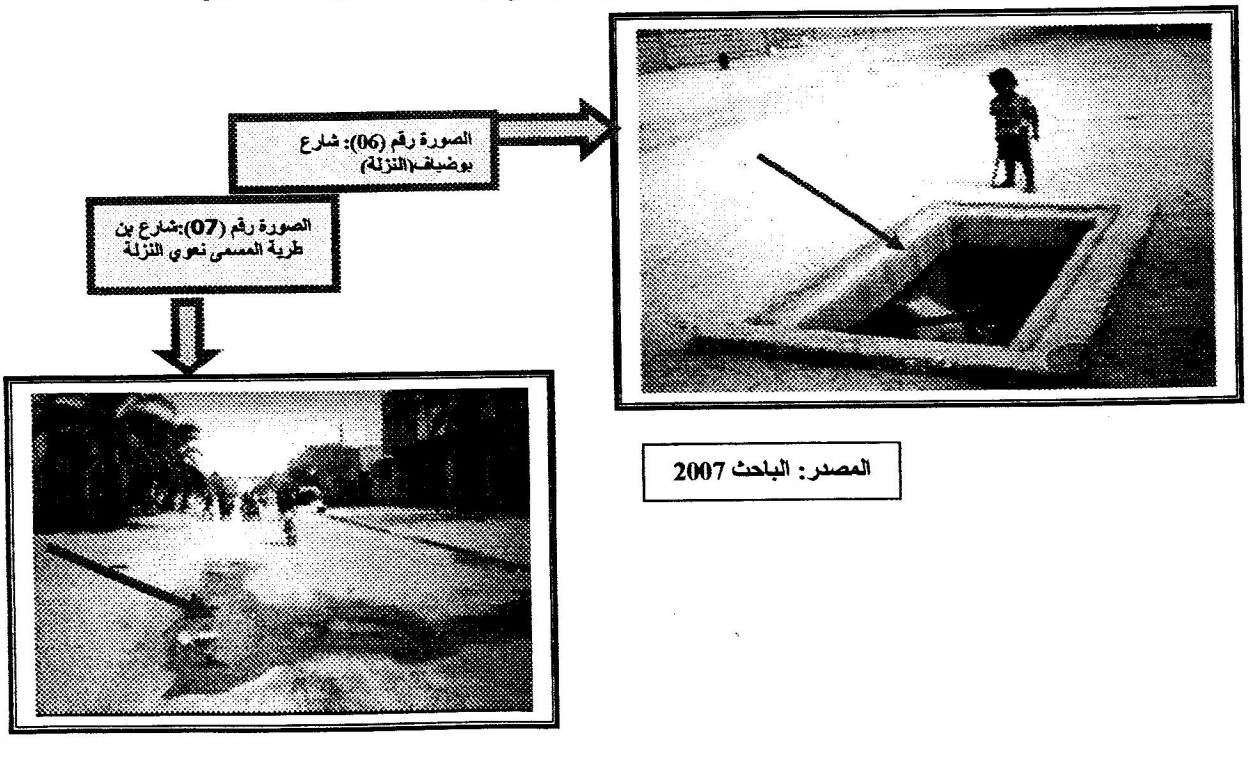

المصدر: الباحث 2007

و إضافة إلى اللأمن على مستوى:

أولا:المقاطع الحالية

تحليل الحوادث و معرفة مسبباتها يمر منهجيا بمعرفة حالة ما هو ظاهر، و اعتباره كأول عنصر يؤخذ في الحسبان.

شبكة الطرق لمدينة تقرت تعرف نوعية جيدة نوعا ما لحالة المظهر الخارجي أو السطح الظاهر مع وحدة منسجمة انطلاقا من المحاور الرئيسية، و هذا مقارنة بالكثير من مدن الجنوب، هذه النوعية و الميزة تتناقص و تقل بالتغلغل في مختلف أرجاء المدينة (محاور الربط) خاصة في التزلة، أين الجزء الأكبر من الشبكة ضمن تركيبه الثانوي و الثالثي في حالة سيئة للغاية، أين أغلب أجزاء الشبكة لم يتم صيانتها، ما زاد في تدهورها.

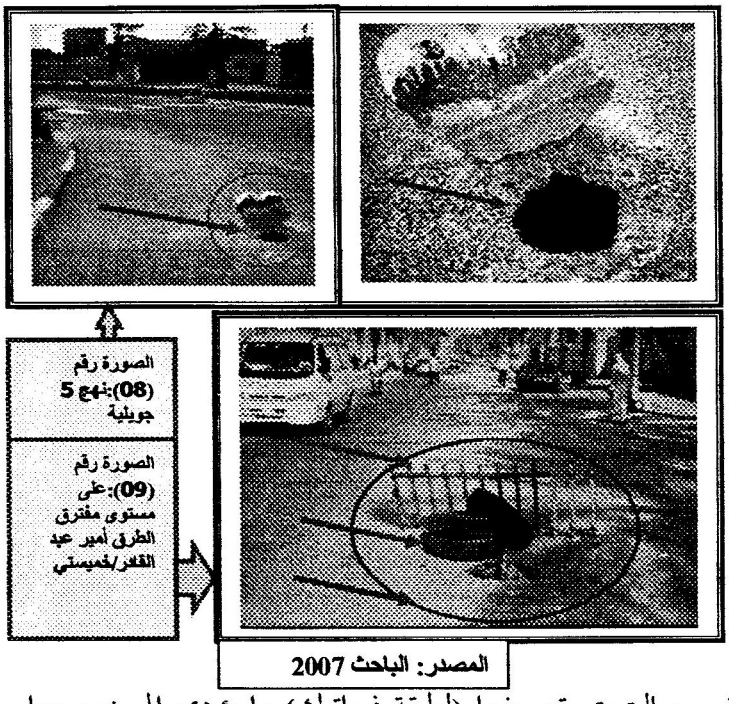

المصدر: الباحث 2007

موازاة مع ذلك، شبكة الطرق لمدينة تقرت الكبرى تعاني من ظاهرة نادرة، و التي تتجلى بظهور حفر و شغور تحت طبقات الطريق أو التكسية، من خلال تدفق تحت أرضي و التي يتم تصريفها (لطبقة فرياتيك) ما يؤدي إلى خروجها في أماكن من الطريق ظاهرة تعرف جيولوجيا تحت اسم (karstification).

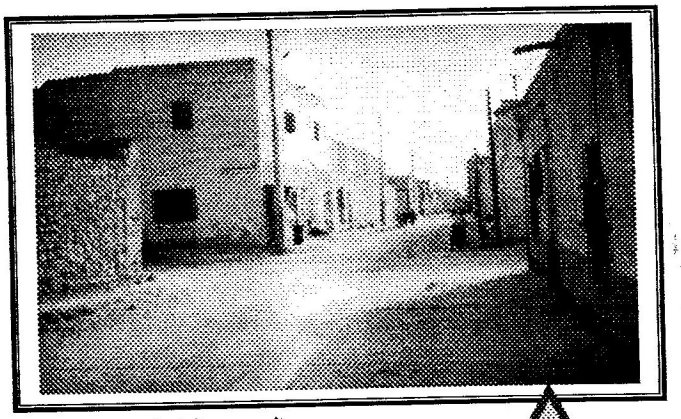

المصدر: الباحث 2007

الصورة رقم (10):شارع العربي بن مهيدي

مستوى الرؤية، لكل مقطع يظهر على أنه ليس ذا أهمية للوهلة الأولى، رغم الأخطار التي يمثلها لمستعملين الطرق، خاصة عندما يتعلق بنسيج متعامد (شطرنجي)، من المعروف أن هذا النوع من التخطيط تقل فيه بشكل معتبر مجال الرؤية لمستعملي السيارات، و يشكل خطر الحوادث على مستوى التقاطعات لإنعدام الرؤية، بينما النسيج القديم لنواة مدينة تقرت فهو ذا نمط متعامد و هذا في حالة كل الأنوية القديمة الاستعمارية في الجزائر، و هذه الحالة تقل بشكل كبير في التجزءات الجديدة (Z.H.U.N).

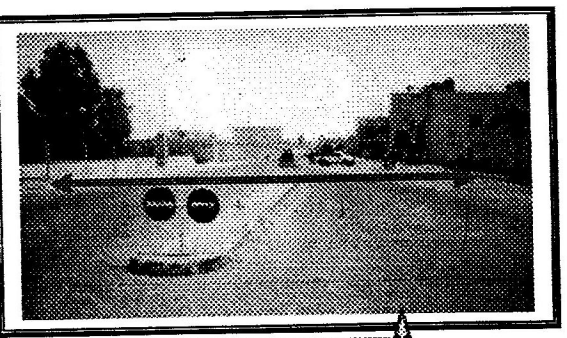

المصدر: الباحث 2007

الصورة رقم (11):نهج 5 جويلية (CW_{307} سابقا)

- مستوى الرؤية، في جانبه الأمني على الطرقات، يطرح أسئلة حول هيراركية الشبكة
- كيف يمكننا قراءة الطرق، و بالتالي المدينة؟
- من الظاهر و الجلي أن نسجل بأن شبكة الطرقات لتقرت، تعتبر في حد ذاتها من أسباب الحوادث لعدت أسباب و أهمها في نظرنا هي جانب الهيراركية و تراتبية شبكة الطرقات، توسع المدينة الحالي يتم إلى جانبي طرق العبور، و التي من الجانب الشكلي و الهندسي لا تستجيب لحركة من النوع الحضري

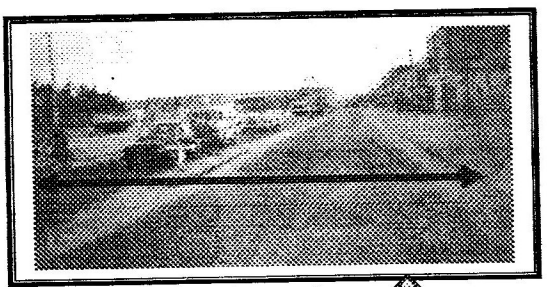

المصدر: الباحث 2007

الصورة رقم (15):نهج الجمهورية (CW_{306})

مبدئيا، تقرت الكبرى محاطة (بطريق الوطني رقم 03) (RN_3) و الطريق الولائي 309 و 306 و 307، تمدد المدينة على شكل بقعة زيت جعلتها تتجاوز حدودها الفيزيائية، أدى إلى تحولات لأدوار الطرق العابرة.

على غرار (CW_{307}) الذي تحول إلى شارع 5 جويلية، (CW_{306}) الذي يقوم بعملية الربط بين الزاوية العابدية و المقارين، تحول شيئا فشيئا في داخل المدينة إلى الربط بين الزاوية العابدية و تبسبست.

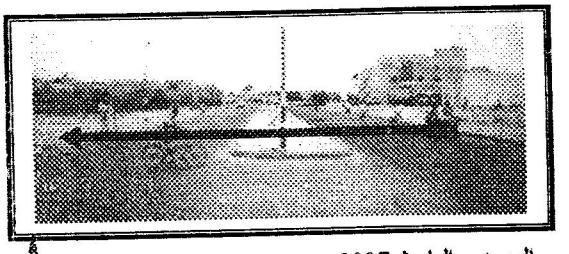

المصدر: الباحث 2007

الصورة رقم (13): شارع عيسات إيدير (CW_{309} سابقا)

(CW_{309}) يربط تماسين تحول بشكل و مقاس ملفت داخل المدينة خاصة في الجزء الذي يشمل وسط التلة (شارع عيسات إيدير أي طريق (2x2)).

الطريق الوطني 16، و الذي يربط "مدينة الوادي" تحول بدوره شيئا فشيئا إلى طريق مزدوج 24 أفريل تبسبست.

و أخيرا و الأكثر خطرا، يكمن في تحويل دور محور RN_3 (2x2) مع 7 تقاطعات أو نقاط دوران ذات أبعاد كبيرة، محاولة لجعله ذا نمط حضري. مع مطالب المسئولين المحليين في خلق محول "على مستوى الطريقRN_3" لتحويل قدر كبير من الحركة التي يشهدها هذا الطريق خاصة بعد إنشاء مناطق السكن الحضري الجديد (Z.H.U.N) لأحياء مثل رمال 1، 2، 3 و غيرها من الأحياء السكن الجماعي الاجتماعي OPGI و التي في محاذات الطريق (RN_3)

الصورة رقم (14): الطريق الوطني رقم 03

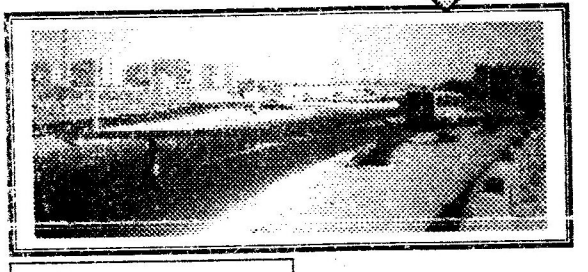

المصدر: الباحث 2007

-- و لكن أين يكمن حقيقة الخطر في هذا الطريق؟

الخطر في هذا النوع من الطرق بلا شك في أبعاده الهندسية التي أعدت خصيصا و مبدئيا لحركة مرورية عابرة أي أنه طريق عبور، أي آن لسرعات كبيرة لا تتلاءم مع السرعات في الأوساط الحضرية.

تحويل دور هذا النوع من الطرق، لم يتبعه تحويل في جانبه الهندسي أو المرفولوجي الذي يشمل أبعاده، ما ترك الحرية للمستعملين استعمال السرعة التي يفضلونها دون اعتبار للوسط الحضري مما يخلق أخطار كبيرة على مستوى هذا النوع من الطرق، أشغال التهيئة المطبقة على هذا النوع من الطرق تزيد و ترفع من مستوى اللأمن و التعرض للأخطار.

هذا ما يدفعنا إلى قراءة شبكة الطرق، أي نوع من الطرقات و لأي دور حضري؟

ثانيا:التقاطعات:

كما أشرنا في الأعلى مدينة تقرت تتمدد و تتوسع على مستوى عدد من الطرق الهامة على غرار RN_3 ، و مختلف الطرق الولائية.

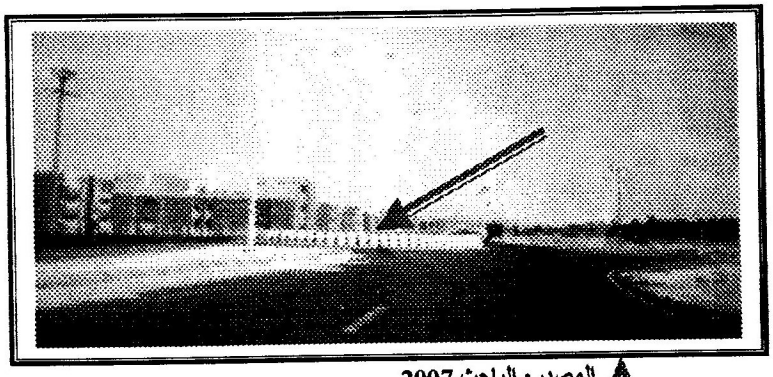

المصدر: الباحث 2007

الصورة رقم (15) :واحدة من بين النقاط الدوارائية على مستوى ط.و.3

هذا التهيؤ و الاستعداد على شكل شبكة طولية لم يعكس مطلقا بتقاطعات بسبب تنظيم المدينة في هذا الاتجاه، بسبب عدم غنى مدينة تقرت بمفترقات للطرق نسجل أيضا عدت تقسيمات في مجمل التجمع.

و أهم مفترقات الطرق و التقاطعات التي لاحظناها في أرض الواقع تتلخص في أربعة أو خمسة تقاطعات رئيسية.

- توسع المدينة على شكل بقعة زيت، يفرض حتما زيادة كبيرة في الحاجة للتنقل في جميع الاتجاهات، و تكرس أيضا الحاجة لخلق المزيد من نقاط التقاطع على مستوى محاور طرق المدينة، مثال ذلك اتساع رقعة البناء و التوسع على الضفة الغربية للطريق الوطني RN_3 و التخطيط إلى أن يكون مركز ثانوي للمدينة في نفس اتجاه التوسع، مما يؤكد هذا التوجه.

المصدر: الباحث 2007

الصورة رقم (16): مفترق الطرق 5جويلية/1نوفمبر

- و في حالة التقاطعات المشار إليها سالفا فمن الواجب التأكيد على أن تخطيطها أو تصميمها يلبي حاجة التنقل الميكانيكي، و إغفال كل أنواع حركة الراجلين و هذا طبيعي بالنظر لمهمتها الأصلية (الابتدائية).

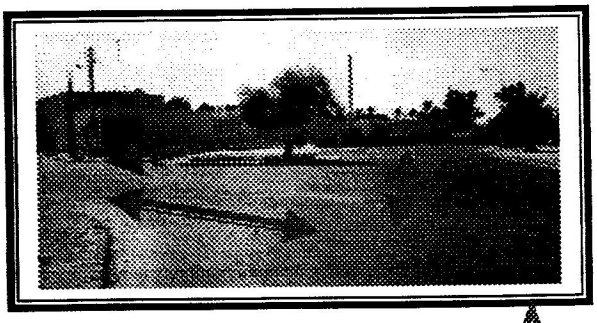

المصدر: الباحث 2007

الصورة رقم (17): مفترق الطرق الأمير عبد القادر

نمو المدينة، و تجهيزاتها، يكرس و خاصة التنقل و كذا أنشطة تشجع التنقل على الأقدام خاصة في

نقاط محددة في المدينة و في مراكز معينة لم يصاحبه إعادة تصور و تصميم للتقاطعات لخدمة جميع أنواع التنقلات على مستوى تقرت ككل، الأمر الذي أدى إلى تناقض و تداخل بين مختلف أصناف المستعملين و هذا ما أكده مسئولي أمن الدائرة.

- التقسيم الإداري، الذي يفصل بين أجزاء المدينة الواحدة إداريا يزيد من حدة الاختلال التنظيمي كوحدة متكاملة، و كذا اللأمن المروري .

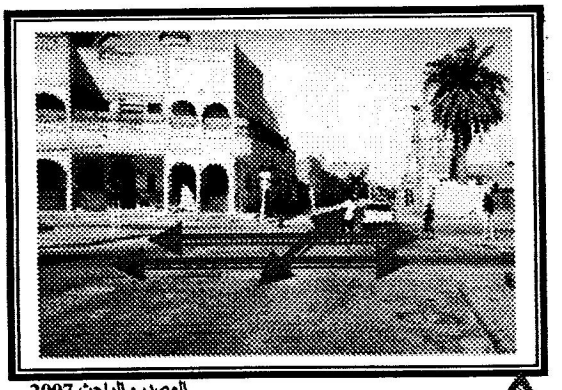

المصدر: الباحث 2007

الصورة رقم (21): مفترق طرق على مستوى نهج التحرير

- المحاولات العشوائية من هنا أو هناك على مستوى بعض نقاط التقاطع و التي لا تخضع لاستراتيجية عامة، لأمن الطرقات و لا تتكيف مع معايير تقنية للطرقات كرس حتمية النقص في مجال تهيئة التقاطعات في المدينة.
- في الجانب الهندسي، فإن تقاطع طريق ولائي أو طريق وطني يؤدي حتما إلى إنشاء تقاطع مفتوح جدا، أي مساحة سير هامة، و النقص أو ضآلة الحركة على مستوى هذا التقاطع يزيد في الرغبة في رفع السرعة من المستعملين من جانب و عدم فهم و ادراك قوانين السير (مفهوم قراءة الشبكة).

هذا الواقع، يخلق ليس فقط حالة من اللأمن المروري، و لكن عدم احترام قوانين المرور المتعارف عليها، و يمكن التخفيف من هذه الوضعية بتسهيل قراءة الطرقات و التقاطعات من طرف مستعملي السيارات.

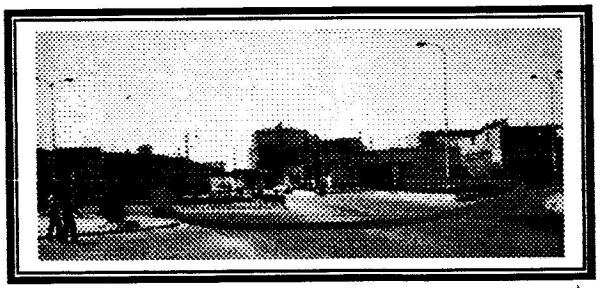

المصدر: الباحث 2007

الصورة رقم (19):مفترق الطرق الأمير عبد القادر/خميستي

و من خلال المعطيات المقدمة من طرف أمن دائرة تقرت سمحت بوضع و تحديد عدت نقاط سوداء أو الأماكن التي تكثر بها حوادث المرور، و بهذا الصدد حددنا و بشكل ملخص:

الطريق الوطني رقم RN_3 03 ، شارع خميستي خاصة على مستوى تقاطعاته، نهج الأمير عبد القادر، نهج 5 جويلية و التقاطعين الكبيرين اللذان يشملهما، نهج الجمهورية، الطريق الولائي 309 بين التزلة و تماسين، نهج الجمهورية قرب المحكمة، الطريق باتجاه الزاوية، خاصة في المنعطف المؤدي للبلدية (APC) الأسباب الرئيسية كما ذكرها المصدر تعود للسرعة المفرطة و عدم احترام قوانين المرور.

II-3-4-المستعملين (les usagers):

موازاة مع البنية التحتية أي مرتكز حركة التنقل، تناول جانب مستعملي الطرق العامة أمر أساسي و مطلوب، بالنظر لكونهم المتدخلين و الفاعلين في الحركة على هذه الطرقات.

مدينة تقرت و مقارنة بمدن الشمال تسجل بشكل عام 4 أنواع رئيسية للمستعملين:

- الاستعمال الميكانيكي (عن طريق عربات ذات 4 عجلات فأكثر).
- استعمال عجلتين (درجات هوائية و نارية).
- استعمال عربات مجرورة بالحيوانات (charrettes).
- الراجلين (les usagers piétons).

II-3-4-1/ السيارات:

مثلما أشرنا مرارا، الملاحظات و التحقيقات الميدانية، و في مختلف الأوقات، تشير إلى أن السيارات أو بصورة أعم الاستعمال الميكانيكي، يتنقلون في ظروف صعبة و معقدة لعدة أسباب.

- عدم القدرة على تحديد المكان.
- عدم القدرة على قراءة شبكة الطرق و فهم تقاطعاتها.
- الأخطاء و عدم الوضوح بالنسبة للإشارات المرور خاصة على مستوى التقاطعات.
- التداخل بين مختلف المستعملين (04 أنماط في آن واحد).
- استعمال الطرق العمومية كأماكن للتجارة (كأيام الخميس و الجمعة) (أيام التسوق).
- الإشارات غير متوافقة مع نمط الطرق.....الخ.

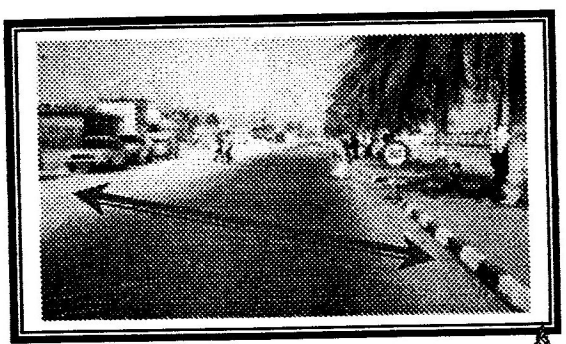

المصدر: الباحث 2007

الصورة رقم (20): تبسبست تهج 24 أفريل RN_{16}

المصدر: الباحث 2007

الصورة رقم (21): تقرت شارع الصومام

المصدر: الباحث 2007

الصورة رقم (22): تقرت شارع 08 ماي

كل هذه العناصر و الأسباب ساهمت و تساهم في ضياع و إرباك السائقين داخل نظام الحركة و من الممكن أن يؤدي حتى إلى ارتكاب أخطاء و حوادث.

II-4-3-2/ استعمال العجلتين (درجات هوائية و نارية):

هذا النوع من التنقل يمثل الشكل الأكثر انتشارا في مدينة تقرت، و هو يتكون من الدرجات الهوائية ، و الدراجات النارية بكل أنواعها و أصنافها، و هذا النوع يمثل حاليا مصدر للمضايقة و التلوث بشكل معتبر على مستوى مدينة تقرت، المسيرون يصطدمون بالعديد من المشاكل عندما يتعلق الأمر بتسيير و توجيه تصريف هذا النمط من التنقل.

في الواقع، الدراجة الهوائية أو النارية، تشكل حاليا نمط من التنقل ليس فقط فردي و لكن من الممكن

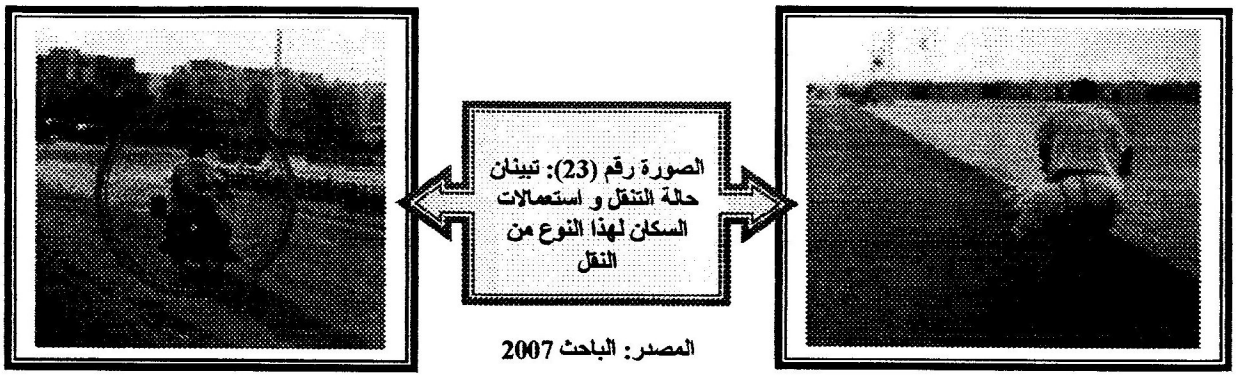

الصورة رقم (23): تبينان حالة التنقل و استعمالات السكان لهذا النوع من النقل

المصدر: الباحث 2007

أن يكون عائلي و هذا ما لاحظناه في العديد من المرات عائلات تتكون من 4 إلى 5 أشخاص على (دراجة نارية واحدة) و هذا مؤسف بالنسبة لحركة التنقل و أمنهم إضافة إلى ظواهر عديدة مثل السرعة عدم احترام قوانين المرور ....الخ. هذا ما يسبب حوادث السير و الذي يمثل هذا النوع من التنقل القسم الأكبر منها.

و موازاة مع ذلك فإن هذا النوع يعاني من صعوبة التنقل و الأخطار المحدقة به و ذلك لاعتبار أن الطرق كما ذكرنا مخصصة في الأساس للسيارات الخفيفة و الثقيلة و غياب ممرات خاصة للدراجات.

II-4-3-3/ العربات المجرورة بالحيوانات:

لا يجب إهمال الدور الذي يقوم به هذا النمط من النقل في مدينة تقرت، وحدها دراسة دقيقة لمخطط النقل تمكننا من تحديد حقيقي لحجم الدخل اليومي لهذا النوع من النقل.

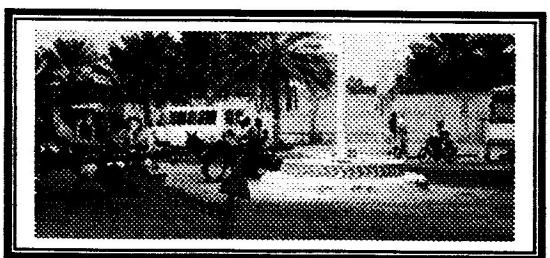

الصورة رقم (24): نهج خميستي

المصدر: الباحث 2007

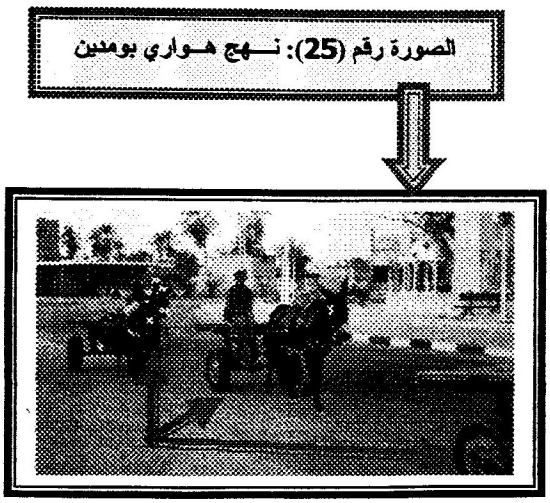

الصورة رقم (25): نـــهج هـــواري بومدين

المصدر: الباحث 2007

من جهة أخرى هذا النوع من النقل نادرا على مستوى شبكة الطرق في الجزائر إجمالا، الحفاظ على هذا

النوع يمثل أداة جذب سياحي، يمكن أن يكون ذا فائدة لمدينة تقرت.

رغم هذا، تنظيمه أصبح أكثر من ضروري، تطبيق القوانين من طرف مستعملي هذا النوع غائبة تماما في الواقع لهذه الأسباب، الأكثر بروزا، المستوى التعليمي و المعرفي لهم، تنظيم المدينة و موقع السوق اليومي و الأسبوعي.

II-4-3-4/ الراجلين:

في الوسط الحضري أي تحليل لا بد أن يضع في أولوياته هذا النوع من التنقل أكثر من غيره على الأقل في الدول المتقدمة، و هذا لجملة من الأسباب أهمها يكمن في كون هذا النوع لا يحدث خسائر مادية في حالة

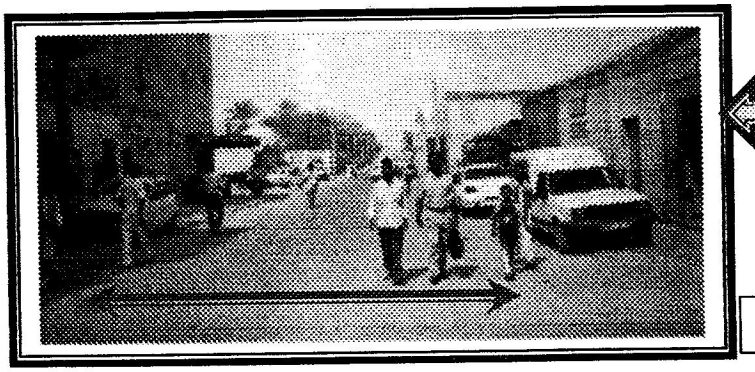

الصورة رقم (26): تبين توقف عشوائي على الأرصفة القليلة الموجودة و اضطرار الراجلين للسير على مستوى الطريق

المصدر: الباحث 2007

حدوث اصطدام مع مستعمل آخر لنفس النوع، لا يستهلك الوقود كطاقة (اقتصادي)، لا يساهم في تلويث الجو و المحيط و لا ينتج عنه تلوث سمعي (ضجيج)، يساهم في انتعاش و ديناميكية الحياة الحضرية و التجارية...الخ.

لما ذكرناه و لأسباب أخرى يجب أن يكون هذا النوع من الأولويات في عملية التحليل و التصميم و إعادة التنظيم.

الصورة رقم (27): توضح الأخطار و اللاأمن على مستوى المحاور الرئيسية

المصدر: الباحث 2007

الملاحظة المسجلة بالنسبة للمتمدرسين و المحيط القريب من المدارس، بالإضافة إلى المسالك و الأرصفة الهامة للراجلين خاصة على مستوى المحاور الكبرى للمدينة بتوضيح و وضع قائمة من المعايير تخص الجانب الأمني الذي له علاقة مباشرة مع الحركة المرورية، و كذلك له علاقة كبيرة بشغل الأرض و الإطار المبني.

و يمكننا تلخيص المعايير كالتالي:

- الغياب الكلي للأرصفة و مسالك مخصصة للراجلين
- تواجد وانتشار فوضوي للتجارة على أطراف الطرق العامة.

- عدم احترام بشكل عام قانون المرور من طرف السائقين.
- توقف عشوائي على الأرصفة القليلة الموجودة.
- غياب كلي للإشارات على مستوى الشبكة و كذلك الخاصة بالراجلين.
- ضعف عمليات المراقبة، و التدخل لمعالجة بعض الطوارئ

II-4-4-على المستوى التصوري الهندسي، رفعنا العناصر التالية:

- عدم وجود توافق بين المواصفات الهندسية للطرق و **وظائفها**.
- انعدام الاستمرارية أو وجود تقطعات في الأرصفة على مستوى المحاور الرئيسية و غياب تام في باقي الشبكة.
- غياب التهيئة على مستوى التقاطعات.
- وجود تداخل و سوء التوزيع المجالي بين مختلف أنواع التنقلات.
- من الضروري أن نشير إلى عدم الانسجام و الاختلال الموجود على مستوى التنظيم و التوزيع الحضري.

الحق في المدينة لم يعد ضروري فحسب بل واقع حال، الحق في مركز (مركز مدينة، ساحة مهيأة، مكان مركزي) يأخذ نفس المنحى.

الصورة رقم (28): توضح الجرارات الفلاحية التي تستعمل في نقل المواد التجارية

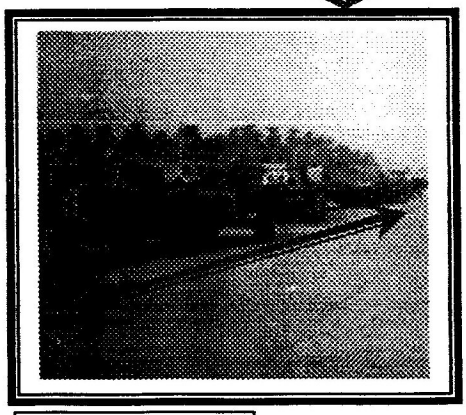

المصدر: الباحث 2007

إذا من غير العملي أن نخص الراجلين، و لكن تنظيم المدينة، و تهيئتها و توزيع الأنشطة و الوظائف الرئيسية على أرجائها و خاصة المواقع المركزية، أي إنشاء شبكة حضرية حقيقية (مركز تبديل، مراكز تصفية و مراكز نهائية) يمكن أن تكون عنصر محرك أو عنصر يحد أو يقلل من حجم التنقل على الأقدام حسب الاحتياجات الموجودة و المتوقعة.

و أخيرا و قبل أن نلم بكل نقاط الموضوع بأكبر قدر ممكن، لا يمكننا إغفال الإشارة إلى وجود نمط آخر من النقل، أقل أهمية و لكنه يحتاج إلى معالجة خاصة، هذا النمط يتمثل في الجرارات الفلاحية التي تستعمل في نقل المواد التجارية (خضر، مواد البناء بكل أصنافها....الخ)، اجتماع هذا النوع مع العربات المجرورة يشكلان بلا شك وسيلة النقل الأكثر استعمالا في تقرت.

II-4-4-1-النقل الجماعي الحضري:

مدينة تقرت الكبرى، و بسبب حجمها من جهة و كذا تقسيمها إلى أربعة بلديات و من جهة اتساع حدود تأثيرها و استقطابها، لديها شبكة نقل جماعي، تتهيكل على عدة خطوط لخدمة المجال العمراني للمدينة.
شبكة النقل الجماعي الحضري تظهر خاصة في مخطط تنظيمها أربعة خطوط رئيسية، بداية هذه الخطوط انطلاقا من حي 5 جويلية مرورا ببلدية الزاوية العابدية ثم تبسبست و تستمر على بلدية تقرت عبورا بالطريق الوطني رقم 3 (RN_3) وصولا إلى عين الصحراء هذه الخطوط بالإضافة إلى خدمتها لنفس المحور تمر في طريق العودة ببعض الأماكن و المواقع لتشمل التزلة و مواقع أخرى، أو على شارع الأمير عبد القادر على مستوى بلدية تقرت.

الشكل رقم (55):المسار حركة النقل الجماعي لمدينة تقرت

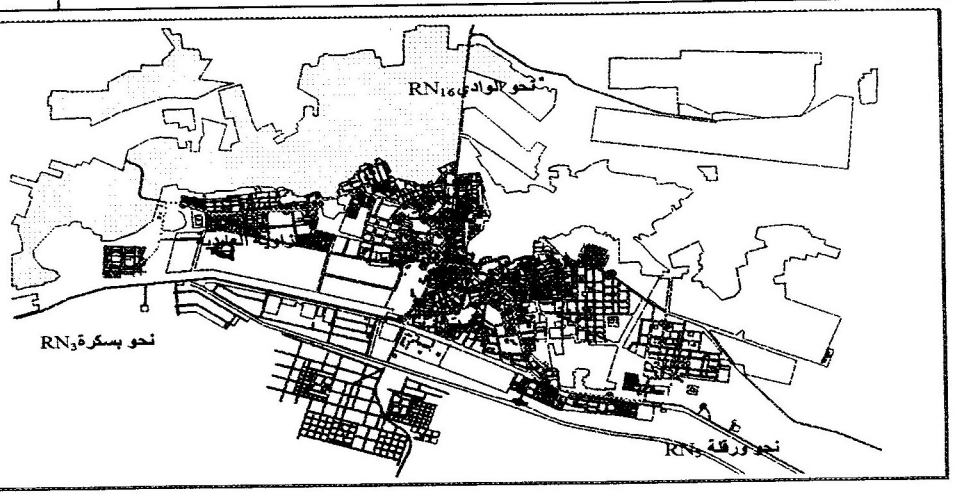

مسار حركة النقل الجماعي

المصدر: مخطط المرور لمدينة تقرت2006 + معالجة الباحث

هذا التنظيم في الواقع يأتي ليؤكد وجهة النظر المعلنة في البداية و التي تتعلق بوضع و طبيعة شبكة الطرق لتأكد نظرتنا بأن مدينة تقرت تلعب دور قطب هام و الذي تجاوز حدوده الإدارية حيث أن دائرة تأثيرها تشمل خاصة كل من تماسين و المقارين الأمر الذي يظهر و يؤكد دور تقرت في الشبكة الحضرية لولاية ورقلة.

بالإضافة إلى ذلك شبكة النقل الجماعي الحضري الحالية، تسهم في إنماء و توسع دائرة التأثير لمدينة تقرت الكبرى، و هذا في غياب "مراكز تصفية" أو "مراكز تنظيم" "centres Filtres" ينبئ لخطر مشاكل كبيرة التي تتعلق بـــ اللاوظيفية "dysfonctionnement" أو الاختناق على المدى القصير.

و يجب الإشارة إلى أن عملية ربط الشبكة قليلة الانسجام أي أنها ذات تغطية محدودة للمجال العمراني أين الجزء الأكبر للخطوط تستعمل المحور المهيكل للمدينة الكبرى أي RN_3 – شارع حميستي – شارع هواري بومدين- شارع 1 نوفمبر – طريق 16 أفريل و بقية الطريق الولائي (CW_{306}).

هذا الربط يجعل عدت مواقع في الهامش ما يؤدي إلى اختلال الجانب الوظيفي لهذه المناطق

الشكل رقم(69):الحجم تغطية شبكة النقل الجماعي للمجال العمراني

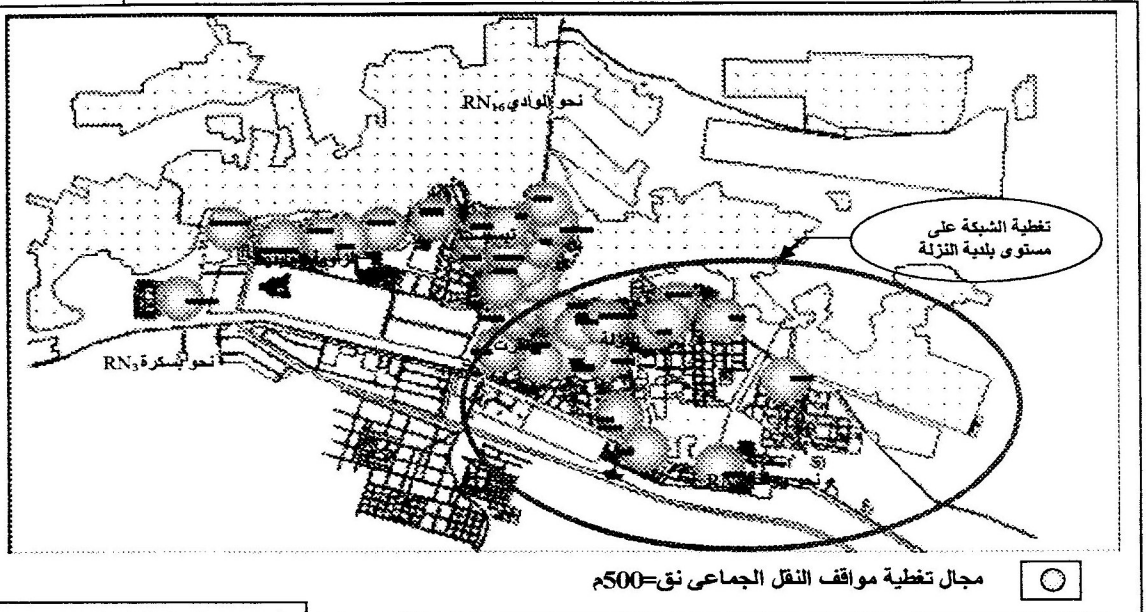

المصدر: إعداد الباحث

II-4-4-2-النزلة كمثال: (مجال تغطية مواقف النقل الجماعي)

فإننا نجد أن النقل الجماعي لا يغطي مجالها العمراني إلا بخط وحيد بينما نمو و تطور النزلة باعتبارها مركز تنظيم و تصفية، الأمر الذي يؤدي حتما إلى زيادة الكثافة على شبكة النقل الجماعي، و في المقابل يخفض تأثير الطلب القوي للمركزية و الضغط المطبق على المحطة النهائية لتقرت.

- تبسبست يمكن أن تلعب نفس الدور لتصفية الطلبات للمقاطعة الشمالية خاصة المقارين و الزاوية العابدية.

من جانب آخر فإن الحظيرة المشكلة للنقل الجماعي تتكون أساسا من فورقون (type peugeot J9) لاحظنا بشكل مستمر بأن هذا النوع من وسائل النقل الجماعي لا يلتزم بأي قوانين أو تنظيمات أمنية خاصة فيما يتعلق بالسرعة في الوسط الحضري، أين السباق على المحطات يأتي في أول الاهتمامات و بالنظر لبعض عربات النقل وجدنا أنها لا تستجيب لمعايير النقل الجماعي ذا نوعية جيدة خاصة في النظافة و الصحة.

احترام أماكن التوقف، التي يتم إهمالها في أكثر من مكان في المدينة من طرف سائقي النقل الجماعي.

II-5-البنية التحتية و الشبكات المختلفة:

في مجملها لها تأثير في مظهر المدينة و هيئتها من خلال التحسين و الترقية الأكيدة التي تضفيها على مستوى عملها و نتائجها و كذا من جهة الربط و الاندماج و الانسجام ضمن النسيج الحضري.

و سنتطرق الآن لمعرفة حالة مختلف الشبكات على مستوى مدينة تقرت و لا نكتفي بالمعلومات الإحصائية التي جمعناها من المصالح ذات العلاقة و لكن سنعتمد على إجراء تحقيق ميداني لمناطق التوسع خلال الفترة الأخير التي تمتد من 3 إلى 15 سنة لمراقبة مدى مواكبة إنجاز الشبكات المختلفة لإنجاز الوظيفة السكنية:

II-5-1-على مستوى التجزءات الترابية:

تعتبر التجزءات والمجموعات السكنية الوسائل العملية الأكثر انتشارا و المتاحة في الوقت الراهن لتهيئة المدن، وكثيرا ما نجد مدنا تكونت نتيجة توالي إنجاز تجزءات سكنية، كان حافز معظمها البحث عن مردودية قصوى وعن استغلال للامتيازات المتوفرة والفرص العقارية السانحة وذلك دون مراعاة الانسجام والتكامل المطلوب، مما أفضى إلى اختلالات على مستوى البنية الحضرية لهذه المدن، فهي تشكل المكونات الرئيسة للبنية الحضرية على مستوى مدينة تقرت. أما أحجامها، فمنها ما لا يتعدى البقع القليلة أو المساكن المحدودة، ومنها ما يشكل مدينة قائمة الذات.

وتشكل التجزءات والمجموعات السكنية النسبة الأهم من المجال المبني، بيد أنها تغفل جانب البنيات الحضرية ذات النفع العام لا سيما التجهيزات و الفضاءات الخارجية المشتركة. وغالبا ما يترتب عن التفاوت الحاصل بين إنجاز المرافق الجماعية و وتيرة إنتاج التجزءات والمجموعات السكنية مجالات تفتقر إلى مستوى التجهيز المطلوب و من خلال نظرتنا التحليلية لواقع التجزءات على مستوى مجال التوسع لمدينة تقرت و التي أخذناها كنموذج لنمط التوسع و استجابة متطلبات السكان في مجال السكن لنتعرف من خلالها على واقع مواكبة إنجاز الطرق و الشبكات المختلفة لمجال التوسع نجد أنها تعاني من الكثير من المشاكل و المظاهر التي تعكس واقع السكان و مستوى التزود و تلبية هذه الضرورات، كما أن إنجاز التجزءات السكنية يمتد على فترات طويلة مما يؤدي إلى إبراز مشهد حضري غير مكتمل وبنية حضرية متقطعة، وأشكال معمارية غير متناسقة.

وعلى الرغم من الخاصيات والمميزات الجهوية (طبيعة المواقع، ظروف المناخ، أنماط الحياة والسكن والبناء...) فإن التجزءات والمجموعات السكنية تتشكل من خلال نمط معماري وحضري مفتقد للجمالية ولا يراعي الطابع المعماري الجهوي. كما تعاني هذه التجزءات من غياب اندماج وظيفي واجتماعي وانعدام التنوع في الإطار المبني. وتجدر الإشارة إلى أن التنظيمات الحالية لا تتطرق لكيفية إنجاز التجزءات، وخاصة فيما يتعلق بتحميل المجزئين مسؤولية إنجاز مرافق القرب والفضاءات العمومية.

فإن الاقتصار على فتح مناطق للتعمير في ضواحي المدن، أدى إلى وجود تجمعات عمرانية كبرى يغلب عليها الطابع السكني مما يشكل عبئا ثقيلا على المدن الأم التي ترتبط بها.

وفي هذا السياق نجد عمليات التعمير الكبرى (مدن جديدة، مدن فلكية ...إلخ) تأخذ شكل تجزءات عقارية وتستند إلى نفس الإطار القانوني المؤطر لهذه الأخيرة.

كما أن التوسع العمراني خارج النطاقات الحضرية، يؤدي إلى كلفة مرتفعة فيما يتعلق بإنجاز واستغلال وتحصيل مردوديات البنيات التحتية الضرورية من شبكات الطرق والتزويد بالماء والكهرباء وبالخصوص فيما يتعلق بإحداث نسيج اقتصادي متماسك.

إن عمليات التعمير الكبرى ينبغي إلزاما أن تتجاوز إطار عملية منعزلة، وأن تندرج في اتجاه اندماج حضري متجانس، يضمن التمازج والتنوع سواء من الناحية الوظيفية أو الاجتماعية.

و بإلقاء نظرة على حال التجزءات الترابية حسب الجدول رقم (30)و بعد عملية إحصاء جميع التجزءات على مستوى المدينة و تقييم مستوى التغطية و توفر مختلف الشبكات و جدنا النسب التالية :

جدول رقم(30): يبين نسب إنجاز مختلف الشبكات على مستوى مجموع التجزءات الترابية على مستوى مدينة تقرت موزعة على مختلف البلديات المكونة لها إلى غاية مارس 2008.

البلدية	اسم التجزئة	تاريخ الإنشاء	طبيعة التجزئة	المساحة الإجمالية م²	عدد القطع	التجزئات المنشأة من طرف الوكالة	التجزئات المحولة إلى الوكالة	تكلم البناء في التجزئات: القطع الشاغرة	القطع الموزعة	القطع الغيرمبنية	القطع المبنية	النسبة٪	تهيئة التجزئات المنشأة: المياه الصالحة للشرب نسبة الانجاز	مصادر التمويل	مياه الصرف الصحي نسبة الانجاز	مصادر التمويل	الطرقات نسبة الانجاز	مصادر التمويل	الكهرباء نسبة الانجاز	مصادر التمويل
تقرت	المستقبل 02 شمالي	1994	ترقوي	179776	420	X		0	420	416	4	0.95	100	ث- الأرض	0	ث- الأرض	0	ب-حكومية	0	ث- الأرض
	المستقبل 02 جنوبي	1994	ترقوي	179776	420	X		0	420	417	3	0.71	100	ث- الأرض	0	ث- الأرض	0	ب-حكومية	0	ث- الأرض
	المستقبل 03 إجتماعي	1995	إجتماعي	79320	416	X		2	414	373	43	10.4	0	ب-حكومية	0	ب-حكومية	0	ب-حكومية	0	ب-حكومية
	المستقبل 04 ترقوي	1997	ترقوي	146370	379	X		0	379	369	10	2.64	100	ب-حكومية	0	ب-حكومية	0	ب-حكومية	0	ب-حكومية
	الرمال تطوري 01	1997	تطوري	15840	88	X		0	88	0	88	100	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	الرمال تطوري 02	1998	تطوري	15156.8	81	X		0	81	0	81	100	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	الرمال تطوري 03	1999	تطوري	8394	43	X		0	43	5	38	88.4	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	الرمال تطوري 04	1999	تطوري	2616	16	X		0	16	0	16	100	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	المستقبل تطوري	2000	تطوري	24000	117	X		0	117	35	82	70.1	60	ب-حكومية	60	ب-حكومية	60	ب-حكومية	60	ب-حكومية
	البهجة 630	1994	ترقوي	162645	490	X		0	490	210	280	57.1	50	ب-حكومية	50	ب-حكومية	0	ب-حكومية	50	ب-حكومية
	ترقوي طو (33)	1999	ترقوي	1200	3	X		0	3	3	0	0	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	الرمال 03 توسيع	2002	ترقوي	2310	14	X		0	14	14	0	0	50	ب-حكومية	50	ب-حكومية	0	ب-حكومية	50	ب-حكومية
	الرمال 01 توسيع	2002	ترقوي	3127.5	15	X		6	9	10	5	55.6	50	ب-حكومية	50	ب-حكومية	0	ب-حكومية	50	ب-حكومية
	خميستي بجوار مركب المياه	2002	ترقوي	1132	5	X		0	5	4	1	20	50	ب-حكومية	50	ب-حكومية	0	ب-حكومية	50	ب-حكومية
	خميستي(سكنات- و)	2002	ترقوي	1057.5	5	X		0	5	3	2	40	50	ب-حكومية	50	ب-حكومية	0	ب-حكومية	50	ب-حكومية
	النخيل ترقوي	2002	ترقوي	46623	136	X		0	5	111	25		100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	0	ب-حكومية	0	ب-حكومية
	النخيل توسيع	2002	ترقوي	1520	4	X		0	4	4	0	0	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	المكاتب التماسية	2002	تماسي	77511.3	351	X		0	351	0	351	100	تكلفة مس		100	ب-حكومية	0	ب-حكومية	0	تكلفة مس
	المستقبل مرافق	2002	مرافق	1008	4	X		0	4	4	0	0	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	تجزئة ترقوية	2006	ترقوي	125000	300	X	لم يوزع	0		-	-	-		ب-حكومية		ب-حكومية		ب-حكومية		ب-حكومية
	تجزئة إجتماعية	-	ترقوي	85000	200	X	لم يوزع	0		-	-	-		ب-حكومية		ب-حكومية		ب-حكومية		ب-حكومية
	إ.تماسي المستقبل	2006	تماسي	39965	100	X		0	20	80	70	30	0	تكلفة مس	0	تكلفة مس	0	ب-حكومية	0	تكلفة مس
	إ.تماسي المستقبل	2005	تماسي	40000	100	X	لم يوزع	0		-	-	-		تكلفة مس		تكلفة مس		ب-حكومية		تكلفة مس
	إ.تماسي المستقبل	2005	تماسي	20000	100	X	لم يوزع	0		-	-	-		تكلفة مس		تكلفة مس		ب-حكومية		تكلفة مس
	المستقبل 01	-	ترقوي	-	407			1	X	405	287	120	29.6	ب-حكومية	0	ب-حكومية	0	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	المستقبل 01 ث ج	-	ترقوي	-	433			0	X	433	428	5	1.16	ب-حكومية	0	ب-حكومية	0	ب-حكومية	0	ب-حكومية
	المستقبل 01 ث ش	-	ترقوي	-	437			0	X	437	347	90	20.6	ب-حكومية	0	ب-حكومية	0	ب-حكومية	0	ب-حكومية
	النخيل 02	-	ترقوي	-	46			0	X	46	6	40	87	ب-حكومية	100	ب-حكومية	0	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	الرمال 02	-	ترقوي	-	388			0	X	388	138	250	64.4	ب-حكومية	100	ب-حكومية	0	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	الرمال 03 م 02	-	ترقوي	-	130			0	X	130	40	90	69.2	ب-حكومية	100	ب-حكومية	0	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	منطقة النشاط	-		-	264			45	X	219	240	24	11	ب-حكومية	0	ب-حكومية	0	ب-حكومية	40	ب-حكومية
	ث، ع س، بوعزيز	-	ترقوي	-	36			0	X	36	0	36	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	ث، ع ساحة الحرية تقرت	-	ترقوي	-	35			0	X	35	0	35	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	0	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	المجموع			1259348.1	5983			54		5012	3544	1789	45	71.0714	58.9655		29.6552		56.8965517	
المزالة	عين الصحراء إج 2 و 3	1997	ترقوي	69195	386		X	0		386	316	70	18.1	ب-حكومية	0	ب-حكومية	0	ب-حكومية	0	ب-حكومية
	خميستي 01	1997	ترقوي	14690	42		X	0		42	17	25	59.5	ب-حكومية	100	ب-حكومية	0	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	النصر 02 تطوري 01	1997	تطوري	30585	158		X	0		158	38	120	76	ب-حكومية	100	ب-حكومية	0	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	النصر 02 تطوري 02	1999	تطوري	5670	30		X	0		30	0	30	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	0	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	عين الصحراء م 6 تطوري	1996	تطوري	18046.4	95		X	0		95	22	73	76.8	ب-حكومية	100	ب-حكومية	0	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	ث، عين الصحراء م 6 تطوري	2000	تطوري	11871.91	63		X	1		62	0	63	102	ب-حكومية	100	ب-حكومية	0	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	سيدي مهدي تطوري	1997	تطوري	3600	15		X	1		14	2	13	92.9	ب-حكومية	100	ب-حكومية	0	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	تجزئة كتلة D	1997	ترقوي	1124.5	5		X	-	-		1	4		ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	النصر 02	-	ترقوي	-	456	X		0		456	111	345	75.7	ب-حكومية	100	ب-حكومية	0	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	المستقبل 02	-	ترقوي	-	423	X		0		423	73	350	82.7	ب-حكومية	100	ب-حكومية	0	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	تجزئة ج، ص م 01	1997	ترقوي	1536	11		X	0		11	6	5	45.5	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	تجزئة كتلة F	1997	ترقوي	3110	8		X	0		8	2	6	75	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	تجزئة كتلة E	2001	ترقوي	1183.9	6		X	0		8	1	5	83.3	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	قطع مقابل تكوية الحرية	1998	ترقوي	1400	6		X	0		6	2	4	66.7	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	تعاونية عقارية بن طرية	1993	ترقوي	3480	9		X	0		9	4	5	55.6	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	تجزئة ج، ص م 01	2002	ترقوي	6312	28		X	0		28	25	3	10.7	ب-حكومية	100	ب-حكومية	0	ب-حكومية	0	ب-حكومية
	مكن ترقوي	2005	ترقوي	13654	40		لم يوزع	X			-	-		ب-حكومية		ب-حكومية		ب-حكومية		ب-حكومية
	إ.تماسي عين الصحراء	2006	تماسي	18500	46		X	0		46	0	46		تكلفة مس	100	تكلفة مس	0	ب-حكومية	0	تكلفة مس
	إ.تماسي عين الصحراء	2005	تماسي	6909	54		لم يوزع	X			-	-		تكلفة مس		تكلفة مس		ب-حكومية		تكلفة مس
	إ.تماسي	2005	تماسي	-	50		لم يوزع	X			-	-		تكلفة مس		تكلفة مس		ب-حكومية		تكلفة مس
	المجموع			210867.71	1931			2		1780	620	1167	68	94.1176	94.1176		35.2941		82.3529412	
تبسبست	تجزئة البهجة 630	1994	ترقوي	240228	329		X	0		329	49	280	85.1	ب-حكومية	50	ب-حكومية	50	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	البهجة الجديدة	1997	ترقوي	3340	8		X	-	-		0	8		ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	سوق المالية	1997	ترقوي	690	2		X	0		2	0	2	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	جوار تكوية التوكاكبي	1997	ترقوي	686	3		X	0		3	0	3	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	حي البهجة	1994	ترقوي	252228	173		X	0		173	8	165	95.4	ب-حكومية	100	ب-حكومية	60	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	قطع قرب مقبرة س بوعزيز	1995	ترقوي	5600	6		X	0		6	0	6	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	0	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	ترقية عقارية بن يمود	1995	ترقوي	1000	4		X	0		4	1	3	75	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	مقابل بريد 630 ممكن	1995	ترقوي	3058	2		X	0		2	1	1	50	ب-حكومية	100	ب-حكومية	0	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	حي المجاهد	2002	ترقوي	720	5		X	0		5	1	4	80	ب-حكومية	100	ب-حكومية	0	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	الفتح توسيع	-	ترقوي	-	323			0	X	323	3	320	99.1	ب-حكومية	100	ب-حكومية	0	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	منطقة للنشاط إ ج. 01	-		-	72			0	X	72	0	72	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	60	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	منطقة للنشاط إ ج. 02	-		-	54			0	X	54	0	54	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	60	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	المجموع			507550	981			0		973	63	918	89.5	95.8333	95.8333		60.8333		100	
الزاوية العابدية	البدر 03	1995	ترقوي	65036	210		X	0		210	91	119	56.7	ب-حكومية	100	ب-حكومية	0	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	البدر 02 توسيع	1997	ترقوي	5500	18		X	0		18	8	10	55.6	ب-حكومية	100	ب-حكومية	0	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	حي 5 جويلية 1 ت	1994	ترقوي	53575	136		X	0		136	56	80	58.8	ب-حكومية	100	ب-حكومية	0	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	حي 5 جويلية 2 ت	1994	ترقوي	38557	157		X	0		157	82	75	47.8	ب-حكومية	100	ب-حكومية	0	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	حي 5 جويلية 3 إج	1995	ترقوي	28090	153		X	0		153	86	67	43.8	ب-حكومية	100	ب-حكومية	0	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	حي 5 جويلية تطوري	2000	تطوري	6141.78	27		X	14		13	7	20	154	ب-حكومية	100	ب-حكومية	0	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	تطوري الخلوة	2000	تطوري	8103.34	40		X	0		40	2	38	95	ب-حكومية	100	ب-حكومية	60	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	جيب بحي المنصور	2001	ترقوي	3000	12		X	0		12	0	12	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	0	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	جيب قرب السقاية	2000	ترقوي	576	4		X	0		4	0	4	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	محلات + سكن	-		-	45		لم يوزع	X			-	-		ب-حكومية		ب-حكومية		ب-حكومية		ب-حكومية
	مجمع ريفي 01	2006	ترقوي	-			لم يوزع	X			-	-		ب-حكومية		ب-حكومية		ب-حكومية		ب-حكومية
	مجمع ريفي 02	2006	ترقوي	-			لم يوزع	X			-	-		ب-حكومية		ب-حكومية		ب-حكومية		ب-حكومية
	مجمع ريفي 03	2006	ترقوي	-			لم يوزع	X			-	-		ب-حكومية		ب-حكومية		ب-حكومية		ب-حكومية
	إ. تماسي 5 جويلية 03	2006	تماسي	12400	52			X			-	-		تكلفة مس	0	تكلفة مس	0	ب-حكومية	0	تكلفة مس
	إ. تماسي 5 جويلية 03	2005	تماسي	-	48		لم يوزع	X			-	-		تكلفة مس		تكلفة مس		ب-حكومية		تكلفة مس
	البدر01	-	ترقوي	-	223			0	X	223	21	202	90.6	ب-حكومية	100	ب-حكومية	0	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	البدر 02	-	ترقوي	-	166			0	X	166	6	160	96.4	ب-حكومية	100	ب-حكومية	0	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	السلام	-	ترقوي	-	311			0	X	311	5	306	98.4	ب-حكومية	100	ب-حكومية	0	ب-حكومية	100	ب-حكومية
	المجموع			220979.12	1602			14		1495	408	1101	83.1	92.3077	92.3077		12.3077		92.3076923	
المجموع				2198744.93	10497					9260	4635	4975	71.4	88.3325	85.306		34.5226		82.88	

المصدر: من إنجاز الباحث بعد إستقاء المعلومات من مختلف المصادر المتاحة مثل الوكالة العقارية على مستوى تقرت

- نسبة التغطية بشبكة المياه الصالحة للشرب 71.07٪ و هي نسبة إذا ما قورنت بالنسبة التغطية على مستوى المدينة و الذي بلغ 95 ٪ يتبين أن هناك نقص على مستوى التجزءات الترابية في التغطية بشبكة المياه الصالحة للشرب

-نسبة التغطية بشبكة الصرف الصحي بلغت 85٪ في حين نجدها على مستوى المدينة بلغت 72٪ و يعود ذلك للسكنات التقليدية المتواجد على مستوى القصور

نسبة التغطية بالطرقات 34.52٪ و هي نسبة ضعيفة جدا و هذا ما يكرس القطيعة و عدم انسجام و تفاعل أحياء التجزءات مع المدينة

نسبة التغطية بالكهرباء بلغت 82.88٪و هي نسبة معقولة إلى حد ما مقارنة بنسبة التغطية على مستوى المدينة

خلاصـــــــــــة

من خلال ما تطرقنا له و محاولتنا في هذا الفصل التطرق لواقع الحياة الحضرية في مدينة تقرت من خلال دراسة تحليلية للجانب الوظيفي لها و تلمس التغيرات و التأثيرات على كل عنصر من مكوناته و إظهار و الكشف عن تداعيات و تأثيرات النمو الحضري و التزايد السكاني عليه معتمدين على تحليلات إحصائية و تحقيقات ميدانية و استعمال جميع الوسائل المتاحة لتقريب الفهم و إعطاء نظرة لديناميكية الوظائف و تغيراتها بل و إيجاد الروابط الكفيلة بشرح ماهية العلاقة بينها و بين النمو السكاني و التوسع المجالي للمدينة.

لأننا نعتقد أن استقرار حياة السكان و شعورهم بالأمان في مدينتهم التي يسكنون لا يتأتى بالدرجة الأولى إلا بتوفر و توازن هذه المدينة وظيفيا، و وجود أي خلل أو اضطراب في أحد هذه الوظائف الأساسية ينعكس سلبيا على نظرتهم للمدينة كمكان مفضل و آمن و مشجع على البقاء و التفاعل إيجابيا ضمن الفضاء أو الحيز الذي ينتمون إليه.

مدينة تقرت شهدت نموا سكانيا و اتساعا جغرافيا أو مجاليا ملفتا و غير متحكم فيه، فمع اتساع و شساعة نطاقات التوسع و وجود أراضي البناء و عدم وجود صعوبة تذكر في تحويل مثل هذه الأراضي المتواجدة في محيط المدينة إلى أراضي قابلة للبناء، أخذت الكتلة العمرانية في التمدد بشكل عشوائي و غير منظم دون خط سير موجه عبر بلديات المدينة الأربع نحو أجنحتها لكل منها نطاق توسع خاص بها يغلب على السكنات الطابع الفردي و الذي يترك للمستفيدين إنجازها مما يتكون لدينا مشهد عمراني مشوه غير مكتمل بل يفتقد للطابع مميز أو أي ارتباط اجتماعي أو ثقافي بالمكان.

هذا التمدد المجالي كنتيجة لنمو سكاني و تغير الظروف الاجتماعية و الاقتصادية المحلية و الوطنية إضافة إلى النمط التسييري للمجال العمراني لا يعكس بالضرورة استجابة لحاجة السكان و اكتفاء في الجانب السكني رغم أن معدل شغل المسكن تراجع في العشرية الأخيرة إلا أنه لا يظهر حالة الأعداد الكبيرة من السكنات التقليدية التي تشهد حالة رديئة هذا ما يعكس حال الوظيفة السكنية و نمو المجال السكني.

أما الجانب العملي، فتوزيع القوى العاملة على مختلف القطاعات يكشف لنا سيطرة التجارة و الخدمات على النسبة الأعلى و نموها عبر مختلف الحقب،هذا القطاع الذي جعل من تقرت قطب لجميع التجمعات في محيط واد ريغ بل و يتعداه إلى الأقطاب الحضرية المجاورة من خلال التبادل التجاري هل يعكس بالضرورة أن هذا القطاع أي قطاع التجارة و الخدمات من حيث التوزيع أو التركز يلبي حاجة السكان المجالية و ينمو و يستجيب للتوسع و امتداد الكتلة العمرانية فمن خلال تحليلنا لهذا الجانب كشفنا أن مواقع التركز لهذا القطاع تحكمه عدت محددات مثل المركزية و الأحياء ذات الطابع التقليدي و على ضفاف المحاور الرئيسية بينما نجد نطاقات التوسع أو كلما اتجهنا من المحددات المذكورة إلى محيط المدينة تتناقص بشكل كبير و تكاد تنعدم في بعض القطاعات ، أما الصناعة فهي تشهد نمو متثاقلا ربما يرجع إلى افتقار المدينة لوسائل تجديد بناها

التحتية فنجد أن السكة الحديدية التي يمكن استغلالها في هذا الجانب أي الصناعة في حالة مهترئة و لم تدخل عليها أي برامج تجديد منذ الاحتلال إضافة إلى أن المطار الجوي بقي على حاله منذ عشرات السنين و نفس المستوى بينما شهدت الأوساط الحضرية المجاورة ارتقاء لنفس مستوى المطار إلى مستويات أعلى ربما عدم قدرة المدينة و عدم توفرها على وسائل التجديد و التحرك الذاتي إلى التأثير على مجال الصناعة و مجالات أخرى

أما الفلاحة فقد شهدت تراجع كبير لقلة الاستثمار فيها و يرجع ذلك إلى اختيار السكان لوسائل و مجالات الربح السريع إضافة إلى عدم وضوح الرؤية في جميع مراحل الربح بداية من توفر رؤوس الأموال و العمل ثم الإنتاج و التوزيع و النقل و الانفتاح على الأسواق الخارجية ما دفع إلى هجر الفلاحة و تدهور هذا القطاع و ضياع ثروة النخيل.

أما جانب الترفيه في مدينة تقرت فهي وظيفة مغيبة أو غائبة على الساحة التفاعلية للمدينة فعدم وجود مجالات لممارسة هذه الوظيفة ما يجعل من ساكني المدينة يعيشون ضمن وسط حضري يخلوا و يفتقر إلى مجالات الراحة فهم بين السكن و العمل أما الجانب الثقافي و الترفيهي و حقهم في وجود مساحات خضراء داخل الكتل الخراسانية مفقود

انتقلنا بعدها إلى وظيفة النقل و التي تعاني من العديد و العديد من المشاكل و السلبيات سواء أكان على مستوى البنية التحتية أو الهندسية أو الجانب التنظيمي أو التقنيني أو وعي السكان و تبصرهم بمقتضيات و معايير التفاعل و المساهمة للحد من حدت سلبيات هذه الوظيفة على مستوى المدينة و لكن النمو السكاني و اتساع رقعة المبني دون مواكبة لهذا النمو من طرف هذه الوظيفة أزم الوضع لا سيما إلى التوسع الأفقي ما يزيد من الهوة بين التوسع المجالي و تحقيق مستوى مطلوب و راقي لهذه الوظيفة

أما البنى التحتية و الشبكات المختلفة ففي مركز المدينة نسب التغطية تصل إلى أرقام معتبرة و مقبولة و لكن على مستوى التوسعات الجديدة فهي تشهد تأخر كبير في إنجاز مثل هذه الشبكات مما يجعل من تلك المناطق تعيش لسنوات طويلة خالية من أحد تلك الشبكات ما يفقدها القدرة على الانسجام و التواصل مع المدينة ما يثقل كاهل المدينة و يحدث اختلال في نمو هذه المناطق مثال ذلك كما جاءت الدراسة التجزءات الترابية التي كشفت عن هذا الجانب.

الخلاصة العامة

الإنسان بفطرته التي فطره الله عليها يميل إلى الاجتماع، لصورته التي خلقه الله عليها و التي لا تصح إلا بالغذاء، الذي لا يمكن أن يحصل عليه لوحده، أي لا بد من التجمع و التفاعل مع أخيه الإنسان، و يتطلب هذا مكانا و زمانا، كان ذلك المكان هو المدينة التي تستجيب لفطرة الإنسان المدني بطبعه كظاهرة حضرية، فوصول أي تجمع سكاني إلى التحضر يعني في عصرنا الحالي، ازدياد عدد السكان الذين يقطنون أو يتمركزون في تجمعات سكانية تدعى المراكز الحضرية المصنفة كمدن، و بالمعنى الاجتماعي عدد الذين يستفيدون من الفرص و الإمكانيات من وسائل العصر التي تتيحها المدن.

الظاهرة الحضرية برزت و تماشت مع تقدم و تطور الإنسان في شتى المجالات، فكلما وفر لنفسه الوسائل و الإمكانات التي تسمح له بالتجمع أكثر، كلما زاد بروز الظاهرة التي سادت العالم في عصرنا الحالي، و التي يظهر انتشارها المذهل في ازدياد أعداد المدن و تضخمها بالسكان إلى حد الانفجار في أماكن عديدة من العالم، فأصبح القرن الواحد و العشرين فعلا قرن التحضر و التمدن.

لكن للظاهرة جذورها التاريخية و دوافعها و أسبابها التي أدت إلى ما هي عليه الآن، فمنذ 500 ألف سنة كان الإنسان نوعا نادرا على الكرة الأرضية ، و اكتشافه للزراعة حوالي 5000 ق.م الذي يعني توفير الغذاء للتجمع و التكاثر – ما لم يكن متاحا في فترة الصيد التي سبقتها بنموها السكاني البطيء و غير المحسوس – أعطى للإنسان إمكانية هائلة لإقامة تجمعاته البشرية. فبدأت الظاهرة الحضرية حسب الباحثين في البروز و الانتشار من الشرق الأوسط و المدن الأولى التي عرفها الإنسان و لا زالت آثارها ماثلة إلى اليوم، كانت في بلاد الرافدين و واد النيل (حوالي 3500 ق.م) ، و من هناك انتشرت الظاهرة الحضرية نحو شرق البحر المتوسط و غربه و شمال أفريقيا، أما أوروبا الشمالية فلم تعرف الظاهرة إلا ما بعد الميلاد.

و لأن أساس هذه الظاهرة هو الفرد البشري و تكاثره، فإن هذه الفترة و إلى غاية عصر النهضة الأوروبية، عرفت إيقاعا سكانيا طبيعيا غير متحكم فيه بولادات مرتفعة و وفيات كذلك، نتيجة لانتشار الأوبئة و الأمراض و المجاعة و الحروب و لم تكن ظاهرة التحضر بارزة خلالها، فعدد السكان تطلب زمنا طويلا لكي يتضاعف من بداية التاريخ إلى غاية عصر النهضة، لكن مع ظهور الثورة الصناعية و انتشار آثارها في القرن الثامن عشر ، و ما حملته من تقدم في شتى المجالات خاصة الطب، أعطى للإنسان الفرص و الإمكانيات ليتكاثر بسرعة فاقت كل التوقعات، خاصة أوروبا التي أعطى لها الوسائل التكنولوجية و البشرية للتفوق، و مع أواخر القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين كان عدد سكان العالم قد تضاعف.

هذا فظاهرة التحضر ما قبل الثورة الصناعية لم تكن ظاهرة للعيان، و لكنها كانت في أمكنة محدودة، بسبب ضعف الإنتاج الزراعي و صعوبة توصيله إلى مكان أبعد، و المدن كانت تتغذى من الريف القريب منها ، لكن ظهور الثورة الصناعية و تطور وسائل النقل سمح بإمكانية تمويل المدن من فضاءات واسعة ، و تصريف الإنتاج الصناعي فيها أيضا، ما جعل ظاهرة التحضر تكون سريعة خاصة بالدول المتقدمة كبريطانيا ، ثم انتشرت آثار الثورة الصناعية ، و زيادة الإنتاج الزراعي بأقل مجهود و تحسن طرق المواصلات.

بينما في النصف الثاني من القرن العشرين ، مع استقلال العديد من دول العالم الثالث و انتهاجها النهج الصناعي للحاق بالركب الحضري، انفجرت ديمغرافيا مما أدى إلى سرعة وتيرة ظاهرة التحضر بالعالم ، فأصبح نصف سكان العالم حضريين في حين كانت نسبتهم لا تذكر في بداية القرن 19م ، هذا يدل على أن الظاهرة كانت سريعة بالنمو الديمغرافي الذي أعطى لها دعما قويا جدا ، حيث معدل النمو الحضري يعتبر ضعف معدل الزيادة الطبيعية الذي يعني أن المدن تنمو بالهجرة أيضا.

تختلف ظاهرة التحضر في إيقاعها و شكلها بين دول العالم، حيث في الدول المتقدمة نسجل أعلى نسب التحضر و هي في تزايد مستمر، و تقل فيها الهجرة الريفية و تحقق استقرار على المستوى الديمغرافي و الحضري ، و أغلب السكان يقطنون بالمدن خاصة بأمريكا الشمالية (مدن كبرى) ، و تصل إلى حد الإنفجار كما في اليابان بسبب الهجرة نحو القطاع الصناعي النامي ، أما دول العالم الثالث التي تستحوذ على أكثر من نصف السكان الحضر في العالم و هم يمثلون نصف سكانها تقريبا، فيثير القلق ينمون بمعدلات مضاعفة ، بسبب الزيادة الطبيعية المرتفعة و الهجرة الريفية و انخفاض الوفيات ، رغم ذلك لا زالت نسب التحضر لها أقل من الدول المتقدمة (ما عدا دول أمريكا اللاتينية) ، لكنها تتميز عنها بحداثة أعمار سكان مدنها ، بينما أمريكا اللاتينية بمدنها الضخمة تسجل أعلى نسب التحضر تعادل تلك التي في الدول المتقدمة.

على غرار ما ذكرنا ، تعيش الجزائر وقع الظاهرة بسكان حضريين يفوق عددهم نصف مجموع سكانها ، و تعاني من اختلال توازن توزيعهم على المجال الفيزيائي ، فالكثافة السكانية ترتفع بالشريط الساحلي و تقل بكثير عنها في الهضاب العليا و الجنوب ، و معظم السكان الحضر يتمركزون خاصة بالمدن الكبرى

لكن هذه الظاهرة لم تكن وليدة اليوم و الصدفة ، فلها تاريخ طويل يمتد إلى الاجتياح الروماني الذي أسس العديد من المستوطنات على مختلف مناطق المجال الجزائري ، كما أضيفت أخرى في الداخل خاصة مع الفتوحات الإسلامية كمرحلة تأسيسية ، غير أن الحياة الحضرية الحقيقية كانت مع الحكم العثماني للجزائر بشبكة حضرية مستقرة لعبت فيها المدينة دورها الإقليمي و الإداري ، و مع بداية الاستعمار الفرنسي للجزائر انخفض عدد سكان المدن بسبب القتل الممارس من طرفه ضد الأهالي ، لكن ابتداءا من 1910 هاجر الكثير من الجزائريين من الأرياف نحو المراكز الحضرية أو إلى فرنسا ، بسبب الأزمات الاقتصادية العالمية ، و تدعمت أكثر خلال الثورة التحريرية مع التهجير الإجباري و تدمير القرى من المستعمر .

بانتهاج الجزائر لسياسة التصنيع بعد الاستقلال و فشلها في تسيير القطاع الزراعي ، أدى إلى رفع نسبة التحضر بشكل ملحوظ و ذلك نتيجة النزوح الريفي الكبير و الزيادة الطبيعية المرتفعة للسكان ، فنمت المدن بمعدلات مضاعفة للزيادة الطبيعية ، واستمر هذا الوضع بعد التسعينات إلى اليوم مع التوجه نحو قطاع الخدمات ، لتتجاوز نسبة التحضر النصف مع نهاية القرن العشرين ، هذه الظاهرة التي تبدوا معالمها واضحة ، مع زيادة الوحدات الحضرية الكبرى المسيطرة على نسبة عظمى من السكان الحضر ، لتوفرها على الخدمات و تليها تلك المجاورة للمدن الكبرى . ثم تجمعات حضرية ذات إشعاع محلي ، و كذلك من خلال التوجه نحو

التجمع و تناقص عدد السكان المبعثرين خاصة بعد الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي.

كان أهم ما نتج عن هذه الظاهرة المتعددة الأسباب بصفة عامة هو الآثار السلبية البالغة الأهمية و الخطيرة في آن واحد على مستوى المجال الفيزيائي الجزائري ، ففي الشريط الساحلي قضت المدن الكبرى – التي تستحوذ على معظم السكان الحضر – على أخصب الأراضي الزراعية ، كما تعاني من مشاكل عديدة خاصة التلوث البيئي أما المناطق الداخلية فتعاني من الضغط على مدن مقرات الإدارة و اختلال مجالاتها الولائية لأنها تفتقر للهياكل القاعدية و الخدماتية لتنميتها و استقرار سكانها ، بينما على مستوى الجنوب فإنه يشهد الظاهرة بمعدلات مرتفعة و تعمير أخل بالتوازن الإيكولوجي بمدن الواحات و يعرض استدامتها للخطر.

لكي يكتمل مفهوم النمو الحضري، تطرقنا في الفصل الثاني إلى المدينة كوعاء تفاعل لمختلف الوظائف الحضرية ، أخذنا المدينة من الناحية العمرانية و التنظيم المجالي عبر مختلف الحقب التاريخية لنستشف من خلال هذا الفصل صور التفاعل بين مختلف المكونات المجالية، الفيزيائية، الإجتماعية الثقافية و الوظيفية لكل مرحلة و هذا بالعودة إلى تاريخ المدينة و الإنسان، بداية من القرية التي كانت أسبق ميلاد من المدينة فمع اكتشاف الإنسان للزراعة انتقل من كهفه الطبيعي إلى الكوخ الملائم لمقياسه و طبيعته الانسانية ، و ربما شكل تجمعات سكانية صغيرة كقرى ، لكن التحضر استلزم تنظيما اجتماعيا و تسييرا مؤسساتيا، و كذا تجمع الأفراد تطلب تحقيق الفائض الغذائي و التخصص و تنوع الجسم الاجتماعي، كل هذه العوامل كانت مع ميلاد المدينة ككينونة فيزيوسوسيولوجية تحوي بشرا متعددين ، و فرصا أكثر للتبادل و التفاعل، و شيئا فشيئا تطورت و تجلت كآلة لتضخيم التفاعلات و الاتصالات و جعلها أكثر تنوعا .

مرت المدينة في تطورها بعدت محطات و في كل مرة كانت صورة لعصرها ، فقد مرت من المدينة القلعة الميتروبولية بأكثر تنظيم في حضارة بلاد الرافدين ، و مدينة خدمة الحكم و الأشخاص على طول وادي النيل التي ذهبت بذهابهم ، إلى المدينة اليونانية النموذجية، المعبرة بحق عن التسيير الجماعي لحياة العامة و التخطيط و التنظيم الجيدين في اندماج مع الطبيعة ، التي تستلهم منها المدن الرومانية فيما بعد المخطط الهيبودامي ، بتنظيم أكثر و اكتشاف تقنيات جديدة تخدم المدن أفضل.

أما في القرون الوسطى تحت المدينة التجارية و التبادل بكثرة عددها لا بضخامتها ، التي تميزت بنسيجها العمراني العشوائي المتراص و تعقيد تركيبتها، و تكدس السكان بها نظرا للهجرة الريفية الكبيرة خاصة بأوروبا ، استمر ذلك إلى غاية ظهور الثورة الصناعية التي قلبت كل الموازين و أنتجت مدينة ليبرالية غير آبهة بالإنسان و اعتباره كآلة و مستهلك ، تعيش وضع إنساني بواقع عمراني غير مقبول صحيا ، بظهور أوبئة و أمراض التي انعكست على الجميع ، مع عدم قدرة تلك النواة القروسطية بأن تكون مركزا للجسم الجديد.

أمام هذا الوضع ظهرت المدينة ما بعد الليبرالية بمبادئها التي لا زالت تأثيراتها إلى اليوم ، و المبنية على أساس تدخل الدولة في التنظيم العمراني كأشغال هوصمان الشهيرة في باريس ، لخلق وسط عمراني ملائم للعيش الإنسان و استيعاب متطلباته و حسب رغباته .

إلا أن لها بعض السلبيات التي حاولت المدينة الحديثة إيجاد حلول لها بالبحث عن نماذج نظرية للمدينة، التي تحققت منها أفكار و رفضت أخرى ، لنصل اليوم إلى صورة المدينة المعاصرة ، التي تبدو كخليط بعد الليبرالية و الحديثة و تعتمد على المقاربة العلمية لحل مشاكل الوسط المبني ، لكن المفارقة تظهر خاصة في مدن العالم الثالث فنموها يفوق نمو الوظائف بها ما خلق اختلال بينهما، حيث نجد فيها نسبة من السكان يستفيدون من خدماتها و الجزء الآخر يعيش بها و ينتظم بوسائله الخاصة في مناطق مهمشة .

و لضرورة الإلمام بكل جوانب الموضوع و بسبب أننا لم نكتفي بعرض تاريخي لصور المدن عبر مختلف الحقب و الحضارات الرئيسية، ارتأينا أن نخصص الفصل الثالث للتطرق للجانب الهيكلي و التنظيمي للمدن و مختلف التوجهات مستعرضين بعض الأفكار التي سادت في العديد من الحقب التاريخية و كذا التعرض لمفهوم التركيبة الحضرية كإطار لما ذكرناه.

فتركيب المدينة قبل الثورة الصناعية إمتاز بكونه نتاج أعمال مهندسين معماريين و مصممين ركزوا على روعة التصميم وحاولوا بقدر الإمكان إظهار عظمة و أبهة المدينة من خلال إبداعاتهم الفنية المعمارية المجسدة في زخرفة المباني و توضع الطرق و الشوارع وساحة المدينة أم تركيب المدينة بعد الثورة الصناعية فقد امتازت المدينة في هذه الفترة بنموذجين تقليدي و الذي كان في نهاية القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر و الذي اعتبر مرحلة هامة في تغيير استخدامات الأرض التقليدية بالمدينة و ذلك لما حققته الثورة الصناعية من اختراعات وابتكارات ساهمت بشكل كبير في تعدد الوظائف و النشاطات و الاستخدامات التي ساهمت بدورها في نمو و توسع المدن متخطية بذلك الأسوار التي كانت تطوقها.أما النماذج الحديثة و التي عكست الأفكار الحديثة في تركيب المدينة التي تتعامل معا من منطلق الديناميكية الحركية، و التبدل الدائمين التي تتصف بها المدن و هذا يعني أن دراسة لمدينة لا بد أن تكون من منظور شمولي يأخذ بعين الاعتبار التعقيدات و التداخلات الموجودة بين مختلف الأنشطة.

المدينة المعاصرة تمثل بهذا المعنى نتيجة البحث المعماري الحديث التحليل الدقيق للمدينة الحديثة، يعتبرها كوحدة عضوية وظيفية.لنصل في الأخير و نشرح المدينة كنظام و الذي أعتبر أحد أهم المقاربات الحديثة لفهم حركية و ديناميكية المدينة من خلال نظرة تحليلية للعلاقة بين مختلف الأجزاء و العناصر المكونة للمدينة و العوامل المؤثرة و الفاعلة في الصيرورة التاريخية لها، و يحدد لنا أطراف المعادلة أي المحيط أو الوسط التي تتواجد و تنتمي إليه المدينة.

بحثنا الذي يخص دراسة حالة مدينة تقرت، في مجمله يدور حول اكتشاف علاقة ظاهرة النمو الحضري باختلال التوازن الوظيفي و ما مظاهر هذا الاختلال الوظيفي على مستوى مدينة تقرت إحدى مدن الجنوب

ذات الحجم المتوسط ضمن الشبكة الحضرية الوطنية و ذات الأهمية الإقليمية و التاريخية و مؤشرات النمو المستقبلية، و امتلاكها خصوصيات مجالية فيزيائية و تسييرية كنا قد ذكرنا ذلك في معرض الحديث عن أسباب اختيارنا لها كحالة نموذجية لدراسة من هذا النوع

و من هذا و بالنسبة لموضوعنا الذي يبحث في علاقة النمو الحضري باختلال التوازن الوظيفي للمدن و كحالة دراسة مدينة تقرت، فقبل تطرقنا إلى تحليل البعد الوظيفي في المدينة وجب علينا إلقاء نظرة تحليلية على خصائص الإقليم الذي تنتمي إليه بمميزاته، و الظروف التي تنشأ فيه و تؤثر في حركة السكان و توزيعهم على مستواه، و مدى تأثير ذلك على مركزه الإداري و هذا ما تطرقنا له خلال الفصل الأول ضمن الجزء الثاني للمذكرة .

فنمو مدينة تقرت و الذي أخذ أبعاد جديدة في السنوات الأخيرة لم يكن وليد اليوم فقد مر بعدت مراحل منذ نشأتها، في كل مرة هناك ظروف و عوامل تحقق هذا النمو، و إبراز تاريخ تطور المدينة من الناحية العمرانية و الديمغرافية يعطي لنا صورة واضحة تجعلنا نفهم و ندرك مدى ارتباط ذلك بظروف و علاقات المدينة بمكوناتها و هذا من خلال:

خصائص المجال الولائي لولاية ورقلة و أهم موارد الولاية، بالإضافة إلى دراسة عمرانية من خلال دراسة النمو الحضري لمدينة تقرت ببعده (الفيزيائي و الديمغرافي و الإداري) و أهم مميزات المجال البلدي للمدينة، و تطرقنا إلى خصائص و مراحل تطور النسيج العمراني و كذا السياسة العامة للتهيئة والتعمير في مدينة تقرت و كذا المجال العمراني وتطوره و من بين النقاط التي خلصنا إليها - أن النسيج الحضري الحالي لمدينة تقرت متقطع ويفتقر للانتظام والتجانس المورفولوجي لأسباب تاريخية وأخرى سياسية. لم تتوافق مع الخصوصية الاجتماعية والمناخية و الوظيفية .فبدت المدينة ككتلة عمرانية منفصلة تمتد طوليا باتجاه شمال–جنوب خاصة على محور الطريق الوطني رقم (03)، وهذا ما لاحظناه من انقطاع شبه كلي بين النسيج القديم والحالي

المورفولوجيا العمرانية لمدينة تقرت نلاحظ أيضا أنه وبصفة عامة الاتجاهات التي أخذتها هذه التوسعات تختلف مع المنطق التقليدي في احتلال المجال إلى منطق جديد قديم وهو انزلاق التوسعات العمرانية نحو المحاور الكبرى للمواصلات والطرق الرئيسية.

1- توسع نحو الشمال نحو المحور بين تقرت والمقارين في اتجاه الزاوية وعلى طول الطريق الوطني.

2-نحو الجنوب في محور الربط بين تقرت وتماسين وفي محور الطريق الوطني نحو اتجاه ورقلة (التوسع يخص النزلة).

3- نحو الشرق على طول محور الربط بين تقرت و وادي سوف و لكن هذا يصادف العديد من العراقيل و العقبات .

لكن التوسع على المحاور والتقسيم الإداري الأخير وبالرغم من التوجيه الموحد للمدينة إلا أنه يلاحظ أن المدينة فقدت من وحدتها العمرانية في توجيهها نحو مركز معين بتطور عمراني في أشكال عشوائية، بحيث يشعر المتجول في المدينة أنه يتنقل بين أحياء كبيرة متجاورة وليس مدينة واحدة.

أما في جانب النمو الحضري للمدينة في بعده الديمغرافي، فقد شهدت مدينة تقرت نموا سكانيا سريعا منذ نشأتها إلى يومنا هذا حيث تضاعف عدد السكان مرتين و نصف (2.5) خلال الفترة الممتدة مابين 1977 و 2008 و يعود هذا النمو إلى العوامل الطبيعية (المواليد و الوفيات) و العوامل غير طبيعية (الهجرة الوافدة) الأمر الذي إنعكس على نمو عمراني سريع شهدته المدينة والدليل على ذلك تضاعف مساحتها 03 مرات خلال العشريتين الأخيريتين،إذ أخذ هذا النمو إتجاه شمال جنوب، مع إفتقار المدينة للتوازن في إستغلال المجال بين السكن ومختلف المرافق والمنشآت الاخرى.

و بعد أن أصبح لدينا نظرة عامة للإقليم الذي تتواجد فيه المدينة و محاولة الإلمام بقدر كافي من المؤشرات التي تساعدنا في التطرق للمرحلة الأخير في عملية البحث و هو ما تعرضنا له في الفصل الثاني ضمن الجزء الثاني الذي تناولنا من خلاله مدينة تقرت نظرة تحليلية للمجال العمراني ببعديه (الهيكلي، الوظيفي)

من خلال دراسة تحليلية للجانب الوظيفي و الهيكلي لمدينة تقرت و تلمس التغيرات و التأثيرات على كل عنصر من مكوناته و إظهار و الكشف عن تداعيات و تأثيرات النمو الحضري و التزايد السكاني عليه معتمدين على تحليلات إحصائية و تحقيقات ميدانية و استعمال جميع الوسائل المتاحة لتقريب الفهم و إعطاء نظرة لديناميكية الوظائف و تغيراتها بل و إيجاد الروابط الكفيلة بشرح ماهية العلاقة بينها و بين النمو السكاني و التوسع المجالي للمدينة.

مدينة تقرت شهدت نموا سكانيا و اتساعا جغرافيا أو مجاليا ملفتا و غير متحكم فيه، فمع اتساع و شساعة نطاقات التوسع و وجود أراضي البناء و عدم وجود صعوبة تذكر في تحويل مثل هذه الأراضي المتواجدة في محيط المدينة إلى أراضي قابلة للبناء، أخذت الكتلة العمرانية في التمدد بشكل عشوائي و غير منظم دون خط سير موجه عبر بلديات المدينة الأربع نحو أجنحتها لكل منها نطاق توسع خاص بها يغلب على السكنات الطابع الفردي و الذي يترك للمستفيدين إنجازها مما يتكون لدينا مشهد عمراني مشوه غير مكتمل بل يفتقد للطابع مميز أو أي ارتباط اجتماعي أو ثقافي بالمكان و يمكن إيراد بعض النقاط التي توصلنا إليها خلال بحثنا

- من خلال تتبع مراحل النمو العمراني و المجالي لمدينة تقرت نجد أن هذه الأخيرة تتميز بتوسع كبير وغير منظم يتخذ الاتجاه العام لوادي ريغ، وهنا تبرز أهمية موضع المدينة وموقعها في مدى تحكمها في توجيه النمو العمراني شمال-جنوب وفق محور الطريق رقم (03) وغرب- شرق وفق محور الطريق الوطني (16).

- مركز المدينة الحالي لتقرت يعتبر مركز حضري مهم و لكنه بعيد على أن يحوي (يجمع شروط ، قطب جهوي بمقياس إقليمي ، و التي تؤمن، السيطرة و التأثير) . و هذا راجع، لعجز و نقص مهم فيما يخص التجهيزات المهيكلة ، و الحيوية العمرانية (الحضرية).

- للتقسيم الإداري الذي يفرض حدود إدارية تقف كعائق، أمام نظرة موحدة تأخذ في الاعتبار هذا الجانب، الأمر الذي انعكس و نجده واضحا في تباين حجم كثافة المبني بين بلديات المدينة و نطاقات التوسع، إضافة إلى هيكلة المجال الحضري و تركيبته. المؤشر (سعر المتر الواحد من الأرض) يشير في مدينة تقرت لمدى الصراع على قطع الأراضي للبناء و المضاربة من طرف الملاك نظرا لاحتياج و كثرة الطلب عليها تبعا للنمو الحضري للمدينة

تشوه على مستوى المشهد العمراني و كذا اختلال قي الجانب الوظيفي للمنشآت الموجودة، إضافة إلى أن التقسيم الإداري للمدينة يحتم على كل بلدية البحث على نطاق توسعها و تلبية متطلبات إنجاز البرامج المستقبلية و هذا ما يزيد حدت الفوارق بين بلديات المدينة في هذا الجانب و هذا ما تجسده الفوارق الشاسعة في نسب كثافة المبني.

هذا التمدد المجالي كنتيجة لنمو سكاني و تغير الظروف الاجتماعية و الاقتصادية المحلية و الوطنية إضافة إلى النمط التسييري للمجال العمراني لا يعكس بالضرورة استجابة لحاجة السكان و اكتفاء في الجانب السكني رغم أن معدل شغل المسكن تراجع في العشرية الأخيرة إلا أنه لا يظهر حالة الأعداد الكبيرة من السكنات التقليدية التي تشهد حالة رديئة هذا ما يعكس حال الوظيفة السكنية و نمو المجال السكني.

أما الجانب العملي، فتوزيع القوى العاملة على مختلف القطاعات يكشف لنا سيطرة التجارة و الخدمات على النسبة الأعلى و نموها عبر مختلف الحقب،هذا القطاع الذي جعل من تقرت قطب لجميع التجمعات في محيط واد ريغ بل و يتعداه إلى الأقطاب الحضرية المجاورة من خلال التبادل التجاري هل يعكس بالضرورة أن هذا القطاع أتي قطاع التجارة و الخدمات من حيث التوزيع أو التركز يلبي حاجة السكان المجالية و ينمو و يستجيب للتوسع و امتداد الكتلة العمرانية فمن خلال تحليلنا لهذا الجانب كشفنا أن مواقع التركز لهذا القطاع تحكمه عدت محددات مثل المركزية و الأحياء ذات الطابع التقليدي و على ضفاف المحاور الرئيسية بينما نجد نطاقات التوسع أو كلما اتجهنا من المحددات المذكورة إلى محيط المدينة تتناقص بشكل كبير و تكاد تنعدم في بعض القطاعات ، أما الصناعة فهي تشهد نمو متثاقلا ربما يرجع إلى افتقار المدينة لوسائل تجديد بناها التحتية فنجد أن السكة الحديدية التي يمكن استغلالها في هذا الجانب أي الصناعة في حالة مهترئة و لم تدخل عليها أي برامج تجديد منذ الاحتلال إضافة إلى أن المطار الجوي بقي على حاله منذ عشرات السنين و نفس المستوى بينما شهدت الأوساط الحضرية المجاورة ارتقاء لنفس مستوى المطار إلى مستويات أعلى ربما عدم قدرة المدينة و عدم توفرها على وسائل التجديد و التحرك الذاتي إلى التأثير على مجال الصناعة و مجالات أخرى

أما الفلاحة فقد شهدت تراجع كبير لقلة الاستثمار فيها و يرجع ذلك إلى اختيار السكان لوسائل و مجالات الربح السريع إضافة إلى عدم وضوح الرؤية في جميع مراحل الربح بداية من توفر رؤوس الأموال و العمل ثم الإنتاج و التوزيع و النقل و الانفتاح على الأسواق الخارجية ما دفع إلى هجر الفلاحة و تدهور هذا القطاع و ضياع ثروة النخيل.

أما جانب الترفيه في مدينة تقرت فهي وظيفة مغيبة أو غائبة على الساحة التفاعلية للمدينة فعدم وجود مجالات لممارسة هذه الوظيفة ما يجعل من ساكني المدينة يعيشون ضمن وسط حضري يخلوا و يفتقر إلى مجالات الراحة فهم بين السكن و العمل أما الجانب الثقافي و الترفيهي و حقهم في وجود مساحات خضراء داخل الكتل الخراسانية مفقود

انتقلنا بعدها إلى وظيفة النقل و التي تعاني من العديد و العديد من المشاكل و السلبيات سواء أكان على مستوى البنية التحتية أو الهندسية أو الجانب التنظيمي أو التقنيني أو وعي السكان و تبصرهم بمقتضيات و معايير التفاعل و المساهمة للحد من حدت سلبيات هذه الوظيفة على مستوى المدينة و لكن النمو السكاني و اتساع رقعة المبني دون مواكبة لهذا النمو من طرف هذه الوظيفة أزم الوضع لا سيما إلى التوسع الأفقي ما يزيد من الهوة بين التوسع المجالي و تحقيق مستوى مطلوب و راقي لهذه الوظيفة

أما البنى التحتية و الشبكات المختلفة ففي مركز المدينة نسب التغطية تصل إلى أرقام معتبرة و مقبولة و لكن على مستوى التوسعات الجديدة فهي تشهد تأخر كبير في إنجاز مثل هذه الشبكات مما يجعل من تلك المناطق تعيش لسنوات طويلة خالية من أحد تلك الشبكات ما يفقدها القدرة على الانسجام و التواصل مع المدينة ما يثقل كاهل المدينة و يحدث اختلال في نمو هذه المناطق مثال ذلك كما جاءت الدراسة التجزءات الترابية التي كشفت عن هذا الجانب.

من خلال هذه الخلاصة و من خلال الفرضية التي وضعناها و بعد بحثنا الذي اعتمدنا فيه على مؤشرات للكشف عن جوانب العلاقة التي تربط ظاهرة النمو الحضري باختلال التوازن الوظيفي على مستوى المظهر العام لمدينة تقرت ؟

و الذي تبين لنا وجود هذه العلاقة و لمسنا تأثيراتها على الجانب الوظيفي للمدينة على اعتبارها وحدة عضوية وظيفية.

وضعنا مجموعة من الاقتراحات و التوصيات للتخفيف أو تجنب أسباب تفاقم حدت تأثير هذه العلاقة:

- التقسيم الإداري للتجمع لعب دور سلبي في عملية تنمية التجمع و هذا بسبب تعدد وجهات النظر و الفردية في القرار الإداري و انعدام النظرة الكلية للتجمع و بالتالي الافتقار للعمل الموحد مما أدى إلى تفاقم المشاكل على كل المجالات

- لحل المشاكل التي يتخبط فيها التجمع يجب أن يرتكز هذا الحل على نظرة شاملة وفق استراتيجية عامة لا تقتصر على نظرة ضيقة و محدودة من حيث نوع التدخل و وسائل التدخل بل هو من حيث المبدأ

يعتمد على سياسة شاملة متعددة الأوجه تأخذ بعين الاعتبار كل المحاور التنموية و التوازن المجالي، و لكن لا يعتمد نجاح هذا التصور على الجانب النظري بل يعتمد أكثر على وسائل تطبيقه و كذا دوائر القرار المنسجمة فهي إذا سياسة متكاملة لا يمكنها إلا أن ترتكز على أسس قوية.

-التفكير في مستوى موحد لقيادة السياسة العمرانية على اعتبار مجمل الاقليم الذي يغطي مدينة تقرت

- التسيير التقني للمدينة لا يسمح إلا بهامش صغير لا يلاحظ من المشاركة و التشاور مع السكان، و تبقى عملية بلورة المشاريع داخل أجهزة التسيير و القرار البعيدة عن السكان.

يجب تقديم رؤية واضحة لتكريس تدبير أمثل في ميدان الإنجاز في التعمير و التهيئات الحضرية، و التأكيد على إدماج عنصر تمويل التعمير على مستوى التخطيط و الإنجاز و ذلك بتحديد تكلفة التعمير و إشراك المتدخلين الخواص في تحملها ضمن منظومة ملزمة و واضحة المعالم.

و للتوصل إلى ذلك وجب العمل على تأهيل المجالات الحضرية، و ذلك بتوفير الأرضية المناسبة من تجهيزات أساسية و خدماتية و مالية و مؤسساتية، و التأكيد على ضرورة إعادة النظر في آليات التخطيط العمراني و اعتماد مبدأ الليونة و المرونة، و كذا مقاربة "المشروع الحضري" كأسلوب جديد يتم تحقيقه في إطار الشراكة مع مختلف المتدخلين في النسيج العمراني، في سياق فلسفة المدينة.

و الأزمة التي يعرفها تنظيم المجال ترجع بالأساس إلى الغموض في تحديد المسؤوليات و التداخل في الاختصاصات بين المتدخلين، بالإضافة إلى غياب و صعوبة التنسيق و التشاور بينهم، سواء على مستوى التصورات أو إنجاز عمليات التهيئة، مما يؤثر سلبا على تنافسية مجالنا، و يتعين التساؤل حول مختلف مستويات القرار و توزيع المهام بين مختلف المتدخلين، لضمان التحكم في التطور الحضري

كون المدينة إحدى مرتكزات التنمية المحلية و مكون مركزي لتحديث الاقتصاد و المجتمع و بعث الحركية الاجتماعية، فتأهيل المدينة من شأنه أن يعزز قدراتها التنافسية، و بالتالي تأهيل وظائفها الأساسية الأمر الذي بات مطروح بعد المستوى الذي آلت إليه حالت مدننا من تأزمات على المستوى المجالي و الوظيفي و الاجتماعي و الاقتصادي، بعد عمليات التحول التي شهدت الأمر الذي خلصنا إليه من خلال بحثنا و حالة الدراسة التي شهدت ضغط سكاني كبير، و هذا مقارنتا بالبنى التحتية الموجودة، كما تطرقنا إلى ذلك من خلال أشكال الاختلالات العمرانية و ارتفاع عدد الأحياء الهامشية التي تعيشها شريحة عريضة من السكان و التي من بينها: تدهور البنية التحتية، ضعف الخدمات الأساسية، الإشكالات المرتبطة بصعوبات التنقل، ضعف التماسك بين المكونات المجالية، غياب مرافق الإندماج الحضرية، طغيان الوظيفة السكنية على باقي الوظائف الحضرية للمدينة

النهوض بالنسيج الحضري يمر عبر إستراتيجية تعمل على تحقيق عدت أهداف بشكل متزامن نذكر منها:

- تعبئة و إقحام كل الفاعلين حول مشروع عام، متكامل و مستديم للتنمية.

- خلق ظروف موضوعية للحد من مظاهر العجز على مستوى التعمير و ذلك بالحد التدريجي من كل أشكال الإقصاء و التهميش.
- تأهيل المجال و تحسين اقتصاد التجمع السكاني في أفق تقوية القدرات التنافسية للمدينة و لمنطقة تأثيرها و تعزيز قدراتها على جلب الاستثمارات.
- تنمية أدوات و ميكانيزمات جديدة للتدبير تقوم على إشراك الفاعلين و المؤسسات لخلق ظروف التوافق و تحسين مردودية السياسات العامة القطاعية.
- تأهيل النسيج الحضري يجب أن يندرج في إطار الاستمرارية، مع تراتبية في الأولويات و التفريق بين ما هو متعلق بالمشاريع الكبرى ذات البعد الاستراتيجي، و بين ما هو متعلق بالتدبير اليومي و الأعمال التحسيسية و المشاريع الحضرية الداعمة و الواقعة للتنمية المحلية.

يجب التخطيط على مستوى المدينة مع إقليمها و دراسة المحيط المؤثر فيها و طريقة توجيه المدن الصغيرة المحيطة بها، و تخفيف العبئ عن المدن الكبرى كنقاط ذات أولوية في تخطيط المدينة، و هذا ما رأيناه مع فارق في المستوى على منطقة الدراسة مع محيطها الذي يعتمد عليها بشكل كبير، فتنمية المناطق المجاورة لمنطقة الدراسة و الرفع من مستوى الخدمات و مختلف المجالات قد يخفف من الضغط على المدينة المركزية و يعطي نوع من الاستقرار للسكان.

- تطوير صلاحيات البلديات بخصوص خطوط التنمية الحضرية
- اتخاذ القرارات الخاصة بمستقبل التحضر و النمو الحضري من قبل مؤسسات التخطيط و الإدارة و أن يكون هناك تنسيق متكامل عند وضع الخطط التي تتعلق بالتنمية و تطوير المدن.
- يجب تبني سياسة حضرية شاملة للحد من النمو الحضري الغير متوازن، الأمر الذي يتطلب العمل على تطوير وسائل فاعلة للسيطرة على الإتجهات الحالية للنمو الحضري
- إن عملية التعمير و فتح مناطق جديدة في ضواحي المدن، يجب أن تتجاوز إطار عملية منعزلة، و أن تندرج في اتجاه اندماج حضري متجانس يضمن التمازج و التنوع سواء من الناحية الوظيفية أو الاجتماعية، و يجب أن يكون هناك انسجام تام مع الإمكانات المتوفرة للاستجابة للحاجيات فيما يخص الخدمات و التجهيزات و توفير الشغل و السكن و التي يجب أن يتحمل في جميعها المرقي أو صاحب المشروع مسؤوليته.

ينبغي أن تأخذ عمليات التهيئة و التعمير الكبرى بعين الاعتبار إدماج الأبعاد البيئية و متطلبات التنمية الحضرية مع مراعاة ضرورة تنويع الوظائف الحضرية و التماسك الاجتماعي و الاستعمال الأمثل للمجال، كما يجب أن ترتكز على دعامة اقتصادية قوية من شأنها توفير و إحداث مناصب الشغل

لمواجهة تصاعد وتيرة استهلاك العقارات التابعة للدولة و الجماعات المحلية، و بالنظر إلى محدودية الوسائل و الإمكانات المتاحة لتنفيذ سياسات التهيئة، يتعين على الدولة إيجاد صيغ تسمح بإدماج فعال لمختلف الفاعلين العموميين و الخواص.

و في هذا الصدد فإن اعتماد التهيئة التفاوضية كمقاربة، تهدف إلى إشراك مختلف الفرقاء في إطار توافقي تشجيع المجزئين العقاريين للإسراع بتنفيذ المشاريع المبرمجة على تجزئتهم

إن تطوير دراسات المخططات الهيكلية لصياغة المخطط العام للمدينة كوسيلة أساسية لتوجيه عمليات التنمية الطبيعية من أجل عمليات تنمية الأرض وتشمل الاستعمالات الخاصة والعامة كما تحدد بالتفصيل مواقع وامتدادات المشروعات العامة والمنشآت الأخرى كوثيقة إرشادية فنية توضح سياسات استعمالات الأراضي وتضع الضوابط والمقترحات التنموية، حيث تعبر عن مجموعة من المخططات العمرانية التركيبية التي تضم كل المعلومات الأساسية والمهمة عن تكوين هيكل العلاقات الوظيفية من النواحي الكمية والنوعية بما في ذلك توزيع استعمالات الأراضي المختلفة ومنظومة الحركة داخل المدينة وارتباطاتها مع ما يجاورها وفق مؤشرات وتشريعات عمرانية .

وفي ظل هذه الدراسات التخطيطية الطموحة لمستقبل أفضل تأتي المرحلة الأهم وهي ترجمة هذه الضوابط إلى واقع فعلي وتدشين الآلية التي سوف يتم من خلالها نقل تلك السياسات الحضرية والضوابط التنموية إلى حيز الواقع والتنفيذ وهو التحدي الحقيقي الذي يواجه المعنيين بتطوير البيئة العمرانية والذي يتطلب جهوداً تنسيقية مشتركة ومساراً واحداً يعنى بإيجاد الأدوات الفاعلة القادرة على التنفيذ، وهنا تبرز مسألة تطوير العمل البلدي بمفاهيم الإدارة المحلية الحديثة كمدخل لتفعيل تلك الخطط والاستراتيجيات إلى برامج ومشروعات على أرض الواقع تدعم إستراتيجية تنمية المدينة كخطة عمل تحقق نمواً عادلاً للمدينة بغية تحسين مستوى الحياة لكل المواطنين، ويتم تطويرها واستدامتها من خلال مشاركة كل الأطراف المعنية بالمدينة متضمنة رؤية جماعية تهدف إلى تحقيق تنمية محلية وتزيد من فرص العمل وتوسع نطاق الخدمات وتحسن أساليب الإدارة الحضرية.

وتأتي مشاركة جميع المعنيين وذوي الشأن في هياكل صناعة القرار أسلوباً يساعد على بناء إجماع حول أولويات التنمية، وعلى تحسين المساواة والكفاءة في توزيع الموارد، وعلى ضمان وجود شفافية ومتابعة للمسؤولين المحليين وتطبيق مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار الذي لا بد أن يعزز بالقدرات والأنظمة الإدارية الفاعلة .ولذلك لا بد أن تتضمن استراتيجية تنمية المدينة بناء قدرات الأجهزة المحلية وشركائها في المجتمع المدني. ويظهر المجلس البلدي كأداة حقيقية لتحفيز تطوير أساليب إدارة المدن من خلال المشاركة كجهاز إداري سيعنى بقضايا التنمية العمرانية للمدينة ويشكل خطوة هامة جداً في دعم اتخاذ القرار المحلي البلدي وتوسيع دائرة المشاركة للمجتمع المعني بمبدأ المساواة، وهذا سيمنح قدرة أكبر لاستغلال وتوجيه الموارد بالصورة الأكثر منفعة وبما يحقق التوازن المرجو في عملية تطوير المدينة ويدعم مبدأ اللامركزية في اتخاذ القرار الذي يجب أن يكون منطلقاً من خلال منهجية علمية تعتمد بالدرجة الأولى على ضوابط التنمية العمرانية واستراتيجية التنمية العمرانية الوطنية واستراتيجية تنمية المناطق ودراسات المخططات الهيكلية والمحلية ومشروع أولويات التنمية العمرانية وأن أي قرار سيتخذ في معزل عن تلك الضوابط سيكون قراراً عشوائياً وغير منطقي

وسيبعث على إحداث خلل في الإدارة الحضرية للمجتمعات العمرانية نظراً لما تمثله تلك الضوابط من مظلة محكمة لقرارات تنمية وتطوير المدن بعيداً عن الاجتهادات التي تعنى بالحلول المؤقتة دون النظر إلى الترابط المستقبلي لسيناريو التخطيط من أجل التنمية المستدامة .

التأكيد على أنه من الأهمية بمكان أن يتولى المجلس البلدي التركيز على بلورة الآليات والأدوات التنفيذية لبرمجة الخطط إلى مشاريع على الواقع لأن هذا هو التحدي الأكبر والأهم والتي يأتي في مقدمتها بالدرجة الأولى التمويل الذاتي للإدارة المحلية – البلدية – وإيجاد المصادر اللازمة لدعم ميزانيتها للقيام بالمشروعات البلدية التي تساهم في تحسين البيئة العمرانية. ففي كل مدن العالم تبقى مرحلة تنفيذ الخطط واستمراريتها هي المرحلة الأصعب وهي التحدي المتواصل في الصراع من أجل خلق مدينة متكاملة الخدمات توفر سبل العيش الملائم لكافة شرائح المجتمع، و لا بد من تكريس الجهود في دراسة المشاريع التخطيطية التي رسمت سيناريو المستقبل للمدن مسبقاً، وبذل الوقت في معالجة معوقات التنفيذ كخيار أساسي لمبدأ العمل المشترك والتركيز على آليات التنسيق مع الجهات الخدمية الأخرى ودعم البلدية في كل ما يواجهها من عقبات قد تحول دون الاستفادة من المشاريع المحلية. والعمل على قراءة تفاصيل المدينة واتباع المنهجية الصحيحة في إقرار البرامج المستقبلية.

المراجع

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- ابن خلدون عبد الرحمان، المقدمة، موفم للنشر، الجزائر العاصمة، 1991.
- التجاني بشير، التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، 2000.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية، الجزائر غدا، وضعية التراب الوطني- استرجاع التراب الوطني، ملفات التهيئة العمرانية.
- العروق محمد الهادي، مدينة قسنطينة دراسة في جغرافيا العمران، OPU، الجزائر العاصمة، 1984.
- الميلي مبارك محمد، تاريخ الجزائر في القديم و الحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.
- حبيب وحيد حلمي، تخطيط المدن الجديدة، دار و مكتبة المهندسين، العباسية - القاهرة، 1991
- حيدر عباس، تخطيط المدن و القرى، دار و مكتبة المهندسين، القاهرة، 1994.
- خلف الله،بوجمعة:العمران والمدينة،دار الهدى للطباعة، طبعة01، الجزائر، 2005.
- زرواتي،رشيد:تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية،مطبعة دارهومة،طبعة01 الجزائر، 2002.
- زيان عمر محمد:البحث العلمي مناهجه وتقنياته، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة04، الجزائر 1983.
- غيث محمد عاطف، دراسات في علم الاجتماع نظريات و تطبيقات، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
- قادري،عبد الحميد إبراهيم:التعريف بوادي ريغ، منشورات جمعية الوفاء للشهيد بتقرت، مطبعة الآمال الطبعة01، 1999.
- محمود توفيق سالم، هندسة النقل و المرور، دار الراتب الجامعية بيروت، لبنان، 1985.
- نجاح ،عبد الحميد:منطقة ورقلة وتقرت وضواحيها من مقارنة الاحتلال إلى الاستقلال، منشورات جمعية الوفاء لشهيد،مطبعة الآمال، تقرت 2003.
- وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية، الجزائر غدا، (وضعية التراب الوطني، استرجاع التراب الوطني)، ملفات التهيئة العمرانية، OPU، الجزائرالعاصمة.
- ياقوت الحموي: معجم البلدان، الجزء الرابع بيروت ـــ دون تاريخ

المراجع باللغة الأجنبية:

- ALEXANDER (C), De la synthèse de la forme – essai-, Ed Bordas, 1979,
- Arnaud (M), Prise en compte de la dimension Spatiale des économies locales, SAH / DL2001.
- BASTIE (J) et DEZERT (B), L'espace urbain, Masson, Paris, 1980.
- BENEVELO (L.), L'histoire de la ville, Parenthèse, Marseille, 1994.
- BOUKERZAZA(H), Décentralisation et Aménagement la ville, Montligeon Sang de la terre, Paris, 1997.
- BOUKERZAZA (H), Décentralisation et Aménagement du territoire en Algérie (la wilaya de skikda), OPU, Alger, 1991.
- CALAVAL (P.), La logique des villes, Litec, Paris, 1981.
- CHALINE (C.), Les villes du monde Arabe, Masson, paris, 1989.
- CHOY(F), MERLIN(P), Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, PUF, 2emeédition, 1996.
- Département D'architecture, Université Mohamed Khider De Beskra, Actes, Séminaire Internationale, Espace Saharien et Développement Durable, Biskra, le 14,15 et 16 Novembre 2000.
- DEMAZIERE (CH), Entreprises développement économique et espace urbain, Anthropos, Economica, Paris, 2000.
- DERYCKE (P) et HURIOT (J) et autre, Penser la ville théories et modèles, Anthropos, Diffusion : economica, Paris, 1996.
- FONTAINE (J), L'Algérie Volontarisme, Etatique et aménagement du territoire, OPU, Alger, 1990.
- FOURA (M), Histoire critique de l'architecture (Evolutions et transformation en architecture pendant les 18eme, 19eme et 20eme siècle), OPU, Alger, 2005.
- HABERMARAS, in Galila El Kadi, la recherche urbaine en Egypte, collection pratique urbaine n° 13, Urbama, Université de tours, déc, 1995.
- GIBBERD (F), Composition urbain, Ed. Dunod, 1972.
- GUITON (J). le Corbusier, Ed. Moniteur, paris, 1982.
- KHELADI(M), Urbanisme et système sociaux (planification urbaine en Algérie, OPU, Ben Aknon, (Alger). 1993.
- LABASSE (J), L'organisation de l'espace (éléments de géographie volontaire), Hermann, Paris, 1971.
- LABORDE (P), Les espaces urbains dans le mande, Editions Nathan, Paris, 1994.
- LACAZE (J), Introduction à la planification urbaine, Presses de l'école nationale des ponts et chaussées, paris, 1995.
- LACAZE (J), Renouveler l'urbanisme prospective et méthodes, Presses de l'école nationale des ponts et chaussées, Paris, 2000.
- LAWLESS (R), Population regrouping in Algéria, Transactions, The british Geographers, London,1978.
- LYNCH (K), L'image de la cité, Ed. Bordas, 1976.
- MERABET (H). Dictionnaire de l'aménagement du terrétoire et de l'environnement, OPU, Alger.
- MERLIN (P) et CHOAY (F). Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, PUF, Paris, 1996.

- MINISTERE DE LA CONSTRUCTIONET D'URBANISME, Colloque international oran 1-3 dec 1987 (les tissus urbains), édition ENAG, Alger 1989.
- MINISTERE DE L'HABITAT (ALGER) et MINISTERE DE L'EQUIPEMENT DU LOGEMENT ET DES TRANSPORTS, Elément de composition urbaine, ENAG, Alger, 1994.
- Ministère de l'habitat, Eléments de composition urbaine, Ed. ENAG, 1994.
- ONS. Les collections de statistiques, armature urbaine1987, ONS Alger, 1988.
- PELLETIER (J) et DELFANTE (CH), Ville et urbanisme dan le monde, Masson III, Paris, 1994.
- RAGON (M), L'homme et la ville, Ed Berger - levrault, Mars, 1985.
- REYSSET (P), Aménager la ville, Sang de la terre, Paris, 1997
- Sourse Syndicate : D'initiative de Biskra et Shara Constantinois Impriùerie Algérienne. Alger .1983.
- TEKELI (I), Planning Theory in Re-focus. METU university, ankara, Turkey, 1991
- TOUSSAINT (J) et ZIMMERMANN (M), (User, observer, programmer et fabriquer l'espace public, Presses polytechnique et universitaires romandes, Lausanne, 2001.
- UNIVERSITE MOHAMED KHIDER DE BISKRA, Séminaire International (espace saharien et développement durable), Biskra, le 14 – 15 et 16 Nov 2000.
- VALLIN (J), La population mondiale, Découverte, paris, 1995.
- ZUCCHELLI (A), Introduction à l'urbanisme opérationnel et à la composition urbaine, volume I, EPAU, OPU, Alger, 1983.

المذكرات:

- بن يحي رابح، أثر النمو الحضري على المحيط العمراني (دراسة حالة مدينة باتنة)، (مذكرة الماجستير)، جامعة قسنطينة ، 2005.
- ذيب بلقاسم: أثر الخلل الاجتماعي على المجال العمراني دراسة ميدانية مقارنة على مدينتي باتنة وبسكرة دراسة ميدانية لنيل شهادة الدكتوراه، تحت إشراف أ.د زريبي النذير،كلية علـــوم الأرض والجغرافيا والتهيئـــة العمرانية قسم الهندسة المعمارية والتعمير،جامعة منتوري قسنطينة، 2001 .
- عبد القادر خليفة: الهياكل الاجتماعية والتحولات المجالية في النزلة – تقرت– مقاربة أنثروبولوجيـــة مذكرة بحث لنيل شهـــادة الماجستيـــر في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، بالمشاركة العلمية للمركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعيـــة والثقافيـــة بوهران،تحت إشـــراف د.عابد بن جليد ،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2004.
- غطاس فؤاد، دراسة العلاقة بين التحضر و التصنيع (حالة مدينة تقرت)، مذكرة مهندس في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2003
- زيداني حليمة، المدن العتيقة بالجزائر بين التدهور و محاولة الحفاظ (حالة مدينة تقرت)، مذكرة ماجستير، أم البواقي، 2007.

- BOUDJABI (N), Les stratégies de la reconstruction de la ville sur la ville (Analyse d'un cas d'étude Constantine), Mémoire de magister, Université Constantine, 2004.
- CHAOUCHE (B), la ville saharienne de la tradition à l'innovation, Mémoire de magister en urbanisme, Constantine, 1996
- MEKHALFA (A), Les outils de la planification urbaine : contraintes ou atouts pour la formalisation des villes, (thèse de magistère), université Constantine, 2002.

المخططات و المجلات و الدوريات

- PDAU المخطط التوجيهي للتعمير والعمران، التقرير التوجيهي لبلديات دائرة تقرت (تقرت، النزلة، تبسبست، الزاوية العابدية)مديرية التعمير والعمران لولاية ورقلة 1993.
- محطة الأرصاد الجوية بالمنطقة: سيدي مهدي ــ تقــرت (تحليل معطيات سنوات 2000 ــ 2007).
- الذيب بالقاسم، أثر السلوك الإجتماعي في المجال العمراني بمدن الواحات، "المدينة العربية"، الكويت، العدد 100 يناير/فبراير 2001.
- مخطط المرور لبلدية تقرت، تقرير + المخططات، بلدية تقرت، 2006.

الهيئات و المؤسسات:

- مديرية التعمير والبناء لمدينة ورقلــة.
- فرع البناء والتعمير لمدينــة تقرت.
- دائــرة تقرت.
- بلديات (تقرت،تبسبست،الزاوية العابدية،النزلــة).
- الديوان الوطني للإحصائيات – فرع ورقلة.
- المعهد الوطني للخرائط و الكشف عن بعد، ورقلة
- ديوان الترقية و التسيير العقاري – تقرت
- مديرية التخطيط لولاية ورقلة
- الجزائرية للمياه لبلديات تقرت
- المصلحة التقنية لبلديات (تقرت،تبسبست،الزاوية العابدية،النزلــة).
- مكاتب الدراسات المختلفة على مستوى مدينة تقرت و ورقلة أو التي لها دراسات على المدينة منها (ANAT Sétif)، SEDAT Ourgla

فهرس المحتويات

قائمـــــــــة الجـــــداول

عنـوان الجدول	رقم الجدول	الصفحة
تطور السكان الحضر و الريف في الجزائر من 1886 إلى 1998	01	16
يبين عدم التكافؤ في توزيع السكان على المساحة	02	17
التغيرات التي طرأت على السكان المبعثرين	03	19
تطور عدد المراكز حسب الفئات الرئيسية	04	19
نسبة السكان الحضر و الكثافة السكانية عبر أهم الولايات الساحلية 1998	05	20
نسبة السكان الحضر و الكثافة السكانية عبر أهم الولايات الداخلية 1998	06	21
نسبة السكان الحضر و الكثافة السكانية لأهم سكان الجنوب 1998.	07	22
التنظيم الإداري لولاية ورقلة	08	79
التســـاقطات، الرطوبة والحرارة في مدينة تقرت قياسات سنة 2007.	09	84
النمو السكاني ومعدلات النمو في مدينة تقرت.	10	96
التقديرات السكانية(2015-2025)بمدينة تقرت.	11	97
مدينة تقرت: تطور معدلات المواليد، الوفيات و الزيادة الطبيعية (1990-2000م)	12	98
مدينة تقرت: تطور معدلات صافي الهجرة (1966 - 1998).	13	99
مدينة تقرت: الوافدين من المناطق المجاورة سنة 1998م	14	100
مدينة تقرت: التركيب النوعي و العمري للسكان لسنة 1998 للفئات العمرية الكبرى	15	101
يوضح الطبيعة القانونية لعقار مدينة تقرت.	16	111
يبين تطور الحظيرة السكنية لمدينة تقرت (1987-2008).	17	113
تطور معدل شغل المسكن لبلديات مدينة تقرت	18	114
يبين الحالة الإنشائية لمساكن مدينة تقرت.	19	115
يبين نوعية السكن في المدينة.	20	115
توزيع السكنات المشغولة حسب نوع السكن في دائرة تقرت.	21	116
تقسيم المدينة إلى قطاعات حسب م.ت.ت.ت	22	118
مختلف التجهيزات و مساحاتها.	23	119
يوضح التركيبة الاقتصادية لسكان تقرت 1998 .	24	121
عدد العمال في مختلف القطاعات على مستوى مدينة تقرت	25	123
المؤسسات ذات الطابع التجاري الخدماتي عبر مقاطعات بلدية تقرت	26	126
المؤسسات ذات الطابع التجاري الخدماتي عبر مقاطعات بلدية الترلة	27	129
المؤسسات ذات الطابع التجاري الخدماتي عبر مقاطعات بلدية تبسبست	28	132

المؤسسات ذات الطابع التجاري الخدماتي عبر مقاطعات بلدية الزاوية العابدية	29	135
يبين نسب إنجاز مختلف الشبكات على مستوى مجموع التجزءات الترابية على مستوى مدينة تقرت موزعة على مختلف البلديات المكونة لها إلى غاية مارس 2008.	30	159

قائمـــــــة الأشكـــــــــال.

عنـوان الشكـل	رقم الشكل	الصفحة
التوجيه الإستعماري للشبكة الحضرية في الجزائر	01	13
تطور السكان الحضر و الريف في الجزائر م1886 إلى 1998	02	16
التوزيع الجغرافي للمجال الفيزيائي للجزائر	03	17
تطور عدد السكان و نسبهم عبر المناطق الجغرافية	04	18
الكثافة السكانية لمختلف المناطق الجغرافية	05	18
لآقورا تقع في المنطقة السفلى في المدينة و هي مكان عمومي مكان التقاء ذات مظهر اقتصادي و سياسي و ديني	06	33
يبين علاقة نمو المجال المبني بنمو حجم السكان	07	55
طبيعة نمو المجال الحضري في وجود عوائق	08	56
نوع العلاقة المجالية لمركز جذب النشاطات و نمو المدينة	09	56
تمثيل الخطة الشطرنجية	10	58
تمثيل للخطة الإشعاعية	11	58
تمثيل للخطة الشريطية	12	59
تمثيل لنظرية الحلقات المركزية	13	59
تمثيل لنظرية القطاعات	14	60
تمثيل لنظرية الأنوية المتعددة	15	60
أنظمة الوظائف (المدينة كنظام)	16	68
الموقـــع الإداري لمدينـــة تقـــرت	17	81
تقرت في .1875	18	82
الموقـــع الجغرافي لمدينـــة تقـــرت	19	86
التقسيم الإداري و تحديد المجال البلدي لمدينة تقرت	20	87
مراحل تطور النسيج العمراني للمدينة	21	90
يبين حجم تغطية مخططات شغل الأراضي للمجال العمراني	22	91
يبين النمو السكاني و معدل النمو في مدينة تقرت	23	96
تقرت نمو على شكل بقعة زيت	24	106
توزيع القصور حول المدينة	25	107
التركيبـــة السكنية، فوضى عمرانيـــة دائمـــة	26	108
الدائرة النسبية توضح الطبيعة القانونية لعقار مدينة تقرت	27	111
تطـــور حظيـــرة السكن فـــي دائـــرة تقرت	28	113
يبين تطور معدل شغل المسكن في مدينة تقرت	29	114

الحالة الإنشائية لمساكن مدينة تقرت	30	115
نوعية السكن في المدينة	31	115
توزيع السكنات المشغولة حسب نوع السكن في مدينة تقرت	32	116
يبين نسب توزيع التجهيزات	33	119
توزيع العمال على مختلف القطاعات الإقتصادية	34	123
تمثيل بياني لتوزيع التجارة و الخدمات على المقاطعات في بلدية تقرت	35	126
التركز التجاري و الخدماتي على مستوى بلدية تقرت	36	127
تمثيل بياني لتوزيع التجارة و الخدمات على المقاطعات في بلدية الترلة	37	129
التركز التجاري و الخدماتي على مستوى بلدية الترلة:	38	130
تمثيل بياني لتوزيع التجارة و الخدمات على المقاطعات في بلديات تبسبست	39	132
التركز التجاري و الخدماتي على مستوى بلدية تبسبست:	40	133
تمثيل بياني لتوزيع التجارة و الخدمات على المقاطعات في بلديات الزاوية العابدية	41	135
التركز التجاري و الخدماتي على مستوى بلدية الزاوية العابدية:	42	136
تقرت غياب كلي للمساحات الخضراء داخل النسيج العمراني	43	138
محـــــــاور الطـــــرق الرئيسية لمدينـــــة تقـــــــرت	44	140
محـــــــاور الطـــــرق الثانوية لمدينـــــة تقـــــــرت	45	140
محـــــــاور طرق الربط لمدينـــــة تقـــــــرت	46	141
تصنيف الشبكة حسب عدد اتجاهات الحركة	47	142
تصنيف الشبكة حسب اتجاه الحركة	48	142
تصنيف الشبكة حسب عرض الطريق	49	142
تصنيف الشبكة حسب عرض الأرصفة	50	143
تنظيم التوقف على الطرقات	51	143
حالة تكسيـــــــــــة الطرقات	52	144
حالـــــــــــة تكسيـــة الأرصفة	53	144
تصنيف طرق الشبكة	54	145
المسار حركة النقل الجماعي لمدينة تقرت	55	155
الحجم تغطية شبكة النقل الجماعي للمجال العمراني	56	156

قائمـة الصور الفوتوغرافيـة

عنـوان و مضمون الصـور الفوتوغرافيـة	رقم الصورة	الصفحة
امتداد المجال العمراني لمدينة تقرت طوليا بإتباع المحاور الرئيسية	01	93
تدهور حالة القصور(النزلة)	02	106
مركز المدينة الحالي	03	107
مجال التوسع و مناطق التعمير الجديدة لمدينة تقرت	04	110
حالة التجزءات الترابية و انتشار السكنات الفردية تبين حالة نطاقات التوسع و استغلال العقار(عين الصحراء النزلة)	05	120
شارع بوضياف(النزلة)	06	145
شارع بن طرية المسمى نعوي النزلة	07	145
نهج 5 جويلية	08	146
على مستوى مفترق الطرق أمير عبد القادر/خميستي	09	146
شارع العربي بن مهيدي	10	147
نهج 5 جويلية (CW307 سابقا)	11	147
نهج الجمهورية (CW306)	12	147
شارع عيسات إيدير (CW309 سابقا)	13	148
الطريق الوطني رقم 03	14	148
واحدة من بين النقاط الدوارانية على مستوى RN3	15	149
مفترق الطرق 5جويلية/1نوفمبر	16	149
مفترق الطرق الأمير عبد القادر	17	149
مفترق طرق على مستوى نهج التحرير	18	150
مفترق الطرق الأمير عبد القادر/خميستي	19	150
تبسبست نهج 24 أفريل RN16	20	151
تقرت شارع الصومام	21	151
تقرت شارع 08 ماي	22	151
تبيان حالة التنقل و استعمالات السكان لهذا النوع من النقل	23	152
نهج خميستي	24	152
نـــــهج هـــــواري بومدين	25	152
تبين توقف عشوائي على الأرصفة القليلة الموجودة و اضطرار الراجلين للسير على مستوى الطريق	26	153

توضح الأخطار و اللاأمن على مستوى المحاور الرئيسية	27	153
توضح الجرارات الفلاحية التي تستعمل في نقل المواد التجارية	28	154

الملاحق

الملحق رقم (01)

POS	Situation du POS	Type d'intervention	Surface totale du POS	Nbre de Logts	Nbre de d'habitants	Densité	Programme	
01	La partie Centrale (F)	Restructuration	255,75	2.487	20164	79	• EFE : 72classes. • EFS : 14 classes • 01 SOEMO • 01 stade Omnisport • 16 aires de jeux • 01 marché Ouvert • 03 galeries • 02 salles polyvalentes	• 01 foyer pour personnes âgées. • 01 centre commercial • 01 sûreté urbaine. • 01 bloc administratif. • 01 cinéma • 01 bibliothèque • 01maison de jeunes. • 02 centres culturels
02	K'sar - Mestaoua (SFI)	Rénovation	6,75	405	2443	362	• EFE :10 classes • 01 salle de soins • 01 Antenne PTT • 01 antenne administrative	• 01 Commerce de1ere nécessite • Aire de jeux. • 01 Salle de prière
03	K'sar- Nezla (SFI)	Rénovation	9,25	1033	6451	697	• EFE :27 classes • EFS : 12 classes. • 01 centre de santé • 01 antenne PTT	• 01 antenne administrative. • 01 salle polyvalente • 01 salle de prière • 01 commerce de 1er nécessite.
04	K'sar- Sidi Ben Aziz	Rénovation	04	188	1433	358	• EFE : 06 classes. • 01 salle de prière	• 01 aire de jeux. • Commerce de 1er nécessite.
05	K'sar – Beni Souied (SF1)	Rénovation	2,25	192	1184	526	• EFE : 05 classes • 01 salle de prière	• 01 aire de jeux • Commerce de 1ère nécessité
06	Zone SG1	Restructuration	473,15	4579	25900	55	• E F E :35 classes • 01 polyclinique • 02 SOEMO • 01 école de jeunes sourds • 01 école de jeunes aveugles • 01 foyer pour personnes âgées • 01 foyer pour enfants assistés • 01 stade omnisport • 15 aires de jeux • 03 galeries	• 01 sûreté urbaine • 01 bloc administratif • 07 antennes PTT • 08 antennes administratives • 02 centres culturels • 04 salles polyvalentes • 02 cinéma • 02 bibliothèques • 04 maisons de jeunes
07	K'sar – Tibesbest (SG3)	Rénovation	850	644	4532	533	• EFE : 19 classes • EFS : 09 classes • 01 salle de soins • 01 antenne administrative	• 01 antenne PTT • 01 salle de prière • 01 aire de jeux • Commerce de 1ère nécessité
08	K'sar – Zaouia (SG3)	rénovation	8,25	837	6072	736	• EFE : 25 classes • EFS : 12 classes • 01 centre de santé • 01 antenne PTT • 01 antenne administrative	• 01 salle polyvalente • 01 salle de prière • 01 aire de jeux • Commerce de 1ère nécessité
09	Zone (SG2)	urbanisation	142,60	2970	13011	91	• EFE : 54 classes • EFS : 05classes • 01 annexe lycée 08 classes • 02 pharmacies • 08 aires de jeux • 02 galeries	• 01 marché couvert • 01 marché plein aire • 02 antennes administratives • 01 antenne PTT • 01 centre culturel • 02 salles polyvalentes • 02 maisons de jeunes
10	Zone (SH2)	Urbanisation nouvelle	234,31	4881	21379	91	• EFE : 123 classes • EFS : 08 classes • 02 pharmacies • 01 centre de santé • 01 polyclinique • 01 maternité • 01 SOEMO • 01 salle omnisport • 24 aires de jeux • 02 marchés couvert	• 03 marchés plein aire • 03 galeries • 01 centre commercial • 03 salles polyvalentes • 04 maisons de jeunes • 01 centre culturel • 01 cinéma • 01 bibliothèques • 04 antennes administratives • 03 antennes PTT
11	A l'Ouest de la ville Actuelle Zone I	Urbanisation nouvelle	852,77	18045	105264	123	• EFE : 105 classes • EFS : 52 classes • 09 lycées • 01 hôpital • 01 polyclinique • 01 maternité • 06 pharmacies • 03 centres de santé • 04 salles de soins • 06 SOEMO • 01 école de jeunes aveugles • 01 école de jeunes sourds • 01 foyer pour personnes âgées • 01 foyer pour enfants assistés • 88 aires de jeux	• 01 stade omnisport • 08 marchés couvert • 07 marchés plein air • 22 galeries • 07 centres commerciaux • 26 antennes administratives • 24 antennes PTT • 01 sûreté urbaine • 01 bloc administratif • 07 centres culturels • 11 salles polyvalentes • 20 maisons de jeunes • 12 mosquées ou salles de prières • 06 bibliothèques

Résumé :

L'étude du phénomène de la croissance urbaine relève d'une problématique très intéressante à étudier, notamment en Algérie, parce que ses retombées sont, très souvent, néfastes et engendrent un dysfonctionnement dans la gestion des villes. Le travail présenté s'inscrit dans ce contexte, il a pour cadre la ville de Touggourt, dans le Bas Sahara, qui en mesure la pertinence. Une analyse très fine, au niveau de l'agglomération, a été opérée afin de circonscrire les éléments qui sont à l'origine de la réalité urbaine de l'espace en question. Ils sont de plusieurs sortes et révèlent un déséquilibre fonctionnel tous azimuts. Ainsi, pour endiguer les problèmes qui y sont liés, ce travail se propose de mettre au point une stratégie qui pourrait insuffler une dynamique en phase avec une gestion urbaine cohérente et un développement durable conséquent.

Mots-clés : croissance urbain – équilibre fonctionnel – fonctions urbaines – gestion urbaine - ville – Touggourt.

ملخص المذكرة:

إن دراسة ظاهرة النمو الحضري يبرز إشكالية مهمة جدا لدراستها، و خاصة في الجزائر التي كرست بانتشارها اختلال وظيفي في تسيير المدن، و هذا العمل المقدم، حاول، إماطة اللثام عن بعض جوانب هذا الموضوع، و الذي خص مدينة تقرت كحالة دراسة لهذا الموضوع لقياس مدى الانسجام و التناسق و كفاءة الجانب الوظيفي على مستوى المدينة الجانب التحليلي الذي أخذ جزء كبير من الدراسة، و الذي خص العناصر الأساسية للواقع العمراني للمجال المعني و الذي خلص إلى وجود اختلال في الجانب الوظيفي، و للتخفيف من حدت آثار هذا الاختلال تضمن هذا الاقتراح استراتيجيات عمل تعتمد ديناميكية مرحلية، و تسيير منسجم و متكامل للمجال العمراني لتحقيق التنمية المستدامة للمدن.

الكلمات المفتاحية: النمو الحضري، التوازن الوظيفي، الوظائف الحضرية، التسيير العمراني، المدينة، تقرت.